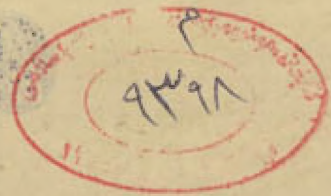


من کتاب الاقراء الى كتاب القفاد



ولایمان
کتاب الاقراء والجمالة والنذر

بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۱۳۸۲

۹۵۲۹

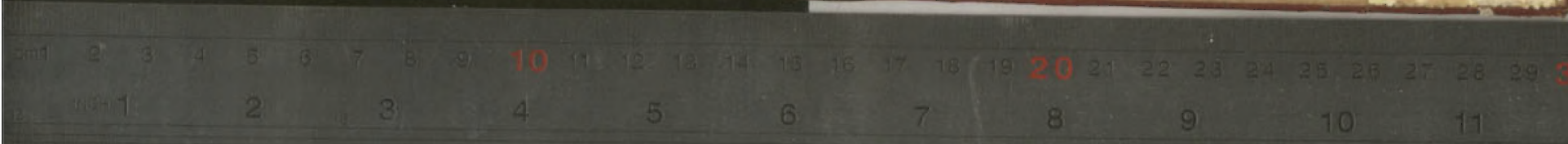
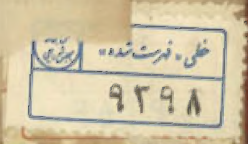
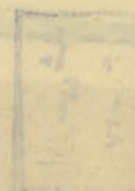
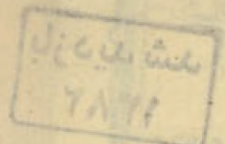
کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب فقہ (شرح شرایع الاسلام) - الآراء والجمالة والنذر	
مؤلف شیخ محمد حسین عرب (داماد)	شماره ثبت کتاب
موضوع	۸۵۹۶۷
شماره قفسه ۹۴۹۸	۱۲۴۱۰

خطی - فهرست شده
۹۳۹۸

4



مکتب عالی علمیه و معارف



بسم الله الرحمن الرحيم ونبيه

كتاب الاقل والظرفي الاسكان والواحق واسكان
اسبغة الاقل في الحقيقة وفيها مقاصد لا وفي الحقيقة
الصحيحة وهي اللفظ المنقضي للاختصار من حق واجب
كقولك علي او عندي او في ذمتي وما انشبهه
اقول لا خلاف في ذلك ولا اشكال لصدق الاقرار عرفاً ولا في الشرع
تصرف فيه بموجب ما يقع على معناه المصور الذي هو الاعتراف بما عني حقوق
التمتع او حقوق النسي الواجبة به المستحقة كان يقول فله المالك
تجارة مثله وقصره على حقوق الواجب لغيره فاعلم اني لا اوعى اذ لم يخلق
ان ثبت منه فتمتلك المندوب للفرق وانما حق بين النسي والدين غيرهما
ولا بين المجر والمعلق كما في التمدد والمعلقة ونحو ذلك ولا بين الدين كمال
والكامل وعدم تحقق المقر له المطلق فله غير خارج وصدق الاقرار
به عليه عرفاً ونحوه وانما انما يدرى كونه على المقر له يشمل الشهادة
بالحق على غير ان يهد ولا يمتد فيها اطلب به ثبوت الشبهة وعينه في بيان

الجنس

الجنس الفصل في النقص بالحد او الكس في الظاهر ليس المراد به التعريف
وانما المراد بالاثارة فصحته من الظاهر الاقرار عن التعريف لغيره ووضوحه
وتعريفه بما ذكره كثير منهم يزيد غفلاً خطوتنا في العلم والامور فثبتته
شرعاً للكتاب في السنة النبوية والاامية المستقيمة او المتواترة بل والادعاء
ببرهانه لامة المسلمين بل لامة من كافرهم الشرايع على ذلك في انهم ما نزلوا
بذنبهم وقال لهم وشهدوا انفسهم وقدموا اقرارهم وافذتهم على ذلك مرق الاقرار
وقال لهم كوني اقراراً بالحق صحت شهادة الله ولو على انفسكم وقدمتم انفسكم
نذير قالوا لا وفارناك السب بركم قالوا لا يا ابا عبد الله فقال النبي اقرار
الغفلة على انفسهم جائز وقدر قولوا الحق ولو على انفسكم وقدمتم القادرين
لا قبل شهادة الناس الا على انفسهم فقال المؤمن الصادق على نفسه من سبعين
الاعتراف بذكر النقص الدالة على ذلك في موارد كثيرة فلا خطوتنا في العلم والامور
الاقرار بغير العينية اقراراً واثباتاً اقول لا خلاف ولا اشكال بل الاجماع تسمية
عليه لصدق الاقرار على ذلك لغة وعرفاً بخبر حقيقة شرعية او مراداً من لفظ
الاقرار من غير فرق بين سائر اللغات ومن غير فرق بين اقرار العبد بغير لغة وقرار
بلغة ومن غير فرق بين الحقيقة والمجاز ولا بين اليقين والظن ما دة ادبته او
اعرب لصدق الاقرار على وجه ذكره انكاره متناقضاً كالحاكمة وكذا دعوى ظهور
كلمات الاحكام بغيره اذ كون صفة الاقرار حقيقة عرفاً او لغة بل لفظاً في الرجم باب
ولكن يعتبر في ثبوت الحكم عليه علم بغير لغة فلا بد من العلم بها وان ذلك ممكن
فحقه قبل من يثبت دعوى العلم عليه بما والا فلا يمين عليه كما في لفظه من جهته

قال به ولو قال لك على كذا ان شئت لم يكن اقرارا وكذا لو قال ان
 قدم نيل وكذا الا ارضى فلان او ان شهد اقول لا خلاف في شيء من ذلك
 ولا اشكال في اقراره او صريح الاتفاق عليه لعدم صدق الاقرار عليه عرفا ايا
 المقصود من التوجه بذلك على تقدير حصول الشرط كما هو الغالب في المأثور
 وان كان المقصود منه الاقرار حقيقته في اقراره كماله لم يكن اقرارا بل عدم
 تفعل تدفع ثبوت ثبوت ثبوت بشيء على تقدير وقوع شيء آخر وليس
 سببا لا عذرا ولا شرط كما في التذرع وفعده ولو اريد به اقرار ان ثبوت
 ذلك فيها على تقدير قدوم زيد مثله فهو من قسم الوعد به لا من الاقرار به
 كما هو واضح كوضوح عدم كونه من قبيل تعقيب الاقرار بما فيه كي لا يمتنع
 ويؤخذ باقوله كلامه ومطرح آخره لان مجموع الشرط واخره كلام واحد لغة
 وعرفا فكيف يمكن كونه على اطلاقه قبل من ان لا يوجب له عرفا له لم يقبل الاقرار
 بذلك كقول الشرط في قوله في التذرع المستغرق وان كان بينهما فرق
 من وجه آخر فتم حبه والله اعلم قال به ولو قال ان شهد لك فلان
 فهي صادق لمن به الاقرار في حال لانه اذا صدق وجب الحق وان لم
 يشهد اقول قد صرح بذلك خبر منهم كخبر الشيخ وابن سعيد والظاهر في خبرهم
 انهم انما قصدوا الى الاقرار بوقوعه المرام نسبتا الى مشهور الاحكام
 لانه قد حكم بصدقه على تقدير الشهادة والشهادة لا دخل لها في تحقق العقد
 وعدمه وانما العقد يقتضيه مطابقة خبره للواقع وقت الاقرار ولا يكون
 كذلك الا على تقدير ثبوت الحق في مرتبة حال الاقرار فيكون اقرارا به وان لم يشهد

لا والله

بل وان انكر الشهادة وشك في لوقته ان شهد بيمينه بعد كلفه فهو صادق او شهد
 فقي هو صادق اما لو قال ان شهد صدقة او هو عدل لم يكن مقرا لكان الكاذب قد
 يصدق والشهادة مبنية على الظن فلان في عدم مطابقة ما لنفسه للعدالة
 وقد قيل الاول ايضا بانه يصدق كماله لم يكن المال ثابتا في مرتبة لم يكن صادقا
 تقدير الشهادة ونحوه كمن النقيض اما قولنا كل كان صادقا على تقدير الشهادة
 كان المال ثابتا في مرتبة كمن المقدم على الاقراره فانه قد حكم بصدقه على تقدير الشهادة
 فالتأخير منه في ذلك ان في اليد نظر اخر وجهين الاول انه لم يكن بعدة مطلقا
 وانما حكم به على تقدير الشهادة وان كانت ممكنة فثبتت كونه قد تكون ممنوعة
 واعتقد المقر فيكون قد علق صدقة على المي لانه قد علم من الاقرار والامكان
 ولا على تقدير الشهادة وجاز ان يريد ان لا يهد منه الشهادة لكونه ليس في مرتبة
 له شيء وهو في اعتقاده لا يكتفي به استعمال شيء في العرف فيقول ان شئت
 في ادعائهم ان شهد فلان انما استلجا صدقة ولا يريد سوراثة لا يشهد بذلك للفظ
 بانه لا يصدق لوقته في ذلك وان لم يكن هذا غالبا فلا أقل من انه محتمل انما لا يظن امر
 فله يكون اللفظ مري والادوار من اقراره براءة الذمة الوجه الثاني انه لا يخرج
 بذلك عن التعليق بل هو ادعائه مرتبة منه فاقدمه واقدمه على كذا ان شهد
 به فلذلك لا يكون اقرارا اتفاقا به انه صريح في الاعتراف بالحق على
 تقدير الشهادة والادوار في مسند النزاع انما جاء من قبل الالتزام فلان
 لا يكون اقرارا اوليا وما ذكره في قوله بالادوار واد في جميع التعليقات

كذا هو حق اوجه وكذا لم يكن الشك
 بان قولنا شهد صدقة

فانه يقال بثبوت الحق على تقدير وجود شرط يستلزم ثبوته الله ان لا
للمشروط في ثبوته ونفسي الامر انه آخرا قبل في الدليل والقول بعدم اللزوم
في الجملة اقوى وفاقا لاكثر المتأخرين وقد يعقل العقل ايضا بان المقدر
به انه ان يكون ثابتا في ذاته في الواقع اوله والثاني بان لا يستلزم
كذلك في تقدير الشهادة به لانه خبر غير مطابق للواقع لكنه
قد حكم بصدقه على تقديره فيتحقق الاول كما قيل وهو كقولك مع ارادة الحقيقة
لا مطم في افتعال بعض الوجوه الباقية لا يكون اقرا كما هو واضح و
يقرب من ذلك ما عن الايضاح وغاية المراد دعائية اهرام وحاشية
الكتبة بلثاني المحققين وغيرهم بل عن محي البرهان ان هذه العبارة
قد تقدروا من لا يعلم بشغل ذاته ونفسي الامر ولكن يقول ان عرف هذا
الرجل فان شهد فهو صادق وان اعطى المدعى لا مكان لزومه في غير
شغوره به كناية عليه غير شعور او كاذب وكيفية منه او مع نيابة وهو ذلك
فيكون ذلك عملا بشهادة لا اقرا بمضمونها حين قوله وان كان قد يحيل
له العلم بشغل ذاته بشهادة فيلزم دفعه الى ما حجب عنه فلو قلنا ان
لا علم بشغل ذاته الا اذا حضرنا المحصوم بذلك ولكن قد قيل مع ذلك
وان كان بعض لا يخفى نظر او منه بان اقرا في كونه المستكمل به عارفا بمواريث
وقد صدق حقيقة كقوله في الاسلام وغيره ان لا ريب في ايقظا حقيقة ذلك
بانه لا يفتيق في نفس الاقرا اعملا بخلاف قوله كقولك كذا ان شهد فلان
وخبره كما هو واضح كوضوح ان هذه الاستحالات المزبورة كلها خارجة عن

الحقیقہ

الحقيقة وان لا بعضات في الكمال درات فتم لولم يكن عارفا بذات اولم
يعلم مقده للحقيقة الموضوع لها لفظه ففكونه اقرارا عرف اشكال العقل اقراره بعدم
لا حالة البرادة ونحوه ولعدم حصول التعليق بارادة مدلوله احقيق في ذلك
على قوله لك على كذا ان شهد به زيد او ان عوفي مريض او نحو ذلك تقرب
احتمال ارادة الوعد في ذلك كنهه لشيوع استعماله في ذلك فيكون انك لا خبرا
ولو علم بارادة الاقرار منه فله سبب كونه اقرارا ايضا ودعوى الصحاح على
عدمه وان صورة التعليق مانعة من صحة ذلك على نحو منع من صحة العقوبة
والايتحات عهدتها على مدعيها فتم حقا والله اعلم قال واطلاق
الاقرار بالمعزى ينصرف الى ميزان البطلان وكذا الكيال وكذا اطلاق
الكاتب والفتنة ينصرف الى النقد الفعلي في بلد الاقرار ولو كان نقله
الطالبان او زمانا مختلفا وصفا في الاستعمال سواء ارجع في التعيين الى
المقتضى او لا فلهذا في شيء من ذلك ولا اشكال في انفسه ان الخطباء التي تحمل على
عرف الحكم والمي طبع التي دها في الوصف واما ما اختلف فيها في بعض تقديم عرف
الحكم او عرف المي طبع عرف بلد بلد الاقرار ووجهه او اقوال في فني سرتهم
ولا وفيها لا قيل في لزوم هذا في الاقرار في المتعارف ان كان هو الاقرار
كما في ذلك وغيره فان ذلك مما يخرج في الفاظ الكتب في ستة لاف الفاظ الوصف التي
لا مجال لحمل كلامهم على المتعارف الذي يستعملون اللفظ في معنى وراثة من لانه من
المسجورات عندهم والله كان في عرفهم ايضا كما هو واضح كوضع الرجوع الى تعيين
الحكم والفاظ الجملة في المشتركة ونحوه والجهال ان لا يعلم ذلك الا من قبله

تقدر الرجوع اليه في الموت او غيره استخرج ما يقدره بالقرعة لتتم ادلتها بخبر ذلك
ما هو مقتضى الواقع بمجمل فالنظم في هذا الدقة على الدقة حيث يدور الامر
بينه وبين الاكثر لانها الاشكال فيها جريان الاصول فيك ونظرا لمرورها
ونفك ان لو قس على وزن درهم ففئة او مثقال ذهب لم يجب حمل على النقد
الغالب الذي هو المسكوك بدوغير فيها حقيقة ولو لم يكن غير المعروف في ربح
النقد ان لا يلزم فانه يعتبر خلو من الغش بخلاف النقد فانه محدد على التعريف
وان كان مخشوش للنقد فكذلك هو المفهوم منها عرفا وهو كذا بالنسبة الى النقد
وآما بالنسبة الى مثقال ذهب او ففئة فقد يورد عليه بان قد يكون المتعارف فيه
المخشوش فيجوز ان يكون وقد يرد بان الغالب فيه ارادة التي هي منها بخلاف النقد
فان الغالب فيه حصول الغش كما لا يخفى على من لاحظ ذلك وذلك كافي للفرق بينهما
والله اعلم بوضع الحال في جميع ذلك فتم حيدا والله اعلم تنبيهات اللعل نظ
المقصد فانه ان اعتبر بلد الدراهم وان تفرق بين بلد المقصد وبلد المبيع به حيث
يكون المقصد رافا به انهم ما يكون المقصد من اهل بلده الدراهم انهم ولا يفقد شيئا
بل قد يستطاع ان يبلد المقصد وان اقرض بلده تارة وفيه غير ما في بلده كما
حيث علة التصريح به الا ان القرائن كما قيل في العلم التي هي على الحق ونحوه
ت ورنه النقش في الاستعمال في ذلك لو كان اعداها غالب حمل الدراهم عليه كما في بعض
التصريح به ايتم وهو صريح في كونه العملة موصية له تصرفا كما يطلق العرف والله
فغير مقتضى عدم خروجه عن الاجمال بطلان الغلبة كما هو محتمل في حقه ولعل المراد من المشقة
بينها ما يشهد الغلبة التي لا توجب حمل اللفظ عليه لان وجوده كعدمه فتم حيدا
الثالث لو كانت الغلبة نقدا مثله حيث ينفرد بالاطلاق اليه عرفا كما لو قد تم قدرته
به غير ذلك

بغير ذلك لم يسم منه اذا كان ذلك بعد الفراغ من الكلام انما هو من الاشكال بعد
الدور واما لو كان ذلك من قبله بالكلام عرفا فلا ريب في قبول ذلك انما هو
في على قرائن التي تروى لعل ما من البرهان من الميل الى قبوله منزلا على ذلك
والا فليس غير محتمل كما جزم به عن بعضهم فلا حظ من مل والله اعلم قال كذا وكذا
قال له على درهم ودرهم لزمه الثمان وكذا انهم درهم افعال درهم ام
فدس ام اما لو قال فوق درهم اربع درهم او قبل درهم هم اربع
لزم درهم ام واحد لا يقال ان يكون اربعا درهم درهم لي يقتصر على
المتين وكذا لو قال درهم في عشرة ولم يك القرب اقول السبع في كذا
تكملة ما يفهم عرفا او بقرائن الاحوال حين الكلام مع فرض حصول ذلك
فذلك يقتصر على المتين لا على واحد ولو كان له معنى على امر عليه لانه محتمل في كونه
الظواهر ولو قس اربعت ظلاله لم يقبل منه الا ان القرائن المتقدمة بالدور كما في نظرها
وكيف قد يقال بان المفهوم عرفا من الاثنية الاربعة ونحوه انما هو الدور بدوحيث وان
الاقتوال الذي يورث في النظم فله يقيد فيهم المذهب كما في المواردة ودوراته
اقوال من دليلة فيقتصر فيها المتين لافالة برادة الذمة من الزائد عندنا على ما
وكون الاقوال في بعضها قريب وفي بعضها الاخر بعيدا غير محدد في السبع فكونه في لاف
النظم عرفا في وقتها في بعضها كقوله له على درهم درهم وانه اقرار بدوهم
للاقتوال كون المراد من درهم لزم له لان الفا قد تكون غيرى طفلة وانها هنا للتفريق
على الاقرار كما في حاشية لانه في غير محتمل وربما ينزل على اقتداره والوفى يكون التراضي بينهم
من جهة ذلك كما قيل الا انه بعد حيدا بل قد يقيد بعدم اقتداره ومن ذلك نعم الدرهم
الواحد والاثنية الاربعة ونحوه مما ذكره كذا وغيره كما ذكره كثير منهم من خلافه في معرفة

المفهوم منه فترى انك اعترف ببعضهم انه اقرب من اهل البيت وانه لا وجه في كونه
 الا اختلاف عرفنا وعرفهم ولكن كما لمقطوع بعد ايقامه ولعل وجه ما ذكره
 قيام الاصل عندهم فيها على وجه يكون من باب الغيرة في احواله براءة الذمة
 من الزائد الا ان المانع له مستظهر ثم قد يقرب بعد التامل والامعان النظر
 في الحوادث بان القيود المزبورة مما لا يفهم منها معنى معني في العرف والقيام
 الاصل لا يتبين فيها على وجه لا يتبين لبعضها على بعض بحيث يعجز عن اهل
 العرف في خلقه ويعمل بالدرهم الواحد كما هو في المشهور او ايجاز فقط
 وتامل والله اعلم واما المثال الاخير فيحمل الارادة الطرفية فيلزم الواحد
 ولله في القول فيلزم العشرة ولا رادة المقية في كلمة في فيلزم احد
 عشر درهما فان رعد الوفاء والقرائن على تعيين بعضها لزم العمل فقط
 والله لزم الاقتران على الدرهم الواحد لا احواله براءة من الزائد كما قيل
 او الرجوع اليه في تعيين المراد على في الدوائر المتكررة فان تعدد القرعة في
 تعيين المراد فان لم يفرق في ذلك لولا عراض المشقة عن ادلتها في الحقيقة
 المتعين للامل وتكون ظهور هذه العبارة في ارادة الطرفية وانه لا وجه
 الى غير الا بقرينة حاله او مقالية كثر الظواهر عمدتها على مدعيه ثم لو
 علم بعدم ارادة الفرب دار الدرهم في الطرفية والمعية فتدبر ظهور الطرفية
 من كل من له حق حقيقه في التمام الا ان يثبتها حقيقة في الطرفية الحقيقية
 لا في مثل طرفية العشرة للواحد فتم جديا قال رة ولو قال غضبت ثوبا
 في منديل او حنطة في سفينة او ثيابا في عتبة لم يدخل الطرف

في الاقوال

في الاقوال ولو قال له على عبد عليه عمامة كان اقوال بها لان كل
 اهلية الامان وليس كذلك لو قال دابة عليها سبع
 اقول اما الاول فلا يفسد به بيت من غير الكفاية في بعض الظروف بل ولا
 اكمال فيه بطلانهم الاتفاق عليه ان ذلك هو المفهوم من قوله في احواله عدم
 لزوم الطرف عليه وكذا الواجب في الطرف فانه يلزم بدونه في الظروف كما في المثال
 وكذا الكلام في نظائر المقام كقوله غضبت فرس في خطبتي او عليها سبع او حمار
 على ظهره في احواله زمام او دابة سرية او دار مفروشة بخلاف لو قال
 بسرج او دار فخرش او قودك خاتمة المسح ودر منه دخول مدخل الباقى الغضب
 لانه انما يخلق الثاني على الدلول المراد به من المعاجزة فكانه قد رتب بسرجها
 ودارية فرشها وكذلك كذا الوقر عصب ثوبا مطر زافان النظر من جزم
 الثوب وفك كسبه افعال فرفع الطراز ان كان قد حصل منه بعد البيع ولو قيل
 فحق في خاتم فهو اقوال بالحق فقط ولو قيل خاتما فيه فحق فحق كونه اقوال بالحق
 وبها ان الظاهر كما في ذلك عدم الدخول لا في حال ان يريد فيه فحق في كونه اليه
 بعضهم ومنه الدخول ان الحق كما اجزئته الخاتم من ان لو باعته دخل فيه بخلاف في
 القور منه كما لو قيل له الخاتم ولو كان فيه فحق فلا يقبل منه استثناء
 عن الكلام بل في ذلك انه لو قيل له خاتم وجاء به وفيه فحق واستثناء فان
 الظاهر عدم قبوله منه وقد يرد على بان الدوائر بالي تم المطلق لا تقف الدوائر بان
 فيه فحقا لو قيل خاتم مدونه في فحق وانه في ذلك على غير القور في التحقيق والتحقيق
 حصة استثناءه ومثله لو قيل له عند جارية في ديارها على فانه في حق استثناء

جعلها لعدم اندراجها في الاقرار ان بقى من يكون منافيا له بل من كره ان يحمل
 لا بد من قول في الاقرار ولا في البيع بل في زواجر كتب القفا او لا لا تسلم على
 ان هذه بنت امير المؤمنين ولادتها في غير ملكة من لوقية مع ذلك فكذلك في
 ملكة لا يقال احرية او عتق غيره لها بل لوارثاتها بنت امية فلذلك لم يلزم
 شي بمجر ذلك بانه لو فتره بما في الملك قبل منه هذا وفي عقد مع قول
 حصة الاستثناء في ذلك بل في الترخير والارشاد والادباج الاشكال في ذلك
 لان الحمل ما فيها فيتبعها في الملك وقد يورث عليه بانه لا يقيقف التعبية
 في الاقرار كما جزم به بعضهم لا غير ذلك من كلامهم لانه لا يخفى فيها في نظر او
 من والمتى في اكثر الاشياء اتباع قرأين الدحوال واما ما في التجر
 عنها فيقتصر على ما يبقى على الاحوال واما الظهور في الوفاة او حاشا في
 نبوة تامل وعلى ابي حنيفة الحكم بتسوية الطرفين في الظروف والكسب
 فهم اهل العرف لانه لا يخفى ان له منفصلا عن الكلام وعن الكاتبات
 كلها لا يوجد في ظرف كالتسوية وكيفية الاقرار به اقرار بظرفه لا دعوى
 اهل العرف فقط وعليها ما منه في الاقرار ان يدعى في ظرف العرف بحال الاستثناء
 او الاشارة ولكنه ممنوع اليهم وان ثبت الاصل في القرائن فيلزم استثناء
 الا انه خارج عن محلي البحث ولا من ان القرائن كما هو في حقها جدا ولا
 واما الثاني فقد نفى عنه كثير منهم للتعليل المزبور ولهم اهل العرف في ذلك
 ولقد لعبوا على ما يسمونه وما في يد العبد في سنده فاذا اقره بالعبد للغير
 كان عليه المقر له بخلاف الدابة فانه لا يملكها ما هو عليها وفي ذلك غير
 ان دخل

ان دخول ملك مع العبد من جهة اليد لا من جهة الاقرار مع ذلك فالتسوية المقر له لا بد
 العبد وانما اليد عليه المقر فانه لا يقيقف ما في يده لا يسه الاقرار بالاعية وهذا الوجه
 وبعض الاقوال في قول بدخول الترس في الدابة اليه وهو بعيد وفي عقد الترس ودخول
 الترس في الفرس لو دخل دابة مسربة او وارصه وشك في قدره عليه عما في يده
 ان المتب در ذلك ولداته وصف الدابة بانه مسربة والدابة بانه مسربة ولو كان
 فاعلم انه فاذا سلمه بغير الوصف لم يكن هو المقرب وجوابه ان وصفه بذلك لا يقيقف
 استحقاقه هذا الوصف لعدم منافاة بين ذلك وبين ان يقول عليها سرج والامر
 بغيره ما في ذلك وما في قول الاقوال لا يظهر الاقرار بالتمسك وقد يورث عليه بان
 المثل في الظاهر غرق في العلم بالظلم ودعوى ان من ولو في عهدته على مدعيها
 قول على الفسخ في الكسب ولم يخبر به في اوكا من اقل من الفسخ في الاقرار بالظلم
 كلما في كره وعينه ولا اراد ذكر الكسب في كره لولا انه يقيقف في الاقرار
 فلا يسه منه بل الظلم ذلك من لوقية في الاقرار في الكسب في حق الفسخ في عقد الترس
 من ان يفسد الاقرار بالالف عليه عدم وجوبه في وجهين وان الدعوى عدم وجوب
 اتمامها لو ظهرت ناقصة وفي جميع نظر الا ان يشترط عدة الوفاة في ذلك
 وقد ورد في الوفاة ما يدل على دخول الطرفين في الظروف وبالكسب عدم الوفاة في الاقرار
 والروية وخبرها لا في المنطق في جميع الاية القرائن الحالية او المقالية التي في توافق
 بين حوارد ودعوى ان العبد في الوفاة من باب التعبد وان كان العرف في خلافه
 بعيدة جدا ان لم يقطع بعدها او تحمل على التيقية ان لم يعللها بشئ وتيقن والوفاة

كانه نفعه فلا خلاف بل قال له ولو قال له في خطبة بل تغيرت
 لزمه القفزان وكذا لعقله هذا التوب بل هذا التوب اما لو
 له قفزان بل قفزان لزمه القفزان ان حسب لعقله لزمهم بل
 لزمهم لزمه واحد اقول الرجوع فذلك كله اني الوفاء والعدم سماع
 الانكار بعد الدوام والامان اوار العقل على انفسه جائز في قطع او انطلق
 والشهيد والثبات وكثير منهم يذهبون عن الكاتب وغيره انه واجب عليه
 خصوص ما بعد بل وانما لم يفسد لان بل للامانة استقامت له وعجا ولدت
 قد يسهو وقد يغفل فيستدركه بل مضافا الى اعادة البرادة والتكليف فيقول
 دليل الاقرار بذلك لان ان يقضي منه انما هو صورة حصول نطق البرادة فلفظ الذم
 قد اقرب به ودعوى الاستدلال به انفسا بالقرار بالذم بذلك
 فذلك في كل الاقرارات واضحة المبدأ والمعاد ما تقتضيه القواعد
 الشرعية كما وسر المي وارتدتها لا تشق الا بعد انقضاء الكلام كما
 يشترط في كل ما لا يبعد عنه انما كان امير المؤمنين لا يفتوا في
 الكلام دون آفره ودعوى ما قبل الا ان يحل بل واضحة السقوط
 انما لقب للعرف والفتنة ولا يمس بالزام القول بذلك في بعض من
 تأخره في وضع عدم صديق كونه انكارا بعد الاقرار عرفا وشرعا لو قد في التوب
 مثلا لزمه بل وفيكم للافر منها مع القدر الكلام عرفا وان لم يحكم خلاف
 كما قيل واولى من ذلك الزام القول في بعض الذين هما في حقيقة التخليص
 بقول الشخصين ولكن مع ذلك كله قد تقرر عنهم من رتبة ذلك كله لاف عدة اوار
 الوقلة وعدم سماع الانكار بعد الاقرار خصوصا بعد عدم التكليف في التمسك بها

في المقام

في المقام في غير الكاتب كما قبل الا ان المانع لها من استظهارها فيخرج التوفيق
 وعنده فتم ويتبادر الى العلم واما لزوم القفزان فقط في الشك فلا خلاف
 فيه خلافا بل في ذلك شك كما عترف به لبعضهم بل ذلك هو المفهوم من عرفا
 ولنه واني لفته بعض جعل الية ثم الزم في ظلاله حيث حكم بلزوم الثلثة
 عليه تمسكا بقاعدة الاقرار ونحوه الا انه في غير علمه بعد ظهور الكلام في
 ارادة دخول الدول والفتنة والتمسك به قد يشبه الكاسرة على الوجهان لا اقل من
 الشك في ذلك فلا يخرج عن الاصول كما في نظائره ولو قال له على قفزان بل قفزان
 اقل لزوم الاثنين ولزوم الثلثة ولزوم الواحد الا ان الدول هو خط المنهج
 او اجماع الا من نادى بالحق در عرفا ولدخول الدول في الاكثر كما قد لو قد في
 بل رتبة ان بل ثلثة لزمه الثلثة ومثله لو قد في رتبة ان بل قفزان
 بل قفزان لزمه دينار وقفزان ولعقله دينار وديناران بل قفزان
 وقفزان لزمه عشرة دنانير وثلثة اقرفة اما غير ذلك كما مر في بعض الملاحظات
 كما قيل واما لزوم الدرهم الواحد في القفزان فقد نفى كثير منهم لان المفهوم من عرفا
 كون اننا على الدول وانه اراد ان يستدرك غيره فقد ذكر انه ليس عليه غيره
 فكيف حسم امانته بزيادة الذمة بعد اقراره بذلك من عرفا كما قيل وكذا
 على الفاضل في هذا القول لزوم الملة شمع وعرفنا في المحققين الميل الى الية
 عن الايضاح انه هو الاصح لان بل للاستدراك والانكار والاعتراف
 وتوارد دلهما على محال واحد محال فبقين التناهي والتمسك به ليس بعد
 الاقرار كما قيل في حق فيكون بل في جميعه فلو اوردوا في رتبة بل في رتبة
 صحة الاستعمال الزبور او من يتعين ارادته في المكان ارادة غيره ان يقم

فكره

على الوجه ان بق وان ضجعت بل فيه على الاضرب الحقيقة من احواله برتبة
الذمة كما قيل فلا مرسل والله اعلم ولو كان احد هاتين والآخر مطلقا
فان اتحد قدر او وصف حمل المطلق على المعنى سواء تقدم او تأخر كما لو قيل درهم
بل هذا الدرهم او قيل هذا الدرهم درهم وانما وجه بينهما لصدق المعاني
عرفا مع عدم المناقاة بينهما اذ يقع ان قيل له درهم بخلاف قوله هذا وغيره بل هو
هذا الدرهم بل هو المعنى الوصف الذي اوردناه وهو المتعني وان لا المعنى هو
الاقل فحين انما المقابلة بالمعنى لزوما وبغيره خير اليك اذ اقل من هذا التفسير بل
قيل ان خبره المعنى مع احد ما من منه ولو عكس قلنا قلنا بل هذا التفسير
فقد كثر دخل المطلق ولم يتغير حكم الدرهم وقد يورد عليها معنى التوافق بينهما
بل قد يورد عدم دخول المطلق في جميع ظهور خبره بالمعنى وبغيره ما هو مصداق
للمطلق بل المعنى وهو ظهور اللفظ فذلك مضافا الى عدة الاضرب في
كما قيل ولو جاز بين المختلفين كنية وتعين قوله له هذا التفسير في الخطبة بذكر
التفسير ان من الشئ الزم بالحيث ولو تقدم النفع على صرف الاقرب فوالله على درهم
بل درهم او والله هذا الدرهم بل هذا الدرهم او بل هذا الدرهم والله درهم بل
درهم وغير ذلك من تقدم من غير احد وان ثبت بعد ذلك كان ذلك اللفظ
بلكل فان يكره ما بعد في اللفظ او لا يعطف بها فوالله ان كان وجه يكون ما بعد في قرار
الا بعد النفع لوجه غاية ما قبل لا بعد في نفي وانما والله فقد يعطف بها بعد
النفع لكن لا يثبت يكون ما بعد في اقرار او غير بعض التحويلات مما لا يعطف بها للبيان
هذا ولو قيل على عشرة لابل تسعة لزم عشرة بلا غلط فيه يعرف كقول وقد قيل
بدرهم تسعة معها لفظ نحو ما تر فلا غلط وتبر والله اعلم قاله ولو اقررت
بالفقال لا وارت له غير هذا من التسليم اليه اقول لا خلاف في صحة قوله

ولا شك ان

ولا شك ان الحكم اقرار العقل ونحوه من لزوم اقرار الحق ما امله ولو اتفق ظهور
وارث رجح اليه بمقتضى لاكتشافه ان الذي له غيره وان كان معتقدا بان لا يكون
فانه لا منافاة بينهما في فصح على الاول بمقداره لاكتشافه فانه قد يفرغ من حقه
فقدية فانه لقاعدة اليد وخرجه ولو كان لمقرب عن فصح تسليمها اليه بخلاف
وانشكال وظاهر من العبارة لزوم دفعها اليه اليه كما عرفت من مرجح في وجوبه وكثرة
وغيره بل سبب المشهور على التبرير الاجماع عليه لم يزل الحكم المزبور لها اليه ولكن
قد يمنع ذلك كما عرفت من الفخر وان شئنا للاصل ولما فيه من الغرض والوارث لو انكشف وجود
وارث آخر ولان ذلك اقرار فصح الفيزيكي قبل حجة قلنا في دفعها اليه لا بعد حيث
انما حكم في الوارث واثبت اخذها به بالمعقوب ولكن المانع للتحقق فالدول انظر والالتفات
ظهورا فرفقنا وبعد العرف اذ لا يمكن ان كان مقدما على المقترين وافقد بعضها ان كان
له في المرتبة وان وجد في تالفة غير الرجوع ببدلها من كونه في الدافع او على ما يقضي
لقاعدة اليد وخرجه على ما قلنا في يد على مال الغني فان لم يمتد له اقراره كما هو واضح في قوله
انه لو علم الحكم بوجود وارث آخر لم يمكن له الزامه بالدفع اليه ولكن يجب على المقر تسليمه
اليه لان ذلك مقتضى تكليف العمل ثم لو علم ان ذلك بعد اقراره واعتزله باخفاره
الوارث في المعنى لم يخرجه دفعه اليه ولكن قد يفرق بان للمعنى ان يطل به بما اقرب
اولا ولا سيما انكاره بعده الا ان يثبت شرعا كذبه فافتراره باخفاره الوارث به
واو على ذلك لو زال اعتقاده بالافخار به وما حمله به وقد سبق فكيف لو كالت
ما له نفع من ظاهرا وظاهرا والاعمال قاله ولو قال له على الف الف اجازين
الشهر لزمه الالف وكذا لو قال له انما اذا جاءك من الشهر فله على الف
وعلهم من فرق وليس شيئا اقول لا ينفي الاشكل في لزوم الالف له

في انفسهم

ما عقدت اليه من الشرط المنزلة لا ندرجه فنعلم الاقرار العقلية على انفسهم
جائز لغة وعرفا وانكاره قد يشبه النكاح في كمال الاشكال في عدمه فقد
الافاضل له الواقع لا يتعلق منه غير فرق بين الشرط وبين ضربه على
التقدير كجزم به الفاضل وكثير منهم ولو اطلق ولم يعلم ارادة احد
بعينه ففقد العقد الاول او على التناوب وان او قولان من احواله لقمة
ودعوانه هو المفهوم منه عرفا ومن احواله البراءة في تلك المحل ادلة
الاقرار لمنطوقه او عدم شمولها له عرفا ومن بطلان الاقرار بالتعلق
كما قيل وقد يتيق بالرجوع اليه في تفسير لفظك في الاقرار است المجلة بناء
على ان اللفظين المتباينين في فقه قول قوله بدو له يعني لا
مع يمينه وبما او قولان من ذلك في ضعفه كقراءة الجاز وملتزمة
ومن صدق الدعوى من انكار المقر له ذلك ودعوى به بانه قد اراد
على الاقرار غير ما ذكره عند سؤاله عن مراده بطلان المجمل عند الوضوح
او انه قد نسي ما اراده به من صدق خفاه فيستكشف ذلك باليمين فانه
لا يقدم عليه العلم بالمطابقة كما هو واضح وعلى تقدير ارادة التمسك
فقد نسي ما اقر به او قولان من ان كالحزب في اقراره والله اعلم
يقبل منه ذلك لاننا بالقرارة بالذي التمسك به قيل ومن ان اقراره
بالذي ما في عليه لانه غيره في نفسه ولقاراه بالاجابة في حق الوضوح
يسمع منه انه هو وعرف على الدين حقيقة فان صدقته في وجب عدمه ذلك
الاجابة وان لم يصدق كان لان ما في هذه من حال الا ان يقيم عليه شبهة او
بغيره عليه العلم بالاجابة فيجوز ان في كماله في ملو قد ك على الف

ان قسم

ان قسم زيد او عند قد وادخل ذلك لم يبق عليه ان جملته في شرعا
قطعا كما قيل وفيه انه لا مانع من فقد الاجابة في نفسه وفيه قد بنفس
الاقرار كما هو واضح كوجه انه لو قيل على الفم فوجبه ان يلاش شر
كذا كان على الاقرار بان جزمه في العمل به الوجه ان يفتا على جزمه وان لم
ولو فقد من ذلك ان في الوعد وانه اذا راسي الشهر يعطيه العالم في اقرار
ولم يجب عليه الوفاء قطعا ولا يربطه من مورد كلامهم ودعوى ظهور
من اطلاق اللفظ وتجريه عن القوانين العامة والمقالية فيجعل عليه عمدة
على مدعيه والعرف عملت به على عدمه فخصه من لم يرد ذلك
الوجه على عدمه فلا فط والله اعلم واما القول بالفرق بين تقدير الشرط وبين
فقد اراد به كما في بعضهم انه اقدم الشرط كان اقرارا متعلقا فيطلق وان فرق
لان اقرارا بعد جمل فيتحقق والفرق انه اذا بدأ بالشرط لم يكن متعلقا باليمين وانما
علقه على الشرط فيلحق بالوافر فانه قد يكون اقرارا بالالف او لا كما قال
اذا جاز راسي الشهر اقبل ان يريد به ان محلي وجوب تسليم اقراره في الشهر
وان يريد به مع التعلق فلا يحل على ان لا يقدريه تحقيق الاقرار بما فيه
بل يحل على الاول لعدم النفاذ فيه كما هو واضح واليه ارجع
في جزم به بعضهم ووقع سياتي ان ان بدأ بالمال لزمه ولف الشرط وان بدأ
بالشرط لم يزمه شيء وهو من العلامة في التفسير اما التزم به تقدم ذكره
فلان قوله له على الف اقرار في حق وقوله اذا جاز راسي الشهر تعقيب لما عليه
فليس الاقرار وتلفوا القيمة واما البطلان في تقدم الشرط فلانه يتعلق على
الثقة والاقرار المتعلق جائز وضعفه كما عترف به كثير منهم فقد يكلفهم

الألف في القوتين ويبلغ الشرط فيها أو يكون الفرض منه هو أن جيد كغيره
 الممثلة وغيره وإن لم يقبل منه على الظاهر وقد يحكم بعدم لزومها فيها البقي
 كما هو طريقة الشهادة وغيره لأنه تعليل فيها مع والفرق بينهما لا يقع حكم
 وقد يشترط المعنى في فرق بينهما بقصد أن جيد في نفسه فيها وبقصد التعليل
 فيبطل فيها كما في الفاضل في غنى والارث وهو المعنى كذا غاية المرام
 وغيره في لا شك في ذلك مع العلم بالمراد في العلم بالمراد في العلم بالمراد
 وعدم العلم بما له كما تر فلاحظا وتنبه والله أعلم ولو كان التام حيث قبل
 الشئ كما في بعض الديات وقال له على الف موقلة المدة كذا في نفسه
 الشئ في لزوم الألف في قراره بها ولزومه الانتظار إلى الدليل بكم
 الشئ في الألف في مقتضى القرار به عرقا في زعم بعضهم ولو قلنا على الف
 إذا جاء رأس الشئ واحتمل كون ذلك في نفسه بأشراط الكمال الزبور فيكون
 دعوى من وقراره في حق الغير فلا يسميه من وأقبل كونه في قبلك في شئ فيلزم
 منه جهته لا في جهته أنه مقتضى القرار بالاجد وكفى في نفسه فلا يرافى الأول
 أو في الثاني ناسا مل وتعلل الأول بالمراد كونه في الأول أو في الثاني ناسا مل
 والله أعلم ولعلنا على الف إذا جاء رأس الشئ أو قدم رية أو بر في شئ
 مرضه أو نحو ذلك وأقبل لزوم ذلك عليه بعد حصول شرط تعليل في نفسه
 فتدبر في لزوم حمل على ذلك يكون أقرارا متعلقا في عندهم وقد حمل على
 نحو المعنى أي كذا وكذا المنة له مستظهر بل لعل في كل ما هم الاتفاق على بطلان
 وعلى أنه ليس من الأقرار المعبر شرعا وإنما هو في حقيقة إقراره بأنه قد نذرت

متعلق

ذلك

لك في قراره لا بمقتضى وإنما لزوم متعلقه بمرطه ملك الشئ مع به الألف
 مقتضى قراره والأقرار المعبر شرعا إنما هو الألف في مقتضى القرار
 المتعلق في الأقرار وليس المتعلق في الألف في مقتضى القرار ولا في مقتضى
 والأقرار وإن كان ذلك مستتب في النذر الذي متعلق بالأقرار كما هو واضح
 بآدنا على وإن خفف ذلك على بعض الأعلام فيزعم أن ذلك في القرار
 اتفق أن يتصل المتقبل وأنه تعليل صحيح وأعرض عن ذلك هو المتعلق وغيره
 على إرادة ذلك في دعوى أن المفهوم من عرفنا إنما هو ذلك وأنه قد خفف على
 وإن نذرنا ما نذرناه من أجل لولا الكلام في لا طائل لهم فيه وعقلوا عما هو المعلوم
 من عرفنا في فيكون المثال المكون من الأقرار المتعلق في مقتضى القرار بموجب
 السبب الذي شئ في التعليل أو يكون من القرار المتعلق في مقتضى القرار بالنية
 المستقبل للآن كغيره في مقتضى التعليل لا في مقتضى المستقبل فإنه يقبله
 لوضع معلومية حمة الإقرار بأن زيدا يرضى بحمة إعدا ان حمة ونحوه كوضع
 معلومية دلالة الصيغة المنصوصة في المقام على التزامه بالألف عند رأس الشئ
 على وجه لا يتوقف بعده على شئ آخر من قبده ونحوه فيجب عليه الألف إذا
 علم إرادة الوعد بها قبل وفيه أنه يجوز المستقبل لا يقبله البقي وكون الجهد الجزئية
 يكون جزئية في جهته الشرطية كالمثال الزبور وغيره عن قاض يقبله في نفسه
 في عن كونها في مستقبلا وإنما جزئية الذي مجموع الجملة الشرطية وحدها وكذا
 إنما هو بل لزوم الجزئية للشرط واقع وعدمه كونه غير فخر على في لفظ كلامهم ولا لفظ
 الوفاء والنية في فيكون الأقرار بالجملة الشرطية أقرارا بالملزمة المتكورة

كما قد يستظهر من النص ونحوه لانه من الانكار بعد الاقرار فلا يرد منه كما قيل
 مدقح من كون من ذلك لانه لا يعرف ولا يشترط وانما هو من باب الاقرار بالبين
 في الزمان التي وفيه الوفاء والامان اللامق ولا شئ فيها الا انهم
 لو قى بان لم يكن مشغول الذمة بها اطلاقا كان من الانكار بعد الاقرار
 الا انه خلاف العرف ولعل النزاع لفظي او موضوعي فلا يفتقر الى دليل
 قال في المقصد الثاني في المبهمات وفيها مسائل الاولى اذا قال
 له علي مال النعم التفسير فان فسبما يتحمل قبل ولو كان قليلا ولو
 فسبما لم يجر العادة بتحملة كفسب القعدة واجرة لم يقبل وكذا لو
 فسبما لم يملكه ولا يتفق به كالحمل واختبره وعلل المبهمات
 لانه لا يتقدم الا وكذا لو فسبما يتفق به ولا يملكه كالتسجين
 النجس والتكليف العقوب اما لو فسبما بكلب الصيد والماشية او كلب
 النجس قبل اما لو فسبما بعد التمام لم يقبل لانه لا يجر العادة
 بالاقرار من يتبعه شئ في الذمة اقول الضابط في ذلك هو
 انه ان كان التفسير بمصداق المال عرفا ولفظا كان مقبولا لانه لا يملك
 ارادة من اللفظ هي اقراره بلفظه الحق في احواله عدم ارادة غيره و
 احواله براءة ذمته من ان ذلك لا يعلم الا من قبله وكل لو ادرك المقر له بان ذمته
 به هي الاقرار من الذمته به فله عليه الياسر على عدمه فان نكل عنها فسب
 عليه بما يدعيه المقر له ولو ادرك المقر له الياسر على احواله فله عليه ولو قدر
 تفسيره لموت ونحوه اقتصر على اقل مصداق العرفي للاصل وغيره وان كان
 التفسير بغيره لم يقبل منه والزم التفسير بغيره وذلك بخلاف
 باقلا في ذمته والدمكته والادبان والاعرف عرف بلكم الفقيه

كما

كما ونظائره ويجب المشغ في التفسير عليه ويعتد عند ذلك وجوبه
 كما في التفسير على ما يجب عليهم الا ان يقر بعدم وجوبه اذا قل
 ما يتحمل عليه فاذا دفعه عن تفسيره اقراره منه انما هو المقر له عليه
 التفسير لعدم الدليل عليه في احواله عدمه فلا فرق بين ان يقر به
 قدرته عليه وبين قدرته منه اللهم الا ان يتم اجماع على وجوب تفسيره
 عليه لان ذلك في لو ازم اقراره بالجهل ومضية عليه شرعا قبل الا ان
 له كانه مستظهر واولى بالجهل احوال عدمه من احوال الاقرار بالجهل
 تمكنا بالاصل وبان النفي او اتيقن في احواله انما هو الاقرار بالجهل
 الذي لا يحتاج الى تفسير احوال لوضع انما شئ له للجهل لغة وعرفا وانكار
 قدرته المتابعة مؤيدا ذلك بالاجماع الكثيرة على صحة صريح احواله
 بل احواله بين كافة المسلمين كما هو في احواله من غير ان يقر بان احواله قد
 الى ذلك لفسب ونحوه فلا يعلم الا من بمقدار ما عليه كيقربه بمقدار
 ولا يلزم بالتفسير فله على احواله وانما يصالح المقر له بما يرضاه عليه
 وان امتنع منه اقتصر على اقل المعلوم لديه ولو باقل ما يتحمل عبادة للاصل
 ان لا زاد عليه ولو كان الاقل مرذوبا بين اجناس كثيرة فخير في دفع احواله
 شئ والا حوط له اجماع بينا بل قد يتحقق عليه ذلك لتوقف ثبوت الراجح عليه
 في لونه معني في الواجب في العلم في احواله ونحوه ان التفسير في
 شئ على الاقرار بالجهل فله عليه في احواله واقعة القيد لانه انما يقبل
 الاجمال والمقتضيات عدم الفرز في ذلك فهو على احواله الجمل دون ذلك

والله اعلم ولا فرق في عدم قبول التفسير بالاعتدال بل كونه من جنس ما يتناول
 كونه اعتدالاً ونحوه وبين كونه من غير جنس كاعتدال من غير جنس كونه لائقاً ولا يخط
 ولا يخط فيمن مبهم في الفرق بينهما فمحملة بعد كونها بحسب ليس من مصاديق
 المال الذي عند التبرك كماله الموقوف وهو موقوف المال على اجتهاد ونحوه ٢
 فيندرج في المقتضى فيقبول تفسيره بها والحقه المنه وصق الغصب عليها
 وموقوف على ما لك وضمانها بمثلها انتم من ذلك قطعاً لانها من لوازم
 الملك الذي هو اعم من المال وهو ملك انتم الملك والمال عهدتها على
 واوالمال منه وهو موقوف المال عليها وانها غير متمثلة لكان المال انتم
 من المتحول فكل متحول مال وليس كل مال متمولاً فانها متلاصبة عليها
 عرف ولا لفتحة انتم لو سلم كونه انتم من غير يفي ان اطلاق المال غير
 منصرف الى ذلك عندنا كما قيل ويحتمل ان لو اتفق اقول في بعض النسخ فيكون
 وبذلك لأجلها لا للعتق به لصدق عليها انها مالاً وانها متمولة عرفاً فذلك
 ان صدق المال والتمول حقيقة انما هو عرفاً لا عليها كما لو اتفق بطلان
 المعقبة لأجل الاستيلاء على الاعيان النجسة ولذا يقع العلم على لا يجرها
 وكذا اجتهاد ونحوه وقد سبق في كتاب البيع ما له نفعه هنا فتم بعد الملاحظة
 ولو قد اطلقان الذي مال وفتر بالجر ونحوه فتر في شكل وعجز عنهم انتم
 يقبل بضمير القيمة لان من جهة الاموال للمقر له كقيد وفيه انها لا يثبت
 له فتره المسلم فلا يكون له عليه وضمان له بالطلاق غير قاض بقوله التفسير
 المربوطة انها ليست بالاف الوارث وان يلقده المقر له فخط وخطا فتم
 لا يابى

لا يثبت مقبضه بنفس القيمة فانها مال واقفاً عند الجميع ولا يقع تفسير بالجر
 المتخذة للتحويل للمسلم ولا لغيره الاظهر لعدم كونها مالاً واقفاً
 ولا يثبت باقارية بها من المسلم لان الاقرار يتعلق بالحقوق كالتعلق
 بالاموال وكذا اقراره بالحقوق فانه يقع الاقرار بها ابتداءً ولا يقع
 تفسير المال بها وكذا الوديعة والعارية وسائر الامانات والموقوفات
 ونحوه فانه يقع الاقرار بها ولا يقع تفسير المال الذي يثبت عليه له
 لانها عنده لا عليه كما هو واضح كوضع المال في سائر الاشياء التي تذكر
 فكل مهم كالاقرار بانه عنده ام ولد لزيد مثلاً وكفسير المال الذي عليه
 بها فانه لا يقبل لانها ليست مالاً عليه بخلاف الاول فانها مال
 في مقر كونها ام ولد على المقر له اشكال لعل اقراره بعدم لانه اقرار بصدق
 اليه ولا الاقرار بانه ام ولده لزيد وكفسير المال الذي عليه له بها فان
 انتم لا يقبل لانها ليست مالاً له عليه بخلاف الاول فانه غير موقوف
 ولا يحضر عليه فصح الامانة ولا فصح الولد وبترتيب الاطعام على ذلك من
 ضمان القيمة ونحوه المأخوذة كالحق الاثمة ولا ثمرة مهمة فالسهم في
 بعد معرفة الميزان التي بقى فله فطوئاً على والله اعلم قال الثانية
 اذا قال له علي ثمن ففسره لجليل الميتر والسراجين
 النجس قيل لا ثمن ثمن ولو قيل لا يقبل لانه لا يثبت في
 الثمن كما كان حسناً اقول لا يري في صفة فم لو قد له عند من صح

وكذا

تفسيره بذلك قلنا ولعل ذلك هو مراد القائل بها فيكون الشراخ لفظي و
استعماله على معنى عند من لا يبايع الله تعالى مع غيره اللهم الا ان يقربنا
التفسير المذكور من ارادة ذلك معنا ولكن الما لم يأت في الاصل مستظرف وان
المعنى مستعمل في بعض القصور الا انه خارج عن محل البحث كما هو واضح كوضع
عنه الفرق بين الما بين الما وبين الما بالنية الما ذلك لا يشترط ان يكون الما
وفى الاصل معنى بحيث لا يجوز ان يكونا من يدعه فترادف ذلك نية القول لا
الى الفضل في قوله وتلك بالى باثارة لهم اليه وان كان بعيدا ولعله قد عثر
على غيره ولكن قد قيل باننا لم نعثر عليه في كل من اسلم العارضة قد عثرنا
بل عن طوط وكثرة الالهام على عدمه فيه وعن غيره ان كان عليه نعم عن
امد وجه الالف نية انه يقبل لقبوله الدباغ وعن غيره ان كان عليه نعم عن
القبول نية وفي اخره والكل في ذلك متفق له املا اذا كان القائل متيقنا
جواز الانتفاع بهما سواء كان كافرا او مسلما من ان او موافقا بهل مع كونه
جائزا بمثل قد يورد عليه بانها قرأتين تجمع عن محل البحث ولو سلم عدمه في
قوله على الا ان يراد بها من عند كانه قد عثرنا الما الى اننا نؤمن كونه
وفى العلم اشكال اخر في القبول لانها شئ يثبت في الحق والصدق
ويجوز ان يكون في يد غيره من الدرس في القول فيها ايضا وقد يورد عليه
باق في قوله على انها هو الملك للمعلم عدمه فيها وفي لا يملك في العلم
بل لو قلنا بان الامام اعلم من الكافي في علمه لانها طاهرة في شدة وفهمه

الا ان يراد

الا ان يراد بها من عند ايضا الى غير ذلك من كل ما تم اليه قد سبقا ومنها
لفظية الشراخ ايضا والا فغير محتمل فلا حظ ولا علم ولا يسر
بتفسيره بحجة المحضة وخوفا وان لم يفسر بها المال لكن الشئ اعظم منه لغة و
عرفا ولا ريب في صدقه عند ذلك وان لم يصدق عليه المال اذ كل مال شئ
ولا عكس هذا مع ثبوت مثل والحق وان لم يكن اما قيمة والذمة نعم
لو كانت القيمة مثلا فليس له لم يصدق له على وان صدق له عند ذلك فساير
الاعيان المشبهة والقيمة وكونها مفقودة غير حاشي بكونها عليه
وفى مائة فلان وان وجب عليه رد الما لك فورا او اعلامه به كما في
نظا شرا وقال ارادة ان له على رد في بعيد جدا ان لم يقبل عليه
فتم قال به ولوقال مال جليل او عظيم او خطي او فقيس
قبل تفسيره ولعل القليل ولعل قال الشئ يكون ثمانية
رجعا في تفسير الشئ الى س واكثر النذر وسر خفيها
بعض الاحباب بموضع الوعد وهو حسن وكان
لوقال عظيم جدا كان اقوله عظيم وفيه مائة او اقول لم
في ذلك كمال الامور والمقرو لكان الطريق الى معرفة عندي في العلم
ولا وجه لحمل الكثير وكلامه بما ورد في النذر الا ان يكون عالما
بذلك وقاصدا لم يقيم القرية عليه والا فهو ثقة للمال كمال
العظيم وغيره من الصفات الحقيقية للمال عرفا وقيمة مائة فلا يقبل غيره

بانفسه المال لا يملكه الا كذا بعد الدقار ولكن قد وقع كثير بقوله منهم من غفل
 معتد به في جعله ملكا فانه برادة الاثر من الراء على ما يفسر به مطلق
 المال لا يقال ان يراد به عظم خطره كغير مستحيلة ووزر غاصبه واما سرفيه
 ولانه ليس في التعظيم ونحوه مد فالشرع ولا في اللغة ولا في العرف وان
 يتصور بغيره يستعظم القليل نظر الراء فيه من المناسد المزبورة وبعضهم
 لا يستعظم لشدة واعتناء به بالمال وبعضهم لا يستعظم الكثير من المال كونه
 خلف ذلك الحق في وجه التفسير فيه لانه كرفس مبرارة كما قيل وللزوم
 الاقضا بالمتيق وتركه زاد عليه وعدمه بان الغلبة كقيد ولكن لما
 لم يفسر مستظهر بعد ظهور هذه الصفات ونحوه في التفسير والتقدير
 عرفا ولفظا وانكاره قد يشبه المكابرة وفيه وجه اليه في تفسيره مقدرا
 المراد من الضيقة اذ لم يكن فيها ظهور عرفا وقد رجع عن اوصاف معق
 او نحو ذلك وعنى الكا تبالة العظم من وق الكثير وعنى العاقبة اقبال
 منتشرة لاث احدى من منها ودعوا ان هذه الصفات ونحوه في الجملة
 التي لا يعرفون في العرف قد رتب منها بحيث يزيد مع مطلق المال
 فليس يكون كالمؤكدة وتفسيره الدقار بان جعل المال كما عليه الجمهور
 واهتم اليه والاحصا ط للمقابلة بغير الرجوع الى تفسيره فان فخر
 لموت ونحوه فالاحوط له الاقتضا على اقل ما يعمل عادة فتم هذا
 وانه اعلم وقد وقع كثير منهم الظهارة الكثير فافهم درهما كما عني الكاتب
 والشيخ في كسوف واري لبراة في الضيقة ومقطب الدين الكدر في
 والقاص وغيرهم بغيره في خلاف الضيقة والاجماع عليه ولعله هو محجة

مفاتيح

مفاتيح الى ما ورد في المنذر ولو حصة كقيدنا على ان ذلك التفسير الاول
 محاديق الكثير عرف في طردوس للموارد في نحو قدير الوجه والماسة
 والركوع وغيره في اللغات التي لا تمتد الى العرف في اقل مصاديقها الواضحة
 في وجه به اما ان شاع كما قيل ولكن المانع للمحسنة من قلة اية الرواية الواردة
 فيه رسالة ومخالفة لما يستفاد من المواطن التي نظرت في المسلمين اقل من
 ذلك بل بان جميع عزوانه وسراياه اقل من ذلك وانما اثنان وسبعون
 عزوة وفكر ان اكثر التبرع على خلاف الدرر والاشهر فقها ان عزوانه
 كانت وعشرين وكذا سراياه ستين وركبته منها لم يحصل قتال ولا يوصف
 بالفترة بل بان المظنونة او المقتطوع به من شدة ذلك غير عدم كونهم مسلمة
 عن الامام مع انه لو لم يكونا منهم فلذلك فيهما كان ذلك اقل مصاديق
 الكثيرة بحيث لا يطلق حقيقة على ما دونه ولو لم يكن المانع ذلك لما دلح من
 نظر اوجه والدرسل على تقدير عدم العمل بها فقد قيل في تفسيره اقل ما يتصور
 على وجه ذكره في العظم ونحوه شكال اربعة العلم وان قبله في العظم لظهور
 الفرق بينها عرفا اقل افراده ثلثة فافهم في العدد واما من حيث الجنس
 فيرجع الى التفسير على ما سبق وقد عرفت القطع بعدم الفرق بينهما على عدم العمل
 بها عهدتها على مدعيها واولى بالمتن جعل اقل مصاديق التفسير مما ينبغي من حيث
 العدد وان كان في حاشية من حيث الجنس كمن في الكاتب بل الحق الواضح في التفسير
 مثلا واولى بصدق العظم من ذلك عظمه وانكاره قد يشبه المكابرة ولو الحق العظم
 ونحوه جدا ونحوه في وجه كونه مؤكدا لكثير العظم فيقبل تفسيره باقل ما يتصور

او كونه مؤنثا كثيرا العظم ووجهها اقربها التي في المعدة العروية في ذلك
 عدم الفاعل في ذلك بل لم يزد في غير المقصود في نفسه غير خبره في ذلك
 ذلك في نظائره واولى بالمتن دعوى القطع بان لا يكون في ذلك
 الاقرار بعظم واضمة النية والقرينة عند مدعى مدعى الله اعلم
 قال في لو كان اكثر من مال فلان الترتيب في زيادة ووجه
 في تلك النية زيادة الى المقصود ولو كان اكثر من مال في عشرة قبل ما
 بنى عليه قبله ولو ثبت ان مال من يد من ذلك لان الانساق
 يجزى عن وصمة والمال قد يخفى على غير صاحب ولو قال غيبك
 شيئا وقال اسردت نفسك لم يقبل اقواله الاول فقد صرح به في
 منهم كما عرفت في الفاضل ووجهه في الشبهة والمقصود قد صرح به في
 لظهور اللفظ في ذلك وعرف وانكاره كناية فيندرج في دعوات الاقرار
 ولا يلتفت الى اقول ان الزيادة في بقاء او بركة او غيره في موضع في لفته
 للفظ الذي عليه المدار في الاقرار وعرفه ودعوى اذ لا اول وانما المقصود
 هو دعوى رجحانه عليه بحيث يحل عليه اللفظ عند الاطلاق وكذا عن كونه لفظ
 مجمله على ان في ذاته يقبل تفسيره باقل ما يتصور في اللفظ المألوف وان كان مال فليس
 لانه يحل ان يريد به ان يكون له اية او اية حلال لا يلزم او نحو ذلك في غفلة
 واضعف ما في ذلك من ان هذا القول هو الموافق للحكم المتفق عليه في المراتبة
 فان اكثره ونظائره ان لم يحل عند الاطلاق على اكثره المقدار والكفر في نفس
 الزيادة بما في مال الزيادة اكثره ونحوه فذلك اكثره ودعوى ان اكثره
 المقدار المتبادر من اللفظ مشترك بين الوصفين ولا اقل من قبول التفسير في

لا يخلو

في ذلك كما في التفسير والادراك وغيرها لا كما أطلقه لفظه وذلك في حق
 بين المتقايين بالقيمة الزيادة في خلافه سابق وبما كان التمسك به
 باجماعهم عليه وان خالف القواعد اللفظية فبما في ذلك قيل وبانه لا وجه
 لقبول تفسيره هنا بما في خلاف الظاهر من عدم القرينة بين الاقرار على الزيادة
 اذ هو حي لا انكار بعد الاقرار له وعرفه ودعوى ان ليس به وانما من تغيير
 مخالفة للمفروض فلا حظ وما هو الله اعلم وانما ان في خلافه فيه ولا
 الشك لان الاكثرية محتملة للقليل والكثير كالمال ونحوه وكذا في اعيان
 المالية والزيادة او الاكثرية بالاجرة ونحوه ووجهان او قولان في تبادر
 الاول عرفا ومن صدق الزيادة بذلك لفظه وكونه من اعمى المقربين فلا يعتبر
 فيها العمل بكنية اجزائه كما قيل ولكن المانع له مستظهر اللهم الله ان يتم
 اجماع عليه كما قد استفاد من تفسيره في محله في موضع قد لا يقبل الله
 ان المانع له اليقين مستظهر منه واما الثاني فليس فقد نفى عنه كثير منهم
 من غير خلاف فيه يعرفه في قبيل التسليم الذي لا يخفى عليه ولو سلم اعتباره فيقول
 قوله بلديين او في اعيان ووجه او قولان اقربها الدول كما هو في الحق
 ومقتضى القليل فلا فائدة وعرفه لدعوى انه مدعى فبذلك البينة فلما
 نفرت عليه فبذلك البينة لان الموضوع لا يتقطع الا بما حد كما قيل
 ولكن وشعور اقلية ما في ذلك وانما هو في قبيل دعوى الزيادة الحضيض
 ونحوه وانما له عدم العلم لا يلتفت اليها بعد ظهور اقراره وخلافها كما هو

واضح واما الرابع فقد نص عليه كثير منهم من غير خلاف في عرف ذلك ان الحق
 لا يتحقق به الغيب حقيقة لانه هو الذي لا يتبدل في حال الغيب والحق لا يتبدل
 ماله ولا يتبدل فيكون الغيب منه ولا بد من جعل له مفعولين فيجب ان يكون مفعول
 الذات ولكن هذا التفسير كما يبدو لا وارعا في ذلك لانه لا يتبدل في حال الغيب
 على الاول بان الغيب هو الغيب والظن مطلق وان لم يتحقق بالمال في غيب
 الفروع ونحوه وقد يصدق بان ذلك في لفظ الظن والادوار في لفظ الظن عرف
 وقد ورد في الثاني اولا عنده من ان يكون في الغيبة الاعتراف
 الا انهم من غير حكمة وقد يورد على الثالث من كونها مفعولا ثانيا
 وانما هو بدل عن المفعول فيكون الغيب مفعولا واحدا كما قيل وقد يرد
 بان المفعول اذا كان من انتم اشرت مفعول آخر يتحقق الغيب حقيقة
 مع ان البديهة ما نعلم انها كافية في ذلك استانها واختمت اليه لانه ابدال
 الكلمة من المعرفة مشروط بكون الكلمة موزونة كما في قوله تعالى ان جنة جنة
 كاذبة وبما في الجنة فاني ارجع كما في هذه الآية وما من مفعول من
 هناك هو واضح وانكاره والتزام هو ان ابدال كل منهما في اللفظ وان لم يكن
 موصوفا كما في حقيقة اهل العربية است والحق قوله وسيلوكم عن الشهر
 اوام قال في قوله تعالى قل هو الله احد ونحوها في قوله بآية ابدال الكل في
 الكل كما هو في البيت والاية الاولى من ابدال التثنية والواحدة في التثنية
 لان احد خبر عن الله الذي لا يلفظ بجلالة عظمته ان ابدل منه كما قيل والامر به لو
 كان اقراره عبدا فحقه التفسير به كما في قوله تعالى في قوله من الغيبة فيها فليخ

لما

كما عن الشهيد وغيره ولو قال غيبته ثم قال اردت ان يفهم قوله ووجهه في
 الغافل وغيره بقوله لعدم ظهور متعلق الغيب فيكون محله فيقبل تفسيره من ذلك
 في احواله البراءة وقد عده المتقارن في الحقيقة الاقرار او ضعف الظن
 بناء على ان الغيب حقيقة في الاستدلال على حال الغيب او حقيقة بغير الجسم اذ
 فانه يكون اقراره بذلك وبما يخرج عن الاصل والمراد من المتقارن اعم من اليقين
 الحقيقة وظن الخطاب والتمسك بالادوار مورد يؤخذ على ادائها ودعوى
 ان ارادة الحقيقة مستلزمة لا فارقا لالم ونحوه اليه في قوله فيدر الامر بها
 كذا في الجمل فلا يخرج به عن الاصل واختمت اليه وكذا البيت في غيبته بناء على انه
 حقيقة في الغيب في المال وما في غيره لاني دلت فيهما في قوله جنة جنة والامر
 قال الثالث في الجمل المتكسر على التثنية كقوله دلت فيهما ودان في قوله
 قال التثنية آلاف وانقر كان بيان الجمل الدير في الغيب على ما يقع عليه
 اقول اما الاول فبما ان اجماع حقيقة التثنية فضا عن ذلك هو انهم ويشهد له
 ببارده من عرفه ولقوة واما على القول بانه حقيقة في الاثنين فضا عنه فلا يلزم
 الا بهما اقتضاهما في التحقيق ولعدم حذف الادوار على ما مر بها وعلى انهم فلو ارجع
 المقران من غير التثنية اجبها او تعليلها او كان ذلك ممكنا فوقع عبارة في قوله
 قبول دعوى ما لم يعلم كذا به ولو كان منه به هو انهم ولكن قال اردت المعنى
 الذي يزيل يقبل منه الآية القرينة حال الخطاب كما في نظائره ولا فرق في ذلك بين
 جموع القلة والكثرة لمصلحة العرف في ذلك الا ان يكون من الغيبة وقد تكلم على
 احكامهم في قوله تعالى فتم جنة والله اعلم ولو اقرنا الجمل في المعرفة باللام او غيره

فقط هو الحق ونحوه انه ليس كذلك لانه ان ارد به العهد في حيز من الرجوع
تفسيره ان هو موجود عندهم لعدم اطلاق فيه وانما هو منصرف الى حقوقي
المعهود لغة وعرفا قل او كثر وان ارد به ان يفسر التزام بالواحد لا طبع غيره
وان ارد به الاستغراق لم يمكن بالاتوار به وعلم بكذبه وفيه ان المنكر لا
به مرتبة خاصة فيرجع اليه وتفسيره فان استعجبك قبل فان فقدت
اقتضاها المتيق وذلك بعينه جاز في العهد فلا فرق بينهما كما قيل وفيه ان ذلك
انما يسميه العهد الذي جعله الناس الذي يخفف في الحق فيخرج في الحق ونحوه
لأن العهد ان يرد غيره وذلك ان اعرف بحمل على العموم فربما لا يحمل على ثلثة
ولذا قبله المقصود بالمتكثرة في نظر لان العموم هنا غير ملا وليس له حد يوقف
عليه فلا فرق في حمل على الثلثة بين المتكثرة والمنكر كما لا فرق بين جميع
القلة والكثرة في الماديات وقد يورد عليها بان ازالة الحال والمنع
ليس بحال ولا بمنع من غير اكتم غاية الا مر يكون اللفظ الدال عليها
كذا معلوم الكذب فلا يلزم منه اطلاق انه يحمل على اقل مضاعفة وهو ثلثة
او الاثنان على اختلاف المفسرين وانما لم يتم بنحو ذلك فيما لو صدر الخطاب
من الحكيم الذي يستحيل وقوع الكذب كما هو واضح فمنه قيد الله اعلم واكان
فلا خلاف فيه ولا شك فيلزم بالعدد الزبور وببيان انه يفسر بما
يكون مجموع ما لا اذملوا كثلثة الاف شبه من حنطة او شعير او دخن او نحو
ذلك ولو سطره بقطعة واحدة تعقل التجربة الى العدد الزبور لم يقبل لانه
المبادر منه انما هو المنفصل دون المتصل وذن كان اكثر تمولا في المنع فلا حظ

والله اعلم

والله اعلم قال به الزيادة اذا قال له الف ودرهم ثبتهما درهم
وسمى فترسير الالف وكذا لو قال له الف ودرهما مكنى العطف
ودرهم او عشرة ودرهم امنا لوقال مائة ودرهم او مائة
او مائة درهم بل الف مائة ودرهم وكذا لو قال الف ففقه درهم
وكذا لو قال الف ومائة درهم او الف ففقه وثلثون درهما ولو
قال على درهم والفا كانت الالف محمولة اقول لا ريب في ذلك فله
لمعدة العرف على ذلك اذ المفهوم عرف بصورة العطف كقول الالف والمائة
او العشرة او نحو ذلك محمولة اجنس فيرفع اليه في تغيير كلفه كانه ان المفهوم
عرف بصورة التميز كونه لجميع العدد المعطوف والمعطوف عليه واقوال كونه
لخصوص المعطوف فيبقى المعطوف عليه في العدد مجزول اجنس بعد قبده في لف
لفهم اهل العرف الذين عليهم الدار في ذلك في غير فرق بين كون التميز على
لان يميز به المعطوف عليه وهذه كقوله الف ومائة درهم وبين كونه غير
على لذلك كقوله الف ففقه درهم لعدم الفرق عرفا بين اجنسيه فاقوال
الفرق بينهما ضعيف فاعلم الخ وغيره من القول به تمسكا بالاصل والادقار
التيقن كانه في غير محله بعد استقرار العرف على خلافه كما سقاه على بقائه
بجهالة الالفاظ المثال الا في موضعه ودعوات عرق اليوم على خلافه
وان لم يرفع في قول الالف من الدراهم ايها المعطوف عليه واضحه النوع
فهو بعد ظهورها على كونه كرامة على الاول مع القطع بعدم تحديد العرف
في المثال كانه ان ذلك باق على طبق اللغة واولى بالنسبة ما قيل من ان التميز

اذا وقع بعد الاعداد اختص الاخير منها على ما تعقب الشئ العدم متقد
كما عن بعضهم بعد شهادته الكمال في اللغة بل العزيم والسنه المظهره في المرات
برجوع التميز الى الجحيم قال الله تعالى له تس وتسعون نوحه وفي الحديث ان النبي
توفي وهو ابن ثلث وثلاثين سنة وفي ذكره ولو لم يولد بالحبس التزام على م
الالتفات الى هذا التدرج في القاعه في الدوار انما هو الدقار على التيقن
لوضع الاله المراد به انما هو المستيقن ولو لم يولد عند اهل العرف لا يقين
الحقيق فقط وكذا التزام قبول التفسير النظم ولو لم يولد ارادة الاقوال
البعيدة وان كان من غايه البعد فتم جيداً والله اعلم قاله الخامسة
ان قال له على كذا باللسان هم كان اليه التفسير كما لو قد غنى
فتم باللسان هم نصا او فما كان اقوالا باللسان هم وقيل ان
نص كان له عشر من وقد يمكن هذا مع الاطلاع على القصد وان
حفظ اصل بعض اللزوم واليه تفسير الحقيقة وقيل بل من مائة
درهم مائة لتجنب الكس ولست ادري من اين نشأ
هذا الشرط ولو قلنا كذا فان اقتصر في الية التفسير وان اتبعه
بالدرهم نصا او فعلا لزمه درهم وقيل ان نصه لزمه درهم
عشر لزمه فلعلنا كذا وكذا درهم نصا او فعلا لزمه درهم
وقيل ان نصه لزمه درهم وعشرون والوجه هو الافتقار على
اليقين الا ان العلم بالقصد اقول اما الاول فقد تقي عليه بغيره لزمه
كذا ان يتي عن شئ في كذا من الية الله ويظهر له السار عرفا في قول ولان
القدر المستيقن انما هو ذلك في احواله بولائه الذي في الزائد على مقدم شئ وكمن
عن المستيقن انه اجمع الادب على انه كذا في عن العدد وعن المذهب السابع انه

لم يوجد

لم يوجد في ذلك وفيها ايضا انه يستعمل عرفا في غير العدد وان اتحققه الوفاء مقدمة
على حقيقة اللغة في وجع فلا ياتي الا ان اجماعه حقا ما في حجة ان مع العدد عرف
خاتمي للادب فلا يحمل عليه كلام اهل العرف العام من انه لو كان له اللغة والعرف
مفيا للعدد والشئ فالقادر في الدوار هو الدقار بالمتيقن كما قيل وفيه ان ذلك
مع تقدير تفسيره ولا يمكن مكانه فليزوم به كما في نظائره من اشتراكات في المجملات
والنكار كونه منها في خلاف المفروض فيتم جيداً والله اعلم وانما الذي في فقد اقبلوا
فيما اقول اقد كذا كما عار اليه شئ منهم بل لعنه المشمل هو مجموع عليه في شئ كذا
كثير من العبارات صريحا او على غير ذلك من درهم واحد للاصل ولعم تدبر الزيادة
عليه عرفا وذلك لعم من انه الدرهم بل كذا في غير فرق بين النص والرفع
تميزه او بدلا بل قيل بان ذلك فقط في اللفظة وعرفا ولكن غنى في الغنية
والدرهم والشفرة انه يلزمه نصه عشر من درهم لانه كذا في شئ عن العدد
الشئ واقل ما يميز به مع نصه عشر من ونحو الزائد كالتكثير الى التسعين
بالاصل ولا يبين به مع فقد المقول كذا في المتن وغيره الا انه خارج عن
محل البحث كما هو واضح وعن المتن كذا انه يلزم بالعرف ان كذا عارفا والا
رجح التفسير وعن الحق وغيره انه يحمل على ذلك ان كان من اهل الدين وعن الشر
ان يبرج ما تقية ما غنى لك من كلامهم الا ان الورد انما هو لا يتقدم على ارادة ذلك
الا ان يعلم ارادة الموقر ان كذا كذا في عن العدد الواحد الذي في العشرة من نصه
بل في الترتيب اليهم وان كان غلط في اللفظ لعدد واحد او عددا في كذا في عن الواحد
فليزوم له نصه ان كان غلط في اللفظ يدق في ان الواحد ليس في الاعداد وان كانت

كلام غير

او عدد او قفارا على المتيقن من كون الوصف للتفسير وان كذا او شئ او عدد
 ولقد لا قفارا الوصف لغيره المعطوف للمعطوف عليه ويرجع اليه تفسير
 اجنسي كذا لو اقم على كذا ولو اقم على اتبعه بالدرهم نصبا او رفا او قفارا
 فيقيم بالواحد كما نقى عليه كثير منهم لا حالة برائة الذمة في الزائد عليه ولا انه
 هو المتيقن من اللفظ بعد احتمال كونه متميزا للمعطوف والمعطوف عليه او بدلا
 منها ما الا انه مخالف للعرف واللفظ والكاره قد يشبه الكابرة ومنها
 انه يلزم درهما ان لو قال كذا درهم وكذا درهم ولكن قد حذف التميز من
 الاول لانه لا ينافي عليه كقيل ومنها انه يلزم درهم وشئ يرجع اليه فيتم
 لان كذا الدرهم باقية على انها اذ لا يفي بغير الثانية قرينة على تميزه
 للعرف ولا لانه كقيل ومنها كذا شئ وجهه انه كذا من عن عددي متعلقين
 بالواو وتميزهما مفرد فليس مرقع في تقديره عشرون درهما لم يقسم
 بالاكثرة المتيقن على احواله البرادة من الزائد عليه كقيل بل وكذا ان يرفع
 او انخفض او الوقف بالكون بناء على ان ذلك من باب اللام في الادواب
 وانه غير مانع من الزامه بذلك لان المعنى من عرفنا امره ذلك منه ك
 لو قال له على احد وعشرون درهما بالرفع او انخفض ودعوا ان النصف
 على ارادة ذلك من عبارة آخر بالعطف واما بالرفع فهو قرينة على ارادة
 البديهة من الاخير فقط او من الجمع واما انخفض فهو قرينة على ارادة اضافة
 ان شئ الى الدرهم فيلزم عبارة درهم او يعنى درهم او بدرهم تمام على حيث
 ان نقى وبقى كذا الاول على انها ما يرجع اليه في تفسيره كقيل بدفعه ان
 العرف لا يبعد على شئ من ذلك بل انما من عرفنا الحاد المراد في جميع العصور

نعم لو كان الحكم بذلك من اجل الاطلاق وتكلم بذلك على حقيقة اصطلاحه
 بمقتضاه ولعل ذلك راو و من وافقه في تفسير النزاع فيما بينهم فله حظ
 والله اعلم قال به السادة سنة اذا قال هذا الدين لاهل هذا الدين
 البيان فان عين قبل ولوا دعاه الاخر كما انا خصين ولو ادعى على بعض
 العلم كان له اطلاقه ولو ادعى للاخر من الغان وان قال لا اعلم فلهما
 اليها وكانا خصين ولو ادعى ايا واحد منهما علمه كان القول
 قوله مع عينة اقول لا ريب في صحة هذا الاقرار ولزومه عليه وعدمه
 انكاره بعد ذلك لعدم اقرار العقدة على انفسهم حائز ونحوه مما يشتمل القول
 المحمل والمردد كذا في المقرب اذ لا فرق بينهما في هذه الجهة واما الزامه بالبيان
 فقد نقى عليه كثير منهم من غير خلاف في تعريف الوقف افعال الحق الى اهله
 على ذلك كان اشع من مع قدرته عليه حبس على كذا حق واما قبول تعيينه انها
 لزيد فلا خلاف فيه ولا اشكال لانه ذواليد ولو لا اطلاق كقيل ولشتمول النبوي
 لذلك انهم فانه اقرارا بغيره اذ ابلغ بعد الاجمال لا يخرج من ذلك كقيل وفيه ان قراره
 الاول قد خرجت عن يده وطرا فبقي فلا ينفذ اقراره وانما يكون بها
 فيخرج عليه حكم ان هذا الحكم المقر كذا هو وادعى كوضع ان لو ادعى الى الاخر
 فان اقام بنية على ذلك انزع عنها من قوله ولا شئ له على الموداة كانه على قوله
 السمع كذا الدعاء لان الخصومة بينهما ولو كان خصومة لمقر له لا يدركون
 واخلا ويكون الاخر خارجا ووجه اقرارهما الاول كسحق البنية في مقتضى
 انتم بهتم وبانيه واما كذا وكذا فوضع ان لو ادعى الاخر على المقر العلم بانها له وانه

قد ظلمه باقراره بالغيره كان له عليه اليمين على عدم علمه بذلك لعدم قوله باليمين
على المدعى واليمين على المدعى عليه او على من انكر ولا بد لواقعه باللفظ او اقراره
بهما بان يقره بيمينه واما من كره من انكره في نفسه فمحملة حرق فان حلف
فلا شيء عليه وان رد اليمين عليه فان حلف على انه يعلم بذلك كان له عليه
قيمة لانه قد اتلفا عليه على احوال بينه وبينها باقراره باللفظ وان
نحل فلا شيء له عليه لاصل وعينه لا يغير ذلك في احكام الدعوى اجماعا
في المقام وعينه كما هو واضح كوجه ان لو اقر للآخر به بعد اقراره بها
للاول لم يغيره الفان لانه قد اتلفا على امر فليس عليه ضمان وما استمر من
انه حان ان يحل له انما يرد به لو اتفق لرجوع الحق اليه على ان ياتي بخبر
ففيه رد العوض الذي قد اخذه عنه لئلا يجمع بين العوض والمحملة في نفسه
وكوضوح انه لو اوجب على نفسه العلم بانها لا تهاجم الى ائتمار ان يدينها
اليها معا برضاها او بالدينه الى وكيلها لا يخفى ان حق بينهما ولا يتحقق
عليه دفعها الى ائتمار ان يدين وان كان ذلك بعد ان قيل ولا يخفى
منه على كل حال فان خصمته بينهما فيها فيجوز عليها قواعد في ائتمار
في نظر من البتة كانت والايمان والوقعة والقيمة وذلك لعدم
انصافه للمقام كما هو واضح كوضوح اذ دعوى العلم بذلك عليه مسوقة لئتمار
فان امكن اقامة البينة عليها حكم عليها وتزني عليه حكمه وان لم يمكن
له اليمين على انه لا علم له فان نحل على ذلك تفرض عليه حكم النكول لانه في اقراره
كما هو واضح فتمت جديداً والله اعلم ولواقعه بالغيره وادعى الاول انه يعلم بذلك

وبان

وبان الاقرار كان كذا بافخ سماع دعوى عليه بيمينه لم يوجب في عموم ان
البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وان يدعى به الفرض على نفسه لواقعه
له بها وان اقره بيمينه لفظية في دعوى به لئتمار باقراره به الاول فهو بمنزلة
النكول بعد الاقرار فلا شيء وان لم يثبت ائتمار عليه لانه لا يلفظ لا يثبت
مال الغير في ذلك انتهى الا ان يظهر للاقرار ما يدفع الكذب كاللفظ
فالاول حسن وقيل يورد عليه بان الظن حسن الا ان كل حال التمسك عليه
للمالين كما قيل ولكن المانع لم يستظهر في رد دعوى الاول فمحملة على نفسها
لئتمار لانه قد يكون استند ملك الى الاقرار له بها فاقعة فلا يمنع حلفه على البينة
والقطع كالمحملة في ائتمار له لا كما كتب على ائتمار في ائتمار له في حلف
على البينة كما قيل والامر سهل والله اعلم ولوقال هذا الزيد او ائتمار له
اقرار وان يتدبر في الفاضل وولده بلا شيء حتى يدين بيمينه بين القابل للملك
وعينه في نفسه فقول له اوله يدعي له ولا يدين في عدم كونه اقرارا كما هو واضح
ولو قد منع له ولي لئتمار كان اقراره بالصف كقول من هذا اكون له زيدا لئتمار
كون ائتمار له لئتمار له ائتمار له بائتمار الملك فيها كما قيل في دعوى عليه
بان الفاضل ذكر ائتمار لا يفتقر استحقاق زيدا لم يقر له به كقول من قد دفع
بان في اقراره هذا الزيد ان كذا زيدا فان عطف عليه في دعوى قبل الملك
شركه فيه عرفا ولفظا وان عطف عليه غيره ممن يستحيل تملكه معه لم يعلم
ان يكون مرتبة على العدول عن ذي هرة كما هو واضح في نفسه على هرة ادعى
فلا فطرت على والله اعلم قال السابعة اذا قال هذا التوابع ائتمار

العدلية فان عين قبل منه وان اتى المقلد ان القول قول
المقتض مع عينه وللحكم انتزاع ما اقر به وله اقراره في
اقوال المدين في حقته هذا الاقرار لعدم ادلة ما عدم اختلاف الاشكال فيه
ولان قبول نفيته لا يحد ما لانه ذوالبدن او استحقاقا وحكمه على
المال الذي لا يقبل فيه القطع بان يقع احداهما على نحو انتهى بالظاهرة
في الاماكن التي قد وقعت النجاسة فاحدهما كقبول وصدق الاقرار
عنه عرفا فيصير وعدم النور في حقه وفي حال واقعة المقلد على ذلك
فلا بحث لان الحق له وان اقر المقلد ذلك وادعى ان الاقرار فعلية
واليمين على المدعى عليه الذي هو المقلد بالمرئونة فلما حلف سقطت
دعوى المدعى ولكن ليس للمقلد ان يما عينه له اليه في اقراره على نفيته وانما
هو محمول لما كان الاقرار الاول بانه لم يقل في ما اقر به له منه
وحفظه الى ان يظهر له انه لا ياتي له في كل قول وفيه ان النجاسة
لزم ان يثبت المقر في مال المقلد اذ انكاره له لا يخصه عن امواله
ولقد اقر في ان المقر يعلم بانه فعلية ادخاله في امواله حتى لا يعلم
به وليس ذلك محمول لما كان ليس للمقلد سلطة على افعاله من قهر
عليه اذ لا ولاية له على غيره فلا مل وعبء من ان لو سلم ولدت على
ذلك فليس له اقراره في حقه حيث كونه بغيره واما حيث كونه في
عن الحكم فلو كونه في حقه في حقه بعداته وعينه من شرطه وكل
الحكم كونه في حقه في حقه بعداته وعينه من شرطه وكل

اقراره

اقراره لم يقبل من المقلد الاقرار عليه شرعا فلا يسم منه انكاره لذلك
يجب على النفي لا عينه وعينه الا في حقته من انكاره اقراره لعدم
لان انكاره بعد الاقرار اقراره وذلك ان عاد المقلد في تقديم لقوله قبل
من عدم المسامحة له وحج وان كان نذكره ولو اقر المقلد على عدم النفي
لا صحتها وادعى الجمل بالجمال اوفى له سمح منه ورجع الى العلم في
العين ويحل قوتها مع عدم اتفاقها على العلم استعمال القوتية فيها فليس
لانها كمال امر من كل خصوصياتها هو متعين عند الله ثم ومحمول عند الحكم
لكذا الحكم وحج هذا ولو رجع المقلد عن انكاره الى تقديم المقلد
بما عينه فظم الى ذلك وعينه قبول رجوعه عنه اليه وانه من اسلمت
عندهم لا يخار بحق فيها ولان رجوعه يدعى ما لا يدعي الا حجة عليه لم
يسبق منه الاعتراض في نفيه ولان اقوال المسلمين وافعالهم محمولة على
الحق فيجوز افعالهم او لم يفرضها لا مكان كونه قد ثبتت لهما او لا ثم نذكر
اقتضاه واقبال انتقاله اليه بعد الانكار بارت ونحوه ونهت الشك
عن التجسس ولا مال لا يدعي غيره وصاحب المقلد به وقدر الحكم
الا انكار بالتصديق فيقول على الاقرار سلمه عن المعاني كقبول وضعف كل امر
كما لا يخفى على ذالها ثم وعينه كافي الموقوفين انه فان قل بانه ملزم
من انكاره او لا كونه الملك لغيره لا مشاع ملكه على ما كسبه كماله لا يدل
على ذلك من الدلائل الثلاثة وانما استغنى في حق من لا يكون له حجة عليه من اذ لم

يفت بقوله حقا لغيره ثم حجج عنه كقيل وقد يورد عليه بان الاعتراف
 بتلفه مدلول التزلف لقوله الاول والكاره وغنى حمله وباقه نفيه له
 من نفسه اعتراف بخبره عن ملكه فيؤيد به وان لم يورد فيه لغيره لانه
 متعلق بالاعتراف يكون اثباتا ونفيا وقصره على الاول فغنى عنه كما قيل
 وفيه ان ابتداء رخصه عليه انما هو الزام المقر له بذلك على اقراره وبك
 انما يتم مع نفي المقر له كقوله هذا المقر باقراره وذلك مفقودها وعن
 التخيير انه لو رجع لمقر له فقد غلطت فهو باق ان كان فيه فالا فرب
 القبول وان لم يكن فيه فالا فرب عدم التمسك بسطة اليد وق
 عنه انه لو قال احد بنين العبدين لزيد طوبى بالبيان فان عقي قبل
 فان انكر لزيد فلف المقر ثم يقر ما اقر به فريده او ينزعه الى ان
 يدعيه ربه ولو قال لزيد عذر ربه او دنيا سفتوا اقرارا بصدقه
 يطالب بالتفسير ولو قال اما درهم او درهمان ثبت الدرهم وطوبى
 بالجواب عن الثاني ولو قال لزيد هذا المال شدة قبل نفيه
 باقل من النصف الى غير ذلك من عباراتهم واشملهم الى لا تخ
 مني تظلم فلفظ وتذكر والله اعلم قال الثامنة اذا قال لفلان
 على الف ثم دفع اليها الف فقال هذه التي كنت اقرت
 بها كانت فدبعت فان انكر المقر له كان القول بمقتل
 المقر بمسئله وكذا لو قال لك في ذمتي الف فحيا بها
 وقال هي فدبعت وحده بل لها اما العقال لا في ذمتي

بل هو اولى فقول
 ذلك من اشكال ولو
 رجع القبول فله
 فلفظت مع

وجا

الف

الف وحده التي اقرت كانت ودبعت لم يقبل لان ما
 في الذمة لا يكون ودبعت وليست كما لا ولي فلا كالسلي
 فلو قال له على الف ودفعها وقال كانت فدبعت وكنت
 اظنها باقية فبانت تا لفته لم يقبل لانه قلد ببا حرك
 اما لو ادعى تلفها بعد الاقرار قبل اقول اما الاول فلا
 فيه ان مدقة المقر له لان الحق له وقد عرفت بان المراد بعلني عندي
 واما ان انكر ذلك فقال الالف على كذا فاض فادفعها الى مع الدلف
 التي قلت بانها عنك ودبعت فاقول قول اقر مع يمينه كقيل عنه كثر منه
 عن الخلف والآخر لان المقر له يدعي الفاف منة فعليه البينة والمقر له لا
 فعليه البين على ما يعلم قوله البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه ولا حمل ان
 يريد بعلني ان حفظها او تروى واجب على وان فها على للتخلف وطوره
 ولا مالة برائة ومنه في الالف كما قيل ولكن عن بعضهم ان القول قول المقر له
 بلا يمين عليه كقوله اسرته وغيره على بطلان الاقرار الذي لا يترك العمل به
 بمجرد قيام الادعاء وبه يخرج عن الاصل ودعوى ان على من المجلدات التي ربح
 فيها التفسير له ورافضة اليها كوضع ضعف تهلاله في فوق وغيره على يمين
 بمقر له الا حمل مال امر مسلم الا بيمينه وبانه قد اجمعا على انه اذا قال
 له على الف هم ودبعت قبل منه فلو كان قوله على يقف شغل في ذمته كان

لم يقبل منه وقد اجتمعنا على قبوله منه فذلك على ان على اعم من الادب فيقبل
تفسيره بذلك وبان على كذا كما تستعمل بمعنى والكن بالغير وعنه
لان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز وانما يمكن ان يكون حقيقة والقدرة ان
شيها لم يكن احد ما تبادر اعرافه والا كان حقيقة فيه مجازا وغيره ودعوه
ان هذا التبادر اطلاق فكله يكون علامة للحقيقة والخرج اللفظ على
الاجمال الذي يقبل فيه التفسير كلفظ الله عهدتها على مدتها نداء فلهوسا
الفرق بين القرينة المنقولة التي يخرج بها عن حقيقة اللفظ المجازي من عرفا
ولغة ولا يعقد انكارا بعد القرار كما لا تسع منه خلاف القرينة المنقولة عن
ال كلام التي لا تسع منه عرفا بل تكون انكارا بعد الاقرار واو على ما منه دعوى
ولا لالة النبوي على ذلك كلفظ الله المواردة التي يلزم بها شري قهر اعبية فتم هذا
والله اعلم واذا الثاني فلا فلا في تعريف بل ولا اشكال فيه لان الذي
الذمة قد يكون قرينة مثلا وقد يكون عوضا لبعض المتكلمات التي منها الذميمة
اذا انكسها مثلا فافترسه قبل منه قطعا ولكن ليس عليه تفسير في كل القرار
بالمال وخو له عدم الاجمال فيه عرفا وعدم اقتضاه احكامها في المال
كما هو واضح ولكن في كل غير ذلك انه ان لم يقبل تفسيره فالاول تقبلها
بطريق اولى وان قبل قوله فالاول منها وجهان احدهما في الخبر
قطع به لهم قبل قوله لوزان بريد له الف في متر ان تلفظ الوديع لا يتم
تعديت فيها افترقت فيها او بريد انها ودية والاعل وانما قد تلفظت في
وخو ووجوبها والذمة وغاية الادة المجاز وهو كون المال الذي

من الذمة

في الذمة ودية باعتبار ان سببها في الذمة والمجازي سببها بالقرينة
ونما بينهما عدم قبول قوله لان لا تثبت في الذمة والاصل في الكلام الحقيقة وقد تقدم كثير من
الدعوى والمجازية ولم يلتفت اليها فلا وجه لتحقيق هذه الدعوى بقولها وهذا
الحقيقة في قوة وقد يورد عليها بمنع المجازية بها اذ ما في الذمة اعم من كونها
او عوضا او عوضا متلفا فهو او نحو ذلك فيقبل قوله فيعين اوجها
وفي سببها وكيفية ما ان لا لائمة مائة فيه حيث يترتب عليه لزوم
الفخر عليه في الاول هو الاول في حقه المشا او بوجه لعدم الفتوى
على قائل بالثبوت وانما ذكره بعضهم فيها وتوقف فيه الفاضل وغيره وظن
لكن الميل اليه الا انه في حقه فقله ونحن سن وغيره ان لو قال هذه بدلها
وكانت ودية قبل من المال بقية بعد دعوى وتفسير وهو وجه جيد فلو
اعترف بانها ودية باقية امكن كونه كالاول كما قبله الله سبحانه والاعلم وانما
ان كنت فقد طرح به كثير منهم لوضع الفرق بينه وبين قوله وعنه وانكاره
قد رتبته الحابرة واخبرنا ان هذا في حقه واحد في ذلك وغيره على عدم
وجود قائل بذلك ولكن عيسى ان لو قال في متر الف ثم اخبرك وقال في
ودية فادع المقلد في بريد حقه فيها مترتب على القولين فالاول
واو لا بالثبوت لانه على مترتبة بين العبد والذمة بخلاف الذمة فانها لا تقبل
في العبد والوهم المداوة بينهما لان تسليم واجبة الذمة ولقد المجاز يمكن وسئل
مستمع مع اعتقده به بالاصل المقطوع به وهو برائة الذمة ولقد التقطع
بجعلها في الذمة وان كانت عنها باقية وبقرينة على ما قد وجد في البرهان من

لديهم

لا تمام ودية معقولة اوله قولها فكله فقولها الا في هذا ذلك فلا يسير الا بالنية
 كما قيل وهو يورد عليه بان النية على تلفها بعد الاقرار لا ترفع غلته لمصلحة من
 اقراره الاول الا ان يلتزم بان على معنى عند ذلك لا يلزمه القائل فكلان فيه عري
 التلف ان لا يلزمه القائل كما هو واضح وكفى بجهل قبول قوله بالنية فتعقيد
 بالنية في غير محله وفوقه على اليمين وبها وبما جزم به بعضهم لان الدعوى لا تنقطع
 الا بالنيات او الايمان كما قيل وعليه في كل امر كان فيه من الظن نوع فالاول
 اقراره على ما انه لو قيل للثمن الف وسانت ودية اذن بقائها وقد
 بين في تلفها لا يتعد ولا تنقطع فلا ضمان على فان علمنا بافعال التجرى صدق
 بيمينه وان علمنا بافعال التفریط اعظم المانع فيك من عباراتهم التي لا تخفى نظر
 قد برز والله المقتبس لو قال له عندي درهم ودية قبل تفسيره كما هو فيه
 ط درهم اربعة وكرة والتميز بردي ومعه درهم ومواري وغيره على ما عرفت
 من غير فرق بين افعال كلامه او انقص له بل على ما عرفت افعالهم على القبول
 صدق عليه المقر له اولاً لانه لا يقال لا يرفع مقتضى الاقرار ومعه لا انقص
 لان الف ظاهراً الاقرار لان قوله عند راعى من الودية وغيره فيكون التفسير الودية
 تعين لبعض اوارده ولا ملل البرادة كما قيل ولكن فاعلم انه لو ادعى المقر له فيها
 دي فالقول قوله بيمينه فظن ان لو ادعى انها امانة وقد يورد عليها بما تالم به ذلك
 لغرض من العامة وهي ان في ذلك غير واضح فمثل هذه الفروع وقد توجب
 بان الودية تقتضي العيش والافضل المالك وقاعدة على اليد تقتضي تقديم قول
 المالك فيها دي لان الدين لا يتحقق البرادة منه الا بالاداة فلو قدمنا قول
 المقر له بان يقبل قوله اسقط كالتلف وحده وهو خلاف مقتضى القاعدة لم يورد

وكفى

ادنى

ادنى بان الودية تقتضي تقديم قول المقر له في التلف وذلك زائد على ما
 كونها عنده وهو عود على الغير فتقتضي قوله بالنية على المالك واليمين على المالك
 وفوقه لا يتعد الاقرار وذلك لان قوله انها موصوفه المقر له غير اقرار
 المراءى قبل تفسيره بالودية انما هو من عدم مخالفة المقر له لا مطابقة ادنى بانه
 لو لم يقبل قوله المزبور لم يكن الاقرار بالودية احكاماً اد قوله له عند ودية
 بغيره ذلك كله ما انما على الظاهر الوقف واللفظ والشرع لصدق الاقرار
 عليه قطب وانكاره قد رتب الكابرة وكفى قد بين بان هذا الاقرار مع
 التفسير المزبور قد تضمن حقا عليه وهو كون مال الغير عنده فيوقد به لانه
 اقرار العقل على الفهم جائز وتضمن ايضا حقا له وهو تقديم يدعوى
 التلف والتردد على المالك وليس في الادلة الشرعية ما يتدل على قبول قوله
 وذلك بحيث يحلف على المالك فتم اعميه وليس في قول اجماعه يقبل تفسير
 دلالة على ارادة ذلك ولو سلم ارادتهم لذلك كان ممنوعاً عليهم لانه
 عدم حجية قوله بالنية لذلك ودعوى الاجماع عليه فهدتها على مدعى
 ولعله لذا قال القاضي في عدة ايها لو قال له عند قبضتي مال ونظراً ان
 ذلك مراد اجماع وانه يحلف عليه فيما هو عليه لا فيما هو له كما في ظاهر
 وليس الاقرار كما بالنية في شئ من جميع احكام الودية وانما هو حجة على المقر
 فقط بحيث يلزمه التادية وسيعى للمقر له اذ المال منه وان لم يكن عال
 به ولا طريق له الى التعرف في الاقرار به بذلك وهذا من قولهم صدق
 ذلك اولاً بان قال انا لا اعلم بذلك وما لو كان عالماً بكذب به وبان ما له من

او عارية او مائة شرعية عنده او فذلك فهو من جزيات اختلاف المال
 على المال فوعد الوديعة او القرض او الغنم فاما فان القول في جميع ذلك
 المال كونه بيمينه والتقصير بيمينه في بعض ذلك ويجيبه وقد سبق في
 الوديعة ماله نفع بها ولا مئة فيها اطلب ثانياً المحققين وغيره فلا حظ
 وتأمل والله اعلم قال التاسعة اذا قال لم يفي هذه الدار
 مائة قبل ورجع في تفسير اليمينه اليه فان اكد المقوله
 شيئاً من تفسيره كان القول قول المقر مع يمينه اقول
 اما قبول اقراره بذلك فلا فية ولا اشكال لعدم الدلتة التي
 لذلك وغيره وكذا قبل في تفسير المائة بالدارهم والدار مائة او بالدار
 او فذلك في كل شيء من المطلقات التي يراد بها فروعها والواقع
 مجبول في اللفظ ولا يعلم الا من قبله وكذا يرجع اليه في تفسير كبريته كونه في
 الدار فانها تحتمل وجوب كبريته كونه واضحاً وان فسر المائة بمجزئتها
 فيتمتع مائة قبل ودار المقوله شرعيها مع الدار بمقداره وكذا ان
 فسر بمجزئتها فيتمتع بها ولكن قال بانها قد ختمت بها وان قال
 بانها قد دفع فتمتع بها مائة وهو اشترى بها لنفسه كانت المائة قرناً عليه
 وان قال بان المقوله قد دفع فتمتع بها لنفسه مائة سئل ثانياً عن مجموع
 تمته فيكون شرها مائة بنسبتها الى المجموع ربعاً ونصفاً او نحوها وان
 كان المجموع مائة ولم يكن قد دفع منها شيئاً كانت الدار كلها للمقر

والنشر

وان قال بانها دفع فيه شيئاً سئل عن كيفية الشراء هل كان دفعه او تدريجاً
 فان دفعه وقد دفع مائة اليه كانت الدار مشتركة بينهما بالسوية وان كان
 قد دفع ما يملك فلفظه ثلثها وكذا سواء كانت القيمة مطابقة لذلك ام لا
 وان قال اشترى بناه تدريجاً اي بعقدين رجح اليه فتمتع به بمقدار كل
 جزء وقع عليه عقد المقوله وقبل نفسه من ان لو قال اشترى بمائة عن
 بمائة واشترى المقوله عشرة مائة كان مقبولة منه ايغى سواها واتفق في ذلك
 القيمة ام لا لانه كان وقع مثل ذلك عادة لبعض الدواعي والاعراض
 منه دون حاجة الى عينية ذلك عدم انكار المقوله لذلك هو المفروض
 وما عكس كونه توقف مقوله على عينية فله ولو قال اشترى مائة او مائة
 بمائة من عنده كان مقبولة اليه وبيعت ودفع اليه المائة من عنده ولو
 اراد المقر ان يدفع المقوله مائة من عنده لم يكن له ذلك الا بضر المقوله
 لانه استحق مائة من عنده فوجب البيع لان ذلك الوقت اول اقبال حقه اليه
 الا ان يرضى به كره قبل وان فسر بانها قد دفع اليه مائة ليشترى بها
 ففعل ذلك فهو اقرار له بها اجمع وان فسر بانها رهن عنده على المائة
 ففعله هو من ان على الدار اقرار كون الدار محلاً للمائة وعلى الذي
 هو الذمة لا العين في ان على الدار اقرار كون الدار محلاً للمائة المرهونة
 وانما حقيقة له وميزان له فعلق على العين المرهونة الى غيره وكذا في
 اقلها هم الى لا يخفى قبول التفسير بغيره من نظر أو من عدم اقبال حقيقة المفظ

بما ذكرناه من اجابات المقتضى من ذهب ما ذكرناه من المتأخرين الى قبول الاقرار كذا مطلقا
ومنهم من قال ان المصنف والشاهد هو قول قوتي وبوقته ايضا اعتراف المتأخرين بانه
لو قال مع ذلك بغير واجب ان اقرار محيي فانه لو اذله حقيقة اللفظ
لما اقرار لم يكن محيي مع هذه الاضافة وقد يورد عليها بان الشك في ليس بين
الملكية للعين ومقتضى حق الغرض لو خرج توجبه النية اليه في العين المدونة وغرض
وانما هو بين ملكية المقر والمحلي بموت ابيه مثالا لا قد اتفق عليه به وبه في سبق
ملكته المقر له الكلمة او لبعضه عليه كما هو مقتضى قول الاقرار بان من حق المقر سابق
على الاقرار فيكون الثاني معلوم الكذب بعد صدق الاول كما هو المقرر في فلا يسمي
ذلك كثر الاقرار بغير المعلوم كذب لانه هبة كونه الكار بعد الاقرار فلا يسمي
كما قيل ولو لم يكن الاول مفروض الصدق بل كان محتملا للصدق والكذب كما هو
الاصل في الاخبار لا يمكن دفع الشك في بالترام كذا الاول وصدق الثاني
فيكون اقرار مكتوبا لغيره الاول قطعي ولعل ذلك من رد الفاعل في الشك وان كان
وغيره وحق فيكون الثاني لفظي او كاللفظ ويرتفع اختلف المعتبر فيهما منهم
وحيث ذلك يظهر المحنة في وجه الوجوه المذكورة لقاربها في انشائها المظنون
فلا موجب لظلم الكلام فيها كذا وجه للفرق بين الدفعة المبرورة بعد ما واثبت
عرفا والوجه وتقبل المن وعينه على لا يقول عليه بعد ان كان المرجع هو العرف
فهم الخطأ بالعرفية والعقلية المبرورة تنزيه في عرفا فلا يلتفت اليها في نظر
فلا مطلقا بل والله اعلم وانما كلمة الاقرار في جميع المقاييس المبرورة فلا تروى فيها
خلاف كما عرفت بعضهم ولعله لغيره في اللفظ مبرور في الاقرار او في اية

لا يفتقر

لا يلتفت الى العرف الى احوال الرادة عنده لشدة بعده عنهم بخلاف اولكم
بذلك فان الاصل لا يفتقر فيه من وية او مقتضى ربه ولذا لا يمكن عليه كونه اقرارا بغيره
كما جاز الاصل لو فرض في كونه اقرارا لاولا في فلا يترجم من القول بكونه اقرارا من كونه
اقرارا بغيره ايضا فان ذلك في التردد عليهم بذلك في غير محله فتم جدا والله اعلم قال الثالث
في ما قبل المستفاد من اجواب ولو قال لا عليك اللفظ فقال بدها
او قبضتها كان اقرارا ولو قال فيهما لم يكن اقرارا ولما قال فيهما
بله او اجل كان اقرارا ولو قال انا مقربين لم ولو قال مقربا مقص
لم يلزم له لتطرق الاحتمال ولو قال اشتريت مني او اسودحت
فقال نعم ففوق ولو قال اليس لي عليك كذا فقال بله كان
اقرارا ولما قال نعم لم يكن اقرارا وفيه من من حيث يستعمل
الامران استعملها لا كما هي اقول اما الاول فقد نص عليه كثير منهم
من غير خلاف فيه يعرف كذا عرفت بعضهم بل عن ظاهر كونه اقرارا في موضع وفاء بل
الكفاية نسبت الى قطع الادعي لم يفتح حذف الاقرار على وجهه وعرفا في شبهة عدم
النبوي وخوجه اذ لا فرق عرفا بين كون الاقرار بالبدل المطابقة او النقص
او الالزامية وقصره على الادوي وعرفا عليه كذا كما ان الله هنا لو فرض ان
الرد مثلا يستلزم العقب لتوقفه على سبق عليه فيكون مقربا بالقبض مدعى للرد
فان كان عنده شيء عليه اذ هو كذا لا كان له اليه في عرفة فان حلفه
المال المقرب منه وان رد اليه على المدعي فان حلفه سقط المال عنه وان لم

يقرب

أخذ المال منه على ما أورده وكذا القول المأثور لا أدرى ردتها إلى أم لا ^{مقتضى}
عده فيها فخذ منه ويؤخذ لك أنه لو قال له على ألف فقبضت منها خمسين
كان أقراره بالألف بخلاف وكان قوله قبضت منها خمسين دعوى
منه فقبضت ^{ألا} البينة على ما في بقى الدعوى كما هو واضح فتم حيد والله أعلم
وأما الثاني فخره فلا خلاف فيه يعرف للأصل ولعدم صدق الأقرار عليه
وإظهاره فعدمه وإن لم يقدح من الاستدلال بقوله خذ حل لبك وعقبه
مرفوع على وفوق ذلك كما هو واضح فتم وأما الثالث فلا خلاف فيه ولا شك
لصدق الأقرار عليه عرفي ولأن قوله لي عليك ألف فلا بد أن كان قد سمع
مرفوعا يصدق له أن كان استغنى ما خذ فإذاته فمن بعد الثلاث والأقسام
كأن لا تنفي واجل مثلي ثمة وعرفي بل وكذا عرفي بل ولأنه كما نفي عليه
منه ويشهد له بمنزلة الاستغناء لا تنفي بل قبل بآيته لو كانت مع قوم
على الاستعمال وإنه لا يطال النفي للثمة فلا يثبت بها إلا اثبات كمن
يرسم الأقرار عليه لأن المرافعة على ما بينهم عرفي وإن كان غلطاً مع ضابط
عن القبول النفي كمن قبل والامرية سهل والله أعلم وأما الرابع فخره
لأنه المتدبر منه عرفي وإنكاره قد شبه الكابرة ولكن في كونه دعي وغيره
أنه لا يكون أقراراً بغير العلم لك لأنه بدونهما قد يراجه الأقرار به لغيره فلا
يكون أقراراً له معق والأصل الثاني وإحالة عدم الأقرار وعدم شغل الذمة
والله سبحانه وتعالى أعلم فمنهم من يوجب القبول المقتضى وغيره ما وضعه
لوضع ثوبه المنه إلى كذا فإن كتباً ومنه يجمع المعتبر في الألف التحصير

للمالك

للمالك بغيره لا يكون الكلام عن المهر والعنف السخاؤه كقولهم إن مهران
واجبة ومطلق الاضطرار للمخالف للظاهر عن قادم وصدق الأقرار عليه عرفي
قادم الفقه من المهرية المذكورة أي لأن كلمة مهران على أصل الحال ولا شك
فيكون وعداً كما لو قال أقر لك بكذا فإنه ليس أقراراً كما في ما قد وعده وغيره لعدم
عدم الاتصاف به عرفي كذا في وقوله الضمان وبعده وبقته بعده غير محمد بعد
أنشأك بحسب فمخالفه الظن المعتبر الذي يقول عليه والمخاراة الوفية كما هو واضح
بل بما قبل بأن أقر به لك أقراراً أي لأنه بقرته الخصومة وتوجهه لطلب استيفاء
منه عرفي إرادة الحال دون الاستقبال فيؤخذ به كقولهم والله أعلم وأما
أما مس فقده نفي عليه بمنزلة غيره خلاف للعلم ولعدم صدق الأقرار عليه عرفي
بعد طرق الاضطرار فيه كقولهم فمخاراة من بعد ظهوره عرفي بقرته
السؤال والجواب الأقرار بما ذكره التي طب لا يفيد كما عرفت به بعض ما
ما لا إلى القول به لو لم يفتقر المصنف من تأخر عنه بعدم كونه أقراراً مؤيداً كونه أقراراً
بقوله منه أقرتكم وافدتم بخلاف الأمر قالوا أقرتكم وقولهم فاستشهدوا لي قبل
والأمر سهل والله أعلم وأما الثاني فلا ريب في كونه أقراراً بالشرع وأوليه
لغة وعرفي فيندرج في عموم النوى ويؤيده ويتبرر على كل واحد منها ما
ولو أزمه شرعية بالنسبة المقتضى المقتضى بها لا وإن لم يكن الأقرار مشتملاً
للموضع فالحال على نحو ثبوت بالبينة كما هو واضح وأما الثالث فلا خلاف فيه ولا شك

كما عترف به بمفهوم لحدق الاقرار عليه لغة وعرفا لان على ما عدها المقررة عندهم
 فمستخرج من النصوص وخوذه ولان على اصلها بل ونسبت عليها الالف فمستخرج لحدق
 ليس عليها الذر دخل عليه من الاستفهام ونفق ونفق النفي اثبات فمستخرج اقرار
 كما قيل والامر سهل والله اعلم واتما ان من فمستخرج كثير منهم بل المستخرج وانما
 كما ان الله يفتح ويغريه بل من حق ايقن نسبة الى الفقه الاصل ولان فمستخرج
 لا اثبات للثبوت وابطال للنفي كما سبق في بل ولكن فمستخرج وفيه المقصود وغيره من حيث
 انها في العرف من حيث بل وان كانت في اللغة مفاديرة له بل من جملة من هم في اقسام
 انها كلف لغة بل فكاه في اللغة على سبيل بل اكثر من منهم على ابي عباس وغيره من
 قاتلهم قالوا نعم بعد قوله ثم الست بربكم كلفوا وقالوا بان الاستفهام في تقرير
 ايجاب بل على سبيل وغيره من فمستخرج فمستخرج بل كما يشهد به بعض النصوص
 النبوية والاستقالات اللغوية وغيره من فمستخرج ان القول بكونه اقرارا قوتى
 وعليه اكثر المتأخرين ولا يابى به سواء قلنا بان فمستخرج مرادفة لحدق عند اهل العرف او
 قلنا بانها مماز مشهور في النسخ حيث يحل الاقرار عليه او قلنا بانها مماز في النسخ
 على ارادة خالصة حالية كانت او مقالية فان اجماعهم يؤيد به شرعا لعدم النصوص
 وخوذه ودعوى قصر لزوم الالف على ما كان بالحق فمستخرج العرفية مما لا يثبت عليها
 بل هو على خلافها الا غير ذلك من الامثلة التي يعرف حكمها في نظائر ولا تفتقر
 مائة في احوال الكلام فيها فلا حظ وما مل والله اعلم قال السمع في جميع
 الاستثناء وقواعده ثلث الاولى الاستثناء من الاثبات
 ثنى ومن النفي اثبات الثانية الاستثناء من الجحش جائز

ومن

ومن غير الجحش على تردة الثالثة يكفي في صحة الاستثناء
 ان يبقى بعد الاستثناء بقية سواء كانت اقل او اكثر
 اقول لا خلاف بيننا بل بين كافة العلماء الا من شذذ وندد في غير
 وصحة الاستثناء في الاقرار بكونه جاسرا على تطبيق القواعد اللغوية
 من اعم ارقاله بالاطلام عرفا فلا يقبل مع انقص له عنه بل الاجماع
 بقسميه ذلك لا يليققت الى ما عن مالك من منع محنة والاقرار بمطعم
 ولا الاما عن ابي عباس من جواز كاهنه الى شهر وقد يراى به تأخر الاخبار
 به اما الشهر وربما نسي الى ابي موسى والامر فيه سهل بعد وضعه في حق لغة
 للعرف فتم صيدا والله اعلم واتما القاعدة الاولى فلا خلاف فيها بيننا
 بين غيرنا الا من شذذ منهم لا يليققت اليه بعدى لغة للعرف والله اعلم
 فمستخرج كالثانية والثالثة فلا يمنع الاطالة فيها فلا حظ وما مل قال النسخ
 على القاعدة الاولى اذا قال له على عشرة ادرها ما كان اقرارا
 بقسمة ونفيا للدرهم ولعقال ادرهم كان الاقرار
 بالعشرة ولعقال ماله عندى شئى ادرهم كان اقرارا
 بادرهم وكذا لو قال ماله عندى عشرة ادرهم كان اقرارا
 بادرهم ولعقال ادرها لم يكن اقرارا بعشرة اقول

اية الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال بل قد يقال بلزوم التسعة فيكون كمن ينفذ
 على القول بالاشتراك اثبات ليس نفيا لوضع صدق الاقرار بالمتعة على
 القولين والفرق بينهما من غير انهم اواستكوت عنه عير في حق ولا اقرار كما
 وخرج والله اعلم واما الذي قلناه فقد المتكامل الوافية من الادون
 الاشتراك بها كما هو المتعارف في الاستقالات الوافية على وجه لا يعرف
 اهل العرف غيره فلا ينبغي ان يلزم التسعة عليه قوله الذي هم الكثر
 عايت الامانة قد اخرج به وكذا لو خففوا درهم او وقف عليه السكون فان
 منها فحسب ذلك انما هو ارادة الاشتراك على ذلك مدار الاقرار عرفا
 يقع فيه الايمان بحسب القواعد العربية كما نرى في قوله تعالى والله اعلم واما
 ان كانت ولزم نفذهم درهم بل مع خففه لما فلا ريب فيه لغة وعرفا
 كما ربه لعدم الفرق بينهما عرفا ولغة واما التي هي فلان الاشتراك في الاثبات
 بغيره نفذهم فيكون الباقي تسعة والنفس قد تسقط على جميع الكلام
 فلا يكون اقرارا بشئ ذي قبل ولا حادثة الراجحة اجمال اللفظ لذلك وكونه
 اشتراك من النفس لان النصب كنعن عليه كثر منهم بل هو متفق عليه بين الفحاة
 كما في كثر غيرهم فيكون محلا كقيل ولكن قد يبق بلزوم الدرهم عليه
 للثبوت عرفا من غير فرق بين النصب والرفع بل انخفض في الوقف لان
 المدار في الاقرار على ذلك ولزم الايمان كما في قوله تعالى فتم جبا والتم
 قال ولو قال له خمسة الاثني والاربعين او اقل من اقل
 باثني ولو قال له عشرة الاثني عشر كان اقرارا بتأنيده
 ولو كان الاستثناء الاخير بقوله الاول رجعا الى المستثنى

كقوله

كقوله له عشرة الا واحد فيسقط من الجملة الاولى اقول
 اما الاول فلا خلاف ولا اشكال لان ذلك مقتضى العطف لغة وعرفا فلا
 يمكن اشتراك الواحد في الاثني نعم لو ترك العطف جمع استثنى
 الواحد اما الاثني وكان اقرارا بربعه كما هو واضح والله اعلم واما
 الثاني فلما لغة وعرفا لان المتأخر منه استثنى التسعة من الخمسة فيقيم
 الى خمسة الباقية من العشرة فينظر المحقق ثمانية كما هو واضح كوضع اية كذا
 عطف الثاني على الاول كان استثنى من العشرة ايقم فيكون اقرارا بالاثني
 ولا قتال سقط من العطف من الثاني فيكون رجعا الى العشرة ايقم لغة
 عدمه ولعدم قيام القرينة عليه بتسليم خمسة فنفسه لغة فتم جبا واما الذي
 فلا ريب فيه بتأنيده قد ان كبر لتعذر رجوع الثاني الى ما بقى فيبقى رجوعا
 معا الى المستثنى من كذا في سورة العطف ولعل هذا من مقتضى القرينة الدالة عليه
 ولو قد بان تأنيده الاول كان اقرارا بتسعة في قوله وثلثة لو كان المستثنى
 اكثر من المستثنى الاول كقوله عشرة الا واحد الاثني الى غير ذلك من الاشكال التي
 لا عشرة في الاكثر منها بعد كون الفاعل في جميع الالات ان تأنيده ان كان
 معطوفا على الاول رجعا معا الى المستثنى وان لم يكن معطوفا عليه كان اقرارا بربعه
 سابقا لانه اقل منه رجوع اليه وان لم يكن رجوعا اليه لكونه ويا او اكثر منه رجوع
 الى الجملة الاولى ايضا امكانه بان يكونا معا غير مستغفرين كما وان لم يكن اقرارا
 لو قال له عشرة الا خمسة او الا ثمانية مثلا في الاخر واقعة الاول كما لو كان الاول
 مستغفرا كقوله عشرة الا عشرة فانه يلزم اقرارا بالعشرة ان لا يسمي الاكثر
 بعد الاقرار كما في قوله الموردين فاما من جحد والله اعلم

فقد صح كثر منهم بانه يرجع اليه تفسير الالف بك الي الموضع فيه من تقدم عليه فخرج
 لا تخرج بمحذ ولا يثبت استثناء الالف من الفروض محتمل من الجس وغيره من
 فان فسر بالمتن فلا اشكال فيه وان فسر كالمعز فكونه فان كان عاونه يفتح
 استثناء قيمة الدرهم منه ويقتضيه بفتح كونه مستثنى من فلا اشكال في القيمة
 لغة وعرفا ووجهه في الحقيقة ان الاشتراك المتصل بان يكون استثنى من الجوز فلا مقدرا
 قيمة درهم لان استثنى نفس الدرهم او قيمة من التفسير وهو لا كان استثناء منقطع
 الا انه بعد جدي من عبارتهم فلا حظ ولا والله اعلم وان كانت قيمة الدرهم مستثناة
 لم يجز ان يكون التفسير بغيرها ولا يفتح مع شيء يستثنى منه اهلا فلا خلاف في عدم
 صحة التفسير الزبور مع صحة الاشتراك المذكور ان فقهها ونسبها ولكن من الكائنات الغفيرة
 والشهد والاثباتين وغيرهم انه بطلان الاشتراك ويلزم بالاستثنى منه كما يقال لغيره
 درهم الا عشرة دراهم لان في يكون انكار بعد الاقرار فلا يسع منه ولا انه في حقيقة الامر
 جاني فيه ان التفسير بالالف التي اقربها بهيمة وقرق الاقرار بها محتمل فكان التفسير لها
 بمنزلة كونها متزايدا عنها غير قاصح وذلك لان رفعة المتقدم لانها كاشفة عن حقيقة
 ما اقرب لانه ما قد اوردت امر جديا من ردي عليه بانه ما قد اوردت امر جديا
 الاقرار الذي يحيط به وانما المتأخر هو الاشتراك وقد مر في مستوفى فطلب ويلزم الالف
 المضرة كلها بدون مخرج شيء منها كقول ولا يخفى من نظر قد تبرؤ الله اعلم وفيه لا يشك
 والخ لا يفتح بطلان التفسير فقط ويلزم بتفسير جاري للاشتراك الزبور كما لو فسر ليهم
 بما لا يفتح معناه انما تلي التفسير ويطلب بتفسير جاري والله اعلم في اشتراك الدرهم
 متقدم في التفسير ومحكم بجملة لغة وعرفا والتفسير من قرينة في ظاهره متراجف
 عنه وان كان وما في افاده الكلام ولا يخفى كالاخبار بعد الاقرار فلا يسع كما قيل
 وقد يفرق بين التفسير المقيد بالكلام والمنقطع عليه في بطلان الاشتراك فقط واما المتصل
 بطلان احد الامرين من الاشتراك والتفسير الزبور في التوقف صحة الكلام عليه ولا معنى
 لاحدهما فيوقف بينهما كما في سائر البعائر فيعمل بما يقتضيه الامر في نظرنا فتم

بجواب

جيد والله اعلم قاله ولو قال له الف درهم الا ثمانا فان عتبا
 اجنس بطل الاستثناء وان لم نعلمه كلفنا التفسير بما قيمته
 فان بق بعد قيمة شئ من الالف صح والايمان فيه الوجهان
 اقول قد صرح بذلك كثر منهم من غير خلاف فيه يعرف للقاء والمنطوق فيها ان
 لا فرق بين اجمال المستثنى منه كالا لفس مع بيان المستثنى كالدراهم
 وبين اجمال المستثنى منه كالف درهم لالفة ولا عرفا فخرج فيها مع اجمال
 بطلان الاشتراك مع صحة التفسير الزبور واحتمال بطلان التفسير محتمل
 وجه الاضمار يعرف طائفة من فلا حظ تدبر ولكن فلك ان قلنا
 بان الاشتراك المنقطع مما لا يفتح بزيادة الميزان فلا اشكال في صحة من
 هذا الوجه وسبب اللفظ كلام لخصه وكثير منهم ذلك انهم نبوه على القول
 بصحة الاشتراك على الحقيقة والميزان بل هو الثاني في اظهر لان القول
 الا شهر وخيل بان الاشتراك المنقطع لا يقتضي الاضمار والآية في معنى كونه
 صرحوا به ففقه فلا مانع من استنطاقه ويكون بمنزلة جملته في احدهما الاقرار
 والاخر اثبات امر آخر ولا اشكال في عدم شمول الاول منه عن المستثنى منه
 لان الزائد محض عوارفها الكلام والمساو ولكن هو ذلك بكل استلزامه
 مع الاستغراق في الاقرار بل قد ذكر بعض الامور في والفقه وان اشتراك
 في الاشارة المذكورة متعلق وان المراد منه قيمة التوب فكان قد استثنى
 الالف درهم بقدر القيمة في غير فيه عدم الاستغراق كما لتقدم هذا امتحان

في تفسير بيان قيمة التوب في كلامهم استغراق الالف

وقد يورد عليها بان من المعلوم عند اهل العربية ان الاشتقاق المنقطع لا يخرج
 وانما الآفة بمعنى كمن وارتب حقيقة فخرج بالولاء لدخل وفرضه فالجزم
 الائمة المنقل ما دخل في المشتق منه قبل الالف او قد يرد او المنفصل
 ما خرج منه وج فالجزم هو الالتزام بالالف اخره من غير ان ينقص منها ما
 يقابل الدرس او يقابل الثوب ويكون المراد من الالف لكن درهم او ثوب
 ليس له على وهو امر آخر خارج عما اقتربه والاف فقدير وضع ما يقابل الدرس
 او الثوب من جعل الاشتقاق متفلا لا منفصلا كما هو المفروض في التفتيح
 عليه لا غير ذلك في كلام الاصويين والفقهاء القديمة وانه افرا القمية
 بصيرة متفلا لا منفصلا كما هو واضح كوضع سقوط التفتيح لانه يورق وكسوط
 قولها ان اجملة الافرا اثبات امر آخر ان سفل لافرا لا اثبات له قبل
 مع انه على الوجهين منافلا ذكره هنا من كون الاشتقاق المنقطع افرا وانه
 الاشتقاق فيه غير جائز ولا مخلص من هذا الاشكال الا بدعوى اختلاف اطلاقهم
 مع اصطلاح اهل العربية فيريدون بالمنقطع هنا بعض افراد المتعدي عند اهل
 العربية ولا من جهة ذلك او لا يعرف كلامهم في منقطع علم ارادة سقوط
 عليه من اقتربه ولو بان يكون عليه الفهم مثلا وقد دفع ثوبا وفاقا عنها
 ولم يجزيسه عليه فاراد القرار به لكن ولا يلزم من ذلك كونه متفلا بل يستدرك
 لوضع انه لم يقدر

الوجه
 الامة
 الاثر
 متفلا

توهم

توهم شيء من الكلام ان يبق مع انه لا فرق بين الوفاء بالجنس او بغيره اللهم الا ان يبق
 بانه يتوهم من قوله له على الفهم انه لم يوفه منها شيئا فاستدرك انه قد وانه
 عنها ثوبا وفيه انه جازي اشتقاق الدرس ايقم ملا فرق بينهما من جهة الجزم
 هو واضح كوضع انه لا يثمة فافرا ثوب من المقام جماعة حتى ياقز فلا مظهر في العلم
 قاله ولو كانا محمولين لقوله له الف الاشياء كلف بتفسير
 وكان النظر فيما قلناه اقول لا يربط تحت هذا القرار لانه مرتب من
 اذارين صحيح ومثول لعدم النبوي وعنده كالأقرار بالوجه في جميع التفتيح
 المشتق منه ولم يشك فان فترها بما يقع الاخراج منه كان قال له على الفهم
 مثلا الادب بها فلا اشكال في صحة لانه من جملة افراد المقربة لغة وعرفا وان في الالف
 بالدرهم وانه اشتقاق بالثوب ففتموله المقول ان يبق مع كون قيمة الثوب
 مستوية للالف وان لم يكن مستوية لها في تغييره اليه وكان الاشتقاق متفلا
 حقيقة وان كان في اثار اللف متفلا في جهة اختلاف التفتيح في الالف ان جهة منهم
 ادعوا لاجتماع على ارادة ذلك من انه لا يقع بدونه ولعله كذلك هذا الكلام الحكم
 والاعمال العارفين من الفلف والبعث في دعوى حاله عدم الاخبار به في توقفه
 الكلام عليه بعد ارادة الاخراج من الالف لانهما بمعنى كل من الالف لا يشك ان كل سبق
 ودعوى تحقيق الاخراج من جهة الوفاء بغير الجنس وانه لانه اذ ذلك دعوى منه
 تفقد الاثبات بالشيء وعرفا ولا تقبل دعوى المقرب فيها كونه حقيقة على التدبر
 في المي وانه لا دخل لها في الاشتقاق المتفلا في المقول هو عرفا وشرعا واولي
 بالتمسك انكار دعوى الاجماع لانه مع شدة الشك والاشكال الكلام على صحة دعوى
 من المي عندهم فلا مظهر على ذلك في قوله وفيه انه لو افرا بالجنس والاشياء بالدرهم
 في جهة الاشتقاق المنقطع وعنده فان ابطاله في جهة تفسير الالف جاء في بطلان الاشتقاق

القول

او اتفقوا وان تمناه على حقيقة حتى ما عرفت انهم علموا وان تمناه على
 التي لا يمكن قبول تفسيره بل كما يقع لوضعها بمختلفي ابتداء لان التفسير لا يوافق
 لانه انما يثبت حكمه بعد واصل العلم لان الاطلاق الاول على الحقيقة وانما
 اليه تفسير الجمل بما يوافق الحقيقة لا بما في الفهم وجماعة منهم التي في الشريعة
 فتقول تفسيره بالمنطق ما حكمه بانه مما لا يجوز من القول في الفهم لا في الشريعة
 الا في الجوز قبل تفسيره ولا يخرج من نظر لان قبوله في المنطق لا يوافق في
 الفرق بينه وبين تفسيره المنطق في حقيقة المنطق ولو اتفق في الفهم على تفسيره فان
 ابطال المنطق او جعله مما لا يتبع الا في التفسير جملته على الحقيقة ولا يوافق في
 المنطق في قوله في الفهم ان تفسيره لا يوافق في حقيقة المنطق ولا في
 وتذكر والله اعلم ولما كان مجموع من كل وجه كما لو قال له على شيء الا ان اوله على مال
 الا ما لا يخرج كلفه غير منهم من غير خلاف فيه بينا يعرف فيقول اطلاق ونحوه
 كما قيل ويرجع في تفسيره الى الفهم ويرجع في التفسير الى الفهم ولا يقال سابق وعينه لا في
 فصح ويعبر به في ذلك بقا في التفسير من فقه فدين بطلان هذا التفسير
 لان الكثرة في الاشارة لا تفيدهم فلا تفيده الاشارة منها المشروط بذلك في التفسير
 الا ان يدعى بان لا يرد بانته قد يكون عددا او كلاً فيقول استنتج بعضه او غير ذلك وان كان
 بمنزلة العام لقوله وعرفنا بذلك في معنى بعض العامة من القول بطلان هذا التفسير
 لان التفسير مستوفى في الحقيقة في الصورة اذ لا عبرة بذلك بعدا كان تفسيره بخلافه على
 الا واحد ولا في هذا التفسير الاشارة او نحو ذلك فيلزم في تفسيره بما يمكن في ذلك ونحوه
 ولا يقبل منه تفسيره في شيء لا يمكن الاشارة منه اعلاه على هذا القول لا يلزم بذلك
 وانما لم يتغير في قوله بعض ما في الحقيقة العرفية كقولهم ليس هناك استثناء اصله
 ذلك كما يتفرع على قولنا وقولهم فلا حظوا متروك الله اعلم

قال

قاله التفسير على الثالثة لو قال له درهم الا درهم الا يقبل
 ولو قال درهم درهم الا درهم فان قلنا الاستثناء يرجع
 الى الجملتين كان اقرب الى بدل درهم وان قلنا يرجع الى الاخرى وهو
 الصحيح كان اقرب الى بدل درهمين وبطل الاستثناء اقول ما
 الاول فلا خلاف فيه ولا في كمال بطلان الاستثناء المستغرق لغة وعرفاً
 لانه انما يرجع الادوار فلا يسع ولا يسع منه الفهم وعبر الغلط وانما يرد
 غيره للاصل ولانه من الانكار بعد القرار الاقرار به فتم جيد والله اعلم
 واما ان في مخالفي في بطلان الاستثناء بناء على رجوعه الى الاخرى وانما
 بناء على رجوعه الى الجملتين فلكل واحد منهما البطلان لانه لا يثبت الاستثناء في جملة قوله له على درهم
 ايتم وان قلنا يرجع الى الجملتين في الاستثناء لانه في جملة قوله له على درهم
 الادوارها او بمنزلة له على درهم الا نصف درهم وله على درهم الا نصف درهم
 الا انه بهذا المعنى خارج عن محل النزاع المعروف بين الاصولين وغيرهم كالاخيه
 على من لا يحفظ كلامهم بان لا ملاخضة وقد بطلان هذا الاستثناء على كل
 حال كما في الفاضل وولده والمقداد والسيد صاحب الحق وغيرهم لا يستلزم
 التفسير والرجوع عن الاعتراف لوضع الادوار على التفسير بل يقيد
 التفسيرية فلم يقع اخرج احداهما بعد ان نفس على بثوته كما لو قال زيد السلم
 وعمر السلم وقال السلم الذي زيد بخلاف ما لو قال له درهم الا درهم فانها قابل
 للتفسير في التفسيرين واوجب عن ذلك بان التفسير من نفسه درهم درهم
 لقوله له درهم الا نصفه فانه استثنى من درهم نصفه ونصفه درهم درهم
 وذلك لانه دلالة الدرهم على مائة ليس كذلك زيد السلم على مائة اذ لا يمكن

ان يريد بالعلم بعض سماء بخلاف ارادة البعض من المجمع الحق المطلق
على انجز فلا يلزم ان ينص على غاية الخوف والطلاق كل واحد من الدرجتين على نفسه
كما قيل وفيه ان الاستشهاد بالدرهم ونصف درهم ونصف درهم ليس درهما
حقيقة ولو سلم ارادتهما من غير ان يتعاقبا رجوعهما الى المجلدين معا عند الجميع
وليس في جزئيات النزاع المعروف قطعا وذلك خلفه المفروض عنهم فلا تغفل
وقد بينا ان المتبادر عرفا بعد تقدير الاستشهاد بالدرهم وغيره بقاها هو
استشهاد المفهوم عرفا وهو الاربعون كاستشهاد في الخمسة والخمسة في
قوله على خمسة وخمسة الاستشهاد في كل العشرة الا ان يقع على
صحة كل المستفاد ما ذكره النية والمفتون من المنفرد والتقدير ان الدرهم
اوضح من ذلك كله ان اوله عطف بمائة الف التثنية عند النية و
الاصلين مع ان الاستشهاد من العاين صحيح ما قام اتمال الشك فيه كما
سبق ولذا في السبع في ذوق وسى واحواش وسى حد ومجمع البرهان في
كل قبل وهو صيد في القرية على ارادة كل من الميزان المستوفى على القرية
صون كل من الحكم على اللغو والعبث اللازم من طرح الاستشهاد في قرى
الميزان المستوفى على القرية على تقدير ارادة الحقيقة وعدم ارادة
الميزان المستوفى ودعوى تبادر هذا الميزان بعد تقدير الحقيقة عرفا عند
على من يثبت ثم لو كان ذلك مع لاجال للفقلة فحققة لتعاني ذلك القطع
ما ارادته منه لا لتبادر عرفا فانه لم يرد لا يكون الاخرية الوضعية او جهة الارض
التي او القليلة التي هو واضح ثم لو علم من الميزان عدم ارادة الحقيقة عرفا وعلم ما ارادة الميزان
ولما

ولما ان الميزان المستوفى لتعاني العمل عليه وكان ذلك كله قرينة على ارادة منه الا ان خلاف
المفروض في ظاهره اذ لا مجال للعلم على هذا الوجه بعد قيام الغفلة والنيق وتقدم احتمال
الغلط وتقدم ذلك فتبين ان الاستشهاد على القول له على نية درهم ودرهمين الادريين
صح وتبين رجوعه الى التثنية لعدم صحة من الدرهمين فليزيم ثلثه ولو قال له على
درهما ودرهماين الادريين صح ورجع الى المجمع الذي هو الاربعون درهما كما عرفت
به ان فرض منع من له درهم ودرهم الادريين للفرق بين المفرد والتثنية بانه
انما استشهد الميزان من جهة الحقيقة ودرهمها كقيل ومعه فذلك كغيره من بعض
الاوضاع ولعل له ثلثه درهم او درهمين ودرهما فذلك بالارادة به
واحد ومقطوع الثالث لحصول الاستفراق به وقد بينا بالزمام بدرهمين ولا سقوط
الدشني الا في ذوق لان استشهاد الاخر غير جائز كالاستفراق وقد بينا بلزوم التثنية عليه
لأنه اذا عطف جعلت التثنية بمنزلة قوله له ثلثه الدرهمين كقيل والاربعون في ذلك
وعنه في ثلثه المذكورة في كلامهم ولا تمة مائة والاكثر منها بعد مائة الميزان
فيها من قواعد الاستشهاد وغير ذلك فله حظ وتامل والله اعلم قال النظر الثاني
والثالث ولا بد ان يكون مكلفا من مختار جائز التصرف فلا يقرب
عدالة فالجواب لا يقبل اقرب ولو كان باذن وليه اما الواقف
بما لا ان يفعل كما لو قيد حج ولو اقر المجنون لم ينعى ولكن الكس
والسكان اما المحجب للسفد فان اقر بما لم يقبل ويقبل في
علاه ما خلع والطلاق ولو اقر بسيرة قبل فذلك لا في المال ولا
يقبل اقرب المملوك بما لا حيل ولا جنابة فوجب ان يشأ

اعتقاد ما ولو بالاتباع لا يعتق ولو ان ما دون ما في التعلق
 فالتعلق بما يتعلق بها قبل لا يعتق عليك التعلق بذلك الا ان يعتق
 ما اقر به مما في يده ذلك كان اكثر لم يقضه معكاه وتبعه انما
 اعتق ويقبل اقرار الفلاس وهل يتشارك المفسر له
 الف ماء او ياخذ حق من الفاضل في شرفه
 اقول اما اعتق بالبرهان فلا نفوذ في خلاف بل في اقسام الاتفاق عليه لاصل وضع
 القلم ونحوه مما يتبدل على سبيل ما رتبه ولم يلقه بعض من جدد الله تعالى الرشد
 فلا ريب من ان لا نفوذ لقراره بان وليه مع كونه ميمرا للشبهات النسخة ١٣
 ونحوه له لانه عاقل عن الاذعان مع تسليم صدق العقل عليه مما لا عبرة به بعد
 اعراض الاصل عنه كما في كثير من العبارات انما لو اقر بما له ان يقضه كالرسمه
 ونحوه على قول ففرضه اقراره ووجه او قول ان من الاصل وعدم التعلق به نفس
 الفعل والاقارب لا يغفل ولا شرعا وعي ناسا المحققين اقراره في شمول
 النبوة ونحوه له لانه ظاهره في صحة اقراره لا في عدم الفعل بل في فعله
 فانما لا يشتمل القبح كما هو واضح فلا بد من ثبوت الاعراض عنه بالنسبة الى كونه
 مع قاعده ان من ملك شيئا ملك الاقرار به كما في كثير من العبارات في حق الرقيب
 الشهرة على بل ربما نفوذها فيها وانه لا ينبغي الاشكال وانما في ما هو
 ضرة المصروفه بل العلم ضرة الاكثر بل لعله هو المصروف او المجمع عليه الاصل
 ونحوه فلا حظ ولا ترتيب ولا علم واما استرطاط العقل حال الاقرار فلا خلاف
 فيه فلهذا فنحن مع الاصل ونحوه ولا يقضه في ذلك من جهة وعندها لا يفرار كما
 نفس عليه كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف بل لا خلاف فيه ولا اشكال كما اعترف
 به بعضهم لانه عدم ما نعيم ولا خلق النبوة ونحوه فمع قبحه واما استرطاط

الوجه

اهورية وقد صرح به كثير منهم بل ربما نفوذها في الاشكال فيه بل ظاهر كثير من العبارات
 او صريحها اجماعا عليه كما قيل في حق فلا يقبل اقرار المملوك لذلك فلا خلاف
 اقراره غلب راجع الى الاقرار الى مولاه فلا يقبل للشهره ونحوه ولكن لوجه
 الى نفسه شغل ذمته بدعي او بطلان زوجه او نحو ذلك فلا ريب في قبوله كما
 اعترف به كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف لشمس النبوة لانه عدم المخرج له عنه نفس
 الحقيقة راجع الى عدم استرطاط اهورية ونفوذ الاقرار وانما يشترط كونه على خلاف
 غيره من غير فرق بين المملوك والمملوك نعم قد يشترط في بعض الاقرار نفسه او على غيره
 فانما يشترط احدهما على الآخر عرفا ترتب عليه حكم ولكن لم يشترط احدهما على
 الآخر فانما عدم لزومه على الاصل ولظهور النبوة في صدر الاقرار انما يقضيه
 على نفسه والآخر من عدم العلم بذلك حقيقة ولا شرعا ولعل من ذلك الاقرار بما يوجب
 هذا كالجمل ونحوه مما لا يوجب نقضا في نفسه الذي هو ملك لسيده وانما يوجب
 المالك فيه فقط وقد صرح كثير منهم بعدم قبول اقراره بعد كل فترة وظطه و
 السر انما الاجماع على انه لا يقبل اقراره بعقوبة ولا بما لا يوجب هذا الاجماع
 على انه لا يقبل اقراره به على نفسه بما لا يوجب اقراره ولا يوجب اقراره
 او صبره اقراره او قضاها ونحوه والغنية الاجماع على عدم قبول اقراره بما
 يوجب جنائيه على بدنه ونحوه انه لا يقبل اقراره بعد عينا ولا يقبل اقراره
 بالمال على مولاه بلا خلاف لما عرفت ذلك من عاينته الى لا يخفى من اجمال في الجملة
 لغير جمل اجمع على اجماع الوجوب للنقض في البدن على او في قبحه او الغالب
 فلا يستغنى عنها حكم المفروض منها صريح ولا ظاهرا فلا معارض ولا طلاق النبوة

وغيره فيه وجع فلا يسأل العقل به الا ان يتم اجماع على خلافه هذا وعن بعض الفقهاء
انه يقبل في الحرة والنقص في طرفي ونف دون المال لان امر المؤمنين
قطع عدا بقراره ولان الاقرار اولى من البينة ومقتضاها من غير
كما اعترف في كثير من الدواضر فلا يقطع وتامل والله اعلم ولا يقبل اقراره
بعض الاعيان في بيده سواء كانا بانها ملك له او لمولاه اما ان
فقط واما الاول فلهذا محجج عليه في التفريقات فيه التي منها الاقرار بانها
لغير مولاه كما قيل وفيه من قبل ولو صدق المولى قبل فلا خلاف في اشكال في غير
فرق بين المال وابنية لان الحق لا يبعد واما المنع اما كان الحق يبعد
وقد انفردت في اقراره فمقتضى عليه الطم وقد يظن من بعض الفقهاء
احتمال عدم في الحرة والنقص في الاصل وعدم البينة للاقرار لانه لا يقدر على شيء
والمولى لا عليك بوثق عليك عليه ومقتضى من وجهه لا ينفذ في ذوات العائنة
فما صيحا واما تبعية بالمال بعد عتقه به عدم تصديق المولى له فلا خلاف
فيها ولا اشكال كما اعترف به بعض الفقهاء في ذلك من افراد الاقرار على نفسه بغير
وعقله وانما منه من نفوذه عليه قبل عتقه حق السيد والمفروض ان زواله فلا
مهاض للاقراره املا ولا يلتفت الى احتمال سبب ربه وانه كالصبي
او كالدابة لا ذمة له املا فلا يكون اقراره بالمال ونحوه سببا لفساد
به فلا يتبع بعد العتق لوضع مضمون في الغيبة للنقص والاجماع وهذا خلاف
التسوية ونحوه متى كانت بغيره مسبوقة الاقوال عنه شرعا مطلقا او في
المال لانه محجج عليه في كماله وكذا المانية له مستظهر في حق التوى ونحوه
نقد وقراره لانه مكلف بما قبل وانما فيه استغناء نفوذه عليه فانما ارفع نفسه عمل

المفتق عليه

المفتق عليه خلاف العبد والمجنون فانها خارجا عن اهل العدم كما هو
كوضع عدم الوقوع بين الاقرار بالمال والاقرار بالجنسية فانها تبعية بعد العتق
ايكم لا في المناط فيها ولكن قد يستظهر من الماتن وعده ونحوها عدم تبعية
بالجنسية بعد العتق وعن سس ان العبد لا يقدر اقراره بما يتعلق بمولاه
من نفسه او ما له نعم تبعية بالمال بعد العتق وقيد تبعية بالجنسية ليقطع وكذا لو
اقر عتدا وتعزير وعن صاحبان في خلافه عند انه شيء بالجميع ولا يرى
فيه مانعا الا في الحرة من حيث ان تبعية التعفيف ودرسته بالثبوت وقيد
عليه بان احتمال عدم العترة باقراره بعد ان كان الظن الدقيق ان يقبض
لا يقد شبهه بسقطه من احد والآن كان ظن المجتهد في التميز محجة فالحق
التبعية به محط كما في السراية على التحريم وقفاً من كشف النام وظن
قضاة وغيره من غير خلاف فيه يعرف عدم اقرار العقل على النفس جائرة
الذكر ان المانع من نفوذه محظا انما هو حق المولى فاذا زال بالعتق
محمل المفتق عليه ودعوى عدم البينة فلا قرار لانه لا يقدر على شيء واضحه
المنع مضمون بعد اتفقهم عليه على اقراره بالمال وتوقف الف خلافه في محجج عند
وجعله وجهاً في غير ملكه ولذا لم يخدم من اقر العدم وقال او في تارة او
فرضه كما قد ورد به في بان عدم محجة ظن المجتهد في التميز لا بأس بالتزامه
ولا دليل على عدمه فتعفى له ودون الاحكام بالجميع عليها وقد عرفت ذلك

تتمه في محله به تما وبالبني ٣ وآله ٤ واما قبول اقرار الماذون والتميز
 بما يتعلق بها فقد نفى عليه خبرهم بل هو لشم كذا في محله العبارت
 لان اذنه بالتجربة فسلم الاذن بالدين المتعلق بها فيكون بمنزلة
 تصديق اقراره كما قيل ولان بمنزلة اقراره باليمين والتميز كما قيل
 لقاعدة ان من ملك شيئا ملك الاقرار به وهو موقوف انه ملك الدين
 بقدر عليه ومبعض عليه اقراره به كما قيل ولا يوجب قسط الا لغيره ان
 ذلك اقرار فحق الغير فلا يغير الا ان يقدره المولى ولعله لزام مع
 استكمال الفقد والثبات ونحوه فذلك بل من ثانی الشهود ان اللاح
 عدم قبوله وقد تبدل عليه ايقم بعدم الحجج المملوك الا ما دل عليه الاذن
 وهو التجربة مع منه كون الاستدانة من لوازمها ولو سلم افتقار الاذن اليها
 فبعض المواردة فلا يتبدل على الملازمة وجبى ولو سلمت فاللزام غير ياتي
 فلا يتبدل الاذن فيها على الاذن باللائمة مع انتمى دلالة على الحقيقة
 والنظر على اوشهادة اى لم يثبت حجة في شدة اللزامة اى ليه ونظر
 المتعاطين بالهراب ما بعد العتق يتبدل بالاشهاد وليس اقرار العبد باولى
 منه اقرار الوكيل الذي ذكره لعدم نفوذه على الموكل واختلاف نظام التجربة كونه
 المنع على اطلاق هذا وقد يقصد بان ان كان لقرنه من لوازمها عرفا قبل
 اقراره به وان لم يكن من لوازمها عرفا لم يقبل اقراره به وان تعلق بها بدقت
 بحكم كلام الاحبار على ما في التمهيد من سيرة قداون له في التجربة والمعاملة
 مما منه دنيا وملا ولم يرفع اليه شيئا فزجج العبد وبه اذنه ان يرفع

اذنه بالدين ابتداء
او بمنزلة مح

شرا

شرا اذنه وزنه وبقا الذي عليه فانه يقبل اقراره المقتدر الذي قد اذن له به ونحو
 من المال الذي يرضيه والى قد يكون وزنه يبيع به بعد العتق وقد يحل الماين
 وعنه عما انه ان اذن له في التجربة بمقدار مقيى ودفع اليه ما لا يتجرب به ثم
 عاد وبيده اعراض به بقبالة اشتراك وزنه وان دينها باقى وادخل كلف
 ما كان في يده من سيرة وقد يقصد بان ان كان الاذن على وجه الاستبانة
 وكانت على محض اوقدر محض كان حاله كمال على الترافى فانه يقدر
 فيها اتمى عليه وان كانت في التجربة مطلقة على وجه شمول الاستدانة ونحو
 كان مقدر في ذلك فيكون تصديقه بما جعل الاذن فيه على حسب ما يفهم منه عرفا
 على نحو الوكالة وان كانت الاذن على معنى رفع الحجر عنه والتصرفات لا على
 سبيل الاستبانة فلا ينبغي قبول اقراره في رفع الحجر عنه فيه وان لم يفرم
 بذلك المولى لانه ليس وكلاء عنه الى غير ذلك من كلامهم الى ان لا يخفى نظرو
 منه فتم جبره والله اعلم وعلى لشم فيؤخذ المقر به ما فيه وان كان اشر
 ما فيه لم يعينه المولى او يبيع به بعد العتق لا اذنه به حجة مع عدم كونه
 وكلاء عنه في العرف عليه والافان لم يجر كونه فدية المولى فعليه ان يترك
 كثره ويؤنه وليد في كنه الفان لعمودك هو اذنه وقد يحل كلام لشم
 على الاول فقط فتم قيدا والله اعلم ولو اقر الماذون بفصل اختلف
 اذنه لا يتعلق بالتجربة لم ينفذ اقراره كغير الماذون للاميل واما
 شمول النبوى وعنه لذلك على ما ذكره عدم نفوذه لانه اقرار فحق الغير
 فبغيره والله اعلم ولو زالت الاذن ثم اقر بانه قد استدان حال كونه
 ماذونا فنفذ نفذه وجها وفذلك فيعلم ان الظاهر بما عدم نفوذه كما لو

فيه فلا فطوت تلى والله اعلم واما عدم اعتبار اليمين فلا خلاف فيه
 بين المسلمين كمنع كل احد والشرع لا يجاع عليه وهو محقق
 الاطلاق النبوي ان كل المعدل والفاق لان فسقه لا يجوز كونه
 عاقلا مطلقا وان كان سفيها كمن هو واضح ولكن في كل من كان له عقل
 غير العقل والنفوس المادية المقسفة لعدم نفوذ اقراره بها الا انه مع
 تسليم ثبوت خلافه في ذوقه ينزل على ارادة الفسق الموجب للفسق
 منه بن راحة الله والشرع لا يرد على الاقرار والى المأثم الى غير ذلك مما
 اتى لا ينزله الاثبات اليها فلا فطوت تلى والله اعلم قاله وقيل
 وصية المدين في الثلث وان لم يكن الورثة وكل
 اقراره للمواريث ولا اجتناب مع التهمة على اهل
 القولين اقول اما الاول فلا ريب فيه نقا وفتوى واجماع واحج عليه
 انما هو في اقراره بالثلاث فانها موقوفة على اجازة الوارث لها
 التمس او المحج عليه كسبوا ليم في محلة فلا فطوت تلى والله اعلم واما ان
 فهو احد القولين في المسئلة وثابتها كونه من الثلث مطلقا ولو مع انتفاء
 التهمة وثابتها كونه من الاموال ولو مع انتفاء التهمة في النجاسة فيبقى
 البعث فيه ايضا فلا حجة الى اعماده والله اعلم قاله وقيل الاول
 بالمبهم وبلينم المقرب يانه فان امنه حبس وضيق عليه
 حتى يبين وقال الشيخ يقال ان لم تفسر جعلت ناكلا

فان امر

في قوله تعالى
 وقيل الاول
 وقيل الثاني

فان امر اختلف المذاهب في اقول لا ريب في صحة الاقرار بالمبهم بل في
 بيان حديم مقدرة لو فادينه واما يقال الحق الى صاحبها وهو حديم
 بثبوت مقدار متيقن على انه لا يبرأه ذمته الا ان عليه كونه
 فيما لو تقرر بفساد الموت او غيره ولا يجب عليه بيان ذلك ولا غيره
 ومث يمينه اياها ويمنه فمقدرة كثر منهم بانه يمين عليه بيقين
 عليه من يمينه في اقسام المدين على الوفاة قدرته عليه في النقص
 ويمنها ولكن على الشئ انه لا يحبس عليه بيقين له ان لم يفسر جعلت ناكلا
 فان امر على عدم التفسير اختلف المذاهب على ما يدعيه ووكنت انما سمع اذا
 وقع الاقرار بالمبهم عقيب اقرار المدينه كلو ادعى له عليه الف فقط
 المدين عليه كذا على الشئ واما اذا اقر ابا بالمبهم ولا يعلم المقدار
 وانما استفاد الحق من الاقرار فلا يتم ما ذكره في وكذا لا يتم ما ذكره لصح على
 تقدير جعله بالحق بان قد لا يعلم بالمقدار تفصيلا وانما اعلم به اجمالا
 وقال لقوله لا اعلم به ايضا فلا يمين اجبى ولا حلف المقلد بلا طيق له في الا
 الصلح وخفه والافواه مع عدم دعوى الجعل بالمقدار والوصف فيصلي الى
 ان يبين لانه مقربا حق فلا وجه لجعله ناكلا الا ان ذلك من كلامهم ان
 لا يخرج من نظر او منه فندروا الله اعلم قاله فلا يقبل اقرار
 القبيح بالبلوغ حتى يبلغ احد الذي جعلت البلوغ اقرار
 اما عدم اقرار ذلك فلا ريب في عدم قبوله لمعلومية كذا يبرح ولا فطوت

مع
 البلوغ في القوم لا مد وغيره واما افعال ذلك في اربع العشرة وفرد وكما
 في محمل تاريخ ولادته عند المقرة فقد صرح كثير منهم بقول اقراره في
 وقت من كونه بالاقتلام او بالانبات او بالنسب في افعال احواله
 ببعض ذلك في افعال او اقراره بالبلوغ من غير ذكر سبب في العلم
 ونحوه لان المفروض انه عاقل والآن لم يقبل اقراره به قطعي للاعتبار
 واجماعهم على ان شرط البلوغ في المقر غير متحقق لان لم يكن في احواله
 وقت ودرجات بان ذلك ليس في الاقرار في شيء وانما هو وعرضه لا يقدر
 الا بالبيته في اماكنها كرادع البلوغ بالانبات او بالنسب لا مكان لا طلق
 عليها شيء وحادة وان ادعاه بالاقتلام قبل ذلك لانه لا يعلم الا من قبله
 اعمى في المدة والمدة والجمع والقرعة واما اولها في المدة
 معه لا عدم قبول دعواه بذلك في ذلك المكان فيجب مستظهر ولا يخفى
 عن الاصول الجارية في ذلك مقام من المدين الا ان يتم اجماع على ذلك
 كما قيل في اول فقرته فقف فقول دعوى بذلك في المدين كمال اقرار
 بعدم الامد وظهور الصق في المسلمين وعدم امكن له شبهه عليه شمس
 انفق اعدة في المدة وغيره كما قيل في لانه لو توقف قبوله منه على ثبوت
 فزم المقر لو توقف ثبوت ثبوت فقف فقول دعوى بذلك في المدين كمال اقرار
 وعن اشد فيمكن دفع الدوران بيمينه موقوفة على امكن بلوغه وهو في
 على يمينه انما هو وقوع بلوغه فتعاقبت ايمته وضعف حكمه في عرف بني تميم
 المحققين وغيره لان امكن البلوغ لا يكفي في صحة افعال القبر وافعاله وقد

في احواله

بوزر وعينه بان ذلك ان تم انقضى علم سماع دعوى القبر مطلق للاعتبار فيه
 لان سماع محاملي كقيد والامر سهل والله اعلم وانظر ان القبر في حكم
 القبر في كماله لا يشترط ان يكون في كونه بلوغه الاقتلام كما في جهة وعرفه
 النص في قبوله في بعض احواله امكنه وقد يرد عليه بان مرجع الى
 دعوى البلوغ بالنسب الذي هو من سبب بالنسب اليها اذ لا اقتلام ولا يفي
 قبلها قطعي شرعا وعادة وهو عوران الاقرار بالحيث رجع الى النسب
 امكنه قبل الطول التسع سنين شرعا وعادة بخلاف الاقتلام فانه
 مكن قبلها في امكنه في القبر في سن البلوغ واختمه المنه واولي ذلك
 دعوى امكن موقوفة بالاقتلام بدون موقوفة نسبه في عدم امكن موقوفة احيى
 فانها حكم طرف من احواله كان في ولادته في سبق البلوغ بالنسب على الاصل
 الا ان الدعوى انما تعلقت بهما ابتداء وان كشف عن النسب بتعويض
 لولا ان امكن دعوى النسب ابتداء والامر في ذلك سهل بعد تدور الفرض في ذلك
 ولا فرق بين الطرفين في حامل الذكر وغيره في توقف دعوى البلوغ بالنسب
 على البيته كما نفى عليه كثير منهم كما في الفرض في الشهادة في ايمان وعينهم
 لشدة العموم لهم اجمع وكثير من المارة ان الاولين يقبلون لها به بدون بيته
 لتعذر اقامتها عليهم كالاقتلام بخلاف غير ذلك اذ يمكن اقامتها عنه فلا يقبل
 قوله بدونها كقيد وضعف حكمه في عرف بني تميم الا في احواله لا يعتبر في البيته
 لا يتغير حكمه في عرف بني تميم عن تعذر عليه بلوغه في امكنه موقوفة بالحيث
 ولا ضرر في ذلك الا في احواله في احواله اعلم ولما اقرت المرات في شخصي ثم خلف

مع

فابعد من حال الاقرار بالقول قول المراقب من غير معنى ان كان اللفظ
 قبل تحقق بوعده وان كان بعده قبل تحقيقه بانه قد اقر لم يكن بالحق
 ويجوز تقديم قول المقر للاحالة الفقهية كسواء المحقق في نظره والتمس فقط
 وتامل والله اعلم قال النظر الثالث في المقر له وهو ان يكون
 له اهلية التعليق فلو اقر بجهته لم يقبل لمعنا لاسبابها
 حتى ويكون الاقرار للمالك فغير اقسامه ان قد يجب
 بسببها مالا يستحقه المالك ساء بشيئا من اقسامه
 على سائر اقسامه او لم يكن لها قول لا خلاف في ذلك ولا انكاح العدم
 امكن صدق المقر بغيره فهو معلوم الكذب لغرض لا يرتب عليه شرع اطلاق
 وشهد بالوكالة المقر له فانه لا يرتب عليه اثر اطلاقه ولكن فانظر الى ان
 انفس الكذب فقط واما في الواقع فقد يكون المقر له كاذبا فيكذب في
 ومع علمه بانه لا يقف في قوله الاقرار محقق في الواقع على المقر المتحقق
 منه في الواقع وفيما بينه وبين الله ثم ولو بان يترتب العقوبة وامواله كما
 فلو انكره بل والمقر له ان يافذه منه اذا رجع عن تكذيبه بل لو مات
 فلو رثته افذه المقر له غير ذلك من احكام الاقرار التي هي بل فكمرة
 انه لو اقر بغيره لزيد فكذبته زيد فلفظ المقر له ان شئ ان يترتب
 منه ويملك المدين ليحفظه لانه اذا ظهر له التوبة وان شئ ان يترتب
 فليس المقر له كان في يده لانه اولى الناس بحفظه وبالجملة فانما حكم
 هو المتبني لحفظ المقر له في نفسه وفي غيره كما هو صريح في الفقه
 في الجملة وقد تكلف وجه كونه شرط ثانيا او ليس بشرط اصلا مع ان اللفظ
 الوجهين وربما يشترط في المقر له كونه مقيتا فلو اقر بان عليه كذا الرجل

او عندك

او عندك كذا الرجل وعنده كذا بطل ولم يكن اقرار محققا كذا وكذا
 وغيره ولعله لان الدين لا يجب له الا بعد مطالبة صاحبه به وليس
 ولاية ابيه وانما عليه العهد في تعليمه به وحين الله ثم فان يعلم كذب
 اقراره لم يرتب عليه شرع وان كان يعلم صدقه فعليه العهد بحقيقة منه
 غير معارضة احد له اطلاقا وبها اشكله بعضهم بخبره من ملكه بالاقرار
 على كل تقدير وانما تعدد معرفة مستحقة فيكون كالا مجهول المالك وقد
 يدعى بان الاقرار ليس بسبب الفسخ في الملك حقيقة وانما يؤخذ بظاهر
 والمفروض انه لا مطالبة اطلاقا وفكرة انه لو قال لاني انكرت
 كذا اتمل البطول لعدم التعيين فلا يطالب به والاقر بانه يقبل
 هذا الاقرار فلما حكم ان يترتب منه بده او يبقية عنده فحق قول المقر
 لوجه واحد وقال انما الذي رتبته على عليك الف الف قول المقر
 مع بعبه ونفك الارادة ونفك الف الف مولاتي فخلاصا من هذا القول
 المحمديون كك فلا حظها ولعل النسبة المذكورة من ملاحظة صدر الكلام
 وجعل الشرط في ثلاثة آيات قد يكون شرطاً في الجملة ولو على قول او
 افعال فلا حظ وتامل والله اعلم ولو اقر بان هذه الدار مثلاً وقف على
 اربعة او على الفقراء او نحو ذلك فلا ينفك اهلها من نفوذ اقراره بحسب
 لعدم البنوي ونحوه في تلمس التفرقة بينا في ذلك من وجه فان
 تفرقه لم ينفذ وكان على احوال منعه ذلك الزمان لم ينفذ اقراره

عا ذكرك بالاولى ان عا ذكرك
 عنده فلا ينفذ عليه ردها
 ١٠٤١

ودر بایق بعدم محتمل للأصل ولعدم المطالب له فعلا مع انك في التمسك
 فخره لمثل ذلك لم يكن ظاهرا في صور ما كان المقدر متينا كقول عليه
 منه في ارضه جندا والله اعلم واما الحق فمالو في فخره سبب
 الدابة كذا وكذا او على كذا بسبب او نحو ذلك فلا ريب في صحة ان
 وعده لذلك وعينه وكهني فكيف لا يكون الشيء وعينه اشكال في كونه
 انه لو قيل بسبب صحة لما كان وعمل على التمسك ولو قيل في غير ذلك قبل
 كما لو قيل اني بالركب وعينه في نظر والاقرب بطلان الدوار
 لانه لم يذكر له في شرط صحة الاقرار ذكر المقول نعم لو قال بسبب لما كان
 او لم يذكر على كذا في ذكركه انه لو قيل لفلان على سبب الف صحة وعمل
 ما ان من عليها او استعملها او ركبها وقال بعض ان فيه لا يقع لانها لب
 لزوم المال بالمعاملة ولا تتصور المعاملة مع الدابة ولو قيل لعبد فلان
 على الف صحة وكان الاقرار يستلزم خلاف الدابة لانه المعاملة معها
 لا تتصور وتتصور مع العبد والافاقه اليه كالا فانه في البتة وسر
 الان ان ت ولو قيل على الف بسبب الدابة ولم يقل لما كان شيء لم يجز
 ان يلزم بسببها ما ليس لما كان بان ينفر عما ركب جرت في ضبط
 او يركبها فيجوز ان يحاشي نعم سببه ويحكم بموجب ما فيه فان
 امتنع من البيان وادعى المالك فقد حلف له والا فلا وفيه ان
 قال له على سبب الدابة قبل يكون اقرار المالك على ما يري روية نظر
 ان قد يجب بسببها ما لا يستحقه المالك كاشي في غاية عجزه
 او ركبها

او ركبها نعم لو قال لما كان او لم يذكر على سببها لزم الى غير ذلك كما تقدم
 ان لا يخرج من نظر وقد يورد عليها بان المتور في هذا اللفظ كونه للمالك
 والا فحالات البعيدة عن حقيقة الظاهر وقد عرفت الكبر
 فيه وان الاقوال من ويا ان عمدتها على مدعيها والعرف عدل في
 مع عدمها هذا وعن بعض وعينه انه لو اقر بعينه مثلا فبطل البطلان
 والاستفاد لانه اذا اقر بملك لعلها او غيره له حج كذا ذكره
 الفاضل وجماعة في الواو له ان كان وقد صرح لعلها وقد يورد
 عليه بان ذلك لا يقتضي صحة بالملك الظاهرة من اللزم والاستفاد
 انما يجب في المهر ولا ابهام هناك لا الفرق الحاركة ذلك من شدة ولو
 على فظة فخر الحقيقة الذي لا يخرج بمجوده معن لذلك كما قد يورد
 بان ذلك محتمل فلا بأس وبالفرض وان لم ينصرف اليه عرفا واما لعمري
 في كلام المتكلم الحاصل في ترجيح ارادة حذر من العيب والتفكير بارة
 التمسك كما هو واضح من جمل او الله اعلم وعن سبب ان الاقرب
 الاستفاد في ما لو قيل على كذا بسبب فلو قيل بانني بعتك فقبل وان
 لم يعينه على الاقرب بطلان التمسك ويحتمل بطلان الاقرب كما لو قيل
 له جئتكم كواحد من خلق نعم او بن آدم وقول الفاضل في القول
 ومطالبة بالتسليم وعينه في ذلك وفيه عذر او غيره وقد يورد
 عليها بعدم الدليل في قول الاستفاد مع امالة عدمه ومع كونه لو اقر عليهم
 ابتداء ولا وجه لمطالبة الحاكم بالتسليم لعدم توقيه حق في الموقر وان كان
 العذر له في ما كان فيه الامر لله والله اعلم قال ر ولو اقر بعبد

متى ويكون المقرب له لانه لا يكون للعبد اهلية التصرف
 اقول لا ريب في عدم القيمة بناء على ان العبد لا يملك اطلاقاً مع فقد التملك
 من التام لان في كماله ربه من معلوماته الكذب كونه لغواً وبعث كجودا في
 كوضع القيمة في العقد المذموم بناء على انه يملك مطلقاً او في الجملة لا يمكن
 صدق في فنيديج في عدم النور ونحوه وانما مع الاطلاق وعدم معلوماته
 العقد المذموم فلا يورث خلافاً في صحته ولا في كون المقرب له اولاداً
 على القولين فضلاً عن التام على الملك له اولاداً مع كون العبد اهلاً للملكة
 موهوبة كونه صاحباً وسلطاناً عرفياً وبه يفرق بين العبد والارسية
 والارسية سهل والله اعلم ولو اقر لمقرة اوسى او شهد من حيث هم
 او شهد من حيث عز الله تم او كذا ذلك مع الاستدلال بسبب صحيح في الوقت
 ونحوه حتى اجماعاً على الايفاح ووجه واحد كما عرفت في وقت وكيفية
 وغيره على الاطلاق فلكل ذلك فنية وجهان وقد استدلل على الدول
 بانظر في الاستدلال وتوقف البعض فيه في غير محله ولو استند الى
 سبب فنيديج فغيره ان الوجه الحق والزم المقرب عليه للمقر له لانه
 كالا فكل ربه لا يورثه فضلاً عن الاقر على القيمة كما قيل والارسية سهل والله اعلم
 قال له ولو اقر رجل متى سوا اطلق او بين سبباً
 محتملاً كالارث او الوصية ولو نسب الاقر الى السبب الجليل كما بينت عليه
 فالوجه القوي نظر الى مبدأ الاقر والغاى لما يطلو
 يملك لعل ما اقر به بعد وجوده حياً ولو سقط ميتاً

فان فتره

ودر



فان فتره بالميراث رجع الى ما قبل فترته وان قال هو
 رجع الى فترته الوصية ان اجل صولب ببيان وجب
 بالمال لعل بعد سقوطه حياً دون ستره انشهر من
 حين الاقر وبطلان استحقاقه لو ولد لكان من مدة
 اكل ولعوضه فيما بين الاقر والارث ولم يكن للميراث
 ولا مال له به لتحققه حياً وقت الاقر وان كان
 له ان رجع او مولى قيل لا يحكم له لعدم اليقين بوجوب
 ولو قيل يكون له بناء على غالب العوائد كان
 حسناً اقول اما الاول فلا خلاف في صحة البيع ولا اشكال في
 اعتراف بعضهم بل عن الفخر في شرح الارشاد الاجماع عليه هي ومن
 الشيعية طاهر اجماعاً في الشبهة انه اذا اطلق فقد اقر الاخرى بغيره تنزيلاً
 على السبب الصحيح وفقط حكاه قولاً بطلان وليس بشيء لان فنيديج اكل
 بالارث والوصية واقع قطع فنيديج الاطلاق عليه لعدم النور ونحوه وثبت له
 له ونحوه وانما على السبب فيقبل فيه قطع ونحوه من شرح الارشاد وكونه
 ايضاً ان الاتح البطلان في صورة الاطلاق قبل ولم اجد من وافقه عليه مع
 ثبته في التحقيق الى الامور يستعمل بعد الاجماع عليه وعلى البعض الغرض
 عن الخلاف في ذلك في انها من العامة لان كل مقتضى الحكاية اقول اهم
 كما لا يخفى على من لا حظاً في سلا حطة وفكره انه لو اطلق الاقر فالاقر

التهمة على مقتضى اقراره وحملها على التهمة والجملة المحنة فحقه وان كانت
 وهو اصح قول ان مقتضى قول ابو حنيفة ومحمد وان كانت قول البطلان
 وبه قال ابو يوسف لان المال والنائب لا يثبت بمعاملة او فدية ولا
 مساع للمعاملة معه ولا بالنية عليه لانه لا ملك للمحمد مقتضى وانما
 يوجد سبب بطلان التهمة فانما لم يثبت له ملك الملك بالارث وكونه
 مشروط بسقوطه حين فقد لا يقع التهمة بدو من اعرافه فكان نائب التهمة
 اولى على التقدير كما قبل وقد يورد عليه بان الاقرار محمول على وجهه
 القوي وسقوطه حين انما هو لا استقرار الملك لا لحدوث حادثة ومع تسليم
 فالقرار محمول على المقتضى عند الوضعية والارث الذي يثبت حتمه الاقرار
 مع النصيحة بارادته كما سبق والامر فيه سهل والقد علم وانما ان في قفيه
 قولان اقدمهما التهمة كما هو فيرة اني فليس ولا شهيد وان يبين وغيرهم بل
 في كذا انه الاثر على بعد الكلام والقاء لا فدية على كذا الاستثناء
 المستغرق الذي جاءه الاشارة بعد الاقرار فلا يوجب كذا قوله
 له على كذا امر متى خيرا وقتنرا او فدية ذلك وليس ذلك من قبل قوله على
 كذا ان جاء زيدا الذي لا يكف بانه قد اقر بملك عند ام لاق ما اتيه الاقرار
 اية الالف بغير امر مني عليه مشتقة من شرط الزبور وهذا بخلاف الاقرار
 في المصلحة المتعقبة له فانه اقرار تام وانما تعقبة ما يطلعه ويجعله كذا بان
 قبل ذلك منه ولكن لا بد من التمسك بقوله ان له عدمه وانما اقرارا
 كذا يندرج في الزبور فثبت قرائنا هو يندرج في الزبور الاقرار فلا يثبت
 الا ان يقيم عليها شية او يرد على المقر بملك فلا يدين على انه لا يعلم

بذلك

بذلك وان انتقل الامران كقولنا لست بعبدة بدو من محنة محنة
 كما هو المقتضى وثانيهما البطلان كما هو المقتضى والثالث ان مقتضى الاقرار
 وبغيرهم واليه قد يرجع توقف الشيخ وكثير ممن تأخر عنه تمسكا بالاحد
 بعدم صدق الاقرار عليه عرفا فان الكلام انما يكسبه على المتكلم به بعد تمامه
 وانتهى له فاذا نفي آخره اولى بطلان كذا قبل وقد يورد عليه بانه لا يقع
 الاقرار مع قيام الدليل على امره فلا بد من اقراره ان كان في تمامه الاول
 عرفا وانما كالاتي انما هو شرطه ونحوها ما يبين به وان لم يكن من مقتضى
 العرفية وانما هو من مقتضى امره او من منافية التهمة فلا يثبت الاقرار
 بغيره عليه شرعا ولا وقد يورد عليه بان كل الكلام انما قد يثبت عليه
 وان مقتضى بانه يندرج في خلافه عرفا بان سبق الاقرار مستند له الى التمسك
 الباطل وبان تقديم ذكر السبب في الاقرار لم يثبت في خلافه الاستثناء
 المستغرق الذي هو مقتضى مقتضى ما اذا تعقبت التهمة الاول فهو كذا يرجع
 في الاول على كذا الاقرار بل يفتقر الى ما على مقتضى عدم اخذ ما قبل الكلام
 في ما تاخرنا انما هو ان المقتضى الذي يندرج في مقتضى ما قد يرد من اول
 كذا انه لا يفر ما يتبع به مقتضاه فثبت عقبة مقتضى مقتضى مقتضى
 الاول لم يثبت منه لا ما اذا كان مقتضى الاول في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 وقوله من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 المقتضى والمعاملة في المقتضى على التهمة ليكون كالمقتضى في مقتضى مقتضى
 اما لو قلنا له على رطله من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

بان له عليه فلا بد من الزامه بما يتحقق التزامه به ولا يقبل منه قوله طلق
 فخر الله بران كل في العرف يشهد لذلك الذي جبه الى انه في المقام قد بين
 ما اقر به عاوجه يمكن محتمة بالفتنة وما يقع اليها شيء واحد لانه قد اقر
 جاد بالمعاني بل يتكلم بلام لا يمكن وقوعه فلا يكون اقرارا اطلاقا في نظر
 الاقرار بملك الدابة ونحن في وقت تدفع بان دعوى بان كلام المفوض
 فمباركهم التي في القصد وان افترقا بيان في فقهه باقوله تعالى لا يملكها
 عرفه لانه في الحق بل يحل فيه اطلاقا لانه اقره عدوله عما ذكره في قوله
 ارادة شغل ذمته بانكلم به كما فهمه من الاكثر فالتقول به لعله هو الاظهر ان
 كونه بمانا يقبل منه في اجمال الاول لا مع ظهوره في شغل ذمته عنك
 في المقام وانكار ظهوره فيه في غير محتمة فلا فخر منه في الله اعلم واما ان
 فلا خلاف فيه ولا اشكال ان كونه به الملك المستقر لا يفتقر الى التمسك والفتنة
 في وانه لو ارد بطلق الملك فغير اشكال في خلاف ذلك المتي وخوذه كهرج
 بعضهم عدمه معتمدا لانه بمنزلة المحامات خففه قبل وروج الرجوع فيه
 لظهوره في اعتبار سقوطه في وقت فكله في وقت قبله معتمدا وانه انما يثبت اذا
 سقط حيا فقط وعزل النفس له من الميراث ووجه الوصية له يتم من كونه
 مائلا بالفتنة او بالقوة المعينة ذلك مما لا يخفى بعضه من نظر فتمت بدو من فقههم
 انه يملك في وجهه وان لم يملك الرجوع الا ان استقراره مشروط بتولده حيا
 ولم نعلم له عايش ههنا لم يكن على عدمه الشواهد كالتقول بالكسف وانه
 بولادته حيا يكشف ملكه حال كونه حيا ولو لطفة وبولادته ميتا يكشف

ودور

ودعوى ظهور التمسك بالفتنة في ملكه كل الاول في فيكون تولده شرطاً متافراً
 عن المقتضى للملك مع الارث او الوصية فلا يكون الا كما شئت ان هو التمسك في
 كل شرط متافراً في مريم الحجاز في فقههم ما ثبت شرعاً في الوصية
 والارث دون غيرهما في الوقف والمنة ونحوها وان قيل عليه وليه او كما
 التمسك في عهدتها على مدتها بل في التمسك وبغيره خلاف في ولاية التمسك
 يملكه انما سقطت لا اقل من ت والاشغال في فقههم في معنى العلم
 فلا فخر وتامل والله اعلم واما التي في فلا فخر فيه ولا اشكال بل في مريم
 الابطاع عليه وعلى قبول تفسيره بالميراث او بالوصية لانه لا يعلم الا في قبله
 فيتم تبعية لهم فيفسر به حجاز او وصية فيعطى لبقاء الوصية او
 لورثة الوصية او له ان كان حيا هو وخرج كوضع ودر اليك عليه لتوقف
 ليصال الحق الى اهله على البيا قولاً او فطراً بان يدعى الحق الى باق الوصية
 او الى الورثة او المورثه فان اشبه من ذلك حبس في فقههم في الله واليه
 والمعتد بذلك هو انما لم يوطئ الحق الى اهله كما قيل ولكن في شغل ليس
 ولا يثبت في ذلك بل في الله له مستطاع ما لانه عدم دلالة على ذلك
 ومع كون ذلك في فقههم المورثه في ربه وسلطته فهو مكلف في اهله
 كما في نظر شره ولو تقرر النفس لوت وخو فخر في بطلان الاقرار
 كما في الفقه في جملة من كتبه وتعين في فقهه لانه كمن اقر له جدي لا يعرفه

خصوص

مجال للقرعة بنا لعدم انحصار من يقرع بينهم ولكن لا موجب لبطالة من يقرع
 بغيره ابتداء بها عندهم بخلاف الاقرار للمتهم فانه باطل ابتداء عند القاض
 ببطالته مع ما يشكل عليه بخبره عن ملكه بالاقرار على كل تقدير وانما
 تقدير معرفة مستحقة فيكون ما لا يجوز له ان يملك وبطلان ملك المقر له
 قبل وضعه انما او يجب بطلان الشك في ان يملك لا بطلان ملكه في
 كبقية الورثة وختم وكما يحتمل كون المقر هو الملك كتحمل كونه غيره كما هو
 في لفظ الاقرار وقد يدعى الاشكال في كونك وغيره باق الاصل في
 المال المقر به ان يكون ملكا للمقر وانما خرج عنه باقراره بانه للمحل وملكه
 من غير وجه في مكان فوضع من ملكه من غير وجه فان فقه شرط الملك
 لم يقع الاقرار لانه كان من غير وجه الاصل في الملك قبل وضعه ظاهر
 فان اقراره بكونه ارثا مثلا فيحمل بيقين كونه لغيره من الورثة او لم يكن
 او ورثته مع عدم ملك المحل بقطعة متب فلا مجال لاحتمال كونه للمقر الا
 ان يكون وارثا فيسببه المحل مثلا وتعرض لعدم قطعي نعم لو كان
 اقراره كذا بان المال له ايضا الا انه خلاف المفروض ايضا فمتى
 والله اعلم واما الخامس فلا خلاف فيه ولا اشكال مع العلم بوجوده
 هذا الاقرار ولو نظرت اذ يكون المقر له في وجوده متب او مع عدمه
 وجوده حال الاقرار فلا يكون له اطلاقا الاشكال والخلاف في حال
 وجوده حاله ومع احتمال عدم وجوده حاله لا لوجوده في حاله
 المحل واكثره وذلك انه متعارف فيه الاصل والنظم لا حالة عدم

الحمل

العلوق

العلوق به حال الاقرار وحالته عدم استحقاقه للمقر به ولذا انما يملك
 ولادته لادون تسعة اشهر وعشرة اشهر عملا بالعادة المستمرة في حق فان
 كانت اما على بعد الاقرار خالية من فراش عيني فتمت منه بعد الاقرار حكم
 بوجوده حال الاقرار لقوة الظن الدال على وجوده حال الاقرار ولهذا لم يثبت
 نسبها كانت فراش له كما هو ضرورة كثر منهم من غير خلاف يعرف من قبل
 الاجماع عليه عملا بالنظم لانه يورث الذكرا المتفقت معه الا احتمال تولد من اوطر
 شبهة او مرما او نحو ذلك فيلزم وبما قال بعضهم ان لم يكن اجماع على خلافه
 الا العمل بالامد عدم الدليل على صحة الظن لانه يورث والامر سهل والله اعلم وان
 كانت ذات فراش قبل الاستحقاق المقر به كما عرفت وبما عرفت والافاض
 والشهد والمحقق اثنان وغيرهم لا احتمال بقدر العلوق بعد الاقرار ولا
 عدم استحقاقه له واما حاله عدم وجوده حال الاقرار وقيل يستحق المقر به
 له كما في ضرورة وغيره نظر الى انه يورث عمادات الثلث ان لا يملك ولد
 تاما الا بعد تسعة اشهر فاما ولدته لهذه المدة من غير الوطء في حق الاقرار
 كان وجوده حين الاقرار غالبا وان ولدته لدون تسعة اشهر من غير الوطء في حق
 على الاقرار فوجوده حال الاقرار ثبت بطريق اولى وان لم يكن غالبا كما في
 نظيره وقد يورث عليها بان حاله عدم تحقق العلوق حين الاقرار في الاول
 المشتبه فلا عبرة بها وكذا حاله عدم استحقاق الحمل المقر به له فانها معارضة
 بحالته عدم استحقاق غيره له ايضا في حق فان كان الظن يورثه في حق غيره كان
 عليه المعول والا لزم التوقف فيه كما في نظيره وقد عرفت ان الاقرار في حق الاقرار

منها كان محتملا ولم يفرض قيام افعال ومجوده من الافعال فيجب له حجة ولا حكم
 بطلانه وان حجة المنع او لا تثبت عليها اطلاقا لم يكن على عدمها مهيبة
 والله اعلم قال ولو كان الحمل ذكرين تساويا فيما افق
الميت المعدم اقول لا خلاف في ذلك ولا يشكال في غرضي
 في الارث والوصية وكذا لو كان الحمل اثنى عشر لاني والمنطوق في
 الجميع مطلقا ذكر وانثى وكانت وبان الوصية لت وبها فثبت ان
 ان ينقض الموصط المتضمن في حق الوصية واما في الارث فلان
 ضعف ما لا نثبت الا ان يكونا من كلاله الام فثبت وان فيه بعض عيب
 قواعد الارث واطلاق المتى ونحوه مثل تلك اعتمادا على
 احوال كاطلاق الحكم بانه للأرضية موت احد ما فانه غير مادي فطعن
 جهة استحقاقها ان كانت وصية للحمل على كل حال فانه يكون له في الارث
 وكذا ان كان ارثا بالولادة مع اخفاء الارث بالحمل واما لو كانت
 الوصية مفصلة على وجه يكون الوصية له بعد ما لا ترجع الى الارض وان
 كان ارثا لجهة لا تجوز الا بغير الارض بان كانا اهو في الام للميت
 وليس لهما ان كانت في جهتها فخصيومتها توجب لهما الثلث ولدهما فاقعة
 الله فلا يكون ما اقره للأرضية والارثية فيكون ثلث الميت كان لم يكن
 فنظر

تعيين

فنظر في الحق الى جهة استحقاقه فيعطي بمقتضى الحق فلا يثبت الرجوع الى المقر فثبت
 الاستحقاق ليعمل بمقتضى ذلك في المحلات التي منها تعيين كيفية الوصية
 وانما على التسوية او على التفادله وبما كيفية المفاضلة كاو وارجح ان
 يقرر بان النظم منها هو التسوية مع احواله التسوية والمشتراك في حق فمجلس
 بها ان ينص على المفاضلة فلا احوال فيها كي يتوقف على سؤال لمقر فلا فط وتدرسه علم
 قال واذا افق بولد لم يكن اقل من زوجة امه ولو كانت
مشهورة بالحريية اقول لا فرق في ذلك خلافا بين من كان له حصة
 احواله والعنف لا بعد عدم دلالة الدفار بالولد عليه شيء من الدلائل
 بعد عدم التدرج من الولدية وروحية الام لا عقلة ولا شرع وعلمه الوصية
 اني روي تسليمها غير مجدية ولما لفتة من جعل الله ثم الرشد فلا تفرق بين
 اقرارها اذا كانت عفيفة لتلزمها عرفا وعلمه من قبل بعد قيام افعال
 الشبهة ونحوه في حق فهل يلزم من اقرار الولد قولان اقر بهما ذلك فثبت
 له استلام تولدهما كونه قد وطئها عادة ولحق الولد به في عدم كونه
 زوجة له يحتمل كونه وطئ شبهة وهو موجب لغير الشك في بطلان وقد يروى عليه
 ما يمكن التولد منه بغير وطئ ولو اذ بان الوطئ قد لا يوجب الحمل والوطئ
 في بعض صور الاكراه والامر سهل والله اعلم قال النظر الى بيع في
الواحق وفيه مقاصد الاول في تعقبات
بالاقرار ان كان في يده وادب على ظاهر ذلك

يقال فيه لفلان بل لفلان قضي بها لا ولا نعم
 فيمنها الثاني لأنه حال بينه وبينها فهو
 كالمكلف اقول قد صرح بذلك كثير منهم في غير خلاف فيه كما
 اعترف به بعضهم بل ظاهرهم ان ذلك من المسلمات فيما بينهم لشمول عموم
 النبوة ونحوها لها مع ولا تلحق بها ان شاء الله لا سيما في دفع مثل ان
 كانت احدى القربى مثلية وان كانت قيمية كالآدم ونحوه لا سيما في دفع
 ولكن لو اتفق جميع العيون اليه بارش او غيره لزم دفعها الى الله تعالى
 الا ان يكون قد حال في دفعها بالقيمة التي قد دفعها اليه مثلا ولا فرق في ذلك
 بين ان يكون قد سلم العيون القربى للاول وبين ان لم يسلمها له لا نقطع
 سلطنة عنها بنظم الشرع كما هو المذهب في دفعها الى الله تعالى كما هو مذهب
 وكثير من الكتابه ان كان القربى سلب من مراه وعمل عليه ولا كان
 المقربين كان المقر لها بمنزلة مدعيين لشيء هو في ايديهما في هذه ذوق
 البينة ومنه عندها فالى لفلان من حلقا اقتسم القربى بينهما ومنه عنده
 انه ليس بينهما ساجد ومنه بعض من قال الميل اليه لانه قد سبوه وقد يفسد
 فيلظ وقد يشك ويحل للاقرار بغيره غير ان سب من جوبه ما عن تحقيق
 او تحقيق وهو قد نسب الاقرار لها فظلام متفق فالعدم المتفق الحق فيها
 اما التحصين لاحد بها فلا مدفعه فانه مثل هذه الاحتمالات لا تقبل
 في حجية الاقرار مع احواله عندها ولو عدل عليها لتبين كون القربى
 للمثل في كونه مقتضى الاقرار في فلا شيء للاول لا عين ولا قيمة وذلك

مخالفة

من لفلان جاعلهم صريحا او ظاهرا او فكنت انه رجا فكل ان لا شيء لفلان
 الا لفلان اصل ولا ان الاقرار له به فله صافي ملك الغرض فلا ينفذ على
 ولكن لو ملكه لزم تسليمه الى المقر له ثانيا وعن ابي حنيفة القول به
 الا ان لم يرد فله فله نعم لو كان العبد لا اقرار من حيث الظن بعد قوله لا تجبه
 اخذوا في انتم بليط لم يهول الظن بدون الاول عرفا ولو فرض عدمه
 ايضا اجتمعت المكاتب ومنه تبعه الا ان متراعد اخطا بات العتقة لم
 لات عدة كى هو في دفعها وانهما قد وصى لشيء تنصرون فروع كثيرة
 معرفتي في تامل فتم جدي والله اعلم قال به وكنت لو قال
 غضبتها من فلان بل من فلان اما لو قال غضبتها
 من فلان وهي لفلان لن مده تسليمها الى الخصم
 ثم لا يضمن ولا يحكم للمقر له بالملك كما لو كانت وان
 في يد فلان وافتى بها الخارج لاحد وكذا لو قال
 هذه لن يد غضبتها من عمرى اقول ان الاول في غير
 الفسخ ان بقى ظاهرا فيكون فيه النزاع المزمع للاقرار والى طفتها
 كما هو واضح لكن قد شكك ذلك في عدة وغيره من جهة ان الاقرار بالقبض
 من شخص يستلزم الاقرار باليد له الدالة على الملكية ومنه عدم الشك في بين
 الاقرار بين فان الغصب يهدق من ذراعيه وان لم يكن ما كمالها لانه قد يكون

مقالته

ففيه ما جارة او عارية او نحوها فيجعل بها الاول لسبق الاقرار باليد
على الملكية ولا يغير المثل في شيئا لا انتقا ما يدل على ملكية كل واحد
الوجه الثاني في هذه القضية الاول لان الاقرار بالقبض على واحد منها يقتضي
الاقرار بملكية كل واحد منها لغة وعرفا ودعوى ان اعم من ذلك انه
لا يدل على ملكية المقتضى منه لها واضحه المنع والرسالة فلا يلزم فيها
للاول عدم ثبوت حق له فيها والعارية ونحوه ليست حق له كما هو واضح كونه
عدم العارية التي في عدم ثبوت حق الثاني ايضا وكذا البحث في الاول قال
عنصبة من زيد لا بد من عمر او قال عنصبة من زيد وعصبة من زيد عمر
بل ظاهر عدم الدشكال فيها اصلا ولا يخرج من نظر الدشكال مستظاهرا
لا فرق بينهما لا عرفا ولا لغة ولا فرق فذلك كما بين انشال الكلام كوالا انه
ويجوز ان يقال ان هذا الدار لمزيد ثم قد يرد عليه ان اقراره بالزيد
كما نفى عليه الفاضل وغيره فلا فطر دناكل والله اعلم واما الثاني في فقد
صح بغيره منهم على بقا عدة الاقرار الاول مع احواله براءة ذمتهم
انما ان الثاني لا ينفذ عليه والى هذا قوله وكلهم ان اتفق صوريها
فحت يده بارساء ونحوه لزم تسليم اليه على باقراره له اليهم وكل من اخذ
والشبه وان شئنا وعينهم انه يغير المثل في شيئا لا انتقا قد ينفذ عليه
كما هو ابل رسا قبل بان يغير له وان لم يغير له فالت بقاء لعدم الاعتراض
له بالملك فيه مع حترافه له به هناك فثبت الامر سهل جدا مع ظهور
الفرق بين اقراره لزيد بغيره وبين اقراره بغيره الذي لا يوجب

اعلا

اصلا فعلا بل لا يصدق عليه الاقرار بعرفا وانما احواله لا ترتب عليها
فعلا وان ترتب عليها تسليم الدين الى المستودع لها لا انتقا صوريها
بارت ونحوه كما هو واضح فثبت جدا والله اعلم قاله ولو اقر بغير
لا انسان فانكر المقر له قال الشيخ يعقوب لان كل واحد
منهما انكر ملكية فثبت بغير مال له ولو قيل بغيره على
القضية المجهولة المالك كان حسنا اقول لا ينبغي
كما عرفت بغيره منهم بل انما يراه المالك انما يراه لانه
بقا الرقبة المحكوم بها على احواله الواردة على احواله المحررة فثبت
ونفك كل منها للملكية في احواله فثبت بغيره فثبت بغيره فثبت
اسباب الحق للمملوك فثبت بغيره عدم دعوى العبدية ومع عدم دعوى كونه
محررا لا احد وكل من يرد عليه ان يثبت من اقراره العبدية فثبت
وصدق المقر له لانه قد يقر بغيره مالك بعد ان يقر بغيره العبدية فثبت
المقر له لا مع عدم سقوط اقراره العبدية بكونه ملكا فثبت بغيره احواله المحررة
فثبت بغيره احواله المحررة فثبت بغيره فثبت بغيره فثبت بغيره
بل هو بانه مملوك فثبت بغيره انكاره لانه فثبت بغيره فثبت بغيره
علقة المقر باقراره وانتقا علقته المقر بغيره وانتقا علقته غير
لا فثبت بغيره فثبت بغيره احواله عدم ما كلفه فثبت بغيره ان لا مالك له واثق
فيكون محررا لا واسطة بينه وبين المملوك قطعا ووضوحا بغيره فثبت

لا يخرج على ذوى البهائم ومنع منه ما عمن الأفاع من أن الأفاع
 حران أو حرية وعي وحرية أو حرية أنه أقر أنه منع لها ولا منع
 قيل عليه من هذا إذا حكم الشرع من منع كل من الأموال
 المحبوسة المال لا يرجع إلى المباحات بعد الاقرار بها لا في
 وانكاح لها كحرية ما دونها من قبل فتم جديا والله اعلم قال
 ولما قرأ المولى عتق عبده ثم اشتريه قال خرج
 فتح الشراء ولو قيل يكون ذلك استنفاذا لا شراء
 كان حسنا وينتفى إلا أن بالشراء سقط عندنا الحق
 ملك لا قتل ولو مات هذا العبد كان المشتري من
 تركته قد التمس مفاصلة لأن المشتري أن كان قاتلا
 فالعلاء للمولى أن لم يكن وارثا سوى وإن كان
 كاذبا فمات ترك المشتري فهو مستحق على هذا
 النقد برئ التمس على اليقين وما فضل يكون
 موقوفا أقول أما الأول فهو من باب الشهادة فعلا وليس من
 الاقرار المقر في شيء لأنه فرع الغير فلا يسب على جلا ولكن يترتب
 عليه أحكام أكثر بالنسبة إليه فلا يجوز له استيراده وإن اذن له به
 مولاه إلا أن رضى العبد بذلك ولو لم يأذن له به مولاه أيضا ولو
 اشتراه من مولاه فهو موقوف المولى شراء حقيقة على ما في تبيين عليه
 حكمه من غير الجدي والغبي وغيرهما وأما فقه المشتري فإن لم

يملك كونه حادق فخره فهو كك وبما ذلك ينزل كلام الشيخ ولم يعلم إلا
 المقم لذلك أيضا وإن علم كونه حادق فيه لم يكن شراء حقيقة فحقه
 لأن أكثر لا يشترط أصلا فيكون ذلك استنفاذا كما أفتى به لهم وغيره
 ولم يثبت خلاف في ذلك وأما فقه غير مقلد قطعا ولعل النزاع كاللفظ
 ودعوانه بيع وكل منها على جميع التقادير عندنا محل منه كدعوانه
 استنفاذا على جميعها أيضا عند المقم بغير رخص مسمى ولو سلم أرادتها كالك
 كانا معا فليس محله والوجه أنها هو التفسير على الوجه المذكور ودعوانه
 شرائه منه عانة على الأتم فلا يجوز له إهلاكه لو قرى به الفسخ الرفعة
 مثلا فإنه لا يجوز له إهلاكه أو إيكاره له كذا في يد فقه وضع الفرق بين
 الأمرين فأن في الشراء فليصله منه كسر الرقية ولا بأس ببدل كمال لوجه
 بل هو من عبثه عقله وشرعا لمختلف الإقاع عقدا النكاح على من يعقده
 حرمة استنفاذه بها فإنه غير جائز له قطعا على وجه يترتب عليه كسر
 الاستنفاذات بالزوجة فلا يمكن منه هذا إلا إذا كان الغرض منه محرم
 شترائه منه مثلا لزوجه حرمة مدونة العقد المذكور وقع فله فرق بين
 لاظهار أولاد واقفا فإنه لا يمكن أيضا من الشراء على وجه يترتب أحكام المكنت
 عليه وإنما يقع الإقاع صورة الشراء بلا خلاف فيه يوجب بطلانهم
 الإلحاح عليه ولا يترقب على إذن الحاكم له بذلك كنف عليه كونه منهم بل هو
 ظاهر الجميع كغيره من بعض أحكام الأعداء والعميات ولا يلتفت إلى ما من
 بعضهم من أكثر أن ذلك حكم باحالة الفاسد بدونه كذا في عدم حكم

بالعمومات فنرى محمل الشريعة والمصلحة وضعفه فبعد القطع بانسحاب
 من جهة الدنيا والدار الآخرة فالمراد من انفق في ظاهر من جهة
 الشراء وواقعه من جهة سبب البيع والشراء سبب للملك المشتري
 الذي يتبعه الحق على فوتملك الولد لاسيه بالشراء الذي يتبعه الحق ك
 زعم بعضهم فقال بوجه البيع من جهة البيع لا من جهة الشراء
 وانما هو كاشف وانما من سبب سبق عليه واقعه من سببه كانه
 واضح كوضع عدم منافاة هذا الترتيب الاحكام التي هي على هذا العقد
 قبل البيع بل هو من قبل الشراء لا من جهة البيع بمقتضى زعمه وبتفاده
 فيما مله من ملة العقد التي هي ظاهر ولا في سبب من عبارات مشوشة
 فان المكي يزيلها على هذا المعنى فربما بالوافق والافق عليه محمل عدم
 ان مله على شئ منها ولا من جهة ماله والتعرض لها فلا يظن قائله ان
 واما ان كانت فتفصل البيع فيه انه ان كان لهذا العبد بعد موته
 وارث غير مولاه فما تركه لو ارثه وليس له شئ من شئ اطلاقا فمخلو ذمة العبد
 بما دفعه الى سيده كي يقف منه من تركته مع عدم قبض الوارث لا دفعه
 كي يافد منها مقداره من ماله مع جميع وان لم يترك وارثا غيره قد
 كان قبض قدر الشئ من الشئ بعقد ما دفعه عنه ظاهر اطلاقا او جهلا فهو
 مضمون عليه لهم لعدم على اليد اذ كانت من تركته وانه يضمن
 مضمون بناسه ونحو ذلك فاذا كانت تركته العبد عند الشراء فله ان
 يافد منها قدر الشئ ويرد الباقي الى البائع لانه حق باعقاره مع

المنع

المنع من رد عيني لم يدفع اليه في قد لم يشتر من ماله من بالقصاص
 ولم يدفع اليه على وجه الهبة ونحوها لا يكون سببا لشغل ذمة به كي
 لا يكون القصاص من ماله فترتبه الى الله تعالى في تحصيل العبد يدفعه الى البائع
 عرقا في عدم شغل ذمة البائع به كي يتخذ عليه المقتضى كي يرضى
 بعضهم هذا على تقدير صدقة باقراره واما على تقدير كذبه به فالعبد
 له وما تركه راجع اليه كباقي المالك وليس من كماله عند كي يكون
 الزائد على قدر الشئ موقوف في حق الملق ونفسه باقبال رجوع البائع
 الى تصديق المشتري على لوفوب ذمة فله على المشتري العلم بان له كل
 هو الموقوف وليس ذلك من مجهول المالك لا عند المشتري ولا عند البائع لا
 كل منهما بانه ملك لا ففصل كل واحد منهما ان يثبت عليه حكم المكاف به
 شرعا كما في نظائره والله اعلم ولو اقر بانه حر الا قد تم شتره ثم مات
 فليس اذ ذمة من تركته اذ لا ولا البائع عليه كي يافد منها عوض ما دفعه
 اليه فله ان كان يتحقق الولى على وجه لا ولا له على عدم افرق بينهما من
 هذه الجهة كي هو واضح والله اعلم هذا وقد يشك اهل جواز المقتضى بان
 بانه قد دفع ماله بترعا به فاذا تلفت بسلطة عليه فلا ضمان على المرفوع اليه
 وبانه انما دفعه الى البائع فترتبه الى الله تعالى استغناؤه من يد متقلب
 عليه فيكون سببا لصدقات والصدقات لا يرجع فيها وان كانت

مفتوح

عنه يا فيه كما هو حذر فحقه وقد يدفع بان مثل هذا الدفع وان كان متبعا في الاستيفاء
المزبور الا انه مضمون على القاضى لظلمه باعقار الدافع فلم يدفع ذلك الى الجباة
كف القديرات وبات المدفوع على وجه العذبة لا يمنح الرجوع فيه بغيره او بدله
لانه ليس بترعا محققا والقربة لانه في ثبوت العوض كما لو فدى سيرا فليس
المستحق من استولى المسلمون على بلادهم ووجدوا بالان على ماله فلا هذه
وبان المدفوع هنا انما كان لقطع علقه المالك في ظاهر الشرح وليس المراد
تسلط على ما دفعه العوضي تسلط على الموصوف على فوضه المملوك من ملكه
فلا تسلط له على ما دفعه اليه على كل حال ولو فرض ارادته لذلك كما يريد
ذلك في شراء الموصوف العلم بالغصب فليس الرجوع اليه على تلف على نحو
الموصوف كقول وقد يشكل ايضا جواز القافة في جهل البائع بما ادماه
الشتر فيكون تلف العين فيه بوجه شرع ظاهرا فلا ظلم منه اعد وقد دفع
باق الاذن من ان شرع بالان في جهل لانه في العنان ان ثبت معهم
ادلة ان كل المطلق التلف فيه وان لم تكن عادته عليها وان لم يعاقب
على جهله كما هو واضح وقد قيل انهم نفوذ الاقرار بالحرية او بالتعويض المالك او
من غيره على العبد بحيث يملك به ظاهره بوجه شرع لانه بان ذلك ضررا على العبد
تجلكان عاجزا عن التمسك فلا ينفذ اقراره فحقه وقد يدفع بان اقراره
مجزلة عن حقه مباشرة او ينفذ العبد على الحرية وابق العتق والاقرار به

لا يتوقف

لا يتوقف على رضا العبد وافتقاره ولذا يقع عتق العاجز وينفذ اقراره كما يقتضيه
الاعتراف ذلك من اشكالاتهم وفروعهم واستثنائهم التي تعرف بملاحظة القواعد
العامة اذ لا دليل عليها بالنصوص كما هو واضح فلا حظ وتامل والله اعلم قال
المقصد الثاني في تعقيب الاقرار بما يقتضي ظاهره الاطال في
مسائل الاولى لو قال له عندي فدعته وقد هلكتم لم
يقبل اما لو قال كان له عندي فانه يقبل ولو قال له على مال
من ثمن خمر او خنزير لم يرد المالك اقول اما الاول فقد صرح به
كثير منهم من غير خلاف فيعرف لانه من الانكاح بعد الاقرار فلا يسبح الا ان
تقوم قرينة على ارادة ان لا يرد عتقه والقرينة ان الما وقد تلفت في حقه
اما الثاني للذي لا يرد في قوله عندهم كما لا يرد في لزوم المال في الثالث
من غير فرق بين العلم بالغفر وبين الجهل به لانه من الانكاح بعد الاقرار انهم
من غير فرق بين القصد المجمع عليه في كونه وغيره وبين الوعد الذي لا ينفذ
فيه خلافا لربما انبج على ذلك في الشهادة وكثير حتى تاقضه التوقف
في ذلك بل ربما مال بعضهم الى عدم لزومه عليه تمكينا بالامد وعدم حصوله
من مثل ذلك لا ينفذ ذمة المالك كما قيل وربما يفرق بين العالم والجاهل
فيلزم به الاول دون الثاني وعلى المشتم قبل شتمه منه دعوى الجهل حيث
يتوقف لا يبيح على المقر لو اقر عليه علمه بجاهه وانما قال له ذلك لانه
شغل ذمته بشي آخر ونحوه وجه اخرهما ذلك على ما يعلم قوله البينة على
المدعى من البينة على من انكر ان له ملكا وعنده من انكر ان له ملكا

ثم اذ علم على المقوله بان يعلم كذا بقراره مسبق من ذلك فيترتب له عليه المصلحة
 نفس علمه بذلك ايضا ولا يملك انت الى خرافات العامة واعتبارتهم التي لا
 ترجع الى دليل معتبر فلا حظ وتذكر والله اعلم قال في الثانية اذا قال
 له على الف وقطع ثم قال من ثمن مبيع لم يقبض من ماله
 ولو وصل وقال له على الف من ثمن مبيع وقطع ثم قال
 لم يقبض قبل سواي عني المبيع او لم يقبضه وفيما احتمل
 التسوية بين الصورتين واحله انتبه اقول ويشهد له
 العرفان انه لا يفرق فيه بينهما وهو ضرورة الحق والفاعل والمحقق الثاني
 وعينهم كما عن بعضهم ولكن عن اختلاف في ذلك وغيره واليه ما ذكرته من
 تأخر بل عن التأخر في حمله الميل اليه ايضا انه يقبل قوله وانما نية من جهة
 افعاله بالكلام وهو اهم من كونه مقبوضا او غير مقبوض فاذا ذكر بعد ذلك
 لم يقبض فقد ذكر بعض محملاته الموافقة للاحد وعدم القبض فحق المبيع
 اثبت القبض ولو قبل له على الف من ثمن مبيع لم يقبض فقد قيل في كثير
 منهم لم يردم الا الف والفاضية الدالة على عدم لزوم تسليمه فاعلا لانه
 من الامكار بعد الاقرار ايضا فلا تسع ولكن عن كثير منهم انهم يقولون الفضية
 تقيده المطلق اقول الكلام بها فيكون مجموع اقراره واحدا فيترتب عليه
 لوازمه التي منها لزوم تقييد المبيع بالبيع للمصلحة وانما لا يجب عليه تسليم
 الثمن من ثمن المسمى فلا يلزم بالمال فاعلا كما قيل وفيه ان كلامه قد تقييد اقراره
 على نفسه ودعوى على غيره فيكون له عليه ويطالب بباقي ماله البنية على
 ما ادعاه على المقوله فان لم يكن عنده بنية عليه فان ادعى علم المقر

بالمر

بالمال تدبر له عليه مبيع ثمن العلم بذلك فان حلف عليه الزم بالمال وان نكل قفس عليه
 حكم الكول كقول الموارد وكان عدو الفضية المزبورة فيقولون بل يردم
 ترتيب حكم العاقبة فيها مع معارضة لفظ كلامه وارادة التخليص من الاقرار
 بالفضية فلم يبق الزم بخلافه لا سيما بالاقرار بالواقع حيث يرد ذلك خلاف
 للحكمة قد صدق بعد من في ذلك للحكمة اذ له طريق آخر لعدم التزامه بالمال
 فلا بان يقول ليس في ثمنه فله من ادائه اليك فضلا عما هو بالواقع لا على
 الف وقد ادعت اليك وقبضتها وهو ذلك فانه لا يسع منه مع اكان عند واردة
 بان الواقع ولا فرق بينه وبين القيمة لانه ولا عرف ولا شرع والكاره قد يشبهه
 فتوجه والله اعلم قال في الثالثة لو قال اتبعته خيارا وكلفت
 خيارا وضمنت خيارا قبل اقراره بالعقد ولم يثبت خيارا
 اقول قد صدق بذلك كثير منهم بل هو المثل او المتفق عليه قبل المتقاضي ومن يتبعه
 بعضهم في كونه دعوى الاجماع عليه لا يشترط كلامه على اقراره ودعوى تقييد الاول في غير
 عليه لشيء النبوي وعنده لذلك غيره ويطالب بباقي ماله البنية على ان في على
 نحو باق الدعاور والكاره ظهوره وذلك على لف العرف والله خفيصا مع ارادة
 افي والعقد بانما له على الشرط المزبورة ان مدعى الفاد عليه البنية وبما بين
 على مدعى العريكة هو مفرغ من عندهم مع اعادة عدم اشتراط ذلك على غيره
 ولكن ذلك كله فقد يقر بقبول اقراره وبنوعيته بل يرد دعواه له بل
 عن القدر من ماله اقراره لان ذلك كلام واحد فكيف يمتنع في مدعى
 بعضه فانه ان كان مدعى مدعى في جميعه وان كان كذلك بكذا في جميعه فالتكليف

بين اجنائه مخالف للمعرف كقيل ولان الاقرار بمنزلة اليقين فكلما
 لم يتحقق لم يلزم شيء ولا يخرج عنه بالظن وغيره ويسمى فيه الاقرار ولو نادى
 كما قيل مع احواله عدم لزوم هذه العقدة عليه ومع عدم ذكره شيء من قبيل
 وانما ذكر بعض قنونه ومخاطبته فيعمل بذلك كمنه كقيل ومع ما قيل من انه اذا
 كان المقر معتقدا للشيء اجنائه او قلنا الزم المعتقد بما يدعيه ويقر
 غيره على نظر المقر انه يلزم معتقدا ان كان كقيل لا يخرج من كونه
 العلية التي لا ينفي اليقين الكلام فيها لعدم الفائدة المعتقدها كما هو الواقع
 حتى وانما علم قال الراجح اذا قال له على ذلك هم نافية فصح اذا
 اتصل بالاقرار بالاستثناء ويرجع في قدر النقيضة اليه
 وكذا لو قال له هم نيف لكن يقبل تفسيره بما فيه
 فضته ولو فسره بما لا فضته فيه لم يقبل اقول لا نفوذ
 خلافاً ونكته لما عده العرف عليه كالتقوية في حق المصلح
 الى ذلك لانه كالتشاك المجمع على قبوله عندهم بدليله لا نفوذ فيه
 خلافاً لآدم الايضاح حيث قيل فيه ان الراجح عدم قبوله عملاً باول
 الكلام فكلما الوصف متنافي للبق لا قفا الرجوع عن بعضه كقيل
 وضعفه وقد لو رد عليه انه لم يثبت بالاقرار سواء صريحاً
 بانه اقطع منه وتقطع بعض الكلام عن بعض والزامه باقوله بعد
 ممن مذاق النسخ خصوصاً بعد ما ورد من انه لا ينفذ باول
 الكلام من حيث يتوعد بعضهم العرف كونه كلاماً واحداً ومفهومه واحد

لي

ليس اقراراً ودعوى وليس رجوعاً بل قيداً له لو نادى الى تقدير
 الاقرار ممن عليه وراجحه ففته هذا ولو انفسد ذلك على اقراره لم يسمع
 منه كما نقى عليه كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف كما اعترف بعضهم بذلك
 بحيث فيه كما عرفت قد كونه رجوعاً ودعوى جديدة او انكاراً بعد الاقرار فثبت
 عليه احكامها وانه على المخير من احوال قبوله اذا كانت المصلحة في ففته متساوية
 بين الطرفين وغالبه الاستعمال ولا بأس به كما عرفت من بعض من لا يخرج احد
 افراد المقربة فيقبل منه كيقيد نفسه لمقدار النقيضة مع تعدد ذلك في الجمل
 عندهم وكذا البحث في الدرامم لو وقف بالمفتدشة شدة الاتصال او
 الانفصال والتعارف والاستعمال وعدمه لا يقرر المناط في جميع بل القبول
 من اولى لان تعارف المفتوش اكثر من تعارف الفقي وكذا البحث في
 الدرهم والدرهم القفا وهو ذلك بالامثلة المهمة والاكثري منها
 بعد معرفة الميزان فثبت يقبل في الضوابط التي لا ترجع الى دعوى على غيره
 وان رجعت اليها جرت عليها احكام الدعوى كقوله نعم جيداً لله
 اعلم قال في الخامسة اذا قال له على عشرة كابل تسعة
 لزمه عشرة وليس كذلك لعل عشرة الا واحد اقول
 قد خرج بذلك كثير منهم لان المفهوم من الاول عرفاً انه اقرار وعدول
 عما اقر به فلا يسمع ويغرم بالشرع على اقراره فثبت الا بالقبول

وعرفنا كبر قريش المي زانية لا يستقر الاقرار قبل انقطع الكلام و
لحقوا عرفا فاذا انقطع الكلام ولم تنقل به القرينة لم يزل العمل نظرا
ولما لم يقدح بعد ذلك بما ينافي ظاهره لم يسمع منه في نظره ولكن
فدقيق بان العدول والرجوع والدول انما هو عن تمام العينة ومجوبها
مقرينة قوله بل استع فيكون كما لا يشك وليس ذلك على وجه انما
به يكون انكارا فلا يسمع الا غير ذلك في الاشياء المذكورة فكل من قال
بالاقرار في عدم القبض وبالسبب وعدم القبول وبالودعة وعدم اقراره
وفيل في التمثال وبما لا ينفك عن الكل وغيره وضابط الجميع ما تراه
فتم جندا والله اعلم قال في السادسة اذا شهد بالبيع في
الشيء ثم انكر فيما بعد وادعى انما شهد تبعا للعادة ولم
يقبض قيل لا يقبل دعويه لانه يكتدب الاقراره لانه ادعى
ما هو معتاد وصوابه ان لا يسمع هو يمكن بالاقراء
بل مدعي الشئ آخر فيكون على المشتري اليقين وليس لك
لو شهد الشاهدان بايقاع البيع ومشاهدة القبض
فانما لا يقبل انكاره ولا يتوجه اليقين لانه انكارا للبيته
اقول الاشياء هي من غير كثير منهم تدرك نسبتها الى الاشياء الى الشئ فمن
تأخر منه وفكره انما هو الاقرب بمسما دعويه بان اقراره هو
لا يمكن به ان يثبت ان المعاد بهي الذي في وقت وقوعه اليقين له بان يثبت
مع تقدير اقامته البيته على دعويه والاتفاق ما وافقها حقه لأما

علم

عدم قبضه كما ونظيره واما القول بعدم قبول قوله وعدم سماع دعويه
على الوجه المذكور لم يثبت على قائله لا من ادعاءه انما كان من غير قبضه
ولكن قد يقال بعدم النبوي ان كل شئ في نفسه فيمضي اقراره وان
او عكسه او قل بكذب الآلة كما يكذب به وبانه مكذب لاقراره ان بق فلا
يسمع كما قيل ولكن فيها ما ينظر للأصل بعد الاعتراف عن هذا القول من عدم
لعدم مكذب اقراره كما قيل او لعدم الدليل على بطلان الكذب على وجه التام
دعويه اطلاق قيام الدليل على سماع الدعوى قولهم البيته على المدعي والبيع
من انكر وعده فكل من ادعى عليه العلم بكذب الاقرار حقه توقفت عليه
على نصية مرتجيا لو شهد الشاهدان بتمام هذه قبضه فانه لا يقبل انكاره
لقيام البيته عليه الترتيب شرعية عليه وعينه وكذا لو ادعى المشتري
بانه يعلم بكذب بيته او بان قبضه كان هو ربا ليشهد ان هذا عليه
واما الواقع فلم يقبض شيئا ولم يترد منه من البيته الذي في عليه اليقين
ما في قبول دعويه يعلم بكذب البيته على نصية بل قد يميز اقامته البيته
على ذلك في بعض الاحوال ومع تقديره فله اليقين على المكذب نفسه في نفسه
وليس ذلك كذب البيته على وجه يكون به فاسقة ومقدمة للكذب ان كان
انكارا لما يخفى في لغة خبره الواقع بدونه ثم وقد فاته ذلك غير فادع
فيه وليس في الية فتقوله ما يمنع من هذه الدعوى ولا فاته في علمه شرعية
ودعواه ما على عدم توبة اليقين على المقر له في اليوم فتمت به مرتجيا

واولى بالقبول ما لو ادعى عليه بانه قد قبضه منه لأجل الاشبه وعليه ثم رده اليه
 ذلك كانه عليه في المحققين فحاشية الكتب عن تعليق الارشاد وغيره
 بل لا خلاف فيه ولا إشكال اذا سجد دعوى صديقه تقبل فيها البينة وغيره
 من احكام الدعاء وما لم ينتهوا عليه لوضعه وضويعه عن العتق فحق
 فلا فظون تمل والله اعلم ولو اقرتم ادعى المولى بنيه وبنين لمقره
 ففي الشهادته لا خلاف لمقره على الدقايض لا على عدم الموالاة اما لو
 اقر بين يدي الحكم ثم ادعى المولى له لم يستجب وكذا لو شهد ان هذا من قبيل
 القبض وتحت شرح الدرس انه يحلف على الدقايض وفي الكفاية انه يحلف
 على الاقباض وفي غيره من هذه الروايات انه يحلف على الدقايض او عدم الموالاة
 اما عند ذلك من عباراتهم التي لا تخفى من نظر بدني بالمعجزة انما هو اليقين
 على نفق ما يدعيه المقر من الموالاة وان اقره صورة لا حقيق
 ولا استيفت اليقين ما قد يخفى انه يدعي عدم الدقايض والمقر ينكره فيحلف
 على الدقايض لان نفق الشهادت كقوله لو وضع ان عدم الموالاة انكار
 للقبض الذي يدعيه المقر وقداقر البتة او لا ثم انكره ولم ينكره انكاره
 الا انه جار مدعي عدم القبض كزعمه هو لا وجه له واولى بالنسبة التي بين
 الامرين فانه كالقسط بعد بل لا وجه له في كون الدعوى لأحد مما معناه في
 الجميع في انما يكون على نفق لا على نفق غيره كما هو واضح كوضع ان يكون المقر
 بين يدي الحكم غير قاضي بعدم سماع دعوى الموالاة ودعوى عدم الموالاة ككذب
 الاقرار وغير ذلك من شمول اطلاق الادلة لذلك كونه ودعوى الاجماع على
 خلاف ذلك فيقتضيه اطلاقه في عهدتها على مدعيها فتم جديده الله اعلم

قال

قاله المفضل الثالث في الاقارب بالنسب فيه مسيل
 الاولي لا يشك الاقارب بنسب العدل الصغير حتى تكون البنوة
 ممكنة وتكون المقر به مجهولا ولا يبان عنه فيه منافع
 فحقه فيود ثلثة فلو انتفى امكن العادة لم يقبل كالاول
 ببينة من هو الرهن او مثله في لسن او اخر منه
 بالمحل العادة بعد ان تملكه وكذا لو قر ببينة ولد
 امه له وبينهما مسافة لا يمكن الوصول اليها
 في مثل عمره وكذا لو كان الصغير معلوم النسب لم يقبل
 اقاربه وكذا لو نازع منافع في بنوته لم يقبل
 الا ببينة اقول لا خلاف ولا إشكال في الاولي لعدم كونه الاقرار
 فيها فلا يقبل اذ من شرط قبوله امكن حادثة والمفروض عدمه بل
 وكذا في النكاح لانه اقرار به باقرار غيره به فليس قطعا في قبول الكتم
 الا ان يقر بمقتضى اقرار كل منهما فحقه ونسب عليه الثمرات المعتبرة به
 من وجه بفقته عليه وعنده وان لم يحلف في موقع غيره من موقع المقر به
 نظائره من الاموال التي يدعيها كل منهما لاحدهما عليه وفي فلا بد من البينة
 بل او القرعة بينهما في كذب وعنده ولو نفي الرهن من الولد باللعان فحقه
 يستلحق غيره له اشكال في غير كتمه وغيره من انما قد اقر بنسب الانساب
 له فيه وعنه ان فيه شبهة للمعاشي ولذا لو ادعى بعد ذلك الحق به في بجملة

لهم ذلك سيرة انما كان ولا فرة في ذلك فقال ما سجد الله تعالى انما جاشت مع

مع عدم شمول دليل الاقرار بالنسب لمثل ذلك مع احواله عدمه ولا مع منقوة
 فتعبد والله اعلم ولو اقر بملكك للغير بانه ولده ففقط اقراره
 من العموم ومن انما يمنع ارضه بالولاء والاقرار الاول كقول ولو اقر بولد
 عبده الكبير وكذا لم يثبت نسبة وعقبة عليه شكل من اقراره نسبة
 ومن عدم ثبوت نسبة شرعا والاول اقرار الزام له باقراره ان يكون فهو
 التمسك واللاحق بغيره فيكون اقراره محكوما كمنه بغيره فتم قيدا ولم يعلم
 ولو اقرت المرأة بان هذا الولد ولدك ففقط لم يقرب بها قولك
 من عدم الدلالة على حقوق المقر به بالمقر به ثبوت نسب الثبوت
 خلافا للاحد فيقتصر على اقرار الرجل مع ومو به الذي روي بها لا مكان
 اقامة النسبة على الولادة وولد الرجل وضعت في ظاهر ان ثبت
 العموم الزبور ولكن لا في مستظهر والعمدة فالتب بالادوار بالنسب
 للرجل انما هو الاجماع مسلم تنقية او المتواترة على قبوله ولله
 شمول فيها للبرية فبقصر على الاحكام ان الروايات التي استدلت بها
 بعضهم هنا لا تشمل فيها لغير الرجل البصر ولكن قد وردت انه المنة
 نسبة من ارضه ومنها الولد لغيره فنقول هذا ابنه والرجل ينفق
 اخاه فيقول هذا اخي ويتعارفان وليس لهامية على قولك فقال لم
 ما يقولون من قبلكم فقلت لا يورثونهم لانهم لم ينجبوا بنسبها او بنسبها ولم ينزل

مودة

مودة واذا عرف اخاه وكان ذلك صحيح من عظمها ولم ينزل ان مقرب وث
 بعضهم من بعض وورد ايضا ان رجلين جاءوا الى الشك فقال احدهما لثانيه
 انت اخي فغضب به بك ثم اختلفا ولكن يعرفان بالافان ثم ان احدهما مات
 فقال الميراث للاخ بعد فان وورد ايضا انه اذا اقر الرجل بالولد من عبته
 لم ينفع عنه ابد او ورد ايضا ان رجلا اراد من له امرته لا يعرف له ابن ثم
 نفق ذلك فقال ليس له ذلك انه غير ذلك من النصوص الواردة على ذلك فثبت
 ان انهما لا دلالة في شيء منها على ثبوت نسب بالنسبة الى غير المقر بهما
 يدل على عدم وقوع امر المؤمنين انما هي من اقراره فيه فهو شك في الحال
 ولا يثبت نسبة فان اقرت ان فلان فلان ان يكونا عدلين فيلحق نسبة
 ويصرف الميراث معهم لما غير ذلك وقد عرفت ذلك فثبت في محله نيل الله ثم
 الرمول الصبر ثم وبانهم ورا ثم قال ولا يعتبر بحد في الصغير
 يعتبر بحد في الاصل صر كلامه في النهاية لا وفي ما يعتبر وهو
 النسب فلو انك اليك لم يثبت النسب اقول اما الاصل
 فلا يعرف في ظاهرك اعترف بغير منهم بل عن اني ناني وغيره الاجماع
 عليه ولا اشكال فيه ما دام صغيرا وان كان مرافقا للبلوغ وكان رشيدا
 لعدم البعده بتعديده وكذا في كونه او راجح واما كونه ومار رشيدا فان لم
 يجر ذلك كان على ظاهره ان يملك الاجماع عليه كبر منهم مري اولى امر
 وان كان قد انكر ذلك ففقط الاقرار عليه ايضا اشكال للاصل عدم
 العموم والادلة اللهم الا ان يتم اجماع على عدم سماع الحكماء فيكون هو الحق

فيها

على ذلك ولكن في زيادة المرام الظاهرية لا خلاف فيه بين علمائنا ايها الحكماء
 حال صفة فلا يبرهنه الا بما عده الشيخ رافعي ولم يثبت كون الانكسار
 فثبت والله اعلم واما الثاني فنحن في ذلك لا يعتبر تصديق وتوحيدها في جميع
 منتهى قدره بل نحن الكاشفة لانه لا يعلم فيه خلافا وفيما بينه وبينه من غير
 الى اعادة عدم الانتساب بوجوه اقرار وفق الغيرة فلا ينفذ في كل واحد في
 ايجاز نظر فثبت وعندها انما لا يعتبر التصديق والاولاد كان كبر
 الاطلاق الادلة الذي لا فرق فيه بين الصغير والكبير وبخروج عن الاحكام لو قيل
 بعدم شمولها وان حكم الغيرة ثابت بالاجماع فيصير الكبر على مقتضى
 الاصل كان في محله فذلك وغيره في حق فلو أخذ المقر بوجوه ما يجب عليه
 من تفقده ونحوه وان لم يثبت النسب بينهما ولو كانت الكبر ولم يتغير فثبت
 في الشك في عدم الحقيقة في صورة الكاره منه فقط ومن ان حكم
 بل لا يمكن ان يقال ان اعتبار التصديق في الكبر في ثبوت النسب في السكوت عنهم في
 قطع وكفر فثبت انه لو كذب لم يثبت النسب بينهما ومقتضاه ثبوت النسب
 بينهما مع عدم كذبهم وقد يحتمل ازالة ذلك في حق المقتضى ايها وفيها وفيها
 اشتراط التصديق في الكبر القائل فلا يقطر ما مل والله اعلم قال فلا يثبت
 النسب في غير الولد الا بتصدق المقر به اقول قد صرح بذلك
 كثير منهم في غير خلاف فيه يعرف كما عرفت كثير منهم بل يستظهر من واحد منهم
 انه لا خلاف فيه للاحد ولا غيره عنه انه لا يعتبر ذلك في الفقه وقوله في الولد
 وفي الوصلة انه لا يعتبر بالنسبة الى جيران اماكن المقر عليه لا التمسك الزامه
 بما لزم به نفسه وقوله في غير اقراره فلا يبرهن عليه اشرافا ولا غيره

فلا يقطر

فلا يقطر ما مل والله اعلم قال مرة واذا اقر بغير الولد للقلب كما ورد له
 وصدق المقر به تعارفا بينه ما ولا يتعدى التعارفات الى غيرها
 ولو كان له وبناته مشهور عن لم يقبل اقراره في النسب اقول
 انه الاول فلا يعرف فيه خلافا كما عرفت به كثير منهم لعدم النبوة ونحوه اولها
 المتداين عاود عويها مع عدم معارضة احد منهما والنبوة اليه بقية وغيره
 كما قيل والامر سهل والله اعلم واما الثاني فلا يعرف فيه خلافا ايها الحكماء
 من العبارات للاحد والاطلاق القوي على الولد مع عدم شمول النبوة لذلك
 لانه اقرار وفق الغيرة فلا يثبت اولاد الاقرار بالنسب عليه داخل في اطلاقها
 ثبت في الولد بالاجماع ونحوه ولا يلتفت الى ما في ذلك من غير والى ما عرفت
 والتلخيص من القديرة الى اولادها حاقبة لعدم الفرق بين الاولاد والاباء
 والاخوان ومن ثم لا يرد بان النسب يثبت بذلك الاقرار سررا وبجهر
 وان لم يثبت به اقتصار بالمقر والمقر به المصدق له كما هو واضح والله اعلم
 واما ان ثبت فقد نفى عنه كثير منهم في غير خلاف فيه يعرف كما عرفت به كثير منهم
 للاصل ولانه اقرار وفق الغيرة فلا يثبت وان لزمه ما يتفق بنفسه بعض الواجب
 كما قيل في ذلك وكما قد يشكل بان ذلك جازيما اذا انفادق ولا وارث لها في
 النسب في الولد اقول اقرارها لكان اقرارها مع الامام اقرارا لكل منها اقرار
 وفق الغيرة فيفسر ان لا يسمع لعدم الفرق بينهما كما قيل بان الفرق بينهما هو
 النص المقتضى بالفتور في الاجماع وصحة التعادق الزبور مع ان لث

بالاول شرط بفقد الوارث التسع المفروض عدم العلم بجعل الشرط
 ينتف المشرط كقيل من قاعة فتول الدعوى لا معارض لها كقيل
 والله سهل والله اعلم قال في الثانية اذا اقر بعد ذلك صغير ثبت
 نسبهم نعم بلغ فانك لم يثبت اليك انكاره لتحقيق النسب
 مسابقا على الامكار اقول قد وقع بذلك كثير منهم من غير خلاف فيه
 بينا يعرفك عترف به كثير منهم بل يشترط بعضهم عدم الخلاف فيه
 التعليق المذكور الذي مقتضاه انه لا يعمى للام على الولد لو طلب منه لان
 غايته احتياج تقديمه او كونه وظاهرا غير متزوج بل ظهرهم كقيل انه لا يثبت
 اليه حق دفع نفق كقول الفرائض مما خال لا يثبت اليه ذلك الزام
 له باقراره كقيل ولا يثبت ما يشترط عدم انكاره فثبت انكم نسبهم
 يثبت استقراره قبل ابلغ كنف الولد الفرائض وما شهدت بنبه كقيل
 الا انكاره اللهم الا ان يتم اجماع على ان الاقرار بها كالبينة وكفى للبحث
 في ذلك مجال والله اعلم بالي قال في الثالثة اذا اقر ولد الميت فذلك
 لما مر فاقر بقاء ثبت نسب الثالث ان كانا عادلين ولو
 انك في الثالث الثاني لم يثبت نسب الثاني كقيل باخذ الثالث
 نصف التركة ويأخذ الاول ثلث التركة والثاني الثلث
 وهو مكملة نصيب الاول ولو كان الاثنان معلومي النسب
 فاقر بقاء ثبت نسبهم ان كانا عادلين ولو

انك

انك الثالث احد هما لم يثبت اليه وكانت التركة اثلاثا
 اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع بقسميه عليه لقيم الحجة
 الشرعية على الثلث فان دليل البينة في كل جميع الموقوفات كما هو
 واضح كوضع ان الثلث مع انكاره الثاني ياخذ نصف التركة لان الوارث
 المعلوم ارضه ولو شرعا هو الاول ويقر النصف الاخر لما قول الاثارة
 لما اقر الثاني بانه ثلث ركة له فالارض مضمرة الزام باقراره ولكن في مقدار
 ما ثلث ركة فيه قولان احد ما انه ركة التركة لا اقراره باق الاول يستحق
 ثلثها في اخذه ويقبل له ركة من ركة الاخرى او من النصف الذي ركة
 اخذه اقول انك ظاهرا ركة باعترافه واليه قد عارض كثير منهم من غير خلاف فيه
 يعرف كما عرفت بعضهم بل عن اهل الرأى من مذاهب بل عن اهل ابي حنيفة
 نسبة اما الاجماع عن كونه نسبة لما على اجماع بل عن اهل الاجماع عليه
 وهو الحجة مضافا الى احواله عدم نفق الاول عنه فله الذي يعرفه انما
 كما قيل والى الفرضي فثبت وهو من اهل العلم عن ابيه عن اهل الرأى
 انه قال اذا اقر بعض الورثة باخذ انا لم يثبت فحضرته ومن اقره لاقية فهو
 شريك في المال ولا يثبت نسبة فان اقر اثنين فلكل الا ان يكونا
 عدلين فليحق نسبة ويقر في ابيات معهم الا غير ذلك فالراجح في نظر
 قد ترو عن بعضهم ان النصف البينة يقيم الاول والثاني بالسوية لقيمة
 التركة فانما تملكها معا بانكاره لانه على الثلث ما فقط كقيل ياخذ

كقيل

الاول تمام حصة ولا يخرج من قوة لولا النقص المعتق بالشبهة والادعاء المتقنة
ومخالفة بعض من جعل الله نعم الرتبة فخلطه من قبل بان ذلك اجتهاد متقنة
مؤيداً لذلك بخبر النقص الواردة والقرار بالدين او بالعقود وانه يلزم
المقربة من حصة بمقدار ما وروث على نسبة حاله بحيث يكون حصته مما اقرب
عليه من حصة التي يكون له لولا الاقرار كقيل وللبحث في ذلك مجال فالمسئلة
لا يخرج من اشكال الا ان يتم الاجماع على الاول بعد عدم دلالة النقص عليه فلا يظن
فتم والله اعلم واما الثاني فلكل نص فتنوى واجماع ولا عبرة بانكاره لثبوت
لاحدهما للحكم كمنه شرعاً بعد حكمه بالمعقود الولدين بالاربع حصة الفرائض او حصة
غيره لان المراد بعدم النسب يشمل العلم او العقود والعلم الرتبة على البنية او الميراث
او غيرها ولو لم يكونا عدلين في تركهما اليهم وقسمت الرتبة اثنان وان لم يثبت
نسبة حقيقة كما هو واضح كوضع عدم الالتفات الى الكاراهة لاجل ما هو
اولى منه فانه فلاحظ والله اعلم قال في الرابعة لو كان للميت زوجة
واحدة فاقربت له بولده كان لها الثلث فان صدق الاذوة كان الباقى للولده
دون الاذوة وكذا كل وارث في الظاهر اقرب من هو اقرب منه دفع اليه
جميع ما فيه ولو كان شريكه في نصيبه نصيبه وان اكل الاذوة
كان لهم ثلث ثلثا باع وللزوجة الثلث وباقي حصتها للولده
اقول لا خلاف في صحة ذلك ولا اشكال لوجوبه على الفقهاء لثبوت وقوة
الافراد والموارث ولكن لو اقتصرت الاذوة المفترق للولدين الزوجة فلو
اليها مع الرتبة ففقد استحقاقها لنقصها هو مقتضى اقراركم اولئك
هو مقتضى عدة الشركة فان الاذوة غاصبون لها وللولد لا للولد على

لحقها

فما سبق الا ان يدعى شمول النص والفتور والاحكام المذكور فيمنع به
عن عدة الشركة الى غير ذلك من الاستدلال بظهورها ما فيه من غير ذلك
فلاحظ وتامل والله اعلم قال في الخامسة اذا مات صبي مجهول
النسب ما قران ان يثبت له ثبوت نسبة صغيرا كان او كبيراً
سواء كان له مال او لم يكن وكان ميله للمقرع كما يقع
فذلك احتمال التهمة كما لو كان حياً وله مال ويسقط اعتبار
التقدير في طريف الميت ولو كان كبيراً لانه في غير العقول
ولكن الواقر ببنوة محض فانما ابقاها بنصف يقدركم لانه لم
لكلامه اقول قد مرخ بذكره كثير منهم من غير ذلك فيه يعرفونك عن عرف
به كثير منهم بل في ارجح الاجماع عليه وان فتور الاصل بولده من الميت فيما
بينهم بل من بعضهم وهو الاجماع عليه لا يعم قوله اقرار العقول على انفسهم
جائز وبها عدة قبول الدعوى التي لا معارضة لها فعلا كما قيل في عدة حمل
المسلم وقوله في العمة لا عمة لك ما لا يخرج من نظر او منه اذا القدر انما ثبت
انما هو نكاح بعض الاحكام النسب لا في ربه لا في غيره به على نحو ثبوتها بالنسبة
الكله الا ان يتم عليها اجماع كمنه انه ادعى عليه الاتفاق مع ما قيل من انه
اذا ثبتت النسبة القدر فكذا الميت ولا يبعد في التهمة لطلت المال لو كان
للميت مال كما لا يبعد ان القربة حيا مؤسراً وكان للمقرع لغيره عدم
المنزح فله في ذلك ولان امر النسب مبني على التغليب ولهذا ثبت

بمجرد الا مكان منزلة لوقته ثم استلحقه لقبيل منه استلحقه به وكما سقط
القصاص منه ولم يلقه بغيره جعل الله تعالى الرشد فخلقه في ذهاب اعدام
الحقوق به مع وجود المال عنده لكان التهمة وخطفه ظاهر لا يتفق فيه بالحق
الذي قد حكم بكونه به لثبوتها في الحق وهو كونه العفيف ليس له الله للتقدير
مع ان احقره من انكاره خلف الميت الذي انقطع الزمان منه فمواويل
بالحق به من غير قطع واما الكبر الميت او المجنون فهو من الفقير
كم يكن اولى بذلك كما قد ذكرت انه لا يخرج من الشكالات ما له عدم النسب
وكون الحق به بمجرد الادعاء على خلف الامد فيقتصر فيه على موثوق الا
معه العفيف لا علاق في اشتراط تصديق الكبر وهو متفق به ولا نقس في
المسئلة ولا اجماع فللمتوقف فيه مجال في فكرة وغيره ولا عبرة
بالتمليلات العلية كما هو واضح كوضوح ان اتفاق الاصحاب ظاهر على
ذلك مع تسليمه في نفسه ليس من الادلة الشرعية عندنا الا حاشا وندرس
تأخر فكيف يخرج به عن الاصول والقواعد في وقع بعفهم واولى بالمنع
وعود من النصوص للعفيف والكبر والحق والميت والعاقل والمجنون
وضيح الكبر كحق العاقل منه باجماع وعنده غير واضح بخروج غيره من صفوها
مع اعتقاده باتفاق الا هو بطلان ذلك في خلف بعضه وتوقف خبر منهم
غير واضح في ذلك كما قيل ولم يثبت اشتراط تصديق الكبر كما قيل
بانه لا يدعي سقطه بالموت او المجنون ومقتضى الاصول عدم سقوطه بها
بل ان ثبت باطلاق النصوص عدمه كما قد قيل في ان غاية ما يستفاد من خبره

على ما

عن الصادق عن ابيه عن اسير المؤمنين انه قال اذا اقر الرجل بالولد
ساعة لم يمتنع عنه ابدا وعنده ان انكاره لا يسميه منه بعد اقراره بالولد
واما عدم الولد الذي انقضت كالأروعة والامة والمنع بها وغيره
في الفرائض كالقبط وكونه ممن ليس هو فرائضه والحق والميت والمجنون
والعاقل والعفيف والكبر حيث يمتنع اقراره عليهم اجمع ولا يتغير بعد تقويم
ولا يثبت الى انكارهم بعد بلوغهم او افاقتهم فلا يستفاد منها احلا
ولم يتساقط لمساواة ذلك في العمل بها وبقية على ضيق بعض الافراد منها
باجماع وعنده كما هو واضح وقد سبق في احكام الاولاد ما له نفع بها فلا
منه على والله اعلم قال السادسة اذا ولدت فاقرب بنوة
لحق به وحكم بحقيقته بشرط ان لا يكون لها زوج قبل
لا خلاف ولا اشكال بل الاجماع بقسميه عليه والنصوص يستفاد
او متواترة مع خبر من اقراره بالطفل الفقير المجهول النسب
مع عدم ادلة الاقرار والفرائض القاضية بغيره به بعد اقراره ولكن لو اقر
عنه انتم بغيره كان فلو اقر به لم يمتنع عنه ابدا فكان ذلك ثبوت ادلة الاقرار
هو واضح كوضوح كون الولد ملحقا بالزوج مع امكانه لانها فرائضه وكذلك لو كانت
مستفاد بها او محتملة فان ذلك كما رافق لفراشه السد ومقتضى لفراشه
الزوج وعنده كما سبق البحث فيه فمحملة فلا عطف وتامق والله اعلم تفسير هذا
الاقرار لا يكون بغير ضرورة الامة ام ولد لانه اتم من علقها بالولد ومن
فعله لا مكان علقها به قبله بعقد وعنده ولو كان من وطئته يتبعه حاله

عدم كونها أم ولد نعم لو قال هو وُلد لي منها وقد علقته به ولا يملكه
 ولو ذلك لجازت أم ولد له كما هو واضح ودعوى أن الظاهر الأول كون
 علقها به فملكه لأنه هو الغالب مع إعماله عدم الزوج وعنده يدفعا
 مع تسليم الغلبة لزوجة أن الأصل مقتضى أن الظاهر عندنا أن مع الحمل
 عليه فهو من ولد الزوج المستند على العلم بالتاريخ والحمل به فيحكم بتأخر
 العلق عن الملك على العلم بزمانه والحمل بزمان العلق فيحكم بكونها
 أم ولد منه لقوة الأدلة أن المنة لم تظهر كما قلنا ثم قد اختلف
 قاله ولو أقربا بن إحدى أمته وعنده حق به
 ولو ادعت لآخرى أن ولد لها هو الذي اقرب به
 قال القول فقل المقرح يمينه ولو لم يمين ومات
 قال الشيخ يمين الوارث فان امتنع اقرب بينهما
 ولو قيل باستعمال القرعة بعد الوفاة مطر كان
 حسنا أقول الأول فلا يمين فيه فلو وفتر واجبا كان
 لرفع صدق المدعى عليه صدق الشك عليه فيجوز عليها أحكام سائر
 الدعوى ولا يمين كون دعوىها حقا بان تقربها أم ولد والالم
 يمين دعوىها املاك هو واضح والله اعلم وأما التي كنت فلا يجب
 كون التبعين اليه ولكن لو تقدر عليه تلك النسيان أو موت أو خونا
 رجع الأمر إلى وارثه إن كان علما بما عساه المولى وإن لم يكن علما
 به أخذه القرعة لشغل أدلتها لذكرك عنده كي هو ضرورة الشيخ
 ولا شهيد وعندها واصلها إرادة الشيخ أن التخيير إلى الوارث

لما

معهم من مع جملته بالمال لقيام مقام الميت فنفذ ذلك وفتح التقطط بالان
 ان يدركه بغيره ولا كان الف لب عدم علم الوارث بالمال اطلق المصنف
 وغيره استعمال القرعة بمجرد الموت بل نسب إلى المصنف رفع النزاع
 فيما بينهم ويعود لخطأ ولكن قد يقال بان مراد الشارع استعمال
 القرعة مطر وان علم الوارث بالمال اذ لا دليل على حجية قوله بان سمعت من مورثي
 انه هو هذا الولد فيجعل الاشكال بمجرد الموت واقرار الوارث واقرار من غير
 كمال وصفه فلو وفتر ما قبل من ان التبعين انما يعتد به اذا كان من جميع الورثة ولم يقرب
 منهم فلو اعتبر تعيينه لزم الدور لمعوضه الاكف بتعيين معلوم النسبة إلى الميت
 فالإحقق للبحر به فمجهول والله اعلم قاله الساجدة لوسان له افكاد
 ثلثة من امته فاقرب ببقية احد هم عينه كان حرا والآخران رقيقا
 ولما اشتبه العين ومات او لم يمين استخرج بالقرعة لقول
 ان كانت الامه قران له الحق بجميع به من دون توقف على اقراره وان لم يكن قران
 له واقربوا احد منهم كان التبعين اليه كنه الجملات التي بقربها وح فيكون المولى
 حرا ويكون غيره رقيقا وذلك ان لا فرق بين كون المولى هو الاكبر من الاولاد او هو
 الاصغر منهم او الاوسط منهم ان لم نقل بضرورة الامه قران بالوطر كما هو المشهور
 ولا يوجب ولدي المولى الا باقراره واما على القول بصيرتها قران به فيختار المولى
 ومنه ولد بعده فان عين الاكبر واقرب به ابتداء الحق به وبوجه الكفران وان
 عين الاوسط يمين به وبوجه الاصغر ويقال بالبرقة وان عين الاصغر لم يبق
 الاكبر والاوسط رقيقا ولذا الحكم للمولى يمينه ويختار الولد بالقرعة ثم قال لا مفر من كل حال

لانه المقر به او التبع المقر به فلا يكون الا بالقر به او لا يقال كونه المقر به او لا
 ويصح هذا فيل يفتقر الى ادخاله في القرعة وجهان من اجل اطلاق الحجة بالقرعة
 والقرعة ولا يشبهه فصحته والجواز ان تقع على غيره فعدم استقامتها فصحته
 معلوم اخرى ومن ان ادخله فيها لم يوجب استقامتها بل له ولو فيه فان فرضت
 عليه اقراراً لحية عليه وان فرضت على غيره كان مراً بالتبعية وهذا حسن
 بل ربما قيل يمنع صريته لانه انما وان كانت ام ولد بحيث ان يكون رقيقاً
 ونفس الامر ويشكل باننا اذا حكمنا بصيرورتها فرائض الحنفية او لادى الى امر
 من غير التقاضي الى المكان كونه من غيره ولو بوجه صحيح فلا يفتقر هذا التجهيز
 والا حجب اهلوا التفتيح على هذا القول لظلال الاشهر فيها بينهم من عدم
 صيرورتها فرائض بالوطر وقد يورد عليها باق الاعراض والولد لا يفتقر الى فرائض
 له مع ملاحظة القول بصيرورتها فرائض بالوطر لانه لا يستلزم الوطر ففتحة
 يتولد منه العلة بدون ولو نادرا او لكونه قد وطئ بغير المكمل لفتحة ومما
 لفتحة لغيره يتزوج لها ونحوه ولعله لذا اطلق الامم بهذا الحكم لكونه تقريباً على
 المشتمل بل هو يقتضي مع على القولان على الوجه المزبور نعم لو وطئها بالملك فقلنا
 بانها تصير فرائض لانه بذلك حيث يقع به اولاد كما يدون اقرار من بهم لم يكن لا فرائض
 المزبور فائدة من هذه الجهة ولو كان الولد متوقفاً على الوطر المزبور لا يمكن
 المقر به عليه كما هو واضح باذنه لا مل فتة جيداً والله اعلم قال الثامن
 لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين عدلين ولا يثبت
 بشهادة رجل وامرأتين على الاظهر لا بشهادة رجل

يعني

ومبين ولا يشهد امة فاسقين ولو كانا وامرأتين اقول شبه
 للمحرم المزبور مع الاصول التي فيه بعدم بثوث النسب في الرجلين العدلين
 من حيث الشهادة لظواهر النصوص التي فيها وعندهم مع عتق ذلك بالشبهة
 والاجماع مع شدة رد المثل في اقراره بتقدير بثوته فحضر من له حجة من الثبوتين
 كما يحتمل تمام البعث فذلك في القفا والشهادتان نسأل الله نعم الوصول
 اليه به ثم وبالجملة والله قال في التاسعة لو شهد الاخوان
 وكانا عدلين باين البعث ثبت نسبهم وميل ثم وكذا
 ذلك واصل ما كانا فاسقين لم يثبت النسب ولكن يستحق
 ودفعهما الاثر اقول لا خلاف في ذلك ولا اشكال في الاجماع
 بقسميه عليه مضافاً الى عدمات البنية والاقرار التي ضمن جميع ذلك كنعني
 النصوص التي في الواردة والاقرار بان ثلث مع عدم الفرق بينهما وبان اتمام
 وتوهم الدور والميراث كما في اول كلامه لانه لو ورثت تحت الاخرين وفروا
 عن الارث في بطل اقرارها لانه اقرار من ليس يوارث فيثبت النسب في بطل الارث
 فيلزم من صحة الارث بطلانه ومن بطلانه صحته فغير محتمل من قبل بان ذلك من خرافة
 العامة وان الشيخ اجل من ذلك وان من رآه ما ذكره بعد ذلك من انه لو قلنا
 بثبوت الميراث مع النسب لكان قولنا لانه يكون قد ثبتت نسبته بدمها فيثبت
 الميراث لما لا يقرر ولكن يريد على انه لا يثبت بثبوت الميراث باقرارها به وان كانا
 فاسقين لم يثبت نسبته بدمها ولو كانا عدلين يوارثان فالواقع غير
 فصحته الاقرار بعد كونها وارثين وانهم لو كانا تحت ايديهما ظاهر كما

فربما يرد المورد الاقرار ويشهد له حضور بعض النعم على ان بقية فلا حظ وتدل
 والله اعلم قاله العاشر لو اقرت بين اولى منه فقد قد
 كل واحد منهما عن نفسه لم يثبت النسب يثبت ايراث
 ودفع اليها ما في يده ولو تنازعا اليها لم يثبتت الي
 انكارها اقول لا خلاف في ذلك ولا اشكال في قبول ادلة الاقرار في ذلك
 وغيره وانما لم يثبت الي تناكرها لان استحقاقها للارث انما ثبت
 وحالة واحدة فلم يكن احدهما اولى من الاخر نعم لو ادعى احداهما على الاخر
 علم بالاثار وصدق الاقرار فحقه فقط لا يمكن الا لثبات الي قوله
 فتوجب له يد على الاخر البهي على نفسه علمه بالي ملكه فقط والله اعلم
 فالمرء ولو اقرت بوارث اولى منه ثم باخر اولى منها
 فان صدق المقر له الاقل دفع المال الي الثاني وان
 كذبه دفع الي الاقل المال وعشره للثاني ولو كان
 الثاني مساويا للمضرب اولا ولم يصدق الاقل دفع
 المقر الي الثاني مثل نصف ما حصل للاقل اقول لا
 في ذلك ولا اشكال بناء على العمل بالقواعد ان بقية من عدم سماع
 بعد الاقرار ومنه ان اقبل بالاول الثاني ولكن في كونه
 اقرعتم الميت فلا حال كونه هو الوارث في اهر بوجوده اقرعتم
 التركة الي الميت فلو اقر العثماني بوجود ولد له فان صدقه الاخر بذلك

المقر

دفع

دفع المال الي الولد لانه اقرب منها الي الميت وان كذبه فالحكم ان
 يدفع الي الاخر لانه حقه بمقتضى اقراره ثم وجب فيكون اقراره بالولد قد
 حاد في تلف طاهر فلو ادعى احداهما فصدق به لم يثبت اليه فحقه
 الاخر باخياره لانه بمنزلة المتلف لها وانما مع عدم تسليم اليه فقد يثبت
 بانه لا منافاة بين الاقرارين لا يمكن صدقهما معا فلم يكن اليه متلفا
 شي بالصدق الي الولد ولا يمكن ان لا يكون عالما بالولد حين اقراره بالاخر
 فلا تقصر منه وان كان قد نفى وارثا غيره وهذا خلاف لو قال في الار
 لفلان بلي فلان اذ لا يمكن صدقهما معا فقد متفق فيه فان اقبلوا كما
 وادعى وفيه انه مع نفى وارث غير الاخر لا فرق بينهما اطلاقا ولا كونهما
 في الصدق ابدوا قول الفرق بينهما في غير السقوط في هذا وقد تقرر
 تسليم الي الاخر بمجرد اقراره به لا حاجة عدم وجود وارث اخر خصوصا
 مع التثبت عنه وعدم العثور عليه وجب هذا دفع اليه ضمنه للولد لقاعدة
 اليد وجوبه وان لم يكن مقرا بالدفع اليه في نفسه مع خموله ميت
 ميتة عند الحاكم بالولد وان كان اليه معتقدا بعد ما اقره بالاخر
 ولكن قد يثبت بان المقر الاول باطلة المقر باقراره في هذا المال منه
 نظر الشارع لانه اقرب منه مع عدم ثبوت وجود ولد له يتقدم عليه للارث
 واقراره اليه بمرسكته وليس عليه فلا يكون سببا لافذ المال منه في
 انزاعه من يده ولكن الولد يصدق اليه باقراره ايضاً في قد منه العوض

والأول فوجها ولد وخوه فذلك من الحوائج وغرض من ذلك
أنه يعظم الثاني سواء في رتبة الأول أو ولد ولعله هو
الأول فافقنا للمسلم أو المجمع وكذا الحكم فيما أقرنا من
للاول إلا أنه يظهر له مقدار نصيبه لو كان معلوم لتسوية
المساواة في جميع كما هو واضح فلا حظ من مل والله أعلم بالحكاية
قال الحادي عشر لو أقر من زوج للميت ولها
ولد أعطاه سابع نصيبه وإن لم يكن ولد أعطاه
نصفه ولو أقر من زوج آخر لم يقبل ولو ألب
أقره الأول أعز من الثاني مثل ما حصل للأول
ولو أقر من زوج ولد ولد أعطاهما من
في يده وإن لم يكن له ولد أعطاهما الثلج فان
أقر بأخرى عز من لها مثل نصف نصيب الأولى إذا
لم تقدر الأولى ولو أقر ثالثة أعطاك
النصيب ولو أقر بأربعة أعطاهما الثلج من

نصيب

نصيب الزوج حصة والواقر الخامسة والثلث حلا
الأول لم يلقفت إليه وعزم لها مثل نصيب واحد منهم
أقول لا خلاف في ذلك ولا اشكال على بقواعد الأقرار وخان
المحيلة وعدم سماع الأقرار بعد الإقرار وكون أي مدعي المال المشترك
للمشركين وكون التالف منه عليها معا وخذلك ما سبق فنظرا في ذلك
فذلك وعزم أن ذلك حسن بناء على قواعد الشركة والالتزام بقضية
بذلك كذا وكذا من قبل ما سبق منهم فالأقربين الذين أقر واحد ما ثبت
من أن الثالث يا فتى كنت نصيب المقر لأنه هو الزائد على حقه مقتضى إقراره
فإن مقتضاه هنا أنه لو أقر الأب والأم مع وجود الولد بالزوج أنه لا يفتى
منها شيء لأنه لا زيادة عندهما على نصيبها المقر لها ولو كان المقر هو
الولد لا فتى منه شيء ما فيه وقد يرفع بأن ذلك قد خرج عن القاعدة
الأولى بدليل ما في منقح أو إجماع فيقتصر على مورد ودعوى أنه خال
لأنه موارد الأقرار فأن له فيكون ذلك قاعدة وأردة على
الشركة وفيه فيخص كلامهم ما إذا كان المقر فيه حصة الزوج ولو أقره
بإقراره يدفع إليه كالولد وخوه ويكون المطلق مثل ما في ذلك عند
على مدعيها كذا لا يخفى على لفظ كلامهم وإن أشعر به بعض فلا حظ فتد
والله أعلم وفيها أيقن أنه لا اشكال في أن الأقرار بالزوج الآخر لا يزيل

حكم الاقرار بالزوج الاول لانه اقرار فحق الغير وانما الاشكال في ان لا يغير
 الثاني بمجرّد اقراره به او انه لا يغير له ان كان كذب نفسه باقراره الاول
 وقد صرح جماعة كثير منهم بالتنازل هو ضرورة الاكثر بل لا يشك لانه مع
 المكذب الاول قد اعترف بثبوت حق الثاني في التركة وقد قدّمته
 عليه باقراره الاول فكان كالمختلف عليه حقيقة فيغير له واقعة عدم
 التكميل للاولى الحكم بعينه شرعا في اقراره التنازل ان كان الاقرار له فلا
 يغير له لانه يكون لغوا واقارار بالتمسك شرعا فلا يترتب عليه اثر
 احلا ولو قيل بانه يغير الثاني بمجرّد الاقرار به لكان قولنا لا محالة
 محتمل الاقرار وكذا زوجة الثاني بمجرّد تمتع نفسه بالامر تمتع
 اذ من الممكن كونه الزوج واقارار الاول قد وقع خطأ او غلط
 والفاء الاقرار فحق المقرح امكان محتمل ينفذ محرم اقرار العقل
 على انفسهم جائز والوجه انه يغير مطلقا لم يظهر الكلامه قائله
 محتملا في صحة ومن الشهادان فيه وجهين وعين ثلثه التحقيق انه
 اقرار لعدم البني ووجه دلالة لو حكمت بغيره والاقرار بمجرّد حال
 لبطل اكثر الاقرار ولو كان قبل بانه لا ينج منه وجه لولا حكمية اتفاق
 الاصحاب على اقراره انما في كلام الفاضل وولده وشرهيد
 والمقداد وغيرهم ولعله لا احد ولهم اهل الوفرة في مثلثة اللغوية

والكذب

والكذب لمعلومية عدم الزوجية للمرة بمجرّد ثبوت غمها
 في صدق الاقرار على الثاني فلا يخرج عن الامكان قبله ولكن المانع للجمع
 مستظهر واولى بالتمسك ما قيل من ان من قواعد الاصحاب الغرامة
 للاقرار الاول الا في الزوجة والميراث للنهي عليه والتسليم ان
 من قواعد الفقه ان الاقرار الثاني في اقل ما في الاول لا ينفذ لكونه غير
 المقر بمجرّد اقراره الا في الزوجية والميراث للنهي عليه ان لم يفسر على
 النهي المحذور الا ان يدعى في حقه بالشبهة ويحكم ولعل المراد به حق
 الاصحاب عليه لاجل عدم خبر فيه عنهم والامر في ذلك سهل والله اعلم
 ولو اقر لها زوجين فعلا وقد ماتت عنها كان لا غنى لاثباته
 شرعا على خلاف ما كان له لم يملك واحد الا ان تقوم قرينة على ارادة
 انه اقرها زوجين في غير ذلك اليه في تفسيره كنه الاقرار في المحلولة
 فان تعدد استخراج بالقرعة لتفسير الواقع حالته والنظم الا ان يكون
 الامر مقتضى من لا ينج كذا لو كان احد الزوجين تزويجهما صحيحا والآخر
 تزويجهما باطلا ولو كان المقرحها جاهلا وطلق انها معاشرتها فاقتر
 بهما لنفسك مع انه الشرع فتمسك بهما باطلا كذا هو واضح كوضوح
 حكم الاقرار بالزوجة بحكم ثبوت حكم الاقرار بالزوج وغيره فان اقر
 الواكث بزوجة لانه نكح حقتا ثلثا او سباعا في يده مطلقا في اقره او

بنسبة ما فيه من الزكاة مع كون الوارث متعديا من غير ان
 او خصوص ما زاد على فرضه ان كان عنده زيادة عليه والافلاش
 للمقر له عليه اطلاق يكون هذا له عاقل ولو اقرت بزوجته اقرت فان كان اقرارا
 على الاول عزمها جميع الشيء او البيع المكان المصلحة وان كان يشترطها
 مع الاول عزمها لنفسه الاول لانه هو الذي انفق عليه باقراره ولام قر
 به ولم يعلم منه ارادة الاقرار على الاول او ارادة التشريك به ولم
 تقدره الاول بزوجته ففقد مقدار ما يفرمها وجهها اقرتها لنفسه
 للأصل الا ان يفهم ارادة الاقرار على الاول فالحل وكذا الحكم والافرار
 بالثلاثة او الاربعة لا في المناط في جميع احوال الاقرار بالثلاثة فان كان
 اقرارا على الاربعة او على اقل منها ترتب عليه حكمه اصفى بالربع او النصف
 او ثلث ركنه الثلث وان كان يشترطها معن بطل الاقرار بها على وجه الجمع
 في الاقرار بالربع الثلثا والاربعة لها مجزاة الاقرار بها اصبحت النكاح كونه
 النجس ان بقي لا في المناط الا في الصورة ان درة في الفرض الا انها
 خاصة عن محل النجس الذي هو الاقرار بزوجته خاصة بحيث يكون قد
 علمت اجماع فان ذلك باطل في شرع الاسلام ولو في افتقار البطلان بها
 لاستقرار بزوجته الاربعة قبل الاقرار بها وجهها اقرتها لعدم لاحتمال
 كونه الاقرار بها مطابقا للعرف مع انها زوجة له وان اهدر الاربعة لم يمت
 زوجة له في الواقع وح فيقدم لها منه ربع النصف او الربع ولو اقر بها على وجه

تكون

تكون شريكة مع الاربعة والنصف عزمها انفس لان ذلك حقها على تقدير
 الاقرار بها الى غير ذلك في الفروع التي تنطبق بالاقرار بالوارث وغيرها
 التي لا يخفى حكمها بانها تامل في نظر الحكم فلا حظ وتامل والله اعلم
 قال في كتاب الاحمال والنظر في الاحجاب والامكالم
 والواحق اما الاحجاب فهو ان يقول من من وعبدك
 او ضالتي او فعل كذا فعلم كذا ولا يقتصر على قول
 ويصح على كل مقصود محلل ويجوز ان يكون العمل محجولا
 لانه عقد جائز كالمضاربة اقول الجعالة لغة ما يبيح
 على شيء يفعله فيكون له كما لنفسه الفرض وقد تطلق على نفس الشيء
 الالتزام بذلك بما قيل عليه عرفا فتكون فعلا كالبيع على نفس العقد
 العادل مع ان شرط النقل وكونه وعلى كل حال فليس شرط في حقيقة
 شريته بل ولا لشرطه في حقيقة معناه الموعود ما في بعض
 العبارات من انها شرط كذا امين في البيع والآفة غير محالة للاصل
 وغيرها فلا خلاف في شريتها بل هي السلمى بل عليها
 اجماعهم بل لعل من ضرورياتهم بل قد يستدل عليها بالاصول الكتاب
 العنيفة كقوله تم او فوا بالعقد وتجره من تراخي ولى فاجبه مجبر

كتاب
 الجعالة
 في عقد تعلق على نفس الشيء

وانما به زعم وبالسنة المستقيمة او المتعارفة من طرق العادة
كبره ونبينا العاقبة عن جعل الابق والخاله فقال لا بأس به
وقدر على عن ابيه عن الرجل يبيع الدابة للناس فيأخذ عليه جعله
فقال لا بأس به وعن الرجل يبيع الدابة للناس فيأخذ عليه جعله
فيكون فقال لا بأس به وهذا من سنن عن ابي عبد الله قال له رجل
رجلا امرنا الرجل فشرى الارض والعلف والدار والجرية فنجده
جعل فقال لا بأس به المنة ذلك من المصروف المؤدية بها ورد في الجارة
ما هو منزل على الجارة فمجلس اليها المنة سبعة عشر والمان في
على العباد بها لئلا تغيبها فاجتهد في عدم الدابة ونحو ذلك
المنة فكذا لا يجوز من نظر او من والعدة انما هو الاجماع على ذلك الامر
سهل والله اعلم واما اعتبار الالي بغيره فلا خلاف فيه بل الاجماع بغيره
عبد والنفس فافقه ولا نه لا يخرج عن العقد او الدين وكذا يعتبر به
ذلك فظن في ضرورة فكيف في كل لفظ وال على الالتزام بذلك من غير
فرق بين العينة وغيره ولا بأس به في ادوات الشرط وما يقع مقامها
ويؤثر في ذلك ولا بأس به في المطلق منها والمقيد بالزمان او المكان او الحال
او غيره ذلك لا بأس به بقاء الا في مقام الاطلاق مع اعادة المعاني
بثورة او كونه او غيرهما فلا خلاف في ذلك بل هو اجماع الاجماع
عليه لانها كالعقد اي كمنزلة ان لم تكن منها حقيقة لانها تقتضي
اي من اجل وقبول في العامل معن كان او غير معن او غير مختلف

ولو باق

ولو باق العمل المجهول على العوض الا انه لا يعتبر فيه القابل بالايام
هو العقد المتعارفة ولذا ذكر كثير منهم انه لا يقتضي اى قبول او رد
فقس الايقاعات ولكن الفرق بينها وبين السق والزامية الذرية
المعنى وغيره فقس العقد لا يخرج من فقف والامر فذلك كمن سئل في المنة
فذلك بعد الاتفاق على شرعية هذه الكيفية سواء كانت عقدا او ايقاعا
فان ذلك مجرد اصطلاح فيما بينهم وكفى فذلك بعد ذلك اختلاف الاجماع
وغيرهم فانه من قسم العقود او الايقاعات وذكر بعض السلفاء لعليته
الحل منها واختلفت عبارات المصنف وغيره فيها انه قد ظهر انه يبي
القولان فيما لم يخل العامل بغير قصد العوض ولا قصد التبع بعد صدور الالي
من العامل في القول بانها ايقاع يستحق العوض لوجود مقتضى له وهو الحقيقة
مع العمل وعلى القول بانها عقد لا يستحق العوض وان كان قد عدل للمعبر
القبول الفعلي ليس هو مجرد القيد بل لابد من ان تمام الرضا والرغبة فيه
لاجله على نحو ما سبق فكذا لو كالاته من عدم الاكتفاء في قبول العقد بغير
ما وكل فيه بل لابد فيه من ذلك من اقتضائه بالرغبة والرضا وقوله قبل ان
يرد الا انه قد يرد باستحقاق العوض على القولين لانه مع عدم
قصد التبع كما هو المفروض وقد يرد بعد ذلك القولين لانه مع عدم الدليل
على كونه اصرام على المتيقن منه كان قد صد به العوض ولو اجمالا لعد

+

نفه لأخذ العوض على امثال ذلك هذا وربما انكر بعضهم ذلك كما دأب
 انما ليست عقدا ولا ايقاعا حقيقة وانما هي باب لشك في القضايا
 الشرعية التي يترتب فيها اجزاء على شرط فلو كان من قبل الاحكام وذلك
 لعدم ثبوت لوازم العقود والايقاعات فيها فلا يكون كمن اعد بها بل
 تكون قسما ثانيا ويرجع في احكامها الى ادلتها لا الى ادلة العقود والايقاعات
 وليس في حق علي بن جعفر عن ابيه موسى المرومي كونه عن رجل قال
 لرجل اعطيتك عشرة وتعلمت عليك وثان ركنا لم يلق له ذلك فقامت
 اذا رضى فلا بأس ودلالة شرعية القبول للابن بغيره وبعينه فيس
 ما يعتبر في العقود والايقاعات ما قيل من انه لا يرد منه القبول العقد على
 المراد منه عدم البأس به تراخيها على ذلك مما اتى وجه التقق ولكن
 قد يبق بان المراد بالعقد في الجملة مجزاة التراضي من الطرفين فلهذا لا يقع
 فانه لا يعتبر فيه ذلك عندهم وفي فكون السبب العقد ان لم تكن عقدا حقيقة
 والنظم هو الاتفاق بالتراضي بينهما وان كان الرضا من العامل بعد ردة للابن
 وعزمه على عدم العود لا يطلق التوقيف لعدم ثبوت جريان احكام
 العقد اليه عليها مع اعادة عهدها فاقيل من ان ذلك من سمات اختلاف
 المذاهب ايضا وانما تقدير كونها عقدا يتغير بالردة فلا بد من الجواب
 جديد وعلى تقدير كونها ايقاعا لا يتغير ولا يتغير الى ايقاع آخر
 في غير محله لا دليل على جريان حكم العقد اليه شرعا عليها كمن لا يظن وتدير
 والله اعلم ولو كان لا يخبر فقد قال زيد بن زبير في قوله ان

لم يبق

لم يبق على زيد شيئا ولا على القائل ان لم يبق المراض والعدم
 صدور الان من المالك مع كون الكذب ليس من اسباب الضمان وفي ذلك
 من افراد قاعدة العزور للالتفات منه بتركه للثبوت والتحقق و
 تعديله على غيره والا فزار به هو الذي لا يخلو على نفسه فتعديله على غيره
 وموصيته بكذبه انما هو مصلح فقط منه حيد والده اعلم واما صحة الجواز
 على جميع الاعمال المحقة من المكروهة منها فلا خلاف فيها بالاجماع بتقسيم
 عليها مع شمول الدلالة ان تقيح لم يبق نعم لا تقع على الاضطر المحتملة فان
 ونه في اكل المال بالباطل كالاجارة عليه واما الواجب فغير صحيح عليه
 وبيان او قولان من احوال الفهر وعدم شمول الدلالة ان تقيحها وانها
 كالاجارة التي لا تقع عليها ومن احوال الجواز وعدم تسلط الناس على
 اموالهم وانه لا بأس بان يبيع الارض ماله على اهل بيته والفقهاء
 والمحققين ويخبر ذلك بوقف لهم او يوصيهم لهم فلا بأس بان يقول
 من على الفريضة والوقت مثلا فلهذا او ادلى بذلك من على الفريضة فلهذا
 كذا او قل فائدة انها عندنا هو تخصيص الثواب بالتعاون على البر والتقوى
 فان ذلك من جملة اوارده وليس من جملة احواله فخصه التكتسب المالية
 كما يمنع من ذلك كله نعم قد يبق بعدم وجوبه على غيره الا في كماله
 العامل محترما ولو فذل الاجرة عادة لوضع عند المأبى عند ترويه

الكاذب

ونحوه مما يبذل عليه المال عادة وحقق ان الجمالة لازمة في ذلك
 من العبادات الواجبة والمستحبة فانه لا يقابل بالمال عرفا وعن كثير منهم
 الاول بل لعله هو المسمى من انهم قالوا العاقبة من ذلك على ما في قوله
 فذلك عليه من هو في نفسه لم يستحق الجواز لان ذلك واجب عليه شرعا فلا
 جعله ولا يجوز ان يأخذ العوض عليه بخلاف ما هو عليه لو كان عليه
 كين فيه فانه يستحق عليه الجواز والعوض خصوص ما اذا لم يكن
 عنه مشقة وتعب في نفسه في ان الوجه عدم استحقاقه للجواز
 عدم شمول اللفظ له عرفا في احواله برائته ذاته اما على ذلك
 من جهة كونه واجبا عليه شرعا فانه ذلك قد يجمع استحقاق العوض
 عليه كما سبق فكنى بكونه ضرورة خصوص في الجواز لا في غيره من العوض
 الاجارة فقد يجوز في الجواز الاجارة فيه كما هو واضح باذننا
 فتم جديا والله اعلم قال في وجوب ان يكون العمل مجهولا
 لانه عقد جائز كالمنفعة اما العوض فلا بد ان
 يكون معلوما بالكيل او الوزن او العدد وان كان
 ما جرت العادة بعده ولو كان مجهولا ثبت بالرد
 اجرة المثل كان يقول من رد عبدي فله ثوب
 او دابة او قول اية جواز الجواز في العوض فخص على كثير منهم
 من غير خلاف صحيح في تعريف الجواز بغيره لا في غيره

شرعها

شرعها انما اراد ان يجعل على المجهول من ان بعض العامة اخذ ذلك
 من جهة الجمالة وانما انما شرعت لتخصيص الاعمال المجهولة كذا السابق
 ونحوه مما لا يعلم فانه لا مقدار محقق وان كان في نفس المبدع
 مما لا يعلم ان ذلك لتقدير الاجارة ونحوه فيه ولعل ما عني من
 من جهة انما يتبين العمل والدرجة عريضا من جهة انما يتبين
 عن العمل المراد ان لو كان من رد عبدي فله ثوب فله كذا او كذا
 ونحو ذلك او راد به ان الجواز المجهول من جهة انما يتبين
 عرفا لا المجهول في الجملة كقول رد الاكبر والفقالة الذي يصح عليه
 العمل من عرفا بضرورة الجمالة فثبت قطعا في الفقه او ضرورة
 بل لعله من ضرورات الدين ولا وقع له نكارة اطلاقه على وجه
 ان فيه الاتفاق عليه لانه هو ان ثبت من شرعها فلا يقع على المعلوم
 ان غير ذلك بقدر ما كان مضمنا على المعلوم اولى من قطع واللام سهل فتم
 واما اشتراط معلومية العوض فقد نص عليه كثير منهم من ان الجواز
 بل انما هو من جهة من العبادات ولعله هو الحق مضافا الى احواله
 والنزاع في الغرض ان الجواز والعوض من التزاع الى ما هو عليه
 وان الجمالة بمنزلة الاجارة الا في جملة العمل كقول مقتضى ذلك
 بعد تسليم في الجملة من جهة العوض كما في قوله المذكورة وغيره

التخصيص به واليه يرجع ما عداه فيخرج من ان التمس من جهة العوض
 لا يقول بان بطلان العقد وانما يقول بطلان التمس للوجوب جعله
 مجزولا تحت اجماله وكان له امرة المثل فيكون له ان يعجز عنها ان
 عمله لا يكون كعمل المتبرع الذي لا يستحق شيئا اعملا فينتج ما لو كان
 من ان لو كان العوض مجزولا ولم نقل بطلان العقد وشت العمل
 باجرة المثل ومثله لو قيل ان فعلت كذا فانا ارضيك او عطينك
 شيئا او نحو ذلك وربما قيل بعدم فساد العقد بذلك فان امرة المثل
 في كل العوض اللازم للغير بواسطة اجماله وهو بعيد بدفعها اليه
 وفيه وجه اطرافهم على صحة اجماله مع عدم تعيين العوض ولزوم
 امرة المثل وعينه الكدوسي ولو كان مجزولا فاجرة التمس فعلا واحدا
 منه دون فخره لم يطلد ان اجماله الى غير ذلك من كل اتم المتأقفة
 فان الصحة تقتضي عدم التمس كالاجارة القبيحة كما ان الفهر يقتصر
 لزوم امرة المثل كالاجارة الفاسدة لقاعدة ما يضمن بغيره فلهذا
 مع احترام عدم التمس وفوق ذلك في كل وجهين صحة اجماله ولزوم امرة
 المثل غير صحيح الا ان يراد بالتمس محذور لزوم العوض وبالفهر عدم لزوم
 كالتبرع وان ابيست عنه ذلك فلهذا في كل وجهين اهد الامر بين المتبرعين
 بناء على ان شرط معلومية العوض كسبب التمس الا ان كان له

مستفاد

مستفاد كاعتزاف كثير ممن تأخر لاطلاق ادلة اجماله ومعلومية
 انها اوسع دائرة من الاجابة مع قوله من قبل فلهذا سلبه ما جاز
 السبب كقيد في سبب اجماله الى العوض المجزول ليعجز بعض الاثبات
 ونحوها كما عتس الى العمل المجزول كقيد في تحللها للغير في الجملة فلا يخرج
 من العوض عنه مع تسليم وجوده في البيع وما بطلان القياس على البيع
 واليه قال ثانيا السهيد وكثير ممن تأخر عنه بدفعها بجزم به بعضهم
 بل لعله قد اشتهر فيما بينهم ايضا وفيه ولو قيل يجوز اجماله لم يمنع من
 التسليم كما صحت كقوله من رد عنه فلهذا فلهذا ومن ثمة المحققان
 انه قول وفوقه شئنا على ما ان هو الاقرب ذلك ومن ثمة اجماله
 من الطعام ونحوه بما لم يمس من تسليم وعينه التذكرة انه يجوز عن الاضاح
 انه لا يجهل الى غير ذلك في كل الاجماع ان بقى على وجه امرة المثل غير
 شئ من العمل ذلك بقدر الذي بعد حكمه انه لو لم يمنع اجماله من التسليم
 كتمت العمل المجزول قبل يجه ولو كان معلوما فاعلى بالصحة الا ان يمنع منها
 الاستحسان الارضاء بجزم من المرتفع بعد العظام ويؤيده بعض
 الوارثة في تيمم الدليل فزاد على عشرة مثله فان اجماله ايقن
 ولو كان ذلك مثال لنصف زاد عليها ونحوه ما يندرج في العوض
 ان بقية دلالة الاستصحاب فيها بل قد يوجب بجهة كون الجهد با

المجزول

ونحوه ويحول التعيين الى ابي علي وروى عن الامام عليه السلام
 عليه اربعة امثلة كالأجارة الفاسدة عهدها على مدتها كدعوى
 صحتها كالبقرة المثلثة بطلان نفس الجبل مع قوله بطلان
 مع صحة الكمال بمجره المثل فانه لا ثلاث يد عليها ودعوى الامام
 عليها او ضيقا وربا يقي بان لو فاتت ردة بعد فانار فيه
 مثلا في قوله اجرة المثل شرعا وان لم يرض بها العامل وان
 لم يتم جباله ولا اجرة كما لو اذن له بسكنى الدار باقية المثل
 فانه جائز ونفس شرعا وان لم يدخل في عقد من العقود وانما هو
 من قسم الاماكن بالعرف فيشمله عموم قوله لا يحل مال امرأ
 بطريق نفسه ففقه فلا حظ في الله اعلم قال مرة وحيت في
 اجمال اهلية الاستيعار وفي العامل امكن
 تحصيل العمل اقول لا خلا في ذلك ولا اشكال في حاله ماد
 اجماله حق لا اهلية له لا يفتقر عقد الاجارة كالقبر والحي
 والذرة والسكران وفاقه القصد ونحوهم مع مسلوته عبارة عنهم
 شرعا او لزاما حق الغير اوفق نفسه في وقوف العقود والالتفات
 واما العامل فهو كل من تمكن من العمل وشملته عبارة ابي علي من القبر
 المميز

المميز بل وغيره كالحيون ونحوه لشمول ردة مثلا في ذلك مستخر
 او لسياسة افعال الاقرباء على الاول لظهور اللفظ فيه لا مع
 القرائن الدالة على ارادة الاعم منه ومن الثاني وكذا في قوله لو
 القبر المميز ولو يدون اذن وليه والمجر عليه استحق الجبل وغير
 المميز والمحيون وبه كان من حصول العرف وعدم القصد في العرف
 وضعف الوجه الثاني في كظهور شموله للكا فليقر معكم وان كان
 المردود عبدا مسلمي لشرط عدم كون العرف بعضه تقدم في ذلك الكافر
 له ولكن قد ضل كثير منهم عدم امكن رده له شرعا لان ذلك سبيل
 عليه ولم يجعل له تهر عليه سبيل كما قبل وعنده من هذا كل كثر في
 بين العامة والشهد والثانيان وكثير من الاواضر ولو فاتت استودع
 الذرة لم يملكه كذا لم يدخل الذرة كما في الدرر لان ذلك سبيل عليه
 كما قبل والامر سهل والله اعلم قال مرة ولو عني اجماله لانه
 فرد غير كان عملا ضايحا اقول لا ريب في عدم اشتراط
 نفيس العامل لا لخلق اوله شرعها في ظهور افعالها عليه ولكن لو
 عني للعمل شخصا بعينه ولم يأت به فلا شيء له ولو لم يأت به الى
 العمل فلا شيء له بلا خلاف ولا اشكال لانه متبرع محض بل لا فرق بين كون

على نفسه او كونه نائبا عن المجبول له فلا يستحق المجبول له شيئا الاصل
 ولانه لم يأت بالعمل بنفسه ولا بنائبة فان النية انما تكون باذنه
 بالعمل لا بمجرد فعل الغير فاحد كونه عنه وتكون فذلك انه لو رده
 نية عن المجبول له حيث يشاء والامرانية لم يكن عمدا نائبا وكان
 اجمل لمن جعل له وفيه انه خارج بالنسبة اليه مع انه لا يتحقق انية
 عن المجبول له بدون اذن من المجمل عنه وبذلك يتفاد منته بشي
 فيؤثر عنه كما هو المفروض اذ لا شيء في رتبة المجبول له قطعا وان كان
 لو عمل لا يستحق الجمل عليه وقد انية عنه لا يجده نائبا عن المجمل
 كقيل ولو رده عبد المجبول له لم يكن نائبا عنه ولم يستحق الجمل
 نص عليه بعضهم للاصل ولهم شمول عبارة اجماع ذلك كمن عن
 التفرقة ان مولاه يستحق الجمل لانه رده عبده كرده وبه كيد
 وعنه منه ظاهرا فطلاق الهم والجماعة في محله كما يتفرقت بعض
 الاوافر منهم صيدا والله اعلم قال مرة ولو تبسح ا حيا بالجمل
 وجب عليه الجمل مع الرد اقول قد متع بذلك غير منهم
 من غير خلاف فيه يعرف بل لا خلاف فيه ولا اشكال في غير ذلك
 بعضهم لشمول الاذن بالجمالة لذلك وغيره ولان ذلك امر مقصود
 للمعقلا كافي بغير عيشه ولان الجمالة ليست على المعقولات
 التي يشترط فيها كون العوض ممن له المعوض والذاتية الجمل على الاعمال

المستحقة

المستحقة التي يعود نفعها الى الفاعل لا الى المولى وان كان قد يعود اليه
 من باب المعاونة بالبر والنفقة لقوله تعالى ومن جاهدكم في دينكم
 به زعيم كما قيل ولان الجمالة من المتبذل لا يعتبر فيه ملك بعض بعض
 كالاجارة والبيع وغيرهما ولا طلاق النكاح بل بقية او عودها الى ملك
 من لا يستفصل فيها كقيل ولهم تسلط الناس على اموالهم مع اقرار
 عمل لهم وعزوا الى عدل فلا يفسد على غيره ذلك مما لا ينفك بعضه
 نظر فتدبر ولو قد المتبع كونه عن المالك فاجاز ذلك لانه بناء على
 حريان الفضولي فيه به وكذا لو قد ارجع به عليه كقيل من جملته
 قال مرة ويستحق الجمل بالتسليم فلو جأ به الى البلد ومن
 لم يستحق الجمل اقول لا خلاف ولا اشكال في ذلك لان ذلك مقتضى
 الجمالة مع احواله برائة زمة الى عدل في حقيق الرد اليه كقيل
 ادخله منزله ولم يتجمل منه المولى ولم يتسلط عليه من غيره بل بالبر
 وكذا لو مات في البلد بدار في المنزل قبل ان يتسلط عليه فظلم من مودة
 وطريق الرد ولكن قد ينفق بموجب تسليم الجمل اليه مع الموت كذا او بعضا
 ولو اجرة مقدار ما علم منه لانه لا تقصير في وعي الايقاع انه اخر لان
 المانع ليس من قبله والرد اليه له عبارة قد صدرت وتسلم المولى حيا
 ليس داخل تحت قدرة البشر ويقرب منه عن الحي مع المقام والرقعة
 كما قيل ولكن في ذلك غير كانه صغيرا فلا دخل للمتقير وعنده من استحقاق
 الجمل على المولى من المتقير بالموت والفرار كما هو المفروض في تمام الكلام

الجمل

قاله والجمالة جائزة قبل التلبس بالعمل فان تلبس
 باق في طرف العامل فلا من من طرف الجمال الا ان
 يدفع اجرة ما عمل اقول جواز كثير من الطرفين قبل التلبس
 لا تعرف فيه خلاف كما عرف به كثير منهم بل الاجماع يقتضيه عليه من غير
 فرق بين كونها عقد او اقرار او نسب وقد يستدل عليه بان استناد
 من اقلها انها بمنزلة امره للغير بغير له اجرة فلا يحيد المقتضى من
 الجائدين كما قيل ولا يخلو من معارضة والعدة انما هو الاجماع المخرج
 عن اجماله الزوم واستحقاقه ولكن على الكاتب انه لو جحد جهل لمن
 جاءه بالابق فخرج ان من طهره رغبة في جعل الذوق عليه لهم
 فاشهد المولى على نفسه انه قد دفعه ما كان جعله لم يفسد بذلك ليكن
 صريحا بل ولا في ارف الخالق فقد يكون التلبس بالعمل او لما من
 الفاضل والشديد والشايع وغيرهم من انه انما ينفذ في العمل
 بالفضح من اجماعه والافواه على حكمه لو كيد انما يعلم بالعمل في وقت
 الغرور واقر له عمل المسلم اقول الزوم اقل الامور من اجرة
 المتكسلة لاجل براءة الذمة كمن الزائد ودعوات مقتض كونها عقدا
 جائزا النفس فيها بالفضح مضمون وان لم يعلم به العامل وحكم الوكيل ان
 ثبت بدليل خاص والحق الجمان به في كل حال عند دفعه ان
 دليل جواز في انما هو الاجماع والمسلم منه انما هو في المكس فقط لا يجوز
 مضمون فتم جديا والله اعلم واما بعد التلبس بالعمل فليست ان للعامل

في وجهه
 في وجهه
 في وجهه

الاطراف

الاعراض عن اتمام العمل ولا فعدم استحقاقه شي على الجماع كما نهي عليه
 كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف وان اخبر به سببه الى المتهم في بعض
 العبارات للاجل ولا تلم يات بالعمل الذوق جحد جعل عليه ولا تلم
 قد سقط حقه بفسخ ودعوى ان قد سقط فيما يفسد قط فله العوض
 عما مضى منه واخذه السقوط وان حكم من كثير منهم اقول انك الا انه في
 محله فتم جديا والله اعلم واما انما عمل فليس له انما عارض عما جعله عليه
 يفسد على العامل لا احترام عمله وتغريمه بنفسه ونفس الغير عنه وتغريمه
 كما ان له ذلك بغير عوض العمل الذوق قد وقع منه للاصل وجها على الحق
 مع احتمال عدم سقوطه على ذلك الا بالتقاضي من الطرفين لاجل الزوم
 بناء على انها عقد اقرار او اقرار او نسب على العاقل بعد تعرف
 من احد على قول ان لم يفسد على قائل بل على امرهم الاجماع على عدمه
 وعلى ان اجماله ليست كالاجارة التي تملكها الاجرة والمنفعة
 بنفس العقد فان النظم من دليل شرعي ومن صفتها انما يملك
 العوض بعد العقد والابق اليه وكونه ولكون لما كان عمل العامل تحتها
 وقد منعها على ان لا تملك عليه اجرة مثل ما عمل من دون ملاحظة المستقر
 او ان له عليه مقدار عمله من المستقر او ان عليه اقل الامرين لاجل
 البرادة من الزاوية عديم التعيين لاجل الامرين كي هو واجه كوضوح
 التمسح في حكم المعص بانها لازمة من طرف الجمال دون العمل على نحو

المقتضى على مخرج ما
 قبل التلبس بالعمل
 منها خرج

عن العمل المجعول عليه لأجل لأنه حقيقة وسلط عليه شرعا غاية الأمر أنه
 بعد الفسخ يلزمه عوض فاعمله العامل شرعا شرعا لا احترام عمله ولا حدود
 الدين منه به ابتداء وقدوم العامل على أخذ العوض لا على التبعية كما هو
 المفروض وذلك لا يقتضيه كونها لازمة من قبل أي عدل فهو المهرين كما أنه
 لا يقتضيه توقف فتح العمل على دفع الأجرة إلى وإن نسبت إلى ظاهر
 المبسوط وكثير من العسائر مع مخالفتها للاستصحاب وعذرة ولا جرم
 كما قبل والأمر سهل هنا مع إقبال أن لا يميزه شيء أصلا للأصل ولأن
 العامل قد ضيع عمله بأقداره على عمل محتمل لأن لم يحصل له به عوض ولا
 لا يحصل له شيء أصلا ومحمّل للبرج أي على عمله وذلك لا يرجح على العمل
 عنه ولا على عدم احترام عمله بحيث يثقل مثل ذلك فله على نحو العامل
 في المضافة فيما لو رجح المالك في فتح عقد الفارسية قبل ظهور البرج
 وإن كان مرجوا حصوله بعد مدة طويلة واحتمال منع المالك من الفسخ
 مع قيام الإقبال الزبور وإنه إنما يجوز مع القطع بعدم حصول البرج له
 بعد ذلك كالقطع بعدمه عندهم ودعوى أن المالك لو فتح عقد الفارسية
 قبل ظهور البرج على فقرة التعلل لكان له حرم القطع بعدم حصول البرج
 بعد ذلك فله على القطع بحصول الفارسية عهدتها على مدعيه وقد سبق
 في محله ما له في منعها فلا حظ له من مل ودعوى أن مراد الخصم وعذرة
 أنه لازم بالنسبة إلى ما مضى من العمل وإن بالنسبة إلى ما بقى من العمل

الدروكي

الدهوس من ان اجماله جائزة من طرف العالم مقدر من طرف الحاكم المثلث
العامل فان تلبس من جائزة فيما يقع عليه في مضمون نسبة الى اجمع
نوعها انه لا تصور الفسخ على الوجه المذكور واستحقاق النسبة من المبرر
لاننا والفسخ كما استحقاق اجماله من عدم العلم بالفسخ اذ لعله وان تحقق
الفسخ الا انه لما كان على العلم محتملا وقد حمل على الجعل المذكور استحقاق
بنسبة ما تراضيا عليه والفرق بينه وبين عامل المفاضلة ان الشرط
له جزاء من الترخيع وقبل ظهوره لادجوده ولا معلومية فترجع نسبة الجعل
بجلاف عامل اجماله فان جعله مضبوط يمكن الاعتماد على نسبه فهو
كالا بارة الى تطرق الى الفسخ كما قيل وفيه ان تبعض الصفة والعقد
بحيث يفتني بعضه دون بعض اذ متصور معقول الا انه لا يشهد عليه بما
بل الشاهد على عدمه لان اجعل انما جعل ومقابلته لنفسه العقد فقط دون
معدوماته او في مقابلته تمامه دون اجزائه فلا تضيق فيه اطلاقا غير فرق
بهي كون المصطلح الما منه من قبل العامل او من قبل احدى من غيرهما
من قبل احدى من قبل العبد قبل رده او كتف التوسيع قبل تمام ضياعه
او نحو ذلك كما هو واضح باذنه تامل وحق فان دل دليل على اصرام ما علمه المبرر
في بعض الصور من نقى او اجماع او غيرهما فله مبرة المثل عليه شرعا والا
فلا مخي عن الله فلا حفظ وتامل والله اعلم ولو جعل الحاكم الاجل
على جميع الصور او على بعض معدوماته ونظير قرائن على ارادة
ذلك من غير اصرامه واقدم العامل على ذلك فلا يغير الحاكم فلا استحقاق

قسط ما علمه على التوزيع من غير فرق بين مائة او مئة ظالم لم يعلم ان له
 او اختاره لتركه كما له عملا بمقتضى الشرع من المالك الا ان ذلك يقع
 عن محل البحث قطعا واطلاقا عبارة الجاهل على غيره ظاهرة في ذلك
 بل الظاهر والمبهر منها انما هو ارادة الاول منقطع حصون في السابق
 وكونه مما لا يميز له فتم جديا والله اعلم ولو كان الفسخ بعد صدق
 الدين فبيعه ففلا يملك له لا يتحقق الفسخ من غير اذ لا يجوز
 له تركه بغيره عليه تسليم المالك او من يقوم مقامه وبما يتحقق
 الرد ويتم العقد ويتحقق الجبر وقد يدفع بان فائدة المصلحة البطلان
 مع الفسخ في انه لا يجب عليه السعي الى ارجاعه الى المالك وانما يجب عليه
 اعطائه بما كان له الا ما كانت شرعية فان كان قد بقى له في مقدار
 معتد به فالفائدة ظاهرة وان لم يكن قد بقى مقدار معتد به فان سقط
 من العوض انما هو ما قد بدلت المتكلم ولا يميز بين معتد به في العامل
 ولو توقف ارجاعه او ارجاعه فبذلك المالك قد حصل ما كان له من قبل
 شئ من اجرة المثل لذلك العمل لا علم محتم ما دون فيه شرعا بسد باب
 المالك فلا يضره على العامل ويظهر الفسخ من غير التقدير كما قبل
 والاولى ان يقال بان وجه التمسك بالمالك شرعا وفعله لا يضره
 موجب لتحقيق الرد الذي قد جعل الجعل عليه فلا يكون سببا لتحقيق
 الجعل المقدر من المالك كما هو واضح فتم جديا والله اعلم ولو فسخ العامل
 صيغة الجعالة ثم اراد العمل بالجعل المذكور فيها قبل بفسخ العقد لم يضره
 ايجاب الجعل وجهان ببيان على ان الجعالة عقد او ايجاب فعلى

به نقص

على عمل

الاول

الاول يحتمل الان في لانه ذلك قضية العقد اي ان فلا يتحقق
 بالعمل بعد ذلك شيئا سواه علم المالك بفسخه ام لا ويحتمل عدمه
 لدان العبرة بالي المالك وان كان بالعمل بعوض وذلك امر
 لا قدرة للعامل على فسخه وانما تركه للعمل ففسخ وان لم
 يكن فسخ حقيقته ومثله ما لو فسخ الوكيل الوكالة ثم فعل مقفلا
 ويمكن الفرق بين ما لو عمل قبل علم المالك بفسخه وبعده ومثل هذا
 انما قد جاز في الوكالة وعلى ان لا يتجه عدم بطلانها بفسخ
 واستحقاقه العوض بالفضل لا بعبارة غير مجزئة الا في الاول
 بالفعل وحكمه به اي على لا يميزه ومقتضى العمل الجواز للعامل
 الفسخ انه لا يجب عليه الوفاء بالعمل سواء فسخه فليس له ان يميز
 له تركه من تركه وان بقى حكم الاذن في تركه وغيره ووجهه
 الا انه قد يقال بان وجه ذلك على الاول ايضا لان القائل بكونها
 عقدا انما يريد مجزئة تركها من اثنان فيكون السبب بالعقد فيفسخ
 تركه ففسخ العقد وان لم يكن منها حقيقة كما ان مراد افعال
 بانها افعال انها ان من طرف واحد ولا تتوقف على ان من الطرف
 الا فرقان لو صدر منه ان لم يكن له تأثير في حقيقة وان كان بعوض

في الوكالة

المعنى فالمتخرج بقا حكم الایاب والاش على جميع الاقوال والله اعلم بالحق
 وفلك ان تمامه ترتب على جوارز لا يطلونها بموت كل منها فان كان
 ذلك قبل العمل فلا شيء عليها وان كان بعد الشروع والعمل فليسما من ينسب
 ما عمل ان كان العمل ما يتفرع على اجزائه الاجرة وان كان غير ذلك الا ان
 وقد حصل فبذره قبل الموت فممكن ان لم يحصل فبذره فلا شيء له ولله
 يحكم من نظر لا نظر عامر فلا حظ وتذكر والله اعلم قال مرة ولو عقب
 الجمالة على عمل معين باخرى ومن اد في العوض او
 نقص عمل بالاخيرة اقول كذا الملقه المصنة وغيره بل
 فلك نسبة الى المطلق الذي هو بعد لعله لان المتبادر من الجمالة الثانية
 انها رافعة للجمالة الاولى وان قد عدل عنها فيكون المدار على الجمالة الثانية
 معكم نعم لو لم يعمل بها العامل وقد عمل بالاولى متمسكا بكلمة الا قول
 فانظروا كما في الثانيين وغيرهما استحقاقه للجميل المقدر فيها كما لو عدل عن
 اصل الجمالة ولم يعلم به العامل لا في المناط فيها ولكن قد يبق بان الجمالة
 الاولى قد انتقلت او انقضت بالجمالة الثانية فالواقع وجوب العمل
 بذلك غير موجب لاستحقاقه للمقدر فيها وانه ام عمله انما يوجب اجرة
 المثل ورفاهة بالمقدر واقدمه عليه انما كان لازمه حجة الجمالة وبقاها
 ولا انكشف له زوالها وانه لا اثر لها شرعا سقط رفاهة بما فيها وان
 له اجرة المثل مع سواها ذات على المقدر او تفقت عنه كمن انكشف
 وغيره انقص عليه لان ذلك هو العوض والافارة النسيئة ومع فرض
 انك

الشك فذلك يقتصر على اقلها لا على بل قد يحمل استحقاقه للجميل الثانية لا
 الاولى بها مع عدم اشتراط علمه بالجميل فاستحقاقه فاذا فرض حصول الجمالة
 الثانية قبل تلبس العمل مع عدم علمه بالثانية وانما علم بالاولى فاقته فيكون
 كما لو لم يكن الا جمالة واحدة وجاء بالجميل عليه من لم يعلم بها ولكن لم
 يقصد به التبرع وانما يقصد به العوض في الجملة فانه قد يستحق الجملة
 فيها لشمولها له ولغيره لانه وثق في قيل وهو حيد مع اقدم عليه ولو
 اجمالا كما هو المفروض والله اعلم ولو سمح بالثانية فاشاء العمل فقد ذكر
 كثر منهم بان له من الاولى بنسبة ما عمل الى الجميع ومن الثانية بنسبة ما بقى
 من العمل الثاني فيكون جملة من كتابه اجمالا على نسبة العمل الواقع منه
 او لا واخرا كما قيل وقد يورد عليه بان اجمال الثاني انما جعل على مجموع
 العمل ولم يحصل ويفارق الحكم بالنسبة في الاولى من جهة حصول النسخ
 فيها من قبل المالك فتفسخ عمل العامل بخلاف الثانية فاقته لم يقع فيها
 ففسخ خصوص ما عمل العامل بالي فان عمله في التمتع واقع بغير عوض
 مبذول من المالك فمقتضى ثبته لان الجمالة لا تقا بدلا لاجزاء الا في بعض
 الموارد ان لا ليس القام منها كما قد يبين بان عمل العامل بامر المالك
 بالعوض المعلن وقد اتهم ولا سبيل الى وجوب العوض الاول
 فقط للرجوع عنه ولا الى مجموع العوض فالثانية

لانه لم يعمل مجموع العمل بعد الامر به ولا سبيل الى الرجوع الى اجرة المثل لان
 العمل معين فلم يبق الا الحكم بالتوزيع وقد يورد عليه بان المتعبد فرض
 عدم التوزيع في الجملة انما هو اجرة المثل بالنسبة الى ما مضى من العمل لا قدر
 عمل العامل وغيره ولما بالنسبة الى ما بقى منه فهو يتبع به لانه اجمل الثانية
 انما هو تمام العمل والمفروض سبق بعضه منه فلا ينبغي ان يفرق بينه وبين الاجرة
 الثانية ولا ان المالك يملك ما لم يكن له ولا غفر من العمل بعد اقتداره على
 عقده جائز للمالك من غير منتهى وكان له طريق الى الزاوية بغير وقوعه في
 معاملة سرانية فتمت اجابة عن ذلك عندك في شمول دليل اقتراض عمل
 المثل في ذلك كما قيل ولكن قد يرد على الاجماع على خلافه فتمت جده ولو كانت
 اجماله ان مقتضى كماله في رعيه من ان لم يتركه انتم قد يرد ذلك
 من رده من الكوفة فكذا لا يرد ذلك في المتعبد هو العمل بها مع عدم ردها
 عرف فلا يكون ان نية رافة للاولى معكم ولو مع الاتفاقات اليها وقد كثر
 ان ان يصدق في رعيه على العمل في الدعوى ورفع اليد عنها ولكنه خارج
 عن محل البحث كما هو واضح ولو كانت الجملة الاولى مطلقة وكانت الثانية
 مقيدة بزمان او مكان وكان العمل العوض في الاولى اقل عمل بها معا
 ايض لموازاة فقد القيد للزيادة في الثانية ولو كان اجمل مع القيد
 انقص من اجمل في الاولى انما يكون رعيه في الاولى لانه اذا رده مع
 مع القيد فقد رده معكم ايض لو وجد المطلق والمقيد في فلو انقضى

او قد يرد في الزاوية
 فكذا في رعيه في الزاوية
 فكذا في

الزاوية

انما يرد بذلك ان ما هو القيد وانما هو العمل فيها فكل المطلق على غير صورة
 القيد كما حار اليه بعضهم لانه هو المتبادر من الجمع بين الصفتين الاتية في
 الصارفة عن ارادة ذلك فيكون رعيه في الاولى كما قيل وذلك ان هذا
 اظهر وان كان بعض فروضه لا يكون نظر لدلالة القرينة كما اذا كان
 او الزمان اقرب من القيد والامر من الله علم يقين وقد يظهر من إطلاق
 الاصحى بجملة الجملة ان نية فاسحة للاولى معكم ولو كان اي عند رعيه للاولى
 وغير ملتفت اليها اعلا ولعله لا بد من ان يرد في رعيه كما هو مذكور في العمدة
 الثانية بغير ما اورد من اطلاقه في رعيه عليه في رعيه واو الى بالنية في رعيه
 كون الجملة ان نية كالا عواطف على الاعمال الاخرية فانها تقتصر كون
 الجمع عواطف وان كثر رعيه كما قيل فتمت جده والله اعلم قاله واما
الحكم مسائل الاولى لا يستحق العامل الاجرة الا اذا
بذلها لاجل اقل ولو حصلت الفالة في يد انسان
قبل اجمل لزمه التسليم فلا اجرة ولكن لو سعى في التحصيل
 من غير ما اقول اما الاول فهو انما او لم ينفق عليه للاصل لم ينفق
 ولان استحقاقه موقوف على سببه غير والمفروض عدمه وللنهي عن العمل
 المال بالي طر وبغير طر النفس في ذلك لا يقف بعدم الفرق بين كون
 العمل على مقتضى العمل او لا ولا يجرى علم المالك بعلمه وسكوته عن اول
 ان ان يندل المالك لاجل اقل فيستحق العمل معكم وان لم يعلم بذلك

انما لم يقصد التبرع وانما قصد العوض فالحجة كما سبق فنظري لمرادنا
لزم تسليم المال الى صاحبه ولو باعلاجه به وبذلك له فلا خلاف في ذلك
بل الاجماع بتسليمه عليه والكتبة بالعرفان طبق به كالتسليم المستقيمة
او المتواترة كنه الا ان كانت شرعية التي تؤدي الى اهلها بدون قربة
لعدم بذل المكس له اولا وان بذلها بعد ضرورة المال فربما مع عدم
علمه بالي كنه هو المفروض فان ذلك غير موجب لا تحققه لانه المبدأ ومنه
صيغة اجمالية انها لم تكن في شيء فهو غير داخل فيها لا اقل من التكرار
فلا يخرج عن الاصل او الوجه وكل واحد عليه لا يوفى عليه مرة مطلقا
وان شمله حكم الصيغة كنه ولكن عن التذكير وغيره انه لو تردد المال
منه هو في شيء فان كان فستد كلفه ومؤنة كالعبد الباقي ونحوه فله
اصرة المثل وان لم يكن في شيء فذلك كالدراهم ونحوه فلا اجرة له على ذلك
للاصل ولان ما لا كلفه فيه لا يقابل بالعوض كيقول وضعفه ثم كلفه وحكم
المبتدئ بالتسوية الى المظن وان كان بعد جعل كنه العامل لم يسع اجمالية
اولا وقد سمعنا وكفى قد قصد عدم العوض بسعيه فان لا شيء له على
التقدير وانما المعتبر اجمالية على بنيت الدبرة او مظن وكفى
لم ينو التبرع به كنه هو المفروض فلا حظ ولا مل والله اعلم قاله

الثانية اذا بنى لاجل فان عيشر فعليه تسليمه
مع الرد وان لم يعيشر لزم مع الرد اجرة المثل الا

مفتد

في رد الباقي على راية الى سيار عن ابي عبد الله
ان النبي جعل دينارا اذا اخذ في مصره وان اخذ
في غير مصره فاسبعة دنانير وقال الشيخ في ذلك على
الافضل لا الوجوب العمل على الرواية ولو نقصت
قيمة العبد وقبل الحكم في البع كذا لك ولم اظفر فيه
مبستند اما لو استند على الرد ولم يبين الاجرة لم يكن
للمرأة شيء لانه ينبع بالعمل اقول اما الاول فلا خلاف في
ولا اشكال بل الاجماع بتسليمه عليه لانه هو النقيض من ادلة التبرع
اجمالية وانما الثاني الذي لا خلاف فيه ولا اشكال ايضا كنه بعضهم
قد جعلت نصف العوض مع اجمالية العوض مع اضرار العبد او الدرة
المشتركة لاجل ما به لانه العوض وعدم التقدير من قبل الشئ كقيد وقيد
ان لم يكن اجمالية على خلافه بان اللازم على المالك عتوقه في اجمالية وانما راف
تعيينه اليه لان ذلك هو التبرع من صيغة اجمالية التي لا تنقضي باليقين
بناء على طريق العقد والاتفاق على ما فيها لا تقع على وجهي اهدا
بترتيب عليه الا ان يفرق بين محلي والآخر لا يترتب عليه الا ان يفرق بين
وانما هو على نحو اجمالية كما قيل والتسليم المستفاد منها انما هو على لزوم
عوض له من مقابلته التبرع به وذلك فاحل على كل حال كما هو واضح كوجه
ان اقداره على ذلك هو التسليم في نفسه على ما ذكره به لمسته مع عدم دليل

على لزوم اجرة المثل فاشكال ذلك وقصور الاجماع على ذلك بالعرف والجمهور
 وان ذلك سبب لوجوب اجرة المثل كلاجرة الفاسدة عند ثبوتها على مدعيها
 نعم لو كان في ذلك القينة متعارف في مقدار الجعل عند عامة الناس فلا
 يبعد حمل اطلاقها على ذلك سواء زاد عن اجرة المثل او نقص عنها الا ان يثبت
 بان ذلك هو اجرة المثل في الآلة في غير محله وكيف كان فنقتصر في ما عدا ذلك
 عدم الفرق بين العبد الا بقر والبغياث رد وسائر الاموال الفاضلة
 التي يوضع الجعل على رد المالك وسائر الاعمال التي يوضع الجعل على عملها
 لا في المثل في نفسه كما هو واضح ولكن قد روي مع بن عبد الملك
 عن الصادق انه قال في الجع قد جعل في جعل الا بقر ونيار ان اخذوا
 وان اخذوا غنمهم فاربعة دنانير وحده وكثير من روايات العامة و
 ظاهره ثبوت ذلك على ما كان في زمانه او بعد عنه وسواء كان الرد
 معناه ان اخذوا جملته او لم يكن معناه ان اخذوا جملته وسواء اخذوا منه
 البقرة او لم يتخذوا منها ذلك فلا وسواء كان زائدا على اجرة المثل او على قيمة
 العبد لو ناقص عنها وسواء جعل المالك رد البقرة او اجرة المثل او على قيمة
 الجعل عليه اجرا أصلا وقد استغنى عن حكاية الشهرة في العمل بها وانها كرامة
 عظيمة قدسية ومن ضرورة ذلك قد عمل بها المتأخرون كافة وانه قد عمل بها
 الا على سبيل حق العمل بها وبالحق بها فربما من الاجماع وغيره اختلاف ان
 اصبنا ردوا ان من رد العبد الا بقر من خارج العبد لا يتحقق الاجرة اربعين
 درهما فيقضي اربعة دنانير وان كان في البلد عشرة دراهم قيمته ونيار
 وعلى ذلك انه ردوا بغيرها ان يفي رد عبد آتيا اربعين وعن القسطنطين

بشر

دوا كان الرد

ثبت السنة بذلك وعن الرضا ان ذلك من صفته وقد ورد في
 ذلك ما عليها بما عداها لا يعمل الا بالقطعة بل في النكاح وان لم يكن
 ذلك لاجماع الفتوة واخبارهم وفيما عدا ذلك قال من جاد بالعبد الا بقر
 سنة فادبه فربما من ان من رد العبد الا بقر من المصنفين رفقته
 عشرة دراهم ومن خارج المصنفين رفقته دنانير المصنفين رفقته
 ثبوت ذلك شرعا في الجملة ولكن فيكون على جهة التنبه لما كان من الجمل
 لرد اجرة العبد او على جهة الوجوب على تقدير اتمامه فربما جدد عليه
 جعله في الجملة فقط وجرة او قال وفي ذلك في الاصل والتمسك
 عليه اجرة المثل لو تبعه ذلك على ذلك كما في الموز والمقدار وما في الخبرين
 وغيرهم بل ظاهر الميسر والرضا ان ذلك من السنن عندهم لانه احد
 القولين في المسئلة وقد استدل على كماله مع ضعف الخبر وعدم وضعه والله
 على الوجوب جدا ومع عدم تحقيق الشهرة في الوجهين مع عدم ايراد
 الا فضيلة او مطلق الرجحان وكثير من عبارات الفقهاء وعندهم من مذهب اجماع
 اختلاف في اجزائه لانه بل قد يدعى ظهوره فان ذلك بقدره على رد
 العبد الا بقر مع وان لم يجعل المالك جعله اولا فخلافا للشخص حيث قال لا يفي
 من رد اجرة غيره شيئا من الاجرة الا ان يجعله على ذلك سواء كان في قيمة
 قليلة او كثيرة معروفي بقر الفصال او لم يكن وسواء كان ردته بغيره او بغير
 الماعز ذلك في احوال العامة التي يظهر منها التقدير في وجهه شي وان اختلفت روايات
 ورواياتهم على ثبوت ذلك قطعا فلا ولا شهرة على ذلك قطعا فلا ولا

وذلك حيث يكون المقدار في غير ما كان في ذلك من السنن
 اذ في بان المقدار في غير ما كان في ذلك من السنن
 (الان كان ذلك وان كان اقل منها فثبت الجعل على حاله)

على ذلك على التهمة على التقييد بخلاف المتن وجوبا وندب لا على الوجه فقط
 فلا حظ ولا تغفل والله أعلم ولا يبعد نبوتكم في الدمة بان يرد بان
 والنسب والفتور الحسنى الهادى على الذكر والدلالة على النبوة لفتن النبوة
 ولكن قد قيل بان المراد به فصول الذكر قبيل النبوة على الامور العلم
 كى يلقى به بل ذلك الغرض ليعلم العلم بشيئ من النبوة فتنقش الامور العلم
 ولا فرق بين الصغير والكبير والمسلم والكافر واليعنى ولا يبعد بان من قبته
 اكثر من اجماله المقدرة شرعا او اقل منها لشمس النبوة لفتن النبوة
 بل هو صحيح كغيرها من نسب النبوة الشتم او الى اجماع موافقة النبوة
 بان نفق ان قسمة لاني في جعل النبوة على الله ينافى نبوت امة المثل
 على القول بانها لا تنفق ان قسمة اقل منها وكذا لا ينافى نبوت اقل الامم
 من المقدرة شرعا وامة المثل كغيرها من المعتقدى وغيره على ما كانت
 تمسك بالاصل بعد عدم رجحان احد على الاخر فيقالو اتفق ان قسمة اقل
 منها معا ودعوى ان ذلك لا ينافى وعبث فلا يندرج في قسمة اجماله والله
 في النبي المقدرة لاني في جعل النبوة على الله ينافى نبوت امة المثل
 منها والا فلا تامة للامور العلم بان يرد على وجه والامر في سهل والامر
 واما حكم النبوة ردفقة اخذت في اصحابنا واكثر المتأخرين على عدم الخ
 ما بعد الا بقر كالفاطمين وابي سعيد وغيرهم للاصل ولا يوافق من انه روى
 اصحابنا فيمى روى عبد الله بن اربعة اربابى ودرها قيمة اربعة وناير ولم
 ينفصل

ينفصلوا ولم يذكروا غير شاذ في الحديث انه لم ينفصل عنى على وجه
 والفتور الا على اباى العبد فاتهم روى الاما فزه وعنه مما فته الى فته العبد
 الله بن بل نسب النبوة فتنقش الامور العلم كى يلقى به بل ذلك الغرض
 بل على امر الله انه قد وردت الا بقر يردك طاعة توظيف شرعى على لفتن
 انه اذا وجد ان عبد الله بن اربعة اربابى روى فته الاما فزه كان له عطف
 جبل ان كان وجمدة للمصر فديار قيمة عشرة ودرهم جيا ودرهم
 في غير المصر فربعة وناير قيمته اربعة ودرهم جيا ودرهم فتنقش
 عن التيمم وهذه المرسلات النبوية بالفضل ينجح على الامور العلم به بعض
 من تامة ولا ينافى به بناء الله في امان الوصوب فتنقش الامور العلم به بعض
 والله اعلم واما ان كانت فقد نقض عليه كثر منهم للاصل والله اعلم لانه
 اتهم من كونه باقية او منى وولادة متبع بالمر فتنقش عليه كثر من كونه
 يرد على طلب المالك له لعدم الفرق بينهما من جهة جهة والامر في سهل
 عن اربعة اربابى المومنين انهم قد وجدوا الا بقر ان المسلم يرد على المسلم
 وكفى قد يورد عليهم بان ذلك منافى لعدة اهرام على المسلم التراجع فلو كان
 فيمى امر غيره جعل له امة عادة مالم يفتق بالبرج او يفتقده الامور العلم
 ان من امر غيره باقية او منى وولادة متبع بالمر فتنقش عليه كثر من كونه
 من جنس من ينفصل بسوء الله لذلك فادى عنه انه يرجع اليه بالعرش كى قالوه

كان

بل قد استغفرت حكاية الابعاء على اوتارها كما نطقت به النفس بل قد سبق
 فرجته ولكن للميت في جميع ذلك محال لعدم خورث القادة الدولى على وتشمل
 المقام بل اعلها منقصة بما اذا تراها في الاخرة او على جدران عووض فظهر في
 من بعض الوجوه ودرع الابعاء على شمولها لغو المقام عهدتها مدعيا
 القطع بعدم الفرق بين المقام وبين مورد القديين مع تسليها كما هو واضح
 باذنان على ما انه هو الذي سقط حرمة محله بقدره عليه بدون طريق شرعي
 ولا على ذلك التام المالك للميت الذي لا عوض فيه مع امكانه في الوصية العادة
 باخذ العوض على ذلك بحيث يفتقر عن التفتيح به كما في كثير من الدعا كالنكاح
 والخطبة والى ما كانه ونحو ذلك خلا ربحي كسفتة له كما هو مورد القادة لانه
 وقع فيكون المقام من جزائنها كما هو واضح هذا وقد يورد عليهم انهم يملكون
 اكبر ان ين وقوله ان من لم يملكه لم يملكه من غيرهم وعن اشباحهم
 وغيرهم القديين به ليعتد فيكون ذلك حكاية شرعية كما ساقه او يدعى على قده
 عنه فليس المورد فلا يخفى به عن الادلة وضحة المنع قديني بعدم اي سبل
 مع عدم حجة ونفقه لضعفه من وجهه في الآلة الوجيه العمل به عند القديين
 الضرب لما ترقت به الله اعلم ولولم يملكها كلف في الايق ونحوه وقوله
 ان لا يشترط له عندهم فلا حد وكونه متبرعا مفضا وتضييع العمل ونحو ذلك
 ولكن قديني بشمول النفي وغيره لذلك مع امثال عمل كثير من القضاة وغيرهم
 بذلك في النهاية والمنقصة وغيره مما لا يخفى على لاهل نظر بما رتتم ان
 وغيره ولا يكتفي في الزيدون الوجوب كما يظهر مما تر فلا حظ وتبرر له

في

قاله الثالثة اذا قال من رد عبدي فله دينار من جماعة
 كان الدينار لهم جميعا بالسوية لان العمل حصل من
 الجميع لا من كل واحد اما لو رد من دخل دينار فله دينار
 قد خلا جماعة كان لكل واحد دينار لان حصل من كل
 واحد اقل الا بالقل فلا ريب فيه والعرف يشهد عليه لانه الضيق من
 لذلك لفة وعرفا فانه من يصدق على الواحد والاثنين والثلاثة ففعله ولو
 فرض اختفاها بالاقول انما عدم تحقيق المتعدد في اشياء اطلاقا منهم
 بالعمل كما انه لو فرض في قديني والحد لانه قسمة الدينار على حسب العمل
 واضح كوضوح الحكم في الماخذ جماعة وقال ان رد دينار عبدي فلكم درهم فانه
 يوزع عليهم اشتراكهم اجمع فالدينار واحد ما رد بعضهم فيخصص به ولو فرض
 ارادته اشتراكهم فيه فقط لم يكن المنفرد به شيء اطلاقا فوجه حقيقته اي عدم
 كذا لو قال لزيد ان رد دينار عبدي فلكم درهم فله درهم ونحو ذلك في غير ذلك
 واما الثاني فلهذا كل اهل لائق الماخذ فيها لفة وعرفا لظهوره في ارادة تعدد
 الدينار بتعدد الدافعين وانكاره قد يشك في الكسرة والافرق في ذلك بين قولهم
 دفعة او تدري او دفعة في البقرة تدري في الاخر ليعول الدين على كل واحد منهم
 كل حال ولا يشترط بينهم فيه كما هو كذلك في الاول ولو فرض اشتراكهم في الدين
 بالدينار الواحد معينا كان او غير معينا فان دخلوا دفعة اشتراكا في الدين كان لكل
 واحد اقل من الدين فلهذا في ذلك دون الاول والا ففرض في حمله فان تترتبوا او في حال

استحقاق الاول منهم لانه هو المستحق فلا يكون له دخل بعده جعل العمل
 ولكن قد يقال بان استحقاقه اجمع مراعى لعدم دخول غيره بعده فالاول هو المستحق
 للدخول فان دخل ثلث ركة فيه اجمع ولو لم يكن في ركة واحدة من غير ذلك
 فذلك واحد استحقاق كل واحد منهم في ركة واحدة من ذلك لا شئ الا ان
 تعرف احكامها بمراجعة العرف واللغة فيعمل ما يفهم منها الا ان يعرف
 على ارادة خلاف ظواهره فلا حظ له من العمل والله اعلم قال في رفع
 الاول لو جعل لكل واحد من ثلثة جعلنا ان يدين
 الاخر فحوائجهم جميعا كان لكل واحد ثلث ما جعل
 له فلو كانا ابعة كان له الثلث او خمسة فله
 الخمس وكذا لو ساءل بينهم في اجعل اقول لا خلاف
 في ذلك ولا اشكال على انظر الى خطا في عدم اقله شرط وجود
 ولو اراد منهم ان ياتوا بركعة واحدة منهم وحده لم يستحق احد منهم شئ
 لعدم شمول الخطاب لهم في ولان قد شك في ان غرضي بذلك لا يريد اجماع
 مجتمعين له ولو كان ركنهم له بانه يقطع كل واحد منهم بعض اقله
 ففكر استحقاقه لركعة المثلث او لبعض المستحق بالنسبة او استحقاقه في خصوص
 الركة منهم لم يستحق او لاجرة المثلث او عدم استحقاقه شئ من اطلاقه
 تعرف من الترتيب فانه فلا حظ له من العمل والله اعلم قال في الثاني لو جعل
 لبعض الثلثة جعلنا معلوماً ما لم يفهم مجموعاً فحوائجهم
 جميعاً كان لها حجب المعلوم ثلث ما جعل له ولها حجب

المجهول

المجهول ثلث اجرة المثل اقول لا خلاف في ذلك ولا اشكال مع انهم
 في العمل لانه ذلك مقتضى استحقاقه البعض من السرا والركعة المثلث ولو كان
 في العمل كان لكل واحد منهم بنسبة عمله احدى احدى فلو كان لا احد منهم نصف
 لان عمله النصف والآخر ثلث اربعة او خمس او سدس وهكذا على حسب
 ما عمل فلا حظ له من العمل والله اعلم قال في الثالث لو جعل الواحد
 جعلنا على الركة فشاركه آخر في الركة كان للمجهول له
 نصف لاجرة لا ندر عمل نصف العمل وليس للآخر شئ
 لانه شترج وقال الشيخ يستحق نصف اجرة المثل
 وهو بعيد اقول بل لا وجه له الا انك تعرف ان كثير منهم لا يعمل ولا
 لو استعمل بالعمل لم يستحق شئ اجماعاً لتبرعه به فكيف يستحق شئ مع
 المثل ركة في ان يثبت استحقاقه شئ من عمل غيره صحيح ولو كان استحقاق
 عنه بعضهم ولعله مراد بحدود كل قبل والآخر سهم في شئ يستحق اجماعاً له
 جميع اجعل على ركة الزبورة لوصول غرض المالك في ذلك ان يسهل له
 العمل ومعين له فكانت قد عمل بنصفه قبل وفيها من نظر لان جعل الركة
 لا يقتضي لزوم اجعل عليه لورده او تبرع بغيره ولا ان عمل الركة قد يكون
 لا يقتضي مساعدة المجهول له وانما قد يبره منفعة المالك لا بدق في عدم
 استحقاق المجهول له شئ من العمل ولا بدق في تمام العمل الذي قد يجزئ
 عليه لا على نفسه ونسبة من عمله في شئ من جهته انما هي غير مجدية في شئ من
 الركة مثلاً منه واجعل انما يرتب على ذلك انما يقع منه لم يقبل في وجهه واجعل عليه

الجبل لم يسمع منه كقول ووجهه ان لا يفهم من صيغة اجماله ارادة
وقوع الزلزلة مباشرة او بتسببه كاجارة الفير وتكليه
والتمسك بالعلل واعانة الفير له خباله وتقصيفه عنه وتكون ذلك
فيستحق ايجماع بله أشكال ولعل النزاع فيما بينهم كاللفظ لا
هو الظاهر الا ان الفرق بين على ارادة خلده وظهور ارادة كبره
من المجهول معناه لا معنى لانكاره الا ان الفرق بين على ارادة
الا انهم من فلا فظروا على الله اعلم قاله الى اربع اجعل
له جملا معينا على مرده من مسافة معينة
فرقة من بعضها كان له من اجعل بنسبة المسافة
اقول قد وقع بذلك كثير منهم كغير الشئ وابي حمزة والفاصل
على ان الشئ بل الى الاطراف بعزيم عملد بقعدة توزع
الاجرة في العمل وبيان ذلك مع المفهوم من صيغة اجماله كقول
ولكن المانع لها ما كانت مستظهري لا يظهر الصيغة في
ارادة نرسب اجعل على الزلزلة المكان التي هو في فلا يندرج
فيه الزلزلة من غيره مطلقا سواء كان البعد منه او اقرب منه وسواء
كان في طريقه او في غيره افرق الفرق بين قطعه بغير لمسة
فيستحق عليه عوضا وبهي عيزه فلا يستحق عليه شيئا اصلا

ما

ما لا يرد عليه في ذلك الا انهم قد يكون المراد منه على جميع الاحوال
وانما ذكر المكان المعين لظنه كونه فيه لا لخصه فيه وغرضه تعلق
له به فالمتجه استحقاقه للجعل مطلقا ولا وقع للمعنى الاجمالي في
امثال ذلك بحيث يخرج به عن الاصل في قطعه فتم جديا والله اعلم
قال به ويلحق بذلك مسائل النزل وهي ثلث
الاولى لو قال شارطني فقال المالك لم اشترطك
فالمعقل فعمل المالك مع يمينه فكذا الفعل قوله لو
جاد باحد الاخيرين فقال المالك لم افعل هذا
اقول لا فرق في خلافه في ذلك بل هو من الاجمالي على ذلك لصدق
المعنى على العمل كصدق العمل على المالك فينبغي ان يبان في مقامهم على
البينة على المدعى واليمين على من انكر او على المدعى عليه فانه ذلك
من اوضحها وتبينه وعرفا وانكاره مكابرة ولو ادعى العامل
على المالك انك قد جعلت عيونه شيئا معينا ففقد المالك لم
اعني اجعل بل قلت كنت عطيته شيئا فلك اجرة المثل
فالظاهر انهما نجى القائل بالكل واحد منهما به عن شيئا بذكره الا انهم قد عجزوا عليه كما في
التمسك على نفس عليه كثير منهم في غير خلاف فيه يعرف وقد تحمل ذلك في الاخيرين
لا تعلقهما على الجوع لا على اللبثين ولكن المالك يدعي ان عيونه قد لم يحسن

ودية الفاعل على ما دل على ان يجعل علة رد من جاز به فيستحق عليه فيها متداخلة في
 تشخيص الجعل على رده الا انه لا يربط صدق المكلف الكا ككعد في كعد
 على الى مل فتمر عليها احكامها ولا يلتفت الى اللزوم لانه لا يربط عدم ترتيب
 اثر عليه خلافته جذا والله اعلم ولو قال المالك جعلت اجعل علة رد
 فقال الفاعل مل فذه جعته على رد اعداها او رد هذا الفاعل جعته على رد
 المالك بيمينه كانه قد علق عليه كونه منزها عن المالك وعرف به انه لا يرد
 وانه علق عليه الفاعل فليس يتحقق الفاعل على فاعله فاعله كذا
 على كونه اجعل الفاعل اعترف المالك به على سبيلها ولو تدبرى او
 على رد كل واحد منها ولم افرغ عن الاية والنية قرأنى الاقوال ان لم يكن
 المعطى ارفا احد الوجهين فان انقضت القرأنى المعينة لاحد
 ووضعت النكاح في فاعله تقطع المصير الى الاول فلا فاعله على الله اعلم
 قال الثانية لو اختلفا في قد يجعل او جعته فاعله
 قول الجاعل مع يمينه قال الشيخ وبيث للعامل
 اجرة المثل ولو قيل يثبت اقل الامرين من
 الاجرة والقدر الذي كان حسنا وكان بعض من عاينا
 يثبت مع اليقين ما اذ عيب الجاعل وهو خطأ لان فاعله
 يمينه سخطا وعد العامل لا يثبت ما يدعيه الجاعل

او جاز او قولان ببيت

اقول

اقول قد اختلفوا فيه هل يثبت على اقل احدكم تقديم قول المالك في نفس
 ما يدعيه الجاعل لانه منكر عليه الجعيل ولا يثبت بهما عليه لان يمين
 المالك فيه لا يثبت كونه فاعله المالك ووجه فيجوز الامر فاجرة المثل
 بعد بطلان المسترشدا على اقل من الشئ ومن تبعه وهو جعته فاعله
 المسترشدا ومع اتمام العمل كما هو المفروض عندهم ومع كون المست
 الذي يدعيه الجاعل ليس من جنس اجرة المثل كسبغ العبد ووجه واما لو كان
 المست المذموم من جنس اجرة المثل فالتميز لزوم اقل الامرين منها على الجاعل
 ان كانت اجرة المثل من الاقل منها وافضل للعامل باقراره ان كان المست
 هو الاقل منها مع موافقة الجاعل اليه فتميز او الله اعلم وثانيتها تقديم
 قول المالك بيمينه ولزوم اقل الامرين منها كما هو قضية التي في موضع خلية
 من تحت الفاضل والشاهد غير كما هو موصى في بعض القور ان تولى مطلق
 ولعل اطلاقهم من اجل ذلك ايضا ويكفي عندهم مجرد الرد على القول
 بثبوت اجرة المثل مطلقا لان اثبات اقل الامرين منها مطلق لوضع عدم
 ضمنية في اقل من اجرة المثل لانه لا يثبت لافتيه فيه كما هو واضح واجمال الامة
 فيتميز اجرة المثل بيمينه الجاعل فثبت الى اجرة المثل ويؤخذ اقلها من
 الجاعل كسبغ جعته فاعله يقطع بعدم ارادته له فلا فاعله على الله اعلم
 قالها تقديم قول المالك بيمينه فاعله ان يمينه على نفسه يدعيه الجاعل يثبت

ما يدعيه هو انهم كل من ابن نوح وادى اليه كثر من تفرغ عنه كل على الشهد
 المشهوره وغيره لان ميمنه بمنزلة البين المدونة تثبت شغلها كما تنقش
 ان لم تكن من افراد الحقيقة فحق فلا يورد عليه ما اوردته المصنفه
 من فائدة البين الشك من الانبات نعم قد يورد عليه ما يورد
 لا دليل على التميز بين البين مع ظهور من كونها من البين المدونة
 حقيقة والمفروض انها بين شك لا يدعيه العامل ودعوى ان ثبت
 ما يدعيه المالك ليس بل البين بل انما جعل من جهة نفس يدعيه العامل
 لا من جهة البين المدونة بل للقاعدة المشهورة وان اذ اتفقت
 احد الامرين بقي الثاني بعد كونه في عدم المكان ففيها معا
 بعد اتفاق المتدعين على ثبوت احد ما ونف سواهما فمما
 المتى وغيره كما قبل يدعيها ان ذلك ممكن والامام الثاني في
 سائر موارد التي لف فانها من هذا القيد ايضا خصوص ما اقل كذا
 معاواة الذرف والرافع ما يراها ما والمسلم في القاعدة المشهورة
 انما هو اذا الخط الامر فاحدهما واقعا وانفق احدهما واقعا
 يتعين في ثبوت الامر واقعا والى امر ولكن ليس الامر كذا كذا
 هو واضح فتم قيدا والله اعلم وانما هذا تقدم قول المالك بينه
 لان الفعل فله فيقبل قوله فيه ولا نه هو المالك لا يدعيه بل فعله
 البين ويثبت عليه اقل الامر من من اجرة التزاد يدعيه العامل
 والله

فيها

وان

وانما الامر من منها وما يدعيه المالك الاول فليسبق من الاصل
 واداة التي فلان ما يدعيه المالك كان اكثر من اجرة المتى فمما
 في ثبوت العامل فعليه تسليمه عملا باقراره والعامل لا يكره فقد ثبت
 عليه بالتعاقد فيها عليه وثبتت انه فحقى ولكن بقر الاشكل في ثبوت
 توقف ثبوت ذلك على بين المالك لانه مع ما واداة ما يعرفه كذا
 لاجرة المتى او زيادته عليها لا تظهر البين فانه لانه ثابت بالتعاقد
 من غير بين والبين لا تثبت غير فلكافة فيها واما مع نقصان ما يدعيه
 المالك على اجرة المتى فقد ظهر فائدة ليمنه وسقط الزيادة منها
 يدعيه العامل نتيجة البين عليه لذلك فانه ان فائدة البين في
 المالك مجرد نفس ما يدعيه العامل وذلك جاز على جميع البين ولا فرق
 في اثبات غيره كما هو واضح كوضوح عدم جريان ذلك في مختلف البين
 الا على الاقوال التي بقي بل قد بقي بعدم جريان ذلك في فلكافة البين
 في مختلف العقود فانه هل تنفذ بجمته او بعينه او ضمن او
 او فذلك وكونه في المصلحة اقل مما في غيره كما سبق فكتا البين فانه لا
 من مل والله اعلم وخامسها التي لم يمتصم سواد كان الاختلاف في العقد
 الشخصي للعقدان يدعيه كل واحد منهما تسخيه ما يدعيه او فاختلاف
 اخذ لان كل واحد منهما يدعيه شيئا من اجرة التزاد لا حاجة بينهما وذلك
 لما ينط على لفك من القواعد وحاشية المتى وغيرهما ودعوى ان
 العقد تنفذ عليه والاختلاف انما هو في زيادة العوض ونقصانه

في ثبوت البين
 في ثبوت البين
 في ثبوت البين

وكان كالاختلاف في قدر الشيء والبيع ونحوه والقدر الذي يبيع عليه المالك
 متفق على جنسه والاختلاف إنما هو في المقدار فيقدم قول منكره و
 قاعدة التي لفظ اللفظ لا يجتمع على شيء بل كل واحد منهما متكسر
 ما يدعيه الآخر فيكون أن العقد المتشخص بالجنس متباين للعقد
 المتشخص بالعدد مثلا فلم يتفق على شيء واتى وجنس العقد
 غير محدد كقول الاختلاف بينهما في النوع وفي جنسها كالمفروض
 وقد مر أن هذا القدر من الاختلاف غير قاض باللفظ لأن المدار
 فيه على الاختلاف في اللفظ والمفروض عدمه يدعيها الله لا
 عليها بل المدار على صدق المدعي المتكسر على كل واحد منهما وذلك حال
 ما وإنكاره قد يشبه الكابرة وكذا الكلام في البيع والاحارة
 وسائر العقود نعم لو اتفقا على تشخيص العقد بجنس مثلا وادعى
 أحد ما عطف فيه الآخر عليها وانكر الآخر فالقول بقوله بيمينه
 لا خلاف ولا اشكال وقد سبق في البيع وغيره ما لم ينفع هنا
 فلا حظ وتأمل والله اعلم وفكك وغيره أنه لا يقدر اللفظ
 ما الذي يشبه بعد في لفظها الوجه أن بقية خبره التل أو أقل
 الأمرين منها وما يدعيه المالك العامل والآخر منها وما يدعيه
 المالك والآخر رسول الله ومنع أي والله أعلم بسادسها
 ما اختاره كثير منهم بل لعده لم يشأ فيما بينهم تقديم قول المالك على قول الآخر
 في القدر وفي لفظها مع اختلافهما في الجنس لعدم المتكسر على المالك

وعدى

وصدق المدعي على العامل والدول وصدقها على كل واحد منهما فإن
 فيرتب على كل واحد منهما أحكامه كقوله في غير ما سبق
 العامل بعد في لفظها ما سبق أيضا لا في الناطق بل في جميعه كقوله
 وفتح كوضوح أن تطويل المالك وغيره في المقام لا طائل فيه
 فلا حظ وتأمل والله اعلم قاله لو اختلفا في السعي
 بأن قال حصل في يدك قبل الجعل فلا جعل لك
 فالقول بقول المالك تمسكا بالأصل أقول
 عدم الفرق بين اتفقا فيما كان الجعل واختلفا فيما كان
 حصوله في يده أذا اتفقا فيما كان حصوله في يده واختلفا فيما كان
 الجعل أو عدم اتفقا على العقد لا يشترك الجميع في عدم العامل
 شغل ذمة المالك بالجعل واستحقاقه عليه في انكار المالك لذمة عليه
 البمين على تغيبه أو على نفي العمل به في الوارد عليه العلم بذلك موافقة
 لا حالة براءة ذمته منه في جميع الحالات وكما في حاشية المقيس
 أن التقيد حسن وهو أنه إن اتفقا على زمان الحصول أو قبله
 فيقدم الجعالة وتامرك في القول قول الجاعل وإن اتفقا على زمان
 الجعالة واختلفا في زمان الحصول فالقول قول المجعول المتمسكا



بسم الله الرحمن الرحيم

تم كتاب الايمان والتوفيق في امور اربعا الاول
ما به يتعقد اليقين ولا يتعقد اليقين الا بالله
او باسمائه التي لا يشك فيها غيره او مع امكان
ينصف اطلاقها اليه فالاول ومقلب القلوب
والذي نفسي بيده والذي خلق احبته وبرئ
النسمة والثاني كقولنا والله والرحمن والاول
الذي ليس قبله شيء والثالث كقولنا والخالق
والرب والبار والرازق وكل ذلك يتعقد
اليقين مع القصد ولا سيما لا ينصف اطلاقها اليه
كالوجود السميع والحي والقيوم لئلا يوهى بها

احلف

احلف لانها مشتركة فلم يكن لها حصة القسم

اقول لا ريب في ان اليقين تطلق على امرين أحدهما حقيقة الا انها غير رادفة
منها هنا قطعي وتطلق على الحلف والقسم حقيقة اليقين وعرضا وشريا والمادة
بها والادب في شرعية هو الكتاب والكنة والاصحاح بل الصورة من الكتاب
او الذين قد الله تعالى ولا يوافقكم الله تعالى بالافواه كما كنتم ولا يحل لكم ما كنتم
الديان الآتية وقاسم حل لا يوافقكم الله تعالى بما كنتم فليكن الله وقاسم
ولا يحلوا الله عرفة لا بما كنتم الآتية وقاسم الحزم والله لا عزون قرين مكان
اذا اجتمع في عينه قاسم والذات النفس محسوسة بديه وكان كثيرا ما يحلف فيقول
لا ومقلب القلوب وغيره على انه قد قرى والذات الصم والاطمالة وقاسم الحقائق
الايمان كنيسة يمين ليس فيها كفره ويمين فيها كفره ويمين على قلوبنا
واليمين التي ليس فيها كفره الرجل يحلف على باب بر لا يفعله وكفره ان يفعله
واليمين التي يجب فيها كفره الرجل يحلف على باب معصية ان لا يفعله فيفعله
فيم عليه الكفره واليمين العوي التي توجب ان الرجل يحلف على صوم امر مسلم
على حصة له لا يحل له من النفقة الكثيرة الواردة وتفصيل الايات وغيره كالآية
في الاحكام المستثناة والمستفاد منها ان اليقين اسم للثبات الموضوع سواء ترتب
عليه اثر شرعي او عقلي او لم يرتب عليه اثر مطلق اقول كونها حقيقة في حق الاول
حيث لا ينفك او كونه محققا في الاول واثباته في غيره وان كان حقيقة في الثاني
بنيها والامر سهد والله اعلم واما انهم لا يتعقد الا بالذات المقدسة فلا خلاف

ما لا يوافقكم الله تعالى
بما كنتم فليكن الله وقاسم

يعرف من غير الكاتب بل الاجماع بقسم عليه مع الحالة براءة الذم من الاتهام
 بها ومع لزوم الكفاية بما لفت من انقص المستقيمة او المتواترة كجرحها
 من مهادي الى جوفها ثم ان قوله ثم واصل اذا نبش وانها اذا فلت
 وقوله ثم واصل اذا هو واصل هذا فقتل ان الله ثم بقسم خلقه
 ما ثم وليس خلقه ان يقسم الا بالله ثم وضاع من زيار عز اي الله
 عن ابيه عن النبي انه سئل ان يخلق الله خلقا ثم يخلق خلقا ثم يخلق خلقا
 بغير الله ثم يخلق من الله ثم يخلق من الله ثم يخلق من الله ثم يخلق من الله
 الله ثم يخلق من خلقه ثم يخلق من خلقه ثم يخلق من خلقه ثم يخلق من خلقه
 يخلق من خلقه ثم يخلق من خلقه ثم يخلق من خلقه ثم يخلق من خلقه
 ومودة طلاق وضر محمد بن مسلم الى جعفر عن قوله ثم والليل اذا غشى
 والنجم اذا هوى واصل هذا فقتل ان الله ثم ان يقسم من خلقه بما ثم
 لخلق الله يقسم الا به وضر محمد بن مسلم الى جعفر عن قوله ثم والليل اذا غشى
 يخلق الله بالله ثم يخلق من خلقه ثم يخلق من خلقه ثم يخلق من خلقه
 الناس بهذا واصل هذا فقتل ان الله ثم واصل هذا فقتل ان الله ثم واصل هذا فقتل ان الله
 فاما ذلك لطيف الله ولا ارسل رسولا الا بالبرهان ان يخلق الله بالبرهان
 ومن توارى عن عيني عبد الله بن ابي يعقوب عن ابي عبد الله انه قال
 ايها الذين كفروا ان يقولوا ربنا الله والله وحده فذلك لا يضرنا ان نقول
 ربنا الله وحده

الكثرة

الكثرة ولكن كونها المراد بها هو الحلف بالذات المقدسة بجميع ما عليها
 من الاقسام الثمينة المذكورة حيث يرتب عليها الحث والكفاية وتقطع
 الموضوعات وتكون تلك او المراد منها هو الحلف بلفظ الجلالة فقط فلا يرتب
 الاقسام الزبورية على غيره كشكال كقوله المرام من الاصل في هذا الموضوع
 الحاصرة للحلف بالله ثم كاتبة من اطلاق قوله ثم وليس خلقه ان يخلقوا
 الا به ثم والحلف شمل لجميع الاقسام المذكورة في عباراتهم مع ظهور
 اصحابهم على ذلك فيلزم من ذلك ان يكون ذلك اللفظ بان يراد بها انهم لا يخلقون
 الا بالذات المقدسة وان لم يكن باللفظ الموضوع فيشمل جميع الاقسام
 المذكورة ويظهر ظهوره في المفعول محقق في الاذن فلهذا ونقطة الحجة
 المنقولة الى ما ليس فلا يخرج عن الاصول اللهم الا ان يتم الاصل على
 الحكم بالعلم كما هو في اكثر من العبارات الدالة على ان ذلك في السماوات
 والارض انما هي عنده في الظاهر وهو منقول وكلام الشيخين والمفتي
 والنهاية ويشهد له النصوص الدالة على ان الله تعالى يخلق بغير اللفظة
 المخصوصة كقوله الله ثم وغيره من التعليل فيها بما يدل على ان الله تعالى يخلق
 بتدبيره على الذات المقدسة ولو بغير اللفظة المخصوصة فلا وجه للاقتبال
 المذكور ولذا لم يثبت احد من اهلنا بان يخلقوا على عدم الفرق بين تدبير
 اللفظة وغيره من اسماء المقدسة كما اظهرنا على عدم الفرق بين تدبير
 كما هو عليه عز وجل من اسم النبوة وخلاف الكاتب في ذلك قد ثبت

كتاب الجوارح

[illegible]

7

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عمره وحديث قد جت وحيث كان غير ذلك مما لا موجب له على
اختصاصهم بذلك وأما ضرورة الرد عن العياشي عن أبي جعفر
عن قول الله تعالى وما يؤمن أكثر بالله الا وهم مشركون فقام من ذلك قول
الرجل لا وجه لك وعن العياشي عن أبي جعفر انه قال شريك في
قول الرجل لا والله ثم وفلان وحديث ان عظم اثم من حلف بموضع
النجم وقد ذكر في الفصول الكثيرة فلا محيص عن طرحه او تأويله بان يحل
على قصد مائة غيره نعم له نعم في التقطع واليه القسم به على نحو اهلية
الله تعالى له لا غير ذلك مع امكان حملها على الكرامة ايضاً والامر بسكوت الله اعلم
واما قسم ما يدل على الذات المقدسة الى الاقسام الثلاثة فلا ريب في ذلك
اشكال ولا ضرورة له وجب تقديم بعض الاقسام على بعض في الذكر ولا في قولنا فقط
اجلنا من القسم الاول او انه هو تمام الاول وقد ذكرنا ان اطلب به الشهيد ان
وغيره دلالة حقة في الاصطلاح كما هو واضح كوضوح انه لا تنفك
بالاسناد المشتركة التي لا تنصرف في إطلاقها الى الذات المقدسة ولا يفهم
ارادتها منها الا بالقرائن التي برهنت على نفق عليه كثير منهم من غير خلاف
يعرف على الاجماع بقسميه على ذلك وبه فحق عدم قولهم اولى خلقه ان
يقسم الا به فاق الاله على الذات لا فرق فيها بين كونها بالوضع
او بالقرائن الا ان الامكان المترتبة على القسم بها مختصة بما اذا

كانت الدلالة عليها بنفس اللفظ ولو للأصول بعد علمهم عن الإطلاق
والعوامل كما في قوله ولو وقع انك في كون الدلالة على ذلك
بالوضع أو بالقرائن فغير النقص واليمين وجها من الأصول بعد انك
في شمول الإطلاق لذلك كما قيل من شأها لذلك لغة وعرفا
مع عدم نبوت اعراضهم عن نحو ذلك وأولى بذلك الوجود في اختلاف
في كون بعض الالفاظ موطوعا لذلك لا كما في قول والرازي ونحوهما بل
والاستيعاب والبصر كمن الكاتب النقص واليمين بها فلا تنافي
بينهما كما قيل وقد عوان نجد اشتراك بين الذات المقدسة وبين
قد حفظ حرمته القسم بها مظهر ولوم القرائن على ارادتها منها
لاستدراكها بل إطلاق النقص في شئ بعد علمها كقولنا
ضرب السكوني على عبد الله يعني امر المؤمنين انه قد مضى حلفه قال
ورب المصحف عند كفاية واحدة أو وضعه اشتركت رب المصحف
الله ثم وحي عليه كما في قوله وفيه ان المصحف وغيره
قد جعلوه مما يصفى الله ثم فلا ينهض حجة عليهم كما هو واضح
نعم قد ينهض حجة على رد افعال قصر الانفاق على لفظ الجلالة فقط
ولو بغية عدم القول باللفظ بين الرب والحق وغيرهما والامر
سهل وأول ما يندرج ان اليمين كالسيف في عدم النقص في غيره
اللفظ الصحيح بنفسه بالقرائن كما قيل وفيه ان في امر المشهور

الترام

الترام ذلك بل لعل كلامهم صريح فيه والأصول شاهدة على ذلك مع علمهم
الوثوق بالإطلاق بعد ظهور اعراضهم عنها ولا داعي لمثل كلامهم على
صدرة التمر من القرائن فقط بحيث لا يكون بانفعا واليمين بها
حال اقترانها بما يدل على ارادة الذات المقدسة منها ولا يكون على
عنها الا في صدرة التمر عنها وان نور نفسه لارادة الذات المقدسة
منها فان ذلك غير محذور فتم جديا والله اعلم قال مرة ولقول
وقد روى الله تعالى وعلم الله ثم فان قصد المعاني
الموجبة للمحال لم ينقض اليمين وان قصد كونه قادرا
على ما جرت مجرى القسم بالله ثم العا دس العالم
فيحصل به قوله وجلال الله ثم وعظمة الله ثم
وتكبرياء الله ثم وفي كل متردد اقول اما عدم الانفاق
مع قصد المعنى الزائدة على الذات كما هو راجح في مرة فلا خلاف
فيه ولا اشكال للاحد ولله في غير الله ثم وكذا لو اراد بقدر
او المعلم للحداد المناط في جميع كما هو راجح واما كونه لا قسم بالغة
مع قصد كونه قادرا على ما جرت مجرى النقص واليمين بالحق والعالم
ولو بلفظ مجاز من النية مقام أو مع نصب القرائن على ارادة ذلك

لهم

منه ولو فقد الحلف بالله نعم الموصوف بكونه قادرا او عاليا من باب
استعمال المصدر الصفة وايضا فتم الى الموصوف انتم انفقوا بهما
بما جاء مع انقضاءه بكل ما دل على الذات ولو فجزا الصدق
كون ذلك يمين وقسم بالله نعم الحق وعرفا وان كان ذلك لهما التزاي
عند العقول لانه لا يزيد على الذات لمقدسة فيكون القسم بها حقيقة
لا بغيره والتقدير في الصحيح الوارد بانفق واليمين بعهد الله تعالى
قسم بالله نعم ان مرجع الى القسم بحسبونه الى كالعقيدة ونحو ذلك في
انها غير الذات وانها محترمة كاصنام الذات كقيد الله العلم ولو
الحلق اللفظ ولم يقصد به احد المعنيين ففقد انعقاد اليمين به وجوب
من الاصل وعدم معلومية الحلف بالله نعم ومنه ان الفرق لا يطلق الي
الحلف بالله نعم عرفا فهو اذا كان اي لفظ ممن يعتقد عدم زياده
الصفات على الذات ودعوى اشتراك اللفظ فلا صفة له مع كون
المستفاد اجتهاديه قد اختلف فيها الكاثر العلماء فلا يصح في الحقا
المعنى بدون القصد وذلك لوجوب وصفه الصحيح قد يورد عليها
بنيته لا اشتراك بينهما ومجرد وقوع الحلف فيها لا ينافي الاطلاق
الى احد ما عرفنا وقد يدعى الاطلاق بمجرد اطلاق اللفظ وانما
يتوقف على قيام القرينة على ذلك على ما سبق فلا حظ وما ملأ الله

العلم

اعلم واما انفق واليمين فيلزم الله نعم ونحوه فقد نفق عليه نيز منهم
عن المسوط الاجماع عليه لان مرجعها الى الحلف بالذات لا كبراء وكونه
ولم يقبل احد بزيادته على الذات وان قيل بها في العقيدة ونحو ذلك
هو انفق رقبته ودين العقيدة ونحو ذلك قيل ودعوى ان اشتراك
العلم والقدرة يمنعه من الانفق وبها وان قصد بها الذات المستفاد
لانها كغيرها من الاسماء المشتركة من غير ان غلبت عليه قسم يدعي منع
عدم الغلبة على الذات على الذات المقدسة في الاولى بل وفي
باقى الصفات المزبورة فانها اجمع ترجع الى المعنى الى الحلف بالمعنى
بها وان ذلك من باب الحلف بالصفة الى الموصوف انه لو سلم
انه لمراد هو الحلف بنفسه الصفة فلا مانع من انفق واليمين بها
لمتكررة للذات المقدسة بعد ان لم يكن شيئا مغايرا لها وان
كان العقل يتزعم منها امرا اعتباريا فان ذلك غير قاطع في المعايير
بينهما سيما لا في النجس ولا في النجس كونه هو واحد ما ذكرنا مما مل
فتم جدا والله اعلم قال به ولو قال انقسم بالله نعم
او احلف بالله نعم كان مما يوافق القول قال اقسمت
بالله نعم او حلفت بالله نعم ولو قال اردت الاصل
عن يمين ما ضيقه قبل لانه من نيتهم اقوال الاول

والا فترام

فلا ريب فيه مع قصداً أكلفه وكذا الثاني لصدق البهي
 على ذلك لغة وعرف فيخرج فبذلك على لزوم الوفاء بركته واسته
 واجماعاً ولقولهم استشهد بالله اي أنهم كقول بل وكذا مع طرف
 اللفظ في نه ظاهراً في ذلك وان لم يعلم قصد الانشائه على قوله
 والله لأفعلن الملقم الا ان بقى بانه ذلك صريح في القسم فيكم
 به على حاصبه وان لم يعلم بانه قد قصد به اكلفه فانه ليس مري
 فيه بل هو محتمل للان في الالف والظهور في الاول فلا بد
 من العلم بقصده على قولنا فيات في الطلاق على القول بوقوعه
 بها ولا كقول اردت الاضرب بك قبل منه كتحريمه كغيره
 للامتناع لان ذلك اضمار في نفسه كفي المتي وغيره ولو كان
 ظاهراً في الانشائه على وجهكم عليه لم يقبل منه غيره بإرادة غيره
 كما في قوله وفالسالكه لا يحتمل عدم قبوله في الظهور
 كونه ان كقول لا يقبل اضماراً عنه قوله انت طالق بانه
 اردت به طلاق سباً اولاً حقا وقد يورد عليه من الكلف
 المشبه به ففلا على المشبه لظهور عدم اشتقاق اللفظ بالان
 مع وجب الحمل الاطلاق عليه مطلق وان لم يكن هناك قرينة حال
 تشهير بإرادة الانشائه بل استدل بالعدول الى غير الحقيقة
 ايتم حجة فلا ينفردكم عليه بالبي في اطلاق اللفظ وانما

القرينة

القرينة على ارادة الحمل حال عدم ترتب احكام البهي مع عدم
 العلم بقصد له بعد عدم دلالة اللفظ عليه كقول وقد يدفع بان
 ذلك في تسليم نفسه يدفع الايراد على المقام وغيره متى جمع
 باي احكامي كانه هو واضح وقد يقى بانه لو حكم بكونه يمينا للقراين
 الدالة على ذلك لم يقبل منه ظاهر ان اضر فلا بد وبانه يريد الايجاب
 دون الانشائه مع اتماله اذا كان موارده تكليفاً راجعاً اليه
 وليس معاً متعلقاً بغيره وبه قد يفرق بينه وبين الطلاق خصوصاً
 بعد التصريح في ان البهي على ما في التمهيد كقول وفيه ان مثل ذلك
 جاز في اللفظ الصحيح بكونه يمينا ايضاً فلا خصوصية فيه للمقام
 فتم جيداً والله اعلم قاله ولو لم ينطق بلفظ اجمالية
 لم ينعقد فكن لو قال استشهد الا ان يقول بالله نعم
 وفيه للشيخ قولان فلا كذا لك لعقال اعظم بالله
 فان لم يكن من الفاظ القسم اقول اه الاول فلا خلاف
 فيه ولا اشكال للامور لعدم صدق اكلفه بانه قسم ولا يجوز
 على اي عبد الله انه قد اذقوا به بعد اقسامه او طفت
 فليس يشترط في قول اقسام بالله قسم او حلفت بالله تعالى

مع عدم الفرق بينهما وبين اقسامه وحلف اقسامه عدم القبول به كما هو
 ظاهرهم ومنه قد يستفاد ان الفرق الالفاظ الاربع مع لفظ
 الجملة اما الاثنان دون الالف كما سبق فلاحظ وتدبر والله اعلم
 واما الثاني فكذلك بل هو اولى بعدم الانعقاد لبعده عن الظاهر
 القسم وتدبر استغناء فيه مجرد اعترافه بالله نعم واما مع قسمه اليقين
 اليقين به فواضح وظاهر الحق وحقيقه انفق في ذلك غير المبطل
 انما ان الاستدلال به اليقين كان بين وفكر انما استدل به في
 اليقين بغيره ولو روي الشرع بحلف به كقولهم نعم قالوا نشهد
 انك لرسول الله بخلاف ذلك انما نعم اتخذوا اليقين حجة
 مشيرة الى ذلك كما قيل ولما روي اليقين به وشيوع استعماله في الحرف
 خصوصه في ايمان التعان وكفى مع قسمه اليقين بذلك مع الاطلاق
 ايضاً كما استظهره بعضهم من المتن والقواعد بل ظاهراً كالدروس
 نسبت ذلك الشيخ فاحد قوله ولكن الحق على المبطل التصريح
 باقتبال القصد فيه وانما يكون مع الاطلاق بين كل لفظ القسم ايضاً
 وربما يفرق بينهما بان لفظ القسم ظاهراً في قوله محمد بن علي
 خلاف الظاهر فلا يشار اليه الا مع دعواه اذ قد يخلف لفظه
 فانه ليس ظاهراً في القسم فلا يشار اليه الا مع التصريح بارادته
 من

الى

منه كما قيل وفكر ان هذا المعنى قد صرح به غير الشيخ من اتباعه و
 في المنع والتحرير وفيه ايضاً فان قيل بان القصد معتبر في
 الدعا فكيف يستفاد من هذا لفظه فيكون تقييد الشيخ
 من الاطلاق من حكم بطلان ما لا يصدق قلنا ليس المراد من القصد
 لم يعتبره انما هو لفظه اليقين الموجب لانعقاد وفرض الامر
 لان ذلك لا نزاع واستبراه وانما الكلام في القصد الذي
 لا يمكن بوقوعه من اللفظ اذا لم يكن صريحاً واذ كان صريحاً
 بوقوعه من اللفظ بظاهره وان لم يعلم من قدره المدلول اللفظ وان
 كان محتملاً على السواء لا يمكن الا مع تصريحه بارادة المعنى المطلوب بل يجب
 الظاهر واما فيما بينه وبين الله نعم فالمعتبر ما نواه فيحكم بوقوعه اليقين من
 منه قول القسم بالله نعم لا فعلين فاما خبر عن ارادة الالف به دون الاثنان
 ولا يمكن كما سمع من شهود بالله نعم لا فعلين الا مع اخباره بارادة اليقين
 كما لو تلفظ بالكنى باستطلاق وغيره على القول بوقوعه بها معاً او
 واجبة انتم قد تورد عليها بانه ليس من هذه القصة لفظ صريح فيحكم
 به على ما تلفظ به لو فزع اشتراكه بين الالف والاثنان ولا تجوز
 على الاثنان الا مع القرينة الدالة على ارادته منها وبان القسم غير لفظ عدم
 الفرق بين القسم وشهوده ارادة القسم بهما وعدمها فالترتيب في حقه

كما قيل الا ان الالفاظ اقسمت في القسم فلهذا شهد ولها قبل بعد
الفق واليمين بها وان تم اليها بالله تم كما عرفت اختياره للاصل
لفظ الشهادة لا تستلزم شيئا وان لم يطرد استلزم فيه اللفظ ولا عرف
ولا شرعا واستلزم فيه خادرا غير محدد وهذا خلاف قسم بالله تم فانها
يمين لفته وعرفا وشرعا فانكار الفرق بينهما فخرج محله وبذلك ينفع الله
الاول ايقم فلا حظ وتامل والله اعلم واما الثالث فلا يعرف خلافا للاصل
والدع اعزم بالله نعم وعزمت بالله نعم ليس في اللفظ القسم لفته ولا عرف
ولا شرعا بل في اللفظ لا يرد قسم الله للطلب كقوله عزمت عليك فقلت
كذا وج فلا ينفق به اليمين وان قصده به ففعله من الاطلاق المحقق
والثالث للقسم او لو عد بد لك مع في لفته من جعل الله نعم الرشد فلا
منه في انفق اليمين به ولكن قيل بانه لا يخرج من وجه ان لم يكن اجماع على خلاف
للتوسع في الفاظ القسم ولانه يتحقق عرفا بكل ما يعلى مؤد باله وينبغي
فرضه ان من حلف بالله نعم فليفت به وان كان خلافه الا في بعض وجوه
بعض خلافه كما قيل وفيه ان لا وجه له في سلامة الاصول عن المخرج عنها مع
من صدق اليمين عليه عرفا ومنه اندراج في الملحق ادلته ولو بعد اعترافهم
عنها فتم جذا والله اعلم فتبين قبل بان المراد بذلك وعده عدم كونه
شترت عليه الكفارة والالتفات في حرمته الحلف به وان لم يكن يمين منعقدة
كما ورد في قول الله نعم يعلم فيما ليس يمين نعم القسم انه من قال الله

نعم

نعم يعلم فيما لا يعلم احرز عشرته نعم لك اعطى ما له وقال اذا قال العبد
الله نعم وكان كاذبا قال الله فيها وجدت اهد كذب عليه غير ان غرضك
وفيه انه لا يريد في منتهى لانه كذب مؤكدة ولفظة الله نعم على الكاذبين
فتم جذا والله اعلم قال في لو قال العبد الله نعم كان قسما وانفق
به اليمين اقول هذا هو المعروف بيننا بالاختلاف فيه يعرف كما عرفت
به كثير منهم بل نقاه غيره واحد منهم صري ولفظ اليمين ان بق المعمل
عليه الاحكام كما عرفت بعضهم وفي صحيح عنه واما قول الرجل نعم الله نعم
وايم الله نعم فانما هو بالله نعم او حرة من قبل اليمين مسند الى امره
جعه من المأذون كذا ما لا يلتفت الى الناقصة فيه بان عمر الله نعم بمنه
فيكون كالقسم بقدرة الله نعم وخوفه ما لا ينفق به اليمين كما سبق فان
ذلك لا يقيد في مقابلة النقص المعبر او المعجز بل عمل بلفظ نعم على الله اعلم
قال في فلا تشقق اليمين بالطلاق فلا بالعناق ولا بالتحريم
ولا بالظهور وبالحمم فلا بالعبادة والمهوى والقران
ولا بغيره فلا بالنبي فلا الايماء وكذا وحق الله تعالى
نانه حلف حقه لا به نعم وقيل تشقق وهو بعيد اقول
اما ما عدا الاخير فلا خلاف فيه في غير الكتاب ولا اشكال للاصل والنقص

اولي صحت قوله
في كان حالاً
فالي حلف بالله
تعالى من

ان بقوله وغيره كقولهم لا تخلفوا الا بالله ثم وقوله من كان حالاً فالي حلف
بالله ثم اوبى الى عز ذلك وذلك وعينه ان قد شذ قول الكاتب
بانقاده بما عظم الله نعم من الحقوق كقوله حق رسول الله هو حق القوان
وبالطلاق والعناق والهدنة ويحكي قبل ولعل مراده بالاول انه
لا ينبغي ترك الوفاء به مع من انتم لتعظم ما يريد بغيره بل لا بد منه مع من
الا انه في بعض الاحوال لا ان مراده وكبر الحفاقة كانه يحكي انه يريد
بان ان انقاده ما يقبل التعلق منها على ذلك لا على انه يميح والا كان قد
يحيي تخميد الاجماع على خلافه بل يحكي دعوى تراثر النصوص بجلد في
على الحقة في ضرورتها من الشيق واننا والامر سهل والله اعلم واما
الافريقية قوله ان اذ اقول فمعي وجاعة انه لا ينفق به اليه من لائل
ولانه مشترك في ما يجب له ثم على عباده فقال ان لا يشركوا به
سبحا وان تعبدوه وتقيم الصلوة وتؤتوا الزكاة ويأتوا القرآن
لقد نعم وان لم تقم البقي وبني كونه وصا كونه في القفات الراجعة الى الله
تعالى غير اننا ريادة على الذات المقدسة في ما اذا قال وحق الله تعالى
لا فعله كذا لم ينفق لا يشرك به من امور كثيرة اكثر من ان لا ينفق به اليه
سواء ينفق تلك الافراد ام الخلق لان الله تعالى ومن حقه غيره بل لو فقد
الذات المقدسة لم ينفق به اليه ايضا لان الله تعالى لا يشرك به فيها واني
من ذلك كانه ملاحظ وتذبر والله اعلم وعن الشيخ في وجاعة انه ينفق

به اليه

الاغلب
الانحياز
والاخذ
والاخذ
والاخذ

به اليه لان اليه عرفا ولان المبادر منه انما هو المفسر الاضرب ولا هو
فان استعماله لانه الحق فمعه فاذ الضيف الى الله ثم اختص مكان
يحيي كانه صفات ذاته من العظمة والعزة وعزيمه ولان الاستعمال في
عرفا انهم هو ارادة القسم بالذات من غير التفات الى شيء آخر ولقد
اليه عليه عرفا هذا وعرفا في الشيق وغيره ان يرجع الى عرف الحالف فان
فقد حلف بالله ثم لم ينفق للثباتية ولو قصد به ما يجب له نعم على
عباده لم ينفق ولو اطلق فالقران لا ينفق ولو قصد به الحق فمعه مرتين
واولى بالانقار به لانه وان كان مشتركا الا انه والله نعم عليه كالتفيم
والعلم والحقان ونحوه وقد تكرر عليه بان غير مفهوم اللفظ وتوجد العقد
اليه عز كافي واذا لم يقم اليه لفظ لم ينفق به كقوله لا اله الا الله اعلم
قاله ولا ينفق اليه الا بالنية فلو حلف في غير نية
لم ينفق سواء بصريح او كناية وفي جميع اللغات قول
لا خلاف في عدم انعقاد هذه بدولة العقد اليه كقوله العقد في العاقبة
بل الاجماع بقسمه عليه والكتاب بعزنا نطق به كالتسليم مستقيمة
او المتواترة العامة وانما هي من غير فرق بين الصحيح والظاهر والكفاية
لا يشترط ان يجمع فاعتبر العقد اليه والعقد به ونحو ذلك هو واضح
واذا كونه من بين اللغو فله نعم لا يؤخذكم الله باللغو في
ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فانه كالتسليم وان لم يعقده

اليمين هو اللغو في اليمين سواء كان ذلك لسبق الله أو لكونه
 عليه أو للفقلة والشيء أو فذلك واليه يرجع ما قيل من أن لها
 تفسيرين أحدهما الحلف بلا فقد على ما في أوآت وثانيهما سبق
 التسمية باليمين من غير قصد أي يميني وأقول إن يراى في بعض
 بعضه مثل ما لم يقطع بعده والامر سهل ولو قصد اليمين وعقد
 ولكن لا يمين فيها ولا ترتب عليها الكفارة لفقد شرط وجوب
 مانع أو خوف لم تكن من أفراد يمين اللغو عندهم ولكن قد يقع بعض
 من تأخر بات من أفراد يمين اللغو كمالا يؤخذ عليها سواء
 عقد أم لا فيكون المراد من الآية لشرفه أن يمين اللغو رتبة لا
 يؤخذكم عليها مطم وإن عقد في وفاء ونفسه وإن ما عدا
 الرتبة يؤخذ عليه وعلى ذلك حمل النصوص أيضا ولو حمل ما فيها على
 المثال وأنه أحد الأفراد كخبر مسعدة عن أبي عبد الله عن قوله ثم لا يؤخذكم
 الآية فقيل اللغو قول الرجل لعالم الله ثم ويله والله ثم والله
 بعقده على شيء وعن تفسيره عن أبي عبد الله عن قوله ثم لا يؤخذكم
 ثم والله ثم وعنه في كثير من النصوص الواردة في تفسير الآية
 وفرضه إلى خبر عن أبي عبد الله عن قوله ثم لا يؤخذكم الآية فقال لا والله ثم
 ويله والله ثم وكذا والله ثم لا يؤخذكم عليها ولا يؤخذ على شيء إلا عن
 أبي عبد الله عن قوله ثم لا يؤخذكم عليها ما أحل الله لكم فقال

نزلت

نزلت في أمر المؤمنين أو بلال وعثمان بن مطعم فاما أمر
 فحلفه لا ينام في الليل أبدا وأما بلال فحلف أن يفطر النهار
 أبدا وأما عثمان فإنه حلف أن لا يبيع أبدا إلى أن خرج رسول الله
 ونادى القلعة جماعة وصعد المنبر وحمد الله ثم وأثنى عليه ثم
 قال يا بلال أقام يحتمل على نفسه الطيات ألا أني أمم رسول
 وأكبح النكاح وأفطر النهار فمن غلب على نفسه فليس مني فقام
 هو لا يفطر لو لم ير رسول الله قد حلف على ذلك فأنزل الله ثم لا يؤخذكم
 فإنه لا ريب في أنهم قد عقدوا الإيمان وقصدوا وفاءه وكان
 الله تعالى لم يوجب عليهم الوفاء بها جعل في أفراد اللغو في اليمين كما
 قيل الآية من اثبات ذلك وفي معارضة ظاهر تلك النصوص
 المستفيدة بقاء الإلزام من وجه كثيرة فلا يوجب من طرده أو
 تأويله بأن يراى به أن ذلك حكم يمين اللغو في عدم المواظفة عليه
 لأنه من أفراد حقيقة والامر سهل والله اعلم قاله والاستقنا
 بالمشيئة بوقف اليمين عن الانقضاء أو انقضاء باليمين
 أو انقضاء بما جرت العادة لأن الحالف لم يستوف غرضه
 ولو نزل في من ذلك من غير عدل حكم باليمين

حكم الله الآية

بقسميه

ولقد استنشا و غير ر وايتهم في اقول ان يكون قفا
 لها عنه فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع يوجب عليه كذا
 الكلام التي لا ريب في جواز لغة وعرف وشرا و ليس بواجب
 للأصل وحلوا كثير من النصوص الواردة عنهم عنه وكفى لغة
 بعض من جعل الله الرشد فخله في حيث هو جاز به عما بظنه
 قوله نعم ولا تقولن شئ الى فاعل ذلك عندنا ان شئ الله ب
 على سبيل الشئ فيه للبيمين الا ان المانع لم يستظهر ان التمس
 مسوق للارثم وانه ينفرد لان ان لا يجرم بوضع الفدية
 عند لا مكان ان يريد الله نعمه فلا يقع تركه كما هو واضح والله اعلم
 وظاهر المتن وغيره بل والفتاوى في غيرهم عدم الفرق
 بين كون المحلوف عليه فعل واجب او مندوب او تركه او مكره
 او فعل مباح او تركه فلا يثبت على لغة البيمين في شئ من ذلك الاصل
 واقله ما من خلف على يمين فقال ان شئ الله لم يثبت في خبر
 السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث ٣٤ انه قد منى الرشد في البيمين
 فلا حنث ولا كفارة بل ولا عزم كتاب علي بن جعفر عن اخيه
 موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث ٣٥ ما حاله فقهنا به على
 ما ثبت مؤيداً و قد ثبتوا الاكثر بل الشك كما قيل في سبيل ان قول
 الفاعل يقتصر على ما لم يعلم شيئا الله اياه نادى وشعره في الاجماع

ع

على خلافه بل هو كالاتي في مقابلة النفي كغفل بل قد عني العلم بعلق
 المشية والواجب والمندوب نحوها على الاطلاق فقد لايت ذلك
 وصحت هذا الكلف لما في لا يعلم به قد ينفذ بان فعل الواجب على
 ما شئ الله نعم قطعا فتفقد البيمين عليه ولا توقف بتعليقه
 على المشية الا كما راى الاشعة وان لم يكن واجبا ولا مندوبا
 لم تفقد البيمين لوضوح تركه في الباح في مشية الله نعم عليه
 فيثقل الاطلاق الا في الواجب والافعال التي تقع في كشف التمس مع
 امكان عمل اوله على ارادة التمس ان من يترك بترك المشية
 في عينية وفاق للوفاء بها ولم يثبت ابد او فيه اليتم وقيل بعدم الفرق
 لعدم النفي في الفوت وهو بعيد من حيث الاعتبار و قد ظهر الميل
 الى موافقة الفاضل كنهية المرام وغيره كما وفيه انه لا بعد فيه مع ارادة
 التقدير والقفا في المشية المعلق على البيمين نعم لو اراد منها مجرد
 الارادة فلا ريب في تحققها في فعل الواجب او المندوب وف
 تركه او لم او المكره فتفقد منها البيمين ولا توقف على شئ اصلا
 ونحوه الا في فاعل البيمين على فعل الباح او تركه وذلك بعيدا

وحمل المطلق الاضمار والمطلق الاصحى على حضوره كعبه جبارا فيقطع
 كماله على رادة البركن بالمعنى المزبور ولعل النزاع بين المشك والحق
 ومن يتو لفظا من بعد الى المراد من المشية العلق عليه اليقين وح فلم يتحقق
 شدة على العموم على الوجهين كما هو واضح والله اعلم وظ اجمع وصحح البعض
 فصرحكم على تعليق اليقين على المشية فلو كان المقصود بها مجرد البركن
 لم توقف اليقين عليه وكانت كقولكم وجود الله هل ولعدمه عمل
 النصوص بل التبدل منها انما هو ارادة التعليق فقط ولكن في الرتبة
 انه لا فرق هنا بين قصد البركن والتعلق لا تعلق النقص وغيره في اعتبار
 اجماعه كما قيل وفي رواية المرام انه قيد لو كان النص صالحا لاشتباهكم
 بعده في التجميع اما مقتضى قواعد اللغة التي لا ريب في انها تقتضي لفظ
 على صورة التعليق فقط كما هو ظ الفقه في اللفظ وقد يرد عليه الجبار
 النص العمل فهو صالح لاشتباهكم وسائر فروع مقتضى مقتضى
 الانبياء المزبور في ذلك خرج من الاول والمطلق ادلة اليقين وح فلم توقف
 على المشية مطر في المباح كما قيل اللهم الا ان يتم اجماع على اني فيها مطر في المشية
 وح فلو كان هو الحق فيقتضي التعليق منه وهو صورة قصد التعليق فقط الا ان
 ذلك كونه في غير محله على المشية فحقته هذه اللفظ رتبة جده او تعلم ولو قد والله
 لا فني كذا الا ان يشاء الله ثم انتج فوض السكونا وعنده الله وعرفا بل
 هو ادنى من ان يشاء الله ثم لو وجد الاستشاق فيه حقيقة والمراد منه الا

ان يشاء الله

ان يشاء الله ثم عدمه فلا اعلمني من فعله فلا حش عليه وح ولا كفارة لكونه
 قدرة اى الف فلا تستفقد عليه اليقين كلفوا في غير المقدورات ومهما كان
 مقدورا له فقد شاء الله ثم فحش بركته ما قدرته عليه فيكون بمنه منفعة
 شرعا وليس لك تعليق على المشية ولا يخرج منه الا صورة عدم التعلق منه
 لمرض وكونه مما يستكشف عدم تعلق التعلق به واقفا وان تعلم لكشف
 بشوته على ظاهره قبل انكش في الحال له كما في تعلقه الله الا ان يقرب اليه
 الضيق من نقصان اليقين بقدره لا قد بهما من التعلق او البركن في شدة
 فحش فحش على انهما في شدة العبود والاقبى في حدة ما في صورة
 التعليق كما سبق فحش فحش جده والله اعلم واما اعاب راقا لهما حقيقة
 او حكا في المهورف في بل كاد ان يكون اجماعا للاصول والمطلق ادلة
 اليقين واستحق به كما قيل المقتضى على تفصيله بصورة الاقضية على التوجه
 ولا قيل منه انه لو لم يعتبر ذلك للزم ان لا حيث ابد لا مكان ان يقول
 ان يشاء الله ثم عند ارادة الخالق فاني وقت كان كجزم به بعضهم وح فلو
 تاقوا القربى على وجه لا يبق الخالق بالظلم عرفا كان لا غيا ولا يوقف اليقين
 لأجله كما تعلق عليه كبر منهم في غير خلاف في يعرف ذلك قد وردت في
 رواية شديدة كثيرة الهمة الى اذ في ان ضرب اللفظ مطر او الى مدة معينة كبر
 عبد الله القدح عن الله عبد الله ثم ان كان يقول للعباد ان يشاء الله
 بينه وبين اربعين يوما اذا نسي وراى في رواية ان رسول الله

انه اناس من اليهود ففهموا تعالوا غدا احكم ولم يثبتوا
عنه اربعين يوما ثم اتاه وقرروا لا تقولوا لشيء اني فاعلموا غدا
الا ان شئ الله واذا كركركم اذا نسيت من عنده عن امير المؤمنين انه
قال لا تستنشقوا البهيم من ذكر وان كان بعد اربعين يوما قال الله ثم
واذا كركركم ان نسيت من فضيلة عنه عن قوله ثم واذا كركركم ان نسيت
ذلك في البهيم اذا قلت والله لا فعلت كذا او كذا فافكرت ذلك لم تستنشق
فعل ان شئ الله ثم وجر ابي و زرارة ومحمد بن مسلم الى جعفر والى علي بن ابي طالب
عن قوله ثم واذا كركركم اذا نسيت فاعلم ان اذا حلف الرجل ان يستنشق
اذا ذكره والرسول الى عبد الله انه قد لعبدان يستنشق في البهيم في يومين
اربعين يوما اذا نسيت جبر زارة عنهم عن قوله ثم واذا كركركم ان نسيت
فقد اذا حلفت على شئ ونسيت ان تستنشق فاستنشق اذا ذكرت الامر
ذلك في النصوص الا انها لم تلم ولا لها على الله سجدة لا على مل بها متايل
ولا في غير وان حكى عن بعض العامة انه اذا راى ان في داره في المجلس الا ان
فخلوا في ايها الله ان يكون المجلس قهرا كما وجه بعد الكلام فيه كلاما واحدا
عرفنا اننا قد حملنا على التعليق بالمشية فيه ولكن قد استلطفنا او
فربما الله في البهيم والوعده في يوم اليم فمرارنا قال وقد ارجع عبد الله
يوما الى منزل معبوت وهو يريد العمرة فقلول لو ان فيه كن بغيره فتم
ارزاق البهادر ما يخرج لهم فاذا فيه لفلان بن فلان وفلان وفلان

وليس

وليس فيه استنشق فقال ان كنت هذا الكذب ولم تستنشق كيف قال الله
ثم ثم وعلم بدواة فقال ان الحق فيه ان شئ الله ثم فالحق فيه بعد كل
ام ان شئ الله ثم وجر ابي بصير عنه فحدث ان قرئت سورة البقرة
عن ما نزل منها فقه اهي بالكهف فقال غدا افركم ولم يستنشق
ثم احتبس الومر عن ٣٠ اربعين يوما ثم اغتم وشك الحجاب فلم يزل
بعد اربعين يوما نزل عليه جبرئيل بسورة الكهف الا ان قال
تقولون ان شئ الله فافهم انه احتبس عنه ٣٠ الومر اربعين يوما
لاننا قال لقريش غدا افركم بحراب نلكم ولم يستنشق وقبر لم
عن ابي جعفر عن قوله ثم ولقد عهدنا لآدم الاية فقال ان
الله ثم لما قد لآدم اذ دخل الجنة قال نعم له يا ادم لا تقرب هذه
الشجرة قال فما راه اياها فقال آدم لربه كيف اقرب وقد نهيتني عنها
انا وزوجي فقال لا تقربا اي لا تأكل منها فقال له تها دم وزوجته
نعم يا ربنا لا تقربها ولا تأكل منها ولم يستنشق ففعل ما نعم فاكلها الله
ثم الى انفسهم والى ذكرها وقد قال الله ثم لبنيهم فوكن به ولا تقولون
الاية ارا ان شئ الله ثم ان لا يفعله فتسبق مشية الله ثم

ان لا اضله فلا اقدر ان اضله قال فلننطق قال اللهم وانك
نسيت ان استغنى مشيتي ففعلت ملكي الحمد باربعين يوما
قد يابى اكل الاول فان التعلق على المشية في النسيان ان كفى في
التلفظ لم يفرق في بين الاربعين وما بعد في ذكر تلفظها وان
لم تكلف المشية مطلقا ولو مع النسيان فلا تارة في النسيان بعد انقضاء الصلاة
وانقضاء اليقين شرعا اللهم الا ان لم يفرق في مائة بل في النسيان
فيها مطلقا وفي الاربعين وعدمه فان لم يفرق في النسيان عدم انقضاء في مائة
وان لم يفرق في الصلاة ولو لا استمرار النسيان في كل حال فمقتضى اليقين حيث
ولزم منه الكفارة وبذلك يقع بطلان بعض التعليقات التي تارة
فلا يلزم من جواز التضييق الكلام ان لا يحث على بدلي هو واضح فلا يظن
ولله الفضل والله اعلم قال في غير ط في الاستغناء النطق
ولا تكفي المشية اقول قد صرح بذلك كثير بل هو المشية التي تارة
كثير منهم لان المتبادر من طراكونه ونحوه انما هو التلفظ بالمشية
كما هو صحيح النبوة فيقتصر عليه ويمتد بالطلاق اذ كلف اليقين في غيره ولكن
في النهاية لا كلف بها ان حلف سراً وفي الخ كلف الشام وغيرها الا انها
بالنسيان علم وفي الشهادة في قولك ما انك في اليقين وفي البراءة وفيها
ولعدم انهم في النسيان المعبرة ومنع اليقين في هذه الصورة ان في البحث فلا

مع تعليق الحمد في المشية بعد اطلاق الادلة وبعد حصول النسيان
من صور التلفظ بالمشية فكذلك في نسيان فقط بل هو اولى منه بذلك قطعاً ولكن
المانع اليقين يظهر مما عني بعض الكتب في جوفه انه قال اذا حث على
اجزائه وان لم يجزها وان جازها ان كان جازاً ليمضي فهو فاضل ونحوه ان يكون
عني الى عبد الله انه قد سئل عن حلف سراً فليتقضى سراً وفي حلف سراً
فليتقضى علانية ونحو ذلك فما استفاد من ان الناطق هو التلفظ به حكم ولو
سراً في الجهر باليمين او بالكسوة ثم لو كانت نسياناً فادوية في الجهر باليمين وكما انهم
بها شرطاً في صحة لا تخبر بعدم النسيان في الجهر باليمين وان كان محكوماً
عليه في الجهر باليمين في الطلاق في الحكم بعدم النسيان في جهره والله قال في
ولو قال لا دخل في ان شاء ان يدفد علف اليمين على
مشية فان قال مشيت الغفلت اليمين وان قال لم اشاء
لم تغفل ولو جعل حاله اما موت او غيبة لم تغفل اليمين
لفوات الشرط اقول قد صرح بذلك كثير منهم في غير خلاصه يعرف
بل لا اشكال في صحة ذلك كما في غير ذلك مما علمنا به عدة الشرط وجوده وعدمه
وكيف في عدم الانقضاء فعلم عدم احوال الشرط فعلمنا في احوال الحق فيقضي
موقوفه لا ترتب عليه حكم خلاصه اطلاقاً هو واضح كوضع بقا احوال حقوق
المشية في النسيان ونحوه فيقتضي اليقين في موقوفة انما يقتضي بعدم حقوقها في
الموت فمن جهره والله اعلم قال في لو قال لا دخل في ان شاء

الا ان ريد عقد اليه وجعل الاستثناء مشتمل ريد
 فان قال ريد قد ثبت ان لا تدخل وقت البين لان
 الاستثناء من الاثبات نفى ولو قال لا دخلت الدار الا
 ان يشاء فلان فقال قد ثبت ان لا تدخل فقل سقط
 حكم البين لان الاستثناء من النفي اثبات اقواله صرح
 بذلك كثير منهم غير خلاف فيه يعرفه لا يظن ان اللفظ عرفا وفوقه وعرف
 انه لو علق الحمل على مشيئة زيد بان قد لا تدخل الدار الا ان يشاء
 ريد فانه قد عقد اليه وجعل لها طريقا احدها ان يدخل الدار متى يشاء
 ان يشاء ريد ان لا يدخلها فان دخل فثبت مشيئته بغير سوادش وريد به
 ذلك ام لا بل لا يحصل الحمل بعد مقتضى البين فلا تؤثر المشيئة بعده فيه
 وان لم يدخلها وث ان ريد ان لا يدخلها بترأفهم وهو موقوف على المقررة
 وقت البين ووجهه ان متعلق المشيئة المذكورة هو عدم دخوله فكانه
 فانه لا يدخل الدار الا ان يشاء ريد ان لا يدخل فلا دخل لان المستثنى
 والمستثنى منه متفادان فالاستثناء من الاثبات نفى ومنه النفي الاثبات ولا
 كان المحلوف عليه اثبات الدخول كان الاستثناء منه وهو عدم الدخول
 فاذا شا الدخول فقد حل البين ولو فرض مشيئة زيد الدخول فاليمين ناجية
 لانه مشيئة الغافل من استثناء وكذا لو جهل حال مشيئته لان الانفقار حاصل
 وانما الحمل مشروط بمشيئة عدم الدخول ولم يفسد الشرط فلم يقع الحمل
 لانها منعقدة به وانه لو علق اليه بنفي الدخول متعلق على المشيئة

كما لو قل لا دخلت الدار الا ان يشاء فلان فالكلام فيه كات بق فان
 المستثنى من نفى فكله الاستثناء اثبات فكانه قال لا دخلت الدار الا ان
 يشاء فلان ادخل فان لم يدخل بترأفهم وان كان قد ثبت ان لا يدخل فثبت ولا تقصر
 مشيئته الدخول بعد ذلك وان لم توف المشيئة فهو منعقدة اليه هذا مقتضى
 ظ الاستثناء عند اطلاقه او مع فقد ولو فقد فثبت على كل قبل
 منه وديني بنيت فان قام الى اريد بالاستثناء فمحلقة مشيئته فانه
 بقول لا دخلت الدار الا ان يشاء ان يدخل فانه اخالفه ولا ادخل وقول
 لا ادخل الدار الا ان يشاء ان لا ادخل فانه اخالفه وادخل فيعكس الحكم
 فان شق الاول ان يدخل قبل دخوله الحلت البين وارتفع وجوب
 الدخول لوضع الشرط وفلان يشاء ان لا يدخل الحلت
 البين ايض لو جرد شرط الحمل والتفادي المستثنى من المستثنى منه
 على هذا التقدير ايض والحكم به ايجل بمشيئته كات بق والفايط
 انه كلما كان الوعد موقوفا وجهل الشرط فلا عقد وكلما كان الحمل موقوفا
 فهو منعقدة الا على علم شرط الحمل الى غير ذلك من كل تهم الراجعة الى
 القبط لم يورس فلا تهمه والاكثر منها فلا فطوت على والله اعلم

قال فلا بد من الاستثناء في غير اليمين وهل يدخل في
 فيه تردد ولا شبهة انه لا يدخل اقول هذا هو الاستثناء
 كما في كونه من العبارات لا حالة عدم دخوله فيه ولعل ذلك القياس على اليمين
 عند ما فوضت من ظهور الفارق بينهما ولذا لا قرارا فارجع عن حق ثابت
 عليه وذلك مناف لتعليق على استثنائه فكون كالا كما بعد الاقرار فلا يسمي
 كما في نظائره ولكن عن حق انه بدفعه لتعليق على المخيلة ويدقق عن الحق
 عليه على اليمين في احوال البرادة عن الحق الذي قد قرع نفسه في شمول
 الآية ونحوه **اليمين** والادوار والطلاق والعقود ونحو ذلك والادوار
 والعقود قد يكونان من اليمين ولذا قيل بدول الحثية فيها اليمين الا انه
 في غير جملة خصوص في الادوار فان الآية غير شاملة لا عرف ولا لغة بل انما
 ظاهرة في غيره وعلى ما علم من ان دليل دخول في اليمين انما هو في
 ائحة لا للآية ونحوه كما هو واضح بآية النكاح التي كانت في وقت
 فيها فلا يظن ان كل ما علم فاقه في كل حرف التي تقسم بها الماء
 والنفاء والواقي وكذا لو خفض ونحو القسم من ذلك
 بحرف القسم على تردد واستشهاده الانعقاد اقول اما انما
 اليمين بما عهد هذه الحروف فلا خلاف في ذلك ولا اشكال بل الاجماع على قسمه عليه
 لعقود اليمين على ذلك لغة وعرفا وشرعا فينبغي في الكتاب والسنن انما
 على وجوب الوفاء باليمين وعلى ان كانت بمنها وتزوم الكفاية مما ونحو
 ذلك ولو قدر ما لا فعلت او والله لا فعلت ثم قدر لم ارده القسم لم يقرب
 لانها

لليمين

لانها صريحة في ولو قدر ما لا فعلت ثم قدر لم ارده القسم وانما اراد الاستثناء
 بالله ثم او الاعتراف به او خذ ذلك ثم استندت بقولي لا فعلت فليس له
 وجهان اقربهما القبول فيما لو لم يتعلق به حق او من اجل ما يتعلق به
 ايضا فيما بينه وبين الله ثم ولكن لذكر الحق موافقة بظواهر اقراره في
 نظائره وحقه الله اعلم واما انعقاد ما مع انما واحد في خفض لفظ
 الجملة فقد نقص عليه كبر منهم لصدق اليمين عليه لغة وعرفا فينبغي في اطلاق
 ادلتها على استعمال لغة ووروده شرعا ومع كون المقدرة في القرينة عليه
 كما للمفوض به كما قيل ولكن عن حق عدم الاتفاق وبه الاصل وعدم تقاربه
 في استعماله في العربية وعدم معرفة عامة الناس بذلك ان علم به بعض قاصدهم
 ووجد في نواحي استعماله اهل اللغة ونحو ذلك مما يورث الركن في شمول
 الاطلاق لهذه الكيفية فلا يخرج بها عن الاصل واحدا بذلك مع نصب
 الجملة او مع رفعه لعدم شموله في احوال البرادة ونحوه في احوال
 الفير وعدم شموله في احوال الفانون الويل كما في العقود
 والائتمات هذا في امكن الترام الانعقاد به وان كان ذلك الحنا
 كما لو قدر ما لا فعلت نصبا او ضمنا اذ لا تشترط العربية في القسم
 فالانعقاد في امكن حتم النصيب بنوع اى ففى كقيد والاسر من اهل اللغة
 ولو قدر ما لا فعلت باسقاط الالف في حد ذاته المقدسة فنفس
 انعقاد اليمين بها وجهان من الاصل وكونه غلظا لغة وعرفا وشرعا

وكونه عزيزا ذكر الاسم القديم وعزيمه به من ان الحق شايخ
 في السنة العوام والخاص وقد خيز عند العرب حذف الالف عند
 الوقف لان الوقف يقتضيه كان الالف والوجه وقوع اليميني بها
 مع فقهه كما في ذلك وقد يورد عليها بشرط ايجاز على القانون
 العرب في الصيغة العربية والقيم عذره وقد يدعى بسم الله ليس على
 الشرط المزبور مع اطلاق الآية والرواية وقد عوى عدم صدق
 اليميني على المسمى واخيه السقوط كدور الشك في صدق عليه مع
 احواله عدم ترتيب الاثر فلا حظ وتدبر والله اعلم قاله ولو
 قال هذا الله ثم كان يميننا اقول قد مرخ بذلك كثير منهم
 من غير خلاف فيه يعرف بالاضافة في ذلك اشكال كما عرفت في بعض
 الائمة مما يقسم بالله وعرفا فيندرج في اطلاق الكتاب والسنه كما
 قيل فيكون الالف بلا من احد عرفت القيم وبلا من همزة
 لفظ الجلالة او انما للشيء في اخر حرف القيم ووجه قد مرخ
 كثير منهم بذلك لا يعرف في خلافه ويكون همزة للوصل الى القطع
 ووجهان لا يخفى بعضهما على جواز قطع الهمزة ووجهها في اثبات الالف
 وحذفها فتأمل جيد والله اعلم قاله وفي ايمان الله

ثم

ثم شدد من حيث جمع يميني ولفظ الانقضاء تشبه
 لانه موضوع للقسم بالعرف وكذا ايم الله قدم ومن الله
 ومن الله نعم اقول وقد يكون التردد من حيث انه مفرد بمعنى اليمين
 والبركة فيرجع الى الحذف بصفة الله نعم لا بد من المقدسة وتذكروا
 لعدم تدارف استناده في القسم عند اهل العرف العام وان كان متعارفا
 في تلك لغة فان المدار في القسم على اصطلاح اهل الف على اصطلاح غيره
 هو واضح ولكن ذلك كله في غير محله بل هو كالمقابلة في مقابلة النفس
 وقد مرخ كثير منهم بانفق اليميني بذلك جميع اللغات التي تبت فيها الالف
 تزيد على العشرين مفردا او جمعا او مرقا كاللواو ونحوه فان النفس مثل
 لذلك مع عدم القول بالصدق في مورده وبما في اللغات كما هو
 ظاهر كثير من العبارات المرسله لذلك ارسال المسلمين في مع كثير
 اجمع فيكونها موضوعا للقسمة وعرفا وكثرة اللغات فيها انما هو
 استناده في الوجبة لارادة التوقف والتسديد ونحو ان الالف قد مضى
 ببعض لغاتها في احواله عدم ترتيب الاثر على باقيها قد تدعى بصدق اليميني على
 اجمع عرف فيندرج في اطلاق الكتاب والسنه ويخرج بها عن الاول الذي لا
 ان يقع بان اطلاقها غير مسوق لبيان القصة التي يقسم بها وانما جميع ما تم
 عرفا ولغة من فيقصر على المتفق منها او يمتدح به ما ورده النسخ فقط
 فتم جيدا والله اعلم قاله الثاني الحالف يعتبر فيه البتة

بالانقضاء تشبه
 بالانقضاء تشبه

فكأن العقل والخيال والقصد فلا يتفقد بمشي
 ولا المجنون ولا السكر ولا السكران ولا الغضبان
 ألا ان يملك نفسه اقول لا خلاف في شيء من ذلك ولا يخفى
 بل ظاهرهم انه من المستحبات والاجتماعيات علم بالاصول فحق قد شيء
 من هذه الاشياء مضاف الى النصوص العامة التي ملئت من العقود
 والائتات كحديث رفع القلم ونحوه والى الايات التي فيها لفظ القصد
 التفوق واليمان وانما تختص بها كس القلوب وجماعة نحو من ايمان
 ونحو ذلك الى النصوص التي في قول القائل لم يتركه طريق الاصول
 الاربع وغيره لا يمين في غضبه لا في طغيانه ولا في صبره ولا في اكرامه
 فقلت له فافرق بين اكرامه والاكراه فقال في الجبر والسلطان ويكون
 الاكرام من الزوجة والدم واللبوس ذلك بنية لا بما عليه من قول
 بالقصد بين الغضب والاكراه وبين غيرهما بل بين غيرهما اولى بالمنع من ذلك
 قطعا ولكن قد يربط بين ذكر الغضب في النفس والفتور مع عدم ذكره في
 العقود والائتات على ظاهره فانه في اللفظ لا في المعنى سواء ملك نفسه
 وقصد به القسم على غير الغضبان او لم يملك نفسه ولم يقصد به القسم اطلاقا
 داعي القصد على خصصه الثاني كذا في المتن وغيره وجعله في افراد فاقول القصد
 فيكون كذا في العقود والائتات على غير خصوصية له اطلاقا ولعله لذا
 قيل بانه القصد المعتبر بالقصد خاص بخلاف بقول العقود والائتات
 فان

فان اعتبرها عندهم مطلقا فقد وقع فيكون معنى قولهم ان الله يملك نفسه
 بان يحصل منه القصد المخصوص لا بان يكون قاصدا على نحو الايتات والعقود
 واليه قد سبق جملة القول باعتبار النية في القصد كما في كثير من العبارات فيكون
 المراد بالنية في تلك العبارات تشديد العزم وتقوية الادلة عليه وفي ذلك
 ما هو مفقود في حال الغضب وفي حال الاكرام من الزوجة ونحوه اذ في حالة
 عدم ترتب الاثر على اليمين النافذة للقصد المخصوص وان كانت مقفولة
 في الجملة ولا اطلاق في ذلك حيث يشمل كل عيني مقفولة على نحو ما في
 الايتات بل في الايات ظاهرة في اعتبار القصد المخصوص كما في قوله
 من يلقه باللغو العزيم فله اكرامه بعض الايمان المقفولة كذا في بعض
 النصوص وغيره فلا خلاف في ذلك والله اعلم قاله وتنفق اليمين
 بالقصد اقول قد يحد ذلك بغير ما عليه قوله الا ان يملك نفسه ولو جعل الواو
 في النفي وكذا في غير ذلك انه حكم مستقل وانما لانه في موضوعه ومحلته
 ما سبق وغيره وان لم يفرغ منه بيان المفهوم وانما لا تنفك اليمين بدون القصد
 فان المقصود من العبارة مفهومها لا منطوقها وبذلك يتبين خلاف بعض العامة
 حيث حكم بانفاد اليمين بالقسم الفرج وان لم يقصد وانما يتوقف على القصد
 وليس بمجبى كالكفاية بالمعنى والقدرة ونحوها وتفسر بانها لا تسري الى الله
 قال به وتصح اليمين من ايمانها كما تنصح من المسلم وقال في ف

لا تقع وفي صفة الكفر به منه من دد منشأه ^{التقيا}
 الى اعتبار نيّة القربة اقول قد مرّ في حق وموضع من
 واتباعه واكثر المتأخرين كما فكك وعزله بصحة من الكافر مطم
 للأطلاق الكتاب المستند ان كل من لم يجمع الكفاين على خوف الله
 والالتفات وتوهم الخطأ للذين آمنوا في بعضها غير قاض
 بقصر حكم عليهم قطعا وانما هو من الأحكام الوضعية المشتركة بين
 جميع خفوا في مقام الدعاء وقطع الخصومة عن غير فرق بين
 جميع افراد الكفر في مقام كان كفره بسبب مجرّد ان كان كافر
 به بعضهم حاكم له عن حق وعزله ولكن في الفاضل ويكثر ممن تأخر عنه
 انه يقع اليقين في اعتراف بالله ثم فقط لا حالة عدم في عزله مع
 عدم شمول الاطلاقات لعل ان لم يبق ظاهرة في خصوص المعترف
 بالحق كذا اهل الملل ومعلومية ان الحكمة في شرعية القسم
 انما هي اصرام المقسم به عند اى لف والفروض على مستند غير الموقوف
 بالله ثم وكونه مكلفا عند بالفروض كالا لولم يثبت على وجه
 العموم اكله وانما ينظر في دليل الفروض فما كان منه عاقل لكل
 ثبت غير المعترف به ثم وما لم يثبت ملا لكل فليقتصر على

له ان

الميقن

الميقن او الظاهر منه ان اليقين في غير المعترف بالله ثم من اولاد اللغو
 من الابحان اذ لا فرق عنه بين لفظ الجلالة وعزله كما هو واضح بان التقا
 كوضع عدم جريان في عدة الاشراك في الكفاين في مقام الحكم الذي هو من
 الاختلاف العنوانات فتم جديا والله اعلم واما عدم قوله بالنيّة على كل
 واليدين على من انكر وحده فقد يترشح له الي حد الله ثم فاذا شهد صحت
 اليقين منه مطم لعدم التقابل للفكر في كونه كفى للبحث فيه بحال ان كان
 في دفع الاعتراف بالشرع الموجبة لثبوت احكام المدعى والمكذوب
 والمفوض عدمه ومجتمعا الزام احكامه بذلك حورة فاما لم يقتض له صحت
 مع انه لا رادع له عن اجابته وانما يجب عليه واستهزاء به كما سجد عليه
 الوعدان بذكر المكان منه عدم القول بالفضل ايضا كسيفه في حق الله
 ثم وبالغنى والآله والاشياء الكثيرة المشتملة على اتم لا تحلف اهل الملل
 واليهود والنصارى والمجوس بالله ثم في غير شاملة لى حد الحق والشرع
 اجمع فلا تصلح دليلا للحجة منه كما زعم بعضهم ودعوى شمول بعضها او جميعها له
 اعظم مكابرة على الوجوه انما اجمع مسوقة لبيان المحلوف به وانه
 ليس الا الله ثم لا لبس في الهمم في اى لف على ذلك كل مكلف من اى حد الحق
 كما زعم بعضهم فتم جديا والله اعلم واما القول بعدم حجة اليدين في الكافر
 وان كان من فرق الاسلام احكاما بكفره فقد سبب الحق في حق وحي
 ادر يسى ولكن المنقول عنك انهم رجوعه الى المشتمل في تحريف الخلاف

في المحل وهو ان قد يدعى في لغة لاجماع بقسميه والمنصوص
الواردة في كليف اهل الملل مع عدم القول بالفرضين القوم وفي
موارد كقيل ولظم الآيات والروايات مع احالة الشراك
والث ركة للفروع وفي ذلك وبذلك يخرج عن احالة عدم الاتفاق
واما تقليد بعدم معرفة الكافر بالله قسم المقتض لعدم ايمان
منه مطم وان كان موثقا لله قسم بل او مقرا بنسبة محمد او نحو
ذلك فهو كالدخول في مقابلة اصلا في الكفر في السنة والبعاء مع ما
منه ونفسه ان يكون بعض افراد الكفر اكثر موزة بالله قسم في افراد المسلمين
وانكاره مكابرة على الوضوح واما قوله في الاسلام يجب عليه فلا دلالة
فيه على عدم الاتفاق مع اصله في انه قد يكون بعض افراد الكافر في فرق
المسلمين غير شمول لهذا الخبر قطعا في فقد تنفقه من كفره ويجب
على تركه قبل اسلامه مع في وجوب الطلوع عليه فاذا لم سقط عنه لقها
على تركه وكفى عليه الايمان بمقتضى تركه بقا وقتها كلو لم بقا
وقت الطلوع ولو حش من قبله لغو لزمته الكفارة ولو لم ينداحت
قبل التكفير في سوطه في كمال وقد صرح كثير بقوطه على ان الكفر فيه
خلقا كما قيل لا يطلق البور في المعتق بالهتف العدي وضمه يمكن ان
يكون اجماعا كما في بعض الاعتراف به ولذا في الاسلام بعد الاخطار
شهر رمضان الموصوف للمكافرة عليه في كفره كقيل وكفى في غير
اللام انه مترشح وجب عليه الكفارة لكونه لا يقع منه اذ في الا بعد

الاسلام

الاسلام ولو قل بمسقطه بالاسلام كقطع به جميع الاحباب وانه
عدم تحقق التكليف بها في لا مشاع وفيها من حال كفره وقوطه
عن باسده كما وقفا الصلوة كفي التقط بسلامه محل نظر الش
وقية نظرا لان الفرق بين وقفا الصلوة ونحوه وبان الكفارة
الزجورة الى ان في العبادات المالية كالزكاة ونحوه مما يجب عليه
حال كفره ويتعلق اهلها افرجه عنه كسوقه محله فلا يظن ان الله
وفى الكفارة انه لو حش في عمنه ووجبت عليه الكفارة فقبل ظ
مضاب الاحباب عدم محش من حال كفره مطم وتردد المصنف في
فمنه من حاله ولم يقرر في من ترقد فيه غيره كاعترافه به معظم
قلا بانه لا وجه له بعد اتفاقنا على ان الكفارة في العبادات
المعيرة فيها نية القربة في غير فرق بين الاطعام والكسوة والقيام
عندنا ومن غير فرق بين من يعتقد توبة الخطي بها عليه كيعق
فرق المسلمين المحكوم بكفرهم ونحوهم لعدم حصول الفريضة
انت لها كما قيل وبين من لا يعتقد توبة الخطي بها عليه كيعق
مثلا لعدم توبة فوشعهم وعدم توبتهم بشرعا فيسقط قصد الاشارة
منهم الا ان يفرض نية الكفارة فوشعهم فيكونون كالقسم الاول

في عدم جعل القرب لهم وله قصد واما الاشارة والتقريب كما
 قيل وفيه ان ذلك كاف في الحكم بالقربة كما في غير اهل الايمان
 من فرق المسلمين المحكوم بسلامتهم ودعوا ان الاسلام شرط
 في القربة بقيد ما لا يشهد عليها فقد يصدق بالقربة في الجملة فاذا
 تفقدهم الايمان حصل لهم القرب في الثواب فلا يلزم له
 له ذلك في قنطريته وقد يقال لغيرها منه بان يتولى احكامها
 عنه كما قيل به في الزكوة ونحوه ثم جدد والله اعلم قال فلا
 تنفصل بين الولد والدة الا مع اذنه فكذلك بين
 الميراث والملوك الا ان يكون في فعل واجبا فترك
 فيه ولو حلف احد الثلاثة في غير ذلك كان للاب
 والزوج والمالك حل اليدين ولا كفارة اقوالهم
 في ذلك هو النسخ الراضة عنهم كتحريم القصاص عن ابي عبد الله ع
 قال لا يمين للولد والدة ولا للميراث مع زوجها ولا للملك
 مع سيده وجز منه قوله انه قال قال رسول الله لا يمين للولد
 مع والده ولا للملك مع مولاه ولا للميراث مع زوجته ولا نذر
 في مصيبة ولا يمين في قطيعة وجزه عن ابي جعفر انه قال

رسول الله

رسول الله لا رضاع بعد فطام ولا وصال في صيام ولا يمين بعد اعتكاف ولا
 صحت بوجاهة الليل ولا تقرب بعد الهجرة ولا هجرة بعد الفتح ولا طلاق
 قبل النكاح ولا عتق قبل ملك ولا يمين للولد مع والده ولا للملك مع
 ولا للميراث مع زوجته ولا نذر في مصيبة ولا يمين في قطيعة وجزه عن
 ابي عبد الله ع عن ابيه ع في وصية النبي لا يمين للميراث في ان لا يمين
 في قطيعة رحم ولا يمين للولد مع والده ولا للميراث مع زوجته ولا للملك
 مولاه الميراث في ذلك لا يكره ظهوره في عدم النفاذ واليمين مضمونة
 بها فيكون وجودها لا ينافي شرعية النفاذ في حاله النفاذ وعدم
 الانفاذ والا ان اطلق بقسمه النفاذ واليمين مع الميراث بها ان تقضي
 في فقد تقيده بذلك او يقال بان الميراث من حقوقهم لا يمين للولد مع والده
 ان عدم رضاه بها او مع نهيها او في ذلك هو منسلف عن الاذن ان تقضي
 بذلك كما هو واضح كوضع انه ليس للميراث حق بعد الاذن بها بل ظاهرهم
 الاتفاق عليه فلا حظ وقاتل والله اعلم واما مع عدمه فالقبح هو التزام الميراث
 بظواهرهم كما هو ظاهر من عبارات كاهن صريح جملة منها كما في الارشاد
 وذلك وغيرها مع اعادة النفاذ بدون الاذن بها ومع الاذن في الميراث
 محال كما قيل الا ان اوجد في الميراث لا يمين للملك في ميراث السيد

الميراث في ذلك لا يكره ظهوره في عدم النفاذ واليمين مضمونة بها فيكون وجودها لا ينافي شرعية النفاذ في حاله النفاذ وعدم الانفاذ والا ان اطلق بقسمه النفاذ واليمين مع الميراث بها ان تقضي في فقد تقيده بذلك او يقال بان الميراث من حقوقهم لا يمين للولد مع والده ان عدم رضاه بها او مع نهيها او في ذلك هو منسلف عن الاذن ان تقضي بذلك كما هو واضح كوضع انه ليس للميراث حق بعد الاذن بها بل ظاهرهم الاتفاق عليه فلا حظ وقاتل والله اعلم واما مع عدمه فالقبح هو التزام الميراث بظواهرهم كما هو ظاهر من عبارات كاهن صريح جملة منها كما في الارشاد وذلك وغيرها مع اعادة النفاذ بدون الاذن بها ومع الاذن في الميراث محال كما قيل الا ان اوجد في الميراث لا يمين للملك في ميراث السيد

ومقتضاه انقضاء ايمانهم به عدم كراهم لذلك فمقتضى ان لم ياذنوا بالان
ان يراوا بالكرامة منهم مجرد عدم الاذن بها فمقتضى رجوع الى الاول ايضا لان
بعد جواز لا موجب له الا ان كان من قبيل ما في المسئلة ولكن لا بد من
له سور الاجماع المذمومة ولم نعتز على من سورت عليه وكفاه ذلك
وهنا هذا وقد بررنا الحق انه لا يلزم الوفاء به بدون الاذن اذ لو كان
حق التمسك باليمين في وقت حمل النصوص على ذلك لكان بان يراو في فرضها
بعد في الاذن لا تفرصتها بدونه وفي فتحة النصوص والفقه وعلى ما
وذلك اولى من جعله قولاً ثانياً كما هو ظاهر من غير ان يثبت المصنف ومنه
او الى الاكثر وقد تبدل عليه جملة من الكتاب والسنة الدالة على وجوب
الوفاء بالايمان المقتصر على المتقين فيكون عنها وجوب في القوم بالنسبة
المستطاع الوالد او السيد او الزوج فقط على قلته فانه ذلك اقرب الى الحقيقة
على قديمنا فظهر النصوص المزبورة من نصيب الكتاب وخبرنا من فقهائنا
كما زعم بعضهم لوضع اندفاعي من وجه شتى فمقتضى بان المتبادر من الكتاب
العزيز وخبرنا انما هو وجوب الوفاء بالايمان القوي بل لعل اليمين حقيقة في شيء
فقط وفي ظاهر النصوص ان نفي نفي الشرطية هو المانع من ظهور النصوص
في نافية عدم الاذن من اوله الثلاثة على اهل العقيدة ولا معنى له
اعلا ولا يفتي في الكتاب العزيز وخبرنا انما هو بيان لاجماله كما
فقط انه وقولنا انها حقيقة في اليمين واليمين في النصوص
المعمل

المعمل عليها بين الاحباب قديما وحديثا لا يثبت جواز نفيها
بها كما هو محرز في محله فلا حظ من علم والده علم والعم ان الاذن المأخوذة
لليمين لا اثر لها فلا بد من خواتم بعد في اليمين كما لم يثبت الاذن بها اعلا
ولا تؤثر في حقنا القول الا انه لا يثبت في النصوص وطلدنا لغيرنا
على النصوص وخبرنا من وضع الفرق بين العقود واليمين على عدم فتم
جيدا والله اعلم ولو حلفت المرأة وانقضت يمينها ولم يمت عليها تم
تزوجت فقط تصحط الزوج على حق يمينها وجهان اقربهما العلم للاصل
والعومات من عدم شمول النصوص المزبورة لغير ذلك لعلنا في خبرنا
ان لم تكن صريحة فيه ولو حلفت ذات الزوج بدون اذنه تم طلاق قبل حل
يمينها فليحس الوفاء به على المشك لا على ما هو الاظهر وكذا لو كان لا يثبت عتق
العبد لاتي بالمناظر في جميع ما هو خارج كونه ان مقتضى اطلاق خبره
النصوص وخبرنا من الفرق بين كون متعلق اليمين فعل واصباح تركه علم
ولكن قد استثنى ذلك كثير منهم بل بانسب الى الاحباب وقد يعقل ذلك
بالعومات كما دلت سنة المقتصر على خروج عنها وغير المستثنى خصوصا
مع ظهور اعراسهم عن طاعة النصوص فيه بل ومع اعراسهم نحوها كما في كل
ومع ذلك فيلزم ان الملك طاعة الاذن وخبرنا انما هو جواز في لغة الولد
لوالده مثله وذلك انما يجوز في غير الامير لا في خروج جواز في لغة فيها

ان لا يخلو الحق مع معصيته ان لا يخلو الحق مع معصيته
 ولذا ما كان كبر مقتضى ان لا يخلو الحق مع معصيته
 بعد ان كانتا بنفسه اليقين في قطعية الزعم المعلوم ارادة نفس الحق منها مع
 بعد الفرق بين وبين عزيمته من موافقة الاحالة الفاعلة لا يخرج
 عنها بالاعتمادات بعد كون اليقين بها لليقين او بعد كونه المتبادر منها هو
 ارادة الحق فكذلك لا يخلو الحق مع معصيته ان لا يخلو الحق مع معصيته
 تنبيه نظر من ثمة اختلاف في مواضع كثيرة منها انه لو حلف عند التمسك
 بعد الاذن ان لا يفعل ما لا يخلو ولا تنقض الاذن الا حقيقة
 ويقع على ان لا يخلو الحق مع معصيته ان لا يخلو الحق مع معصيته
 الاب والزوج او السيد اللهم الا ان يكون المدا على الكرامة الواقعية
 من اصددهم فلا يقع مع ثبوتها واقعا في حق القوم ويقع مع عدم ثبوتها واقعا
 حينه ويقع على ان لا يخلو الحق مع معصيته ان لا يخلو الحق مع معصيته
 قبل حله او قبل قد ادخل ذلك كرم الوفا به ولو خالف قبل حله وعنده
 الكفرية لا غير ذلك التمسك ان لا يخلو الحق مع معصيته ان لا يخلو الحق مع معصيته
 اعلم قال به ولو حلف بالمرح وقام له احد اليقين قبل
 منه وليس بيمينه اقول قد مر في ذلك كثير منهم من غير خلاف فيه
 يعرف ذلك حلفه في الارادة والعقد ونقض اليقين وكسب
 القلب ونقض ذلك من الامور الباطنية التي لا يعلم عليها غيره والله

تقدم علم

ثم عالم بالان في اخذه بما يعلمه ولا يلاحظ فيه غيره ثم ولا يلاحظ فيه غيره
 كذا ابو قحافة لفظ اليقين في غير عقد بخلاف الطلاق ونحوه فان لا يقبل
 من ذلك لتعلق حق الزوجه به وعدم انت عدم العقد فيه قد عوي
 عدم العقد بخلاف النظم وفكره وعزيمته لو فرض ان كان يمين
 بما يد له فقد كان دعوى خلافه بخلاف النظم فيتم عدم قبول قوله
 فيه من هذا الوجه ولكن مقتضى العلة الاولى والطلاق الفتوى
 هو القبول بحكم لان حق الله تعالى لا يمتنع له فيه فيدان بيمينه
 في يمينه ويمين الله تعالى نعم لو تعلق برحق مخلوق لم يمتنع قوله على
 نحو الطلاق الا ان الخوف من عدم خلافه فلا خطورة على من علم
 قاله الثالث في متعلق اليمين وفيه مطالب
 الاقل لا تنقضي اليمين على المأضي نافية او مثبتة
 ولا يجب بالحنث فيها الكفارة ولو تقدم اللعن
 وانما تنقضي على المستقبل بشرط ان يكون واجبا
 او مندوبا او تركا قبيحا او تركا مكرها او مباحا
 ينشأ من فعله وتركه او يكون البت ابرج ولو خالف

انتم ولزمتكم الكفارة اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا شك
بل حكم الاجماع كثير منهم مري اذ هو المستقيم او متواتر
كالنص المسمى لها بيمين القدس لانها نفس حاجب الالام
او قالوا ان النص هو الدالة على انه لا كفارة فيها لانها لا تقوى
احت فيها والمثاقفة الموجبة للكفارة وانما يتصور فيها الكذب
ومتعلقها وذلك عن موجب لها عند الامانة والنصوص اطلاق
لمن جعل الله ثم الرشد فخلو حيث اوجب بها الكفارة فلا خلاف
الآية ونحوه وضعف ظنهم وهو لا يوفق على ذوالالبهاثة وفي
المالك ان يمين القدس لا كفارة لها عند سائر المستغفار
واما لو ثبت ظن فكل رتبة لا يستغفار رده الى المظلم
وفيه تامل والامر في ذلك سهل والله اعلم بقبس الظن ان اراد
بالضيق بل المستقيم فشمع الى العمل افرق بينهما املا
فتم صيدا والله اعلم واما الثاني فلا خلاف فيه ايض ولا اختلاف
والنصوص ناطقة به مع المعومات كقباوشة قال الصادق
الايمان ثلثة يمين ليس فيها كفارة ويمين عمنس توجب
الانرافاليمين التي ليس فيها كفارة الرجب يحلف على باب بزان

لا يفعل

لا يفعل فكل رتبة ان يفعله واليمين التي يجب فيها الكفارة الرجل
يحلف على باب معصية ان لا يفعل ففعله فيجب عليه الكفارة واليمين
النفوس التي توجبها الرجب يحلف على خلق امر مسلم على حبس
ماله وقال ابو جعفر ما كل يمين حلفت عليها كلف فيها منقولة امر
ديما او دنيا فلا شيء عليك فيها وانما تقضى عليك الكفارة في حلفت
عليه فيما لله ثم معصية ان لا تفعله ثم تفعله وقد اورد الله ثم ليس
كل يمين فيها كفارة اذ ما كان منها ما اوجب الله ثم عليك ان تقضه
فحلفت ان لا تفعله فليس عليك فيها الكفارة واما ما لم يكن مما اوجب
عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ففعلته فان عليك فيها الكفارة
وقال ابو جعفر واليمين لله اليمين التي يلزم فيها الكفارة حلفت
عديما لله ثم فيه طاعة ان تفعله ففعلت فيها الكفارة وحلفت
عليه ما لله ثم فيه المعصية فكل رتبة تركه وما لم يكن فيه معصية ولا
طاعة فليس شيء بشئ وقال زرارة سئلت ابا عبد الله عما يكفر من الاما
فقال بما كان عليك ان تفعله فحلفت ان لا تفعله فليس عليك شيء اذا
فعلته وما لم يكن عليك في اجبا ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ثم فعلته
فعلت الكفارة ونحوه عن ابي جعفر وقال اليفم قلت لابي عبد الله
اي شيء الذي فيه الكفارة من الايمان فقال كل ما حلفت بحسبه
ما فيه البر والعفة ان تفعله فلم تقب به ففيه الكفارة اذا حلفت

اذا لم تف به وما حلفت عند تأم فيه المعصية فليس عليك فيها كفارة
اذا رجعت عنه وما كان سوى ذلك فليس فيه بتر ولا معصية
بشيء وقال الصم البهي على وجهي احديهما ان يحلف الرجل على شيء
لا يلزمه ان يفعله فيحلف على انه يفعل ذلك الشيء او يحلف على ما يلزمه
ان يفعله فيحلف فعلية الكفارة اذا لم يفعله والامر على ثمة وفيه
فنها ما يؤجر الرجل عليه اذا حلف كاذبا ومنها ما لا كفارة عليه الا ابرأ
ومنها ما لا كفارة عليه والعقوبة فيها دخول النار فاما ان يقول
عليها الرجل اذا حلف كاذبا ولم يلزمه الكفارة فيه فهو ان حلف
الرجل فلا يصح امر مسلم او ضالحي ما له من متعة تبعث عليه من لقي
ادعيه واما ان لا كفارة عليها فلا ابرأ له فهو ان حلف الرجل
على شيء ثم يجد ما هو ضربه البهي فيترك البهي ويرجع الى الذبح
واما ان لا عقوبة فيها ودخول النار فهو ان حلف الرجل على مال امر مسلم
او على حقه ظلم فهو عيب على من تعبد النار ولا كفارة عليه في الدنيا
وقدره رارة فمراد جعفر في كل عام حلف عليه ان لا يفعله
تأمر فيه منقطة في الدنيا والافرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في
ان حلف الرجل على الله لا اثم والله لا يشر به ولا يترك ولا
احول ولا يهانه هذا ولا يصح في فعل ذلك فعليه كفارة فيه وقال
ميمونة قال ابو عبد الله البهي ان لا تعبد في الكفارة ما كان عليك
ان تفعله فحلفت ان لا تفعله ففعلته فليس عليك شيء لان فعلك

طاعة لله

طاعة لله مقرونا ما كان عليك ان لا تفعله فحلفت ان لا تفعله ففعلته فعليك
الكفارة اما عز ذلك المقصود الكثرة المستفاد منها بالمنطوق المقصود
جميع ما ذكره الا في شيء من الحلف على فعل الواجب لئلا يترك
ابوهم او المكروه او المباح المتبوي الطرفين شيء وعرفا وعمادة او
الرجوع تركه ويا فقط واما الحلف على فعل المباح المتبوي او
الرجوع ويا فلم يتجوز في المعصية ومنه غير عبارته بل مقتضى المعصية ان
لا تنفقه البهي عليه ولا يجب له في الكفارة ولعله لا طيب ولا خير
ما لم يكن فيه معصية ولا طاعة فليس شيء وطول القول فيها وما سوى ذلك ليس فيه
بتر ولا معصية فليس شيء ونحوها هذا مع عدم استغادة البهي من فعل
البهي من الايات ونحوها كي يخرج بها على المصالح في المكان الحقيقي
المقصود المقبرة على تقدير استغادة البهي منها البهي وجب في حق
قول الصم احمد في المارة فانه لا يترك شمله لذلك وعنه وكذا قد يقال
بانه اختلف في ذلك المقصود لشواها للمباح بالنسبة الى الفصد والترك لجميع
اقسامه بخلافه فانه يختص بالحلف على الفعل الا انه شمل المندوب والمباح
فيكون منه وبها عدم مزوجه وظهور مزوجه فلا يخفى احد ما بال
في نظر شرها ولكن قد ترجح الاولى عليه بالكثرة وغير ذلك اللهم الا ان يرجح
عليها مع كونه مرسل في الفقيه يفتوا في بطلان طاهرهم الا ان في على

انعقاد اليقين على فعل المباح فهو مع كونه راجحاً في الدنيا على كل اليقين على تركه
 وانه لا فرق بينهما عندكم كما هو صحيح الفاضل وغيره وسبب ان السالكين
 وفق الكفاية انه قد مضى الامحى بانفق اليقين على فعل المباح او على تركه
 مع ان وبيها كسب الدنيا ونقل اجرائهم على ذلك ولكن يشك كل نظر الى
 رواية زرارة ورواية جمران ورواية ابي سنان ورواية ابي الربيع
 ابن مولى محمد بن ابي قال ابي سنان سمعت ابا عبد الله يقول لا يجوز بين
 في تحليل حرام ولا تحريم حلال ولا قطعية رحم وشك جزي الى التمسع عنه وقال
 ابي قلتم قلتم كل يمين لا يراى بها وجه الله فليست في ظلال ولا في غير وقار
 جمران قلت لابي جعفر وابي عبد الله ما اليقين الى يلزم من في الكفارة
 فقال لا ما حلفت عليه ما الله نعم فيه طاعة ان تفعله فلم تفعله فعليك
 فيها الكفارة وما حلفت عليه ما الله نعم فيه المعصية فكفارته تركه وما لم يمت فيه
 معصية ولا طاعة فليست بشيء وقضى زرارة وروى ذلك الحديث الثاني
 وقد يرفع الاشكال مع تسليم دلالة هذه النسخ على ذلك حتى ان رسول القدر
 وعنه عليه بالشرع العظم والادراك الكثيرة الظاهرة او القوية والكار
 وذلك القوي في جواز الكفة من ان متعلق اليقين كمتعلق الظهور بمقتضى علم
 التبيين عدم انعقاده على المباح الميت والظرف لا على فعل ولا على تركه
 في غير محله خصوصاً بعد تفسير ما ذكره في ان ظهيرة هنا عدم انعقاد
 اليقين على المباح الميت وفي الظرفين كروية عن متعلق التذرع انه قد

فيه هناك اعترف بغير سند يذهب اجرائهم على ان المباح شرعاً الراجح احد طرفيها
 تنعقد اليقين على الراجح منها فاذا تركه راجحاً في الدنيا وانعقدت عليه اليقين
 واما ما فقد حرمت اليقين صلا لا يوحى فلا تنعقد عليه اليقين بمقتضى خبري ان
 وابي سنان فما هو اجواب عنه هو اجواب عن الميت والظرفين هذا واما
 بالمتن اشكالها الاخر فيها كان فعلة راجحاً في الدنيا وترجى تركه في الدنيا
 لتعارف علم الاخر فيه وظاهر الاحكام الانعقاد فيه وينكسر نظر الى
 صح زرارة عن ابي عبد الله انه قال كل كان كلف فيه منفعة في الدنيا
 فلا حث عليك وتوثق من ابي جعفر انه قد ركن على حلفت عليك
 فيها منفعة فامردي او دنيا فلا شيء عليك فيها وانما تنعقد عليك الكفارة
 فيما حلفت عليه مما فيه معصية ان لا تفعله ثم تفعله وقد يرفع مع غرض
 الاصح عنهما انه لا ينكر ظهورهم في كون المنفعة والدين فقط او الدنيا
 ورجحان تركه دنيا او بالعكس ولا يربط جملان الاخرة على الدنيا فلا يخرج
 عما عليه الا على بالشرع من غير مبررة وغيره هذا وفيه انهم والظاهر
 عدم انعقاد اليقين اذا كان متعلق المباح الذي ترجى تركه في الدنيا نظر
 صحيح بعيد لا يخرج عن ابي عبد الله عن الرجل يحلف على اليقين في تركه
 اخضع وان لم يتركه خشاً ان ياتى تركه فقد تركه اليقين في تركه
 قول رسول الله اذا رايت من يمينك في دنياه يؤتيه شيى ابي سلم

كان

الكفاية

وصح عبد الرحمن وخبره ومرسل محمد بن سنان ومرسل ابي فضال و
 صدوق وصدوق المعتبرة كسفيه ان القبح لا يخلو اليقين المنعقدة
 على المراج فعدا واجبة والرجحان والرجحان وجها فافضلت الفعل
 بعد كان مرجوحا فلا دلالة فيه على عدم الاعتقاد ففقدت المفوضة الا
 الله يجمع عليه فيما بينهم مستغاد من بعض النصوص التي تقع في احالة
 الاعتقاد فلا مجال لاحتمال الاعتقاد فيه كما لا يخفى على من تتبع كلامهم
 فلا فظ ولا مل والله اعلم بنفسه لو كان البراوي في الابدان في
 الميافة اولى اختلفت اليقين وجازت الميافة ولا كفارة عليه كما
 عليه كثير منهم من غير خلاف من غير فكلما عرفت كثير منهم بل عن بعضهم
 دعوا الى الجماع عليه وهو الحق مضافا الى الامم والنصوص المستقيمة
 كمرسل محمد بن سنان عن ابي عبد الله انه قال من حلف على عيني فرائي
 غير كبريائها فانه ذلك هو كفارة بيمينه وله حسنة ومرسل ابي فضال
 عن من حلف على عيني فرائي ما هو من يمينه فليأت الله هو خير وله حسنة
 وقبر حجة العظمى رانه قد سافر في بي جعفر الى مكة في غزاة
 بنسبة في لغة المعتبرة ففقد ابي جعفر والله ثم لا ضربت يا غلام
 قال الراوي في ارضه ضربته فقلت له انك حلفت لعيني غلامك
 فلم ارك ضربته فقامت اليك ثم يقول وان تعفوا فربنا لتعفو

او غيره

وتوفي البصري انه قال للبيه الله وما اليه من القبح فليأت الله
 فقال الكفارة والشرع حلف المتع على ان لا يسعه ولا يثبته
 ثم يبدله فيكفر عن يمينه ان حلف على شئ والذي حلف عليه
 ان لا يبدله من تركه فليأت الله الذي هو فيه ولا كفارة عليه انما ذلك
 من فطرات الشيطان المعتبرة في النصوص المعنوية بالعلم
 فلا اشكال في ذلك وان امكن المناقشة في دلالة النصوص الزائدة
 بان يراد بها انك لا تتركه انك في الرجوعية حال اليقين
 كما لو حلف على فعل شئ فلا تخلف انك لم تتركه فله اولا لكس
 فقد يستفاد من هذه النصوص انك في عدم الاعتقاد في ابتداء
 لان المدا على الرجحان او الرجوعية والواقع لا في ايها او اهل
 ولو عاد الرجحان الذي في مكان والابتداء نفس عود اليقين وجها
 كما قيل في الاصل والاطلاق النصوص كما قيل وهو في الرجوعية
 ومن ان المدا على الرجحان فرائي زمان كان وفلك في غزاة
 ان الدولة بتبوعه ولو طرقت بعد اليقين فلو كان البراوي
 في الابدان في الميافة اولى اختلفت اليقين وجازت الميافة ولا كفارة عليه كما
 ما يوجب اليقين بعد ذلك فان كان قد خالف مقتضى اليقين اختلفت

والا تتبع الطاري ايقم وكذا ولعله لعدم بطلان العيون من صحتها
وانما خرج عنها زمان وجودها فمقتضى ذلك ان الله اعلم ولو
كان موجودا ابتداء لتفقد اليقين وان جحدوا انهم بعد ذلك
كما تفق عليه كبريتهم في غير خلاف في معرفته لا عمل ولا في النصوص
واكمل عود لا ضيق جدا بل قد يقطع بعده ولو حلف
على فعل مندرج في مثل ما كان معني لزمه الايمان به فيه ولو
التمس مؤمن على تركه فيه فحقه يقرب برهان اجابة لانه في آياته
بناء على ان اجابته الدلائل افضل من العوم المندرج فيه
ومثله لو ادعى المطعام واشتاتها ربحا باليمين وخوله ولا تفرق
يقين فعله بمقتضى اليقين وبين حوز تركه لعرض الرجوع له
شرا كما هو واضح اذ هو حيز في حق حوز شهر رمضان على ما
مع حوز تركه باقتراحه كقولك فيل ولكن في شمول دليل التجا
اجابة الدعوة لغير ذلك كما في كل المانع له كانه مستظلل له
ينكر ظهوره في المندرج في الفضل او في الواجب اليقين بان يقطع
فيه ويحكم بدله بعد ذلك لا اقل من الضمان فلا يخرج عن احواله يقين
الوجوب وعدم مقتضىه بالاتفاق وفيه بطلان إمكان قصد اليقين
والفقير على خصوص المصالح الدنيوية فلا تنافي للمصالح الاخرية
فيها

فيستحق حاله المنفعة جتيد والله اعلم قال ولو حلف على ترك
ذلك لم ينعقد ولم يلزم منه الكفارة مثل ان يحلف
لزمه ان لا يتزوج او لا ينسب او يحلف
هي كذا او يحلف انها لا تخرب معه ثم احسب
الى الخرف ان قول لا خلاف ولا اشكال في عدم انعقاد على
ترك الواجب او المندرج على فعل محرم او المكروه بل الاجماع
بقية عليه والنصوص ما طقه بذلك ولو بالعموم كالا مثله التمس
الدوتي ونحوه قال مطوري حازم سئل ابا عليه في امره
حلفت لزوجه بالعاق والهدى ان هو مات الا لا يتزوج
بعده ثم بدا لها ان تتزوج فقال اني تنسج مملوكا اني اخاف عليها
من الشيطان وليس عليها حق شيء فان شئت ان تندر يدك يا
فعلت فان مقتضى التعليل خوف الشيطان عليها مع ترك
الزوج عدم انعقاد اليقين عليها اهلا وكذا مقتضى عدم قوله
ليس عليها في حق شيء ان الزوج شيء لان الزوج هو الحق وقال سعد
فلسا في الحسن اني كنت اشتريت امه سرراجه امراني وانه
بلفها ذلك فخرجت من منزله فابيت ان ترجع الى منزلي فابيتها

فمنزل الله فقلت لها ان الذي يملك باطل وان الذي انكس
بهذا عدو لك اراد ان يتفرك فقلت لا والله لا يكون
نفي بيني وبينك هذا ابدان فقلت لي بعثت كل جارية لك
وبعدت ما لك ان كنت اشتريت جارية وهرت منك اليوم
فقلت لها بئس عادت اليه وقلت لي فقل كل جارية
لي ان تخد فخره فقلت لها كل جارية لي ان تخد فخره وقد
اعتزلت جاريته وسمعت ان اعتقها وان تزوج لهوى فيها
فقال ليس عليك فيما احلفتك عليه شيء وانما انما لا يكون
عقود ولا صدقة الا ما اراد به وجه الله نعم ثوابه الذي في ذلك
اذا المثل الرابع فانظروا عدم كونه مما نحن فيه اذ قد يكون من ترك الواجب
حيث يجب الخروج عليها من زوج وقد يكون من ترك المندوب حيث يجب
لها ذلك فلا دخل لعروض اية اية بعد ذلك اما لو كان ذلك معها
لما فتعقد بمينا على تركه باذن الزوج واولى بذلك لكان خروجها
مع رجوعها بالنسبة اليها ولكن لو عرض لها رجوعها بعد ان تركت
انفصلت عنها وجاز لها الخروج مع واليه للنفقة التي تبتق وتخرج الرعي
عن ابي احسن من امرته فقلت بعثت رقيقه او بالمشترى الى
بيت الله نعم ان لا يخرج الى زوج ابدان وهو بئس الارض التي هي
فيها

فيها فلم يرسل اليها نفقة واحدة حجت حاجته شديدة ولم تقدر على نفقة
انها والله كانت غفيرة فاتها حلفت حيث حلفت وسمعت ان لا يخرج
اليه طاعة وهرت عليه ذلك ولو علمت ان ذلك لا يغيرها لم تحلف
عليه فلخرج الى زوجها وليس عليها شيء فحينها فان هذا ابرار
ونيكه كالتقص في النفقة ديمينا ابتداء وانما تحمل بعروض حاجتها الى
النفقة ومع فليس مما نحن فيه كما هو واضح فانما مل جديا والله اعلم
واما ترك ترك المباح الذي هو كناية عن فعله فطاهر المباح ما اذا
عدم انعقاد البين عليه الا ان لم يشأ او اعطى عليه النفقة كما سبق فقد
يترب ذلك الى الواجب المندوب فقط لجعل الاشياء الثلاثة
من ذلك كسقي وكذا بالفتح البحت فيه وان التزوج بها يستحب
اليه كوطر الامه اليه وان طاعة الزوج بالخروج معه واجب مع انظر
عنه ومستحب معه اليه ومع فلا تعرض فيه لترك التزويج الا وقد تراء
بذلك انما يكون فله ارج ولوج البين من المباح وفيه ان ذلك المباح
له ذكر فطاهر كما يصلح ان يكون ان رقا اليه وان نفقه حقا والامر
فذلك سهل فتم جديا والله اعلم قال لا ولا تنفق البين على
فعل الغير كما لو قال الله لفضل فانها لا تنفق في حق

المقسم عليه ولا المقسم اقول قد صرح بذلك كثير منهم غير خلاف
 فيه يعرف على اقسام الاجماع على الاحد وخبر محمد بن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عن الرجل يقسم على الرجاء الطعام لياكل فلم يعظم بل
 عليه وتكسب فقال لا وقال له ما البهي ان تجب في الكفارة
 فقال الكفارة والذبح خلف على المتاح ان لا يسوء ولا يشتره ثم يرد له
 فيسقط عن يمينه وان خلف على شيء والذبح خلف عليه ان نه فممن تركه
 فليأت الذبح فيه ولا كفارة عليه انما ذلك في خطوات الشيطان وهو مفضل
 عنه ثم عن الرجل يقسم على آخر فقال ليس عليه شيء انما اراد ان يراه غير
 ذلك واما المرسى من عليه من امره ان لا يراه الا قسم الرجاء عليه
 فلم يتر قسمه على المقسم كفارة يمين فلم اعثر على عامل به انما وقد عجز
 على التقية لموافقة لبعض العامة وقد قيل على الذبح انما انقسم كان
 يقول والله نعم ليا نتيح اليوم زيد لظنه اجابته فلم يجبه كما قيل وفيه ان
 الظن منهم عدم النفاق اليهم على نحو ذلك انهم كانوا يستفاد من حصرهم ما
 تنفقد عليه فخرج ذلك فلا تنفقد في الكفارة بعدكم النفاق اليهم
 وبعدكم النفاق الكفارة على احدى انما سجد المقسم عليه ان يعقد شق
 اليمين في الزيادة لما روي ان ذلك هو حقيقة الحوس على المؤمنين
 ولا بأس به ولو لم يوافق له السن وفي ذلك انه يستحب
 ذلك

ذلك لما روي ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ابرس بعبادة
 الميرلي وانين ابنه زرة وتسمية العاطس وروايتهم واما
 الدار وابرار القسم ونظر المظنون واذا لم يقسم فلا كفارة
 احدكم فميتا والله اعلم قاله ولا تنفقد على مسجلا
 كقوله والله لا اصعدن السماء بل تقع لاغية وانما
 تنفقد على ما يمكن وقوعه ولو لم يكن والعين
 المحدث اليهم كان خلفت ليحج في هذه السنة
 فحين اقول الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع بقسميه
 عليه للاجل ولان ذلك من التقوى الايمان لعدم مكان تقبيله
 ولا ان القلب عليها الصلاة ان يكون جاهلا بالكتابة له وانما
 اسكان شق اليهم فيمكن تقبيله في كل ما راها ذلك من شق
 عدم امكانه تبقي كونها لغوا في الواقع كما هو مخرج كوضوح دلالة
 النصوص ان بقية على كون شق اليهم على علة الله ثم اوردوا
 في هذا اود من ذلك في جميع تنفقد منها فتم حيد وانه
 اعلم واما انما فذلك كذا يفهم بل هو اولى من تبدلها و

المسألة

بأرج قطعاً لعدم تمكنه من العمل بالمحذوف عليه كما هو المفروض بل الظاهر
 أنه ليس من الألفاظ المشبهة وإنما هو من الكثرة فظلال البهيمية
 فتم جيداً والله أعلم ولو جردت القدرة عليه بعد العجز عن تعاقب
 وقته لزومه الاتيان به بلا خلاف في الاشكال كما عرفت ببعضهم
 لا إطلاقاً لأنه المنفرد على صريح زمان العجز عنها ومنه يظهر
 أن ذلك ليس من الخلال البهيم حقيقة وإنما هو من تعذر الاتيان بالمحذوف
 عليه في بعض الأزمنة على نحو التكليف الشرعية ثم جرد الله
 ولو كان المحذوف عليه مقيداً بالشيء ما ثبت فجزءه عنه ففقط
 نفس المثل أصلاً لا يوجب عنه أو سقوط نفس الشيء فيجب وجب ومقتضى
 الدليل أولها مع عدم إمكان الاتيان بمقتضى البهيم فينقطع
 كما قيل وكفى قدروا مشيخ عن أبي عبد الله عن رجل حلف
 بيمين ما شيا فهو من ذلك فلم يطقه فقار فليكن في ليق
 الهدى مع ورود النهي في النذر مثل ذلك إيمان مع إمكان
 الخلال بهذه البهيم إلى تكليفين أحدهما باليمين وثانيها بحسن
 ما شيا ولا يلزم من سقوط التمسك بقدره الأول مع إمكانه
 وقد سبق في كتاب الحج تمام البحث في ذلك فلا حاجة إلى الله أعلم
 وغيره

نحو

قال المطلب الثاني في إيمان المتعلقة بالمثل
 والمشقة وفيه مثل الأولى في حلف أن لا يشرب
 من لبن عني له ولا ياكل من لحمها ثم الوفاء به
 وبالمخالفه الكفارة الأما مع الحاجة إلى ذلك
 ولا ينعقد بها التحريم وقيل يسرع إلى إقلاها
 على ولاية فيها ضعف أقول لا حكمه فوجب
 شقوة من زوال الإجابة له ذلك وإنما تعود البهيم إيمان
 عدم زوالها إلا مع فحالة البهيم فقط كما يظهر تأخر وعنده وإثبات
 الأشكال في كل أولادهم وقد صرح كثير منهم بحل بعد التحريم
 البهيم بل نسب المتأخرين كافة للأصل بعد ظهور اللفظ وعدم
 ارادة ما يشمله من لفظه للغة ولا عرف ولا نص ولا كتاب
 وعنده أنه يبرر تحريم البهيم من سبب في واجب على نقل الكيفية
 فأكل به إيمان لروايتهم عن أبي عبيدة أنه قال لا يجزى جعفر
 الكيت أن لا يشرب من لبن عني ولا ياكل من لحمها فبعثه
 أولادهم فقار لا يشرب من لبنها ولا ياكل من لحمها فإثباتها منها لا يبر

ضعف سنده كما في نظائره ولا يقيح عدم علم المتأخرين به لعلو مرتبة مستندهم
 ولا موجب لحمله على الكرامة او على ضرورة تقيدها لف ارادة ذلك في الظاهر
 سمي له الاولاد اولاد لم ياتوا من اهل الاقهار على اولادهم لانه
 هو المتيقن منه وينسب اليه بالافاضة غير انهم الا ان يتم اجماع على عدم
 الفرق بينهما والى ذلك لان الفتور عيبت انهم في الاموال المتور
 فيها اليهم وما في ذلك انه لا يسير فيهم الى النسل على رأيي وذكر في التمام
 وفاقا لابن ادریس والمحقق والباينة للمحقق عليه وخلافه للمالك
 وفي رواية اخرى للجزء المزبور وفيه ضعف وهو كذلك على اصطلاح المتأخرين
 والمدار عندنا على جميع القواعد التي شهدا على من في ادل انما في بانه
 لا يترك فيه الا الاثار القوي - الواردة عنهم وكيف كان فنفق
 المنه الى اكل المتولد من لبنها كانه يربو ويجهن ويخون والى شر المتولد
 من لحمها كد الله ويخونه وفيه من الاهداف فعدم تحول متعلق البيه
 لذلك لا نقول انهما ولا شرعا ومنه ان ذلك كنهه عن عدم الاستفاد منها
 ولحمها والاقايط فذلك مما لا يغيره كنهه ولو فقد اى الفضة متعلق
 البيه من غير اتبع فقهه هو ان كان حقيقة او من زافرا او بعيدا بل ولو
 غلط على الاظهر لان المدار على ما في الفقه لا على نفس اللفظ ولا على
 العبرة بمتعلق البيه فضلا عن كونها محجة بل اطلاق الكناية ليست بمتعلقة
 او بالمتواترة بغير علمها من ذلك فيه وان المدار على حدق البيه عرفا
 ولا يشترط في ما كونه متعلقا مقفورا منه معنى لا علاقة فيه وبها وقع له لفظه

نقل عن قول المحقق ان
 والمدار على ما في
 من لا يربو ولا يجهن
 غيره

لا ارادة

كما ارادة القدم من الصلوة او بالكلية كما عرفت به بعضهم ولكن عن انما خلت
 ان يتلفوا البيه فيها لان الكسوف لا يقع لعدم قهقهة ذلك المنوي
 لعدم النطق به كما قيل وفيه ان المفروض هو النطق به غلطا ولاطلا
 قولهم ان البيه على ما في الفقه المقصود يخرج عنه على المتيقن وهو الذي
 لا يذكر في لفظ مقصود من متعلق البيه على ما في لفظه وانما يذكر
 فلا يخرج عن الاطلاق كنهه وسته التهم الا ان يذكر ان العبرة بالقيمة
 ومتعلق البيه شرطه وانفق في شره وبانه لا عبرة بصدق اسمها لانه
 وعرفا كما في شره الفاضل الى العبادات والعقود والاقايط التي اراد
 للمحقق على التمسك وادعى القطع بنف الشبهة على الوجه المذكور عنده
 على مدعيها ودرجته على حاجتها لا على غيره كما هو محترز في محله فتمت بيانه
قال في الثانية انه حلف لا اكل طعاما اشتريه من يد امير
ياكل ما يشتره من يد غيره ولو اقتسمها على مرتبة ولو
اشترى كل واحد منهما طعاما وخطاه قال الشيخ ان اكل زيادة
على القصف حش وهو حسن اقول اما الاول فلا ينبغي التردد فيه
 للاصل والخوف من متعلق البيه من حش مع القصة الزهوية لعدم صدق
 كون حقيقة زينة اشتريها زينة ووجهه بمجود القيمة كما هو خارج ولو فقد
 بيهية لا يشهد ذلك لانه الوفا به يظن لان المدار على ذلك شرعا وليس
 ان القيمة تميز لما اشتراه زيد عما اشتراه عمرو فيصدق على ما جعل لكل

غيره

واحد منها انه هو الذي اشتراه فيموت باكله كما قيل يدفعه ان الذي اشتراه
 زيدا مشاع غير معين لا واقعا ولا ظاهرا ولا حصلا القسمة يعين
 وليست له الذي اشتراه بعينه فلا يثبت به وليست القسمة بيعا وان
 اشتملت على سبيل وليست تميزا لما اشتراه وانما هي تميز حقيقة
 من المشترك بينهما لاشترائه المشترك بينهما فلا يندرج في مشترك بينهما
 كما يثبت باكله واليه قد عارض بعض من تأخر ولا بأس به الا ان العقد
 الزبور الذي فاجع في محل البيع عندهم واولى بعين المشتري
 ما لو اكله قبل القسمة كما في الشيخ والاشترى لاطل ولذا لا عقد
 واحد في الاشتراك فيه ان لم ينفذ احدهما به اختلف كل واحد
 منهم والعرف ينصف فلم يسكن الحقيقة لاحدهما فلم يقع كذا لان
 الايمان في الامكان تنص الوفاء فليس فيه فيقال ان زيدا انفق
 اشتراه بل كل قبض يقال اشتراه زيدا وعمره فهو كذا لو حلف لا يثبت
 ثوب زيدا فليس ثوبا لزيد وعمره او قد لا دخل في زيدا فدخل
 دار زيدا وعمره وكذا الكلام في كل فعل اختلف في معنيين في ركبه
 غيره كذا لو حلف على ثوب زيدا في ركبه في ثوب عمره وعمره ثوب
 عمره لانه يندرج في ثوب زيدا وعمره في كل واحد منهما فيكون
 الحث في كل واحد من ذلك لانها لا تشتريه كمال كل واحد منهما قد اشتتر
 نصف عمره ولذا كان على كل واحد منهما نصف ثمنه وكان لهما
 لكل واحد منهما في الحيوان او المجرى غيرهما كما انه يثبت لكل

واحد

واحد منهما جميع احكام اشتريه والبيع وبذلك قد يفرق بين المشترين
 ونحوه في ذاك ان زيدا نصفه فقد هدى ان اكل من طعام اشتريه
 لفته وعرف وانكاره مكاسرة على الوجه ان يؤا قبل من انه لا يلزم في لزوم
 كل واحد منهما نصف ثمنه ان يكون مشتريا لنفسه وانما الواقع ان كل واحد
 منهما نصف مشتر لحيوه لانه مشترك في ثمنه لثمنه في رعيه بعضهم في خلاف
 للعرف الذي عليه المدار في ان ذلك هو الفارق بين المشترين والبيع
 ونحوه فان بعض القاصص ليس فيها وبعض الدارسين ذاك وبذلك فيكون
 ان زيدا لم يشتر جميع الدار خلا وبذلك خلاف الطعام الذي يقع عليه
 القليل والكثير بانه انما العقد لو اختلف كون المشترين لحيوه لكان
 كذا في اشترا الا على الاثنية بعقد واحد بشارت عت الثمن وعمره
 والعرف في خلافه فيقال ان الاثنية ممنوعة لعدم الدار عليها
 بل قد يشهد العرف على عدمها اما غير ذلك فاما وكذا غير ذلك وليس العرف
 يثبت على ان ذلك انما هو بشارت على الظواهر عندهم وليس عندهم نصف
 مشترك لحيوه بل ولد مشترك في ثمنه لثمنه لانه يربط به ان العقد الزبور قائم
 مقام عقدين في جميع الاحكام حث والتبذير والامان ونحوه وفيه
 القول بالحيث باكله مع زيادة على النصف في الجملة للعلم بان كل
 طما قد اشتراه زيدا واما بدون الزيادة الزبورية فليس في ثمنه
 جيد والله اعلم واما انني فيه وجه او اقول الا انه في كل غير في غيره

ان

انه ان اكل النصف مثلاً فادونه لم يثبت وان زاد على النصف مثلاً
 لانه بالزيادة الزبورية يقطع ما قد اكل من طعام من مثلاً
 على نحو التمرة كقيل وفيه انه بعد سنا يقطع باكل طعام من زيد
 والحرج غيره اذ ليس الخلف عليه ان لا ياكله نحو داعي اكل غيره
 معه مع انه لو تم ذلك لم يثبت بالزيادة الزبورية ايضاً اذ لا تكون
 مسبا لاكل طعامه مستقلاً عن غيره فانها مشتركة اليهم بينهما
 نعم لو فقد ذلك جهة حشته بذلك ولو بدون الزيادة الزبورية
 لحصول الخلف اليهم كما هو واضح الا انه خلاف الفروض
 فتم جيداً والله اعلم ثانياً انها لا يثبت باكله مع وان اكله
 كله لانه لا يمكن الاشارة الى ما شئ منه انه قد اشتراه زيد فصار
 كما لو اشتراه بعهده واحد مما نحو ما سبق وقد يورد عليه
 بوضع عدم توقف صدق انه قد اكل من طعام اشتراه زيد على
 الاشارة الزبورية مع وضع الفرق بينه وبين المشتبه وقد
 يدفع بان المراد من هذه الاشارة انه قد اكل من طعامه الذي قد
 اشتراه منفرداً عن غيره ولان المتأخر من متعلق اليهم انما هو
 ذلك دون اكله له مع غيره كما هو الفروض فتم جيداً والله اعلم ثالثاً
 انه ان اكل في الخلو طليلاً بحيث يمكن ان يكون غير زيد كالجبة

ونحوه

ونحوه لم يثبت للاصل ولعدم القطع بكونه المأكول من طعام زيد وان اكل
 كثيراً يقطع بكونه اشتمل على طعام زيد ولو قليلاً ثبت به الحصول
 التي لفة بعينه كما ترى ما فيه فتم بغيره والله اعلم رابعاً انه ان كان
 مخلوطاً فليطأ تمام كالا يثبت ونحوه ثبت باكل شئ من معط والمزيج
 لحصول الخلف فيه وان لم يكن كذلك لم يثبت باكل القليل منه على نحو ما
 ما فينا يقطع بغيره والله اعلم خامساً انه يثبت باكل ما يجعل كونه طعاماً
 زيداً وجوباً بوجه من باب المقدمة فيخرج اطراف الشبهة فلم يعلم
 وفيه ان ذلك مستلزم لنفسه ان يوجب الاثم به ولا يكون سبب الحصول لقطع
 بالخلف لمقتضى اليقين كما هو واضح كوضع عدم اثباته كونه فليثبت
 الكفارة ونحوه لا لانه البراءة وغيره فتم جيداً والله اعلم قال
 ولو حلف ان لا ياكل تمره معيشة فوقع فتم لم يثبت
 الا باكله اجماعاً او بيقين اكلها ولو نكفت منه تمره
 لم يثبت باكل الباقي مع الشك اما الاول فلان ريبه في
 على القول بخوارزما كتاب المشبهة الموصوفة بل على القول بعدم جواز
 لعدم حصول اليقين بخلف اليقين الله في القصة باكل الخلو
 واحتمال اعتد رابعاً بضعف قوله ان الكفارة عليه ضعيف جداً بل قد
 يقطع بعدمه الا مع فقد له فكيف يتبع فقد كذا فتم جيداً والله اعلم

في قوله
 انما يثبت

بعض التمر على وجه لا يجحد ذلك فلا كفر عليه للأصغر ولو
 اكتشف له بعد ذلك أنه قد أكل المحلوف على تركه ففقدت كفاؤه
 عليه لوصول النية في الواقع أو عدم لزومها عليه للأصغر لعدم تعلق
 النية لغيره وإن أتم بارتكابه على القول بوجوده بقبحه من باب
 المقدمة وذلك أنه لو أنفق عددًا محتملًا للمحذوف على تركه لم يثبت
 بأكل غيره والفرق بين هذا وبين ما لو اشبهت قضية بزواج
 حيث حكموا بوجوده بغيره بغيره إجماعًا إلا أن الأصل في تركه ما عدا
 المحلوف فإلم يعلم بعينه يحرم الوطء على ما لا بد أن يثبت التسليم
 بخلاف التمرة المحلوف على تركها فإن أمره بالعكس إذا كان محذورًا
 أكل التمرة إذا علم تحريمه بالخلف على تركه فإلم يعلم بعينه يقر على أصل
 أصل وكذا القول ونظيره في الأعداد المشبهة بغيره إلى ألف
 لها في حكمها أنه يعمل فيه بالأصل على حرمة وطهارة هذا
 من حيث الحث وعدمه وهل كل التثنية ملازم لعدم الحث لم يتم
 ذلك وهو الذي أطلقه المصنف واستقر العلامة بوجوده في المحذور
 الذي لا يشق تركه إقرارًا في الفرض المظنون ولا ضيق في فوته
 إجماعه ويؤيده قوله ما أجمع أهل العلم والأحكام على أن
 لا يغير ذلك مما لا يخفى بغيره نظر وإن كان دعوى ما شتره إجماعًا

منه فلهذا

في محلي فتوميد والله أعلم وأما الذي فلا ريب فيه على التمسك والاحتياط
 فقد حكم بوجوده بقبحه بالاحتياط لا حالة البقاء وغيره وعلى الوجهين
 فلا كفر عليه للأصغر وغيره وقد سبق ما له نفع في مسئلة الأيمان
 فلا خلاف على ذلك والله أعلم قال في الثالثة إذا حلف بالكلية
 هذا الطعام غدا فأكله اليوم حنث لتحقيق النية
 ويلزم منه التكفير مجملًا ولكن لو هلك قبل الفداء أو في
 الفداء بشئ من جهته ولو هلك من غير جهته
 لم يكفر أقول أنه حنثه بأكله قبل الفداء فقد نفى عليه كثر منهم لتحقيق
 النية كما تحقق بتأخير الأكل عن الفداء لا مقتضى الإيمان أن يؤخره إلى
 الفداء وإن يأكله فيه فمما لفتها لتحقيق تركه هذا لا ريب في ذلك
 المبادر منه متعلق به الإيمان وجوبه بكلمة الفداء أن يقر على حاله لا يطم
 وأما وجوب حفظه وإبقائه فلا دلالة فيه على ذلك بحالة عدمه نعم
 لو قصده تركه نتيجة قصده كذا في قوله والله أعلم ذلك قد يرجع ما
 قيل من أن الحث لا يتحقق إلا بمعنى لغة الإيمان بعبارة تفاديه ولم
 يوجد قبل الفداء الفروع تمام الوجود بالكلية فيه فلا يجد الحث
 فيه مع إمكان موته قبل الفداء في حفظ التكليف بمقتضى الإيمان عنه
 ما أن تعليقه بالأكل على جميع الفداء تعليقًا بالالتفات عليه بما ألف التكليف

بحيث قبل حصوله كما قيل والامر سهل والله اعلم وانما لزوم
 التكفير معجلا كما في قوله تعالى فلا تلهيكم به فإلّا آل على ذلك من الله
 واستترة كما قيل وهو جحد به كون متعلق اليقين الكفر
 وحفظه وإبقائه لا الفقد وعدم الكفر قبله ونحو ذلك وانما
 مع عدم كون متعلقا بذلك وانما متعلقا بالاكل عند انقضاء
 فعلية منه فلا ولذا ان رتبة نيات وعندها المراتب ونحوها
 مراعى بحيث الفقدان جاء وهو متمكن من الكفر على تقدير تعلقه
 وجبت عليه الكفارة فالألم يجب عليه كما قيل وقد يراد عليه
 ما لا الكفارة مرتبة على مخالفة اليقين المستقرة والمفروضة
 عنده فلا يجب عليه مع عدم العمل وعنده فتم جديا والله اعلم
 وفي ذلك انما يربا بنزولكم على جواز التكليف على علم الله بما يقا
 شرطه كما في الهم اذا طرد المانع منه فاشياء التي روقد منه
 قبله باقته وقد يفرق بين المقام وبينه بانها لم يتم برب
 الوجوب قطعا لتعلق اليقين على امر متجدد ولم يحصل بعد في ذلك
 مستلة الهم المفروضة فما اذا اجمعت الشروط وتم التسبب انما
 طرأ بعد ذلك بالعلم فلا يبعد وجوب الكفارة فيها لا بقاء

شرائط

شرائط التكليف فيها ابتداء الفعل في كل خلاف المقام فانها لم تجتمع في
 ابتداء ظاهره او وجوده في تسليم المدارك في عدم الكفارة على الظاهر
 الواقع الا على تقدير تعلقه بتعلق اليقين حفظه ونحوه الفقد لتحقيق
 المخالفة فيه فلا قطعها وقد تورد عليها بوضع تحقق مخالفة اليقين
 وصدقها المقتضية للبحث والتكفير من لوازم قبل الفقد لا يكلف
 بالكله والعقد الذي هو قيد في الحقيقة للامور به لا الامر بل لا يكاد ينكر
 كون المراد منه في ذلك عرفا ان لا الكفر الا عند ذلك قبل ولكن المانع المستظهر
 ولو لم يدر يربط حشته بمخالفة اليقين على ترك الكفر في اليوم ولا في اليوم
 نحو الكفارة ولا وقوع للمعصية فيها اهلا الا ان ذلك خلاف المفروض
 عندهم فانما في امرهم ان متعلق اليقين انما في قطع لا انهم كسروا في نفس
 واثبات نعم لو قصد ذلك في حقيقة كماله في نفس فتم جديا والله اعلم
 وانما في واة افلاذ للطعام قبل الفقد مباشرة او بسببه لا كماله فلا يرب
 فيها لا في ذلك الناطق فيها بل الكفر في حركات الافلاذ حقيقة وفيه تجري
 في الوجه ان يبق قطعا وانما افلاذ في الفقد كذا فان كان قبل التمكن
 من الكفر فيه فقد تيق بان كماله قبل الفقد بل هو اولى منه بالبحث ويزوم
 الكفارة عليه لتوفره للمواجب فيها كماله قبل وقد يبق بعدم تحقق المخالفة
 ليمتثل المستقرة في شرائط الفقدان وشرائط الفقدان واستقرارها يمكنه
 من الكفر كما هو واضح وان كان افلاذ بعد التمكن من الكفر وتوقفه على

به اليه فقد ضل كثير منهم مجتهدا ولم يوفقوا الكفارة عليه لتحقيق في الفتن
 المستقرة لانها قد جعلت جميع شر الطهاك هو الموضع والى قد قيل
 بان ذلك لما يتبعه ضيق الوقت وتعب الاكل عليه والى ما سعة
 فقد عني استقرار اليمن عليه والى الواضحة اعمدا على سعة الوقت
 عازما على الكف فيه ويكون قد جاء الموت وفوه لم يكن عليه اثم ولا كفارة
 لظهور ادلتها بانها تاتى بالاثم فيه بخلاف قضا الصلوة الموقرة
 كذا فانه من الاحكام الوضعية التي لا تتبع الاثم كالفاسد والى ثم خروا
 واما تلفه في الغد بغير اختياره فان كان قبل الحكم في الكف والكف قد
 اقره لياكله في بقية الوقت وما فيه تلف فيه فكل ان فتن
 وجهين من اخلاله بمقتضى اليمن في رابعد الفقد كذا واستقرار
 ومن تولى الوقت موتها وقد جوده ان من حاضره لان جميع
 الغد وقت له فليس مقتضا في حاضره وربما بنى العبدان على ان
 من مات في ان الوقت ولم يقبل عليه القضا لم لا لان حاضره
 الاكل عن اول الغد كذا في الطوة عن اول وقت وفيه ان الفرق بينهما
 واضح كما دللنا واما لعدله لم يرد قضا الصلوة عليه ضعف
 جديلا لعدله في خلاف للاجماع كما سبق في محله والضعف منه افعال
 لزوم الكفارة لعدم الوفاء بيمينه ان لم يكن عليه اثم بالتأخير

فيه فهو كالتلف
 قبل الغد وان كان
 بعد الحكم في الكف

كذا

كذا قبل وفيه ان مجرد العقد المزبور به تسليم نفسه غير كاف في
 الكفارة عليه كما في صورة النسيان وكذا في بل لا بد من تقصير
 وتعمده لعدم الوفاء بالمعروف عنه به فتم حبيدا والله اعلم بتيسر
 لوقال والله لا تكن هذا الطعام ولم يضر له وقتا معين كان
 وقتة العمد ويتحقق عند كل الموت والفتنة فله التأخير في محله
 القن بملك فان فاضل الموت وعمره فلا اثم ولا كفارة عليه
 المعروف بيننا بل كذا ان يكون اجماعا لامل وعدم تقصير
 الموجب لعدم لزوم الكفارة عليه ويكون قد جازى بعض من تأخر من اثم
 اثم ولزوم الكفارة عليه فتم اجماعا لتعمد في لفته للامم بعدم
 بثوت رخصة من ان يحل بالتأخير في الموت لمعروف في وقت خيرا
 واطلاق الامر لا يقتضي الرخصة والامل لا يشترط ان يكون
 حكمه انما اراد التأخير فان صادف فعله بعده فلا شيء عليه
 فان فاضل الموت ففقيه الاثم وعمره اوج الكفارة كما في نحو
 المتعم فلا حظ من امله والله اعلم قال في رابعة لو حلف
 لا شرب من الفرات حدث بالشرب من مائها
 سواء كرع منها او اعترف بشربه او باناء وقيل
 لا يثبت الا بالكرع منها فالاول هو الحرف اقول

بكفارة في غير يمينه وان شرب
 من ماء الفرات

لا ريب في فهم اهل العرف العام لذلك كما اعترف به كثير منهم
بل نال الاكثر وانكاره وغير محله وج فان كان فالتقديرات
كذلك فلا جدت وانما في اللغة محتق بالمرج كما هو في بعض التقديرات
فالعرف العام هو الحكم اذا كان اى الحلف من اهل العلم هو المفروض
وانه كان من اهل اللغة حمل على اصطلاح اللفظ في فطنة وليس
ذلك داخل في اختلاف المعروف بين الاصوليين من تقديم اللغة
على العرف العام او بالعكس فانه محتق بالخطابات الشرعية ونحوه
والظن انه لا فرق عندهم بين قوله لا شربت من الفرات وقوله
لا شربت من ماء الفرات لبادرا فاللفظ في الاول فهو كالمقتر
به لغة وعرفا وكلين قد ضم بعض من تأخر باختصاص الاول بالمرج
منها بخلاف الثاني فانه ثبت له ولو في عرفه لغة وفيه
لا شربت من الكوز ولا شربت من ماء الكوز فان الاول محتق
بالشرب من غير الواسطة بخلاف الثاني فانه ثبت له كونه بواسطة او غير
واسطة كاقيل وفيه مع تسليم الفرق المزبور والكوز ونحوه ان العرف
قاضي بان الشرب من النهر والفرات ونحوهما اعم من كونه بواسطة
او غير واسطة كما شهد له اهل العلم بقوله نعم ان الله يعلمكم بهن فرب
منه فليس من اهل قوله نعم ان الله اعرف بحقيقة بيده لان ذلك مستحق
في المتصل وحمل على المنقطع مجاز ولا ريب في عداوته من غير كون
المراد من البيه في قوله نعم ان الله اعرف بحقيقة بيده

فقيه

قائلة الخامسة اذا حلف لا اكلمت رجسا انصرف الى
ما جرت العادة بانه غالبا كرسس البصر والغنى والابل
فلا بحث برؤس الطير والسمك والحجاء وفيه
ولعل الاختلاف عادي فلو حلف لا ياكل لحما هذا
نقول انه بحث بالجميع ولو حلف لا ياكل شيئا لم
يبحث بشحم الظفر ولو قيل بحث ان حسنا وان
قال لا ذقت شيئا فمضه ولفظه قال الشيخ بحث
فهو حسن اقول اما الاول فقد اختلفوا فيه على وجه او قول الاول
انه ان كان على الفاعل فحق حمل اطلاق الراسي في كلامه وطلعه
والثاني فان ثبت قرأين حالية او مقالية على ارادة بعض الاول فحمل
عليه ايضا واذا انتفى اللذان لزمه الاشياء عن جميع الرؤوس لا في ذلك مقتضى
الوضع للنفوس والظن بقائه على ذلك المفعول الى هذا الزمان ودعوى بعض
عرف عام فيه فيقدم على اللغة واضمة النسخ كدعوى انصارها الى التثنية
عند عامة اهل العرف على نحو انصرف المطلق الى الاقرار ان يبيع بل وكثير
ان التبارك من اهل الراسي وشبهه ونحو ذلك انما هو كونه منفردا عن غيره
ولذلك قد كلفا يكون عادة الا في الرؤوس التثنية وبعض البلاد او في
البقر والغنم كمنعها او في رؤس الغنم فقط كما في غيرها واما باقي الرؤوس

فلا توكل اولاً تشتر منفردة عن غيرك في كل وعيد من غيرك في كل
 الشك الكبير وروى في القرآن ونحو ذلك نعم في مثل رؤوس الدجاج والطيور
 لم تجر العادة ببيعها منفردة ولكنها تؤكل منفردة ايها ومنفعة الى
 غير كروى في الغنم وغيره والامر في ذلك كله سهل بعد وضع الحال والله
 اعلم بالقال واما الثاني فالظاهر انه يرجح التفصيل المذكور اي ان
 انتم بقاء اللحم على معناه اللغوي الى هذا الزمان وانه لم يمتد فيه
 عرف عام اصطلاحاً كان للمال ف عرف خاص على غيره والله فلاف
 بعض العبارات قد ينزل على ذلك او على قرأى ولا عرف لا شيء في
 امثال ذلك لو ثبت فلا مني لعل كلام اهل الف عليه لان يقصد ذلك
 كما في قوله فتم جدياً والله اعلم واما الشيء فلا يشمل على الظاهر لغة
 ولا عرفاً فلا يثبت بأكمله كذا في الشيء وغيره كحرفه متعلق اليهم مع حانه
 البركة فتم لو قصد ما يشمل ذلك اتبع مقصده الله انه خلقه للمفروض
 فان اراد لم يمتد في ذلك فلا يربح في صفة والافق غير ممكن الا ان يكون
 ذلك اصطلاحاً لبعض البلاد وكان اهل الف من اهل فنجمل كلامه على اصطلاح
 كما في قوله ودعوا للاجتماع على تسمية شي حقيقة كذا في ابن تيمية
 على ذلك ايهم والاستشهاد في الآية الشريفة قد يكون منقطاً بقية
 احوال بعد التوافق في كل اتفاق وفي كل التعلق وروى عنه تفصيل
 نعم لو اريد من الشجر ما يشمل ذلك كله مجازاً مع اشتراك جميعها في
 متصلاً

متصلاً ان الله عز وجل القام كما هو واضح كوضوح من صفى الشجر عليه
 حقيقة والعرف العام فضلاً عن اللغة وانكاره قد يشبه الكسرة
 فتم جدياً والله اعلم واما الذوق للشيء فلا يربح حقيقة لغة عرفاً
 بمجرد مفعلة ذلك الشيء ووضع فتم بحيث يدرك مفعولته او طارئة
 ويحتمل وان لم يبلغه وانكاره قد يشبه الكسرة ايها فلا فطق في الله اعلم
 قال في السادسة اذا قال اكلت سمناً فاعلم
 انجز حيث ذكر لوان اذ اكله على الطعام وفيه صفتان
 اما لو حلف لا اكل لبناً فاعلم ان جناً او سمناً
 ان ذلك لم يثبت اقول اة الاول فلا يربح فيه لصدق الاكل
 عليه عرفاً ولغة فلهذا مع انجز واولى منه فالواحد جاً من منفرداً
 اما لو شرب به ذائب ففر حشره به وجهان او قولان في اللفظ وعدم
 دخول الشرب في الاكل لالفة ولا عرفاً ولا شرباً ومن كون المنق
 من عرفاً ارادة الاعمال من ذلك في الاكل فخر في ذلك والله لم يصدق اكله
 حقيقة مع اذ اكله على الطعام ونقارته من غير اكله اذ الماكول حقيقة
 اي هو الطعام وذلك في لولم يبق متميزاً عن الطعام بل استهلك
 فيه لم يثبت باكل الطعام المستعمل عليه كقتل وفيه نامل لان الجار
 في اكل السموم يشمل ذلك ايها الاولاه لاكل الطعام غالباً او لما غلب فيه

عما لبادا لا فرق في كل سهل بعد وضوح الحال عندنا بل العرف والاحتياط
 يجمع ذلك لا مع الاصطلاح الحق او القدر الحق بل في كل ظرف هو واما
 الثاني فظاهر في الاصل والخروج التامة عن موضع اللبس لانه
 وعرفا وشرا وكون اللبس اصلا لها غير قاضي بدونه في واحتمال
 دخول الزبد فيه ضعيف في قول الحبيب في قوله فيه وجهان في
 اللبس عليه لغة ومن عدم مدقة عليه عرفا والوجه اتباع القدر
 عرفا لانه الحق ان ثبت والافا لعرف العام كما في نظائره
 والله اعلم قال في السابعة لوقا كما اكلت من حل
 الحنطة فظنهم ادقيقا او سويقا لم يثبت وكذا
 لو حلف لا اكل الدقيق فحزنه واكله وسكنه لو حلف
 لا ياكل لحما فاكل البية لم يثبت وصل حيث ياكل
 اللبنة والقلب فيه شره داخل اما الاول وكونه في
 حيزه الشيخ وعينه في حيزه ثم الحنطة ولا ياكله لو ثبت
 حشيشا واكل الحشيش او طارت جزا او اكله في حيزه كما لا يخفى
 عليه ثم الحنطة وان كانت اطلاقا وكان متفرقا عليها ولا ياكله
 مع كون المقصود الذي اكله نفس الحنطة مع بقاها واما
 لما كان ذلك خلافا للمنفك والمعهود بين الناس بل المعهود
 فيما بينهم اكلها جزا سويقا فيصرف اطلاق اكلها الى ذلك
 الشجرة

الشجرة وعينه وكذا الدقيق فانه يؤكل بعد ضربه ولعله لا يحار الفحل
 وعينه كما في القافر عن عيه الا انه يثبت بكل دقيقه وسويقها
 وضربه وفي حاشية المتن ان ذلك من غير علاقة وهرنا اذا اكل
 جمع بين الوصف والاشارة بل فيليب الوصف اول الاشارة في الاول
 لا يثبت كما هو في المصحة وعينه في الثاني لا يثبت وهو في الثاني
 في لغة وهو اقرب في قوله في ذلك وغيره لانه لا يثبت في المصحة
 وقطعه اما المقصود باللف او في الالاحوال الدالة على ذلك مع
 لا يخرج عن الاحوال وليس هناك عرف متفرق يثبت في الاطلاق عليه
 ومن ثبت فلا اشكال في حمل عليه ومن ذلك نظره لكم في السبعة
 والربط في غيرهما في حيزه ولا ياكله في حيزه كما لا يخفى في اللغة
 منه واما الحشيش والتفاح وكونهما بعد تقطيعه ودقها فقد يثبت
 كالدقيق وعينه فلا يثبت بها كغيره الشيخ الالتزام به عند مباينة القدر
 له والزامه بذلك الا انه في غير محله لوضوح الفرق بين اللبس لغة وعرفا
 فلا يثبت بالزام الشيخ بذلك الا وجه لا يثبت به بذلك لفظه فلا خلاف
 والله اعلم ولا عدم دخول الالبية والسنم في اللبس فظاهر في لغة وعرفا
 واما بذلك عدم دخول الشيخ في اللبس بل وكذا ما على الظاهر وان لم يثبت
 الالبية كالبية مبني لهما معا في هو الاظهر وما عني بعضهم من دخول الالبية
 في اللبس فيثبت بها في حيزه محله الا ان يقدر اللبس على ان يثبت في حيزه

انه خلاف ما هو في عند من ان الظم عدم دخول الكبد والقلب والكلى في هذا
 في الحكم ايضاً لا لغيره ولا لغيره بل لغيره من غير ان يكون في الحكم الا ان
 يريد به ما يشمله الحكم في نظر غيره ونزولهم في ذلك في غير محله و
 توجهه ما به من انهما معناه وقد يعبران مقامه ويؤيده والقلب
 ان في المحل حقيقة والمفارقة القطعة من الحكم ومن عدم انفراد الحكم
 اليها عند الاطلاق بل في سببها الحكم على انهما في كل وقت في محله
 ايضاً لو وضع ضعف العلم الاول وعدم مدونة في الحلق العرفي في
 المدارق متعلق اليقين في كل البعث في الحلق التام في العلم ونحوها
 لا في الماء في الجمع وفي كل من غير ذلك في الحزم بخروج الكلى
 والمكان والنجس ونحوها في الحكم في هذا والله اعلم قال في الثاني
لو حلف لا يأكل بسرا فاكل منصفاً او لا يأكل بسراً
فاكل منصفاً وفيه قول اخر ضعيف اقول هذا القول
 الى ابن ادريس وابي ابراهيم وغيرهما ولا بأس به للاصل وخوفه من
 البسر والرطب في مركب من الشئ في خارج عن اسمها في عرف
 الا ان يريد بهما كشميل ذلك في لغة العرب على ما ذكره واحد
 او فيها بان يصدق عليه الاسمان عرفاً فيكون في بينهما عند من
 الا ان المكان كما مستظهر في شئ بينهما انما لا يترى في نظر او
 ولو ثبت فلا بد من عليها ان لم يكن على غيرها ودرج حديق اسم

والمراد
 وجوبه
 كقولهم

الرطب

الرطب في نفسه فيمنع بالكله وصدق اسم البسر في نصفه الا في حديق
 وحديق المنع اذا لم يدر من البسر ان كان كذا بل في حديق في حديق
 اشكال وكذا البسر في الرطب في حديق في حديق في حديق في حديق
 ايضاً الا ان البسر في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 ايضاً والا ان البسر في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 بازان اكل البسر في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 منه حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 كان لان من نبت في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 دون الرطب في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 الساكنة اذا اكل الحبيب والنصف الموقوف البسري اقله اكل
 النصف في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 لا رطب كذا والبسر في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 المنصف في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 الا غير ذلك في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 قال في التاسعة اسم القالعة يقع على الرمان في حديق
 والرطب في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق
 ذلك في البسري في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق في حديق

كان ملى او ماليا كالتبس او غير مايج كاللحم اقل الثا الفاكهة
 فان لم يمتد لها للتفاح والتفجل والمشمش والتمر ونحو
 ذلك ما يتفكر به الان ولا يتخذ قوتها وقوتها سوى انها
 الثمرة كله واضراج الفسنة الزبدية منها بما بالية ما حل
 مردود بل لعل شمولها اولى في شمولها للزمان والرتب
 لا مكان لانهم ضروها عنها بمقتضى العطف في الكثرة بل غير
 كما وقع لبعض العامة الذي جعل الله تعالى الرشد فلا يفهم
 وعطف انى في عمه العام شي من نوع العربى واقع في الآيات
 والروايات وعن الامة من ان لم اعلم احد قس بان التخلو
 الزمان ليس من الفاكهة ومن قس ينكح من الفقهاء فيها بل يلقى
 العربى بتبادل القرآن وفكره وغيره انه لا تدخل الحفوات
 كالقشا وانجار واجر والبلدىان ونحو ذلك فيها قطعا في
 وفي البطيخ خلاف من انى فطر وفطره فيها عذيقا ولو لم
 نعم الفاكهة البطيخ وغيره كان تحت من الفاكهة العنب والبطيخ
 ولان له نضجا وادرا كما كالفواكه وقيل كما عني التلميح هو
 من الحفوات لقول الصادق ع انها كل شئ لا يكون له بقاء
 كالقفل والبطيخ والفواكه فان الوطف يقتضى المدايرة وفيه
 ان عطف على انى شي به الفهم وكلف المدايرة بالعموم ونحو

قيل

قيل والرجوع فيلى العرف فان فقد ولولاشك فيه فلاحت
 به للاصل وفشولها لليبا بس من ذلك كالتربيب في التمر ونحوها
 اشكال وكذا بعض الثمرات البرية والمجموع هو العرف والحق
 او العام ومنه انك فلاحت للاصل فلا فطوة مل والله اعلم
 واما اللددام فلا يرتب شموله لجميع ما يقع فيه ونحوه من الملح
 ونحوه والعرف شي به عما لك مع ما عنه من ان الثمرة ادم
 خبر الشجر ومن ان الملح سيد ادمك ومن ان سيد ادم اهل
 الدنيا والافرة اللحم ونحو ذلك ولا فرق عندنا بين اجماع المايه
 فلا لا لبعض من جعل الله تعالى الرشد فخلده من فقه بالمايه فلا
 وتامل والله اعلم قاله العاشرة اذا قل لا شربت
 ماء هذا الكون لم تحت الا بشرب الحميم وكذا لو قال
 لا شربت ماءه فلا لا شربت ماء هذا البرحت
 شرب البعض ان لا يمكن صفة الى اربعة الكل وقيل
 لا تحت وهو حسن اقول اما الاول فيشهد له العرف واللفظ
 لان مثل هذه الافاقه تعيد العموم فيسلط النفع عليه ويكون
 عدم شرب جميعه ما نه فلا تحت شرب بعضه ولو اراد اخصى من
 بذلك فطوى واما الثاني فكلا الاول ولا موجب لذكره مع كونه
 عليه كغير منهم ويظهر جماعة انه من تعريف النسخ وان القواب

وردت في سيد ادم الملح
 لانه اقل شربة واقرب
 الى الفسنة ولذا منع
 به انزاله في الحميم

قال

لا شرب من ماله وانما المراد منه انه لا يشرب جميع ما في حنية
 الا ان التشبه قد يباين ارادة ذلك لا ينفك بين التزام التاكيد
 والتكرار وبين عدم الفرق بين الافاق الى الحق والحق لعل اولي
 من ذلك الامر سهل ولو قال المراد شرب من ماله الكوز ونحوه حيث
 يشرب البعض منه معكم وان حمل لانه هو المتبادر منه عرفا ولغة وانكار
 مكابرة وانما التاكيد فانه اريد به المحسوس فلا يربط اتفاقا ويمتد
 في حنية بشر البعض منه ولو قليل ولكن لا ظهور للافاق المبررة في الوجود
 وقد ارادة الحق تحقيق الحق في غيره في ارادة غيره من غيره في غيره
 وان اريد به العدم فلا يربط في عدم حنية يشرب البعض ولكن الوجود عدم
 اتفاقا ويمتدح لان متعلقه غير مفرد كما هو المفروض نعم لو كانا في
 قليبا بحيث يمكن شرب جميعه ولو تدريجا كان الماء الذي في القليب والذين
 في الحنية في حنية الا انه خلاف المفروض عندهم فلا خلاف مل والله اعلم قال
 الحاد في عشرة لوقال لا اكلت من الطعام من لم يمت
 با حدة فما وكل لوقال لا اكلت من الخبز من لم يمت
 لم يمت لا بالكلية لان الواو العاطفة للجمع فعوضا لغير
 التثنية وقال في لوقال لا اكلت من الخبز من لم يمت
 حيث لان الواو تنوب مناب الفعل والاول افع
 اقول اما الاول فلا يعرف فلهذا يثبت لان التثنية هي الاشياء
 كما يرد عليه العرف في التثنية ولحقا بعض من جعل الاسم التثنية في
 خلقه من اجل انه يثبت بفعل احدى والتثنية لا يبرهنه بفعل احدى

لا الابد

والاشياء وتدين عد عليه العرف كما قيل ولكن المانع المستطاع لا ينفك
 فينتج فقهه ويدين ببيتك في نظائره والله اعلم وانما ان في فقهه لان
 بيتك على ظهور الوصف بالواو فيجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فينتج
 التثنية لانه هو القيد الزايد فيكون المعنى وانما لا يجمع بينهما فمطلق الاكل
 لا دفعه ولا تدريجا كما هو حنية كثير منهم وعما عدم ظهوره في ذلك فينتج
 التثنية على كل واحد منهما فينتج بكل واحد منهما كما في التثنية وان كان تعليل
 عليا الا ان الاول اقرب الى ظاهر الخطأ بانه عرفا ولغة لا اقل من التثنية في
 فلا يخرج عن الاعمال الا ان يريد ان يربط لفظة فينتج ويكون كما لو قال لا اكلت
 هذا وللهذا فيتعلق اليمين بكل واحد منهما منفردا فيردتها بمنزلة يمينين
 حيث لو حث في احدى لم تحل الا في الاخرى وكذا لوقال لا اكلت احدى او احدى
 ولم ينفك واحد منهما حيث بالكلية احدى الا انه كمثل اليمين في فلا يثبت
 اذا اكل الاخر لانها يمين واحدة كما قيل وفيه ان كون الاول بمنزلة التثنية يمينين
 جيد ان اريد بمجرّد الدم والثنا ايضا وان اريد به تعدد الكثرة فحينئذ
 للاميل ولا تها يمين واحدة متعلقة بشيئين وذلك لا يوجب تعدد الكثرة
 وانما الذي يوجب تعدد اليمين حقيقة والمفروض عدمه فتم حجة والله اعلم قال في
 التثنية يمينه اذا حلف لا اكل خلافا ما عطف به حيث ولو
 جعله في طبع فان الغنة التسمية لم يثبت اقول اما الاول فقد
 نفى كثير منهم من غير خلاف في يعرف لان ذلك هو المتبادر من اكل اكل فثبت
 به ولو فقد اكل حقيقة لم تنفك يمينه لانه من المشروبات لا من المأكولات

كى هو واضح كوفج عدم الحث بر مع زوال اسم لان اليمين متعلقة بغير
 الحمل والمفروض انفسه ولا عبرة ببقا بعض صفاته من جوفته ونحوها
 فتم جيبا والله اعلم قال رة الثالثة عشرة لو قال لا شربت لك
 ماء من عطش فهو حقيقة فى حق تمام الماء وهل يتعدى
 الى الطعام قيل نعم عر فاو قيل لا تمتسكا بالحقيقة اقول
 الاقوى الاول ان استقر العرف على ارادة ذلك منه وان كانت من عدم
 الانتفاع بامواله وعدم تحمله لمنته من عند الحاجة الى الماء لفقد عطشه
 الموجبة لتحمل المنته عادة فاذا اشبع منه فانه اكل فلا يمتنع منه
 وعينه بطريق اولى عما هو يحتمل ان يفيل المستفاد منه تحريم القرب
 وعنه بل هو يحظره وانكاره ففجعة مودة فاللفظ قد فاقى دلالة الشرع
 عدم تحمل المنته عام ففعل بعينه وفركب انه على المسئلة الاصولية فليس
 عموم اللفظ به فهو السبب هو كرك وانكاره غفلة واضحه وفيها ايضا
 انه يكون من باب تقاضى الفقه والعرف او من باب تقاضى الحقيقة والمجاز
 الغالب هو من انقضاء العرف ودلالة القرائى عليه والله اعلم بالحقيقة
 لا لالة البرادة فيما زاد عليها او لان ارادة العام من اللفظ انما هي من افراد
 المبنى المستعملة اطلاق فكيف يحمل عند الاستدلال وانما غاية ان يحمل عليه
 مع فقهه او ظهور القرائى ببارادته وقيل يحمل على الحقيقة مع لان اللسان
 تنسج على اللفظ لا على القصد والتحمل اللفظ ولم يستعمل لغة فيها
 اذا حلف على العلوة وقال اردت الصوم فانه لا يقبل اتفاق اليمين في كفاها
 وفوقه لا يحتمل نظر او منه اذ مفهوم الموافقة من الدلالات المتغيرة بوزنه
 وليس من الباطن ان الزبور من شئ الله فلا فطوت مل والله اعلم قال رة

اى به

المطلب الثالث

المطلب الثالث فى المسائل المختصة بالبيت والذى بالسئلة
 الاولى اذا حلف على فعل فهو محث بائنه فلا تحت
 باستدائه الا ان يكون الفعل ينسب الى المدعى كينب
 الى الابتداء فاذا قال لا اجرت هذه الدار او لا يفتها اولا
 وهبتها فعلق اليمين بالابتداء لا بالاستدائه اما ان قال
 لا سكنت هذه الدار وهو ساكن فيها اولا سكنت
 زيد ومن يد فيها حث باستدائه السكنى او لا ساكن
 ويترجم وحده عقيب اليمين فلا تحت بالعود ولا السكنى
 بل لنقل رحله فكذا الحث فى الاستدائه من اللسان كقرب
 اما الطب فيه تردد ولعل الاستدائه لا تحت بالاستدائه
 فلو قال لا دخلت دارا حث بالابتداء ومن قال لا استدل
 اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال لان العقد هو المحلوف على تركه فاذا
 فعله فقد خالف مقتضى اليمين فعليه الالتم والكفارة عملا باطلاق اوله
 ففعله فقد خالف مقتضى اليمين فعليه الالتم والكفارة عملا باطلاق اوله
 ان مل لذلك غيره كى هو واضح كوفج ان ذلك لا يتم بناء على صحة هذه
 العقد ونحوها وانما مؤثرة لا شرعية كى هو على ابره او صريحهم
 اقتصا مثل هذا الشرع عندهم لانه لا يفتهم من الكافية من الحكم كالتواكل
 الشرعية المتعلقة بالميت والى ما لا يقدر فيه كى اجد بعضهم زاعما
 ان هذا الشرع على نفس المنة فيقتضيه رد ففرضه بالاشكال
 اقرب لعدم اللامد ولان متعلق اليمين انما هو الشيء لا الاعم منه ومن

ولا يخص الفاسد قطعا اللهم الا ان يقرب بان متعلق انما هو
 لولا اليقين ونحوه ولا ينافي ذلك مجرى الفاد بعد تعليقه بحيث
 بها وان كانت فاسدة او يقال بان هذه العيى لا بحث بها فلا
 وان ثمرتها انما هو في متعلق فقط الا ان ذلك كله محقق
 مخالف لما جاءهم على الظن ان لم يكن مقطوعا لا يخفى على ما
 في عباراتهم وارسلهم للفقير والمث ولزوم الكفاية به ارسال
 المتكلم في ذلك هو واضح باذن التفات وانه مل فلا يفظ ويطلب
 واما الثاني فكذلك ايضاً لتحقيق المتعلق لمقتضى اليقين بالاستدانة
 الزبورية لغيره وعرف في بحثها لشمول ادلتها لذلك ونحوه في
 هو كوضع انه يمثل بخروجه عن الارض عرفت فلو غزم على ذلك
 واشتغل بمقتضى الخروج لم يقع في ذلك ولم يثبت به واقع
 لزوم ضروره فورا حقيقيا واما من جهة الجمع رحلة للخروج مثلا ففلا
 عن القول به لصدق اقامته في عرف بعيد جدا وان كان احوط
 بل قد يقطع بعدم فلا مجال للاحتياط فيه بل يوم اليه حكمه كونه
 عموده اليه لا يستلزم بل لتقل رحلة او عيادة مريض او زيارة
 قادم سفر او نحو ذلك مما لا يقدح في عرف وانكاره
 قد يشبه المكابرة اللهم الا ان يفرق بينها بتبعية الاول للثاني

التي

ان تارة بخلاف العود اليها لبعض الاعراض بعد انقضاء التوبة
 وكنت قد كنت من اجل بل بعزمه ونيتته والا فلا فرق بينها بالتبعية
 الى العالم بالمال وصدق الاقامة والمكث فيها والاول
 من السكنى ولذا يصدق في الثاني ايضاً لغيره وعرف فتم جدا وطلب
 واما ما واة اللبس او الركوب للثاني فامث استدامة
 فلا يربطها اذا كان متعلق اليقين عدم كونه لائب للثوب
 او ركب للثانية لتحقيق في لفظها بالاستدانة مع واما في
 كان متعلقا بعدم الجا واللبس او الركوب فيبحث بايديها قطعاً وفي
 عنده يستدانة منها ايضاً بل من الاول وان كان صدق المتعلق بعينه
 اللهم الا ان يدعى في الركوب في الاول من حين الاطلاق وكذا في المانع له
 مستظهر وربما يفرق بين الحلف على عدم لبسها فيبحث بالاستدانة لانه
 يصدق عليها اسم اللبس لا فعل اللبس لزم مع احدثه وتجديده فانه
 لا يثبت بالاستدانة للاصل مع عدم صدق المتعلق عليه كما قيل وجوبه
 مع لفظه المزبور واما في الاطلاق فصرح على ان المعنيين تامل اللهم
 الا ان يدعى في اهل الوجود اربعة الاول منه فلا فائدة على والله اعلم
 واما التطبيق فحق الوجهان المزبوران ايضاً فقد يراد به كونه متعلقاً
 فيبحث بالاستدانة وقد يراد به الجا والتطبيق واقدره فيبحث بالاستدانة
 دون استدانة في النظر فلا طلاقاً لهما تامل واما تردد المعنى ونحوه

بمنع عدم صدق النسبة الى المدة فلا يقال تطيب بربك تطيب
 شهوان كان باقى عليه كالمطهره مع البقاء عليه بل لعله حقيقة
 في الاستدلال مجاز في الاستدلال ومنه صدق اسم التطيب عليه فعلا ولذا
 ومنه عدم الاستدلال عليه في الامام كقول وفيها ما نظر فتدبر اليوم
 انه كان احتمال المحلوف عليه للمعنيين ولا يثبت بان مجاز في الاستدلال
 لعمري الله سبحانه لا يثبت خلاف على ان لا يكون متطبا على انه لا يتطابق
 وفيها فرق واضح كوضع ان عنوان الحزمة في الامام كونه متطبا لا
 تطيبه فقط كما في قوله تعالى ومنه الوطئ في حلفه لا يثبت الاثبات
 بالاستدلال وانما يثبت بالبعد بعد النزاع ولان ومنه على ان لم
 والمحرم بالاستدلال فلا يلزم بينهما وجهي المقام ونحن بعد كونه المدا على
 على انها من دليل الحكم على مورد ونحن قد يرد على المقام سواء القوة
 بين اللبس والركوب وجهي التطيب لجريان الاصلين في جميع لغة وعرفا
 فالفرق بينهما لا يخفى من حكم وكذا الوجهان باقيا في قوله لا دخلت
 فقد يراى به لا آتى داخلها وحالا فيها فيثبت بالاستدلال فيها كالمادة
 وقد يراى به لا احدث الدخول فيها فيثبت بالاستدلال لعدم كونها
 متعلقا بهيمة ولا يثبت بالوقوف على اي شرط لعدم صدق الدخول
 فيها عليه ولا يثبت في غير وقت فتم جيبا والله اعلم قال
 الثانية اذا قال لا دخلت هذه الدار فان دخلها

وكذلك صدق

فلا

لو يشاء

شيئا منها او غفلة من غير فماحت ولو نزل اليها من
 سطحها اما اذا نزل الى سطحها المكنث ولو كان
 محجرا ولو حلف لا دخلت بيتا فدخل معرفة لم يثبت
 ويحقق الدخول اذا صار تحت لوردها بهمان
 من ورائها اقلها الاول فلا يخلو فيه ولا اشكال لصدق
 مخالفة اليمين بحالها وكذا لغة وعرفا فيثبت به وتجب عليه الكفارة
 لا إطلاق ادلتها ان كل ذلك معتزله واما اننا قلنا قد قدم في مخالفة
 محجور كونه على سطح من غير دخول فيها لا اقل من الشك فلا يخرج عن الاصل
 عيز فرق بين كون المحلوف السطح محجرا او غير محجور فلو كان لبعض من جعل الله تعالى
 الرشد في ظلمة من محله او في المحلوف نقض الله الا ان يقصد ذلك فيتم وقدر
 كقولنا في قوله ودعوى صدق الدخول فيها كما كونه على سطح من غير فيثبت بها
 واضحة المنع كوضع عدم ائتمت بالدخول في الغرفة مع كونه المحلوف عليه
 عدم الدخول في البيت بالكلية بعد زيارة احد الملازم وبعد عدم صدق
 المحلوف بدخول بيت المحلوف عليه كما في قوله تعالى واما الذي بط المزبور فهو
 المتيقن من اللغة والعرف بل انما صدق الدخول بدون ذلك كما لو دخل
 العترة وحاربا فمقابل الباب بحيث لا يكون وراءه لوردة
 وكذا لو كان بعض يده خارجا عنها ونحو ذلك والفرق بين دخول يده في
 يوارى كونه على غير اوف سفينة او في الماء اي برأى من ذلك
 بعد موالاتها اليه في قوله البتة فيخرج الدخول فلا يثبت في ذلك

قالة الثالثة اذا حلف لا دخلت بيتا تحت
 بيت الحاضرة ولا تحت بدخل بيت من شمس
 او ادم ويحت بها البدوي ومن له عادة يسكن
 ولو حلف لا دخلت دار زيد فلا كلفته وجننه
 او استخذهت عبده كان التحريم قابعا للملك فمتى
 خرج شئ من ذلك عن ملكه زال التحريم اما ان قال
 لا دخلت دار زيد هذه تعلق التحريم بالعين لو
 زال الملك وفقد قول بالمساواة وهو حسن
 اقول انه القول فلا يرب فيه لان المدعى متعلق بالعين على المعنى
 عند اى لف والمعمود عند احضر بيتا تحرك ان المعمود عند
 البدوي بيوت الاعراب واهل البادية فيصرف في طلاق كلام كل
 واحد منها الى ما هو المعمود عند ويحت بمنى لفته وتلزم الكفاية
 الا ان يفقد غيره فيشبهه فقد ويحت بمنى لفته كقولنا نرد ونحو
 ان بيتا احضر تحت به البدوي لصدق البيت عليه حقيقة فلا
 بيت البادية فلا تحت به احضر لان اطلاق البيت عليه من ترك
 قيل ورضية التمس بل هو حقيقة فالعقد المشترك بينهما الا انه يميز
 (لما هو المعمود عند اى لف كقولنا نرد فلا يظن من مل والده اعلم
 واما التمس فلا يرب فيه اذا كان مقصود اى لف من الافاقه

الملكية

حول

الملكية للمدار المنصوصه وان الموقوف عليه ما دامت ملكه في حال التحريم
 فظن ذلك الرقبة ونحوه ولو كان مقصود من الافاقه كونها ملكا له
 في الجنة تحت بدخله مع وان زال ملكه عنه ولو اشتريه دارا
 بعد اليمن ففرضها فمتعلق اليمن فيحت بدخلها اليمن ووجه ارادة
 العهد من دار زيد فلا تحت بدخله من ارادة ان يخلص فيحت بدخله
 ايضا واطلاق اللفظ ظاهر وانما الا ان يعنى ارادة الاول فلا
 وتتم والاعلم واما ان تحت فيقولان من تعدي الارادة على الارادة
 فيحت بدخلها وان زال ملكه زيد عنها كمن حرقه الفاضل ونحوه من
 تعدي الارادة على الارادة فلا تحت بدخلها مع زوال ملكه عنها كمن حرقه
 كبر منهم وقد يتردد بينهما كمن حرقه والارادة لمنعه ظهوره فاصحها
 فلا تحت مع زوال ملكه عنها اقتضاها على المتفق واخرجه من الامور التي
 قالة الرابعة اذا حلف لا دخلت دارا فلا تحت بدخلها
 كما كان وان لم تحت اما لو قال لا دخلت هذه الدار فان تحت
 وصار بدخلها قال الشيخ لا تحت وفيه اشكال من حيث تعلق
 بالعين فلا اعتبار بالوقف ولو حلف لا دخلت هذه
 الدار من هذا الباب قد خلاها منه حشوا ولو حلف بالباب
 عنها الى باب مستانف قد حلف بالاول قبل تحت لان
 الباب الذي تناولت باق على حاله ولا اعتبار بالخشيب

الجنس

حول

الموضوع وهو حسن واما قال لا دخلت هذه الدار
 بابها ففتح لها باب مستأنف فدخل به حيث لا ان
 متحققة فيه اقول اما الاول فلا خلاف في ان النكال لا يخلو ولا يعلم صدق
 مخالفه اليقين بمجرد ذلك لانه ولا عرفنا لعدم صدق الدار عليها فلا هي
 الدخول فيها الا ان يقيد منها ما يشمل ذلك فيجب ان يكون له واما ان
 فاما ربه ما دامت داره كونه هو ضرورة الشيخ وعنده الا ان يقيد الارض
 المخصوصة مطهر وان زال وصفه فيجب ان يكون له وقد يدعى
 المقسم سوال الفرق بين قوله دار زيد هذه حيث قال في زوال التوهم
 زوال ملكه يدها وهي قوله ما يتعلق اليقين بعين الدار من زوال
 وصفها كقول وقد يدعى بانه الوصف بالملكته من كونه مقفورا على زيد
 التوهم مداره بخلافه كونه دارا لها فلا يكون التوهم دائرا مداره بل يكون
 تابعا لنفسي العيان المشايخ والارض الجوزة عن التوهم ونحوه وبما يق
 بانه الوصف كذا اذا اقتضى زواله من ان الحكم بقا حقيقة الموقوف
 وهو المنة والعد والدار فلا ينفق زواله من زوال حقيقة الموقوف
 وهو الدار بطريق اولى لان مجرد الوصف لا يتردد حقيقة وان اطلقت
 مما لا يعلل به ما كانت عليه بل قد يتوهم زوال الحكم لانه لا ينفق
 بعين التوهم اذ هو حكم مركبة من العرفه والدين وفيه ونحوه وانما الذي هو الوصف
 غير المكنى فلا يكون هو التي راعى في ذلك كماله من نظر اوصافه والوجه عدم
 الفرق بين المقامين فلا يخلو من العلم واما ان كانا مطلقا ربي فحين
 لصدق باب الدار على المكان المخصوص او نحوه فيقبل وضع تحت التوهم

فلا

في باب الدار
 في باب الدار
 في باب الدار
 في باب الدار

الوجه

او نحوه في وبعد وضعه فيه وبعد افذه منه والكار ذلك مكابرة وطلبا
 الباب على نفس الحشيشة حقيقة عزيزا في ذلك كما هو واضح كونه
 عدم حشيشة بدخوله من الموضع احيى بدوان وفيه ذلك كونه للامور وكونه
 على متعلق اليقين باسم الدار لانه لا ينفق اما احتمال العكس لانه الباب
 لهم لنفسي الحشيشة فيدور تحت مداره انما وفيه كقول واولي
 بعدم الالتفات اليه احتمال عدم الحشيشة بكل واحد منها لانه ان ربه
 هو العقد المخصوص حال وفيه الحشيشة فينقضي بانقضاء احد طرفيه كما في
 نظامه ولا ينفق ايضا الى احتمال حشيشة بدخوله اليه من الشئ
 او الاول لصدق الدار لانه لا يتعلق اليقين على كل واحد منهما كقول
 وعنده منع في احوال كان احوط ففتح فيها والله اعلم واما الرابع فلا ريب في
 اليقين لصدق مخالفه اليقين على طولها من بابها الجديد واحتمال عدمه ضعيف
 جدا لما عرفت من الفرق المتعلقة بالسلامة من جهة في الاثنى منها فلا
 واما الله اعلم قال الخامسة اذا حلف لا دخلت لولا اكلت
 اكلت اقصى التاميد فان ادعى انه نوى منعه فعليه
 دين بيته ولو حلف لا دخل على زيد بيتا فنحل عليه
 وعلى عمر وناسيا او جاهلا بكونه فيه فلا حشيشة وان حل
 مع العا حشيشة سواء نفى الدخول على عمر وخافه او لم ينق
 والشيخ ان فصل وهل حشيشة بدخوله عليه في مسجد او
 في الغنبة قال لا لان ذلك لا يسيئ بينا في العرفه وفيه

اشكال مبني على مانعة دعوى العرف اما لو قال
 تملك زيدك فنسلم على جماعه فيهم زيد وعن له بالنية
 صح وان اطلق حيث مع العلم اقول اما الاول فهو الموقوف
 ينسب اليه كاد ان يكون اجماعا مثالا لان ذلك مقتضى تعلق النفس بالطبيعة
 من دون تقييد بزمان او مكان او حال او فرد ذلك ودعوى ان النفس
 كالاشياء في عدم افادة العدم وخصوصا لا تنسب بحسبى من حيثياتها
 السقوط الى لفظها للفرد والنية وانكاره مكابرة ظاهرة والله اعلم واما
 الثاني فلا ريب فيه لان ذلك يقتضي ما ينسب ويهيئ له نعم لو تعلق به
 حق مخلوق لم يقبل منه ذلك في نظائره وليس في ذلك غير اني يصح
 ان عبد الله اعجز رجل اعجز عتبة في الاسلام فخلق بالايان
 ان لا يمتسك ارباب فورث اى رتبة اعليه فباح ان يخطى في قضاها انما
 حلف على الحرام ولعل الله يفهم فورثه اياك لما علم في عقده لو وضع انه
 لم يتوعد معيشه او ما وامت حراما عليه ومملوكة لفرقه وانما دعاه اليه
 خوف الدائم فهو من باب تخصيص العام بالذات من باب تبدل المفرد
 بالجمع واذا وجدت من يملك فذمها والامر سهل والله اعلم واما الثالث
 فلا ريب في اللامع والرفع الخطا والنسج وما لا يكون وفرد ذلك لو دخل
 على زيد وحده كما هو واضح كوضع خنثى على كونه في البيت حتى يفرق
 بين قصده فقط او قصده عمر فقط او قصدها معا او عديم الالتفات
 الى ذلك لانه قد تعدد الدخول الى بيت يعلم بوجود زيد فيه مع انه
 قد حلف على عدمه فيختل بذلك كما نقى عليه كثير منهم بل ينسب الى
 الاكثر

الاكثر والى الشيخ في الخلاف لما لفته لمقتضى منه الا ان يقصد عدم دخوله
 الى بيت خبيث زيد وحده فلا يثبت مع وجود غيره معه كما في نظائره ومن
 عن طائفة انه ان نفى الدخول على عمر وخاصة فلا يثبت وان نفى
 الدخول عليهما او على زيد حيث به لان الدخول يقبل التخصيص والتفصيل
 كما يدخل في الاقوال يدخل في الدخول الى البيت كما قيل وليس بشيء كما اعترف
 كثير منهم فتم حيدوا الله اعلم والموضع والبيت الذي هو مقتضى اليمين
 مقصود به لفظة او المعرفة التي هي او العام كما في سر الخطايات ولا
 دخل لو كانت مع قولك على تقدير شؤنه كما زعم بعضهم ومنك نظير
 حكم المسجد والكعبة والحدائق والمدارس والحدائق والمصنعة والمدن
 وبيوت الغرن والذكاكين والمساجد الى غير ذلك مع انك في ذلك
 لا يخرج عن الدخول فلا حظ وبما مل والله اعلم واما الرابع فقد نقى عليه كثير
 منهم من غير خلاف في معرفته التسلية بان لفظة المسلم فقد تعهد بسلامة
 زيد وحده او مع غيره فثبت به الى لفظة ليمينه وقد تعهد بغيره فقط
 فلا يثبت به للدخول على عدم صدق في لفظة ليمينه لا لغيره ولا عرفا مع ظهور
 الفرق بينه وبين الدخول لغيره وعرف فيقال سلمت عليكم لا على زيد ولا
 يقال دخلت عليكم لا على زيد الا ان يراد به فقدت الدخول عليكم عليه
 وان كان من المقارنات الاتفة فيه لذلك الامر سهل والله اعلم

قال السادسة قال نوح اسم البيت لا يقع على اللعبة
 ولا على الحمام لأن البيت ما جعل بإناء السكن وفيه
 أنسكال يعرف من فعله ثم وليطوف بالبيت
 العتيق وفي الحديث نعم البيت الحمام قال وكذا
 الدهلين والصفه اقول هذا الشكل ضعيف كما عرفت
 به كثير منهم ولا تعرف من هذه الآية ونحوه ولا من الحديث ونحوه
 اذا قصر ما استفاد منها الاستعمال وذلك والاستعمال عظم الحقيقة
 التي عليها المدار في مثال ذلك انه لو سلم كونه حقيقة في الاعم من
 ذلك فلا ريب في الفرقه العامة لكن فيه كما قبل بل هو احق في ذلك
 ايتم كما يظهر مما ذكره في مقابلة الفرقه العدة للسكن ايتم كما هو في
 نوضع عدم دخول النمل والايوان والبيدر في الصفه ونحو ذلك
 ولفظ البيت الا انه مقيد بنحو ذلك فيجوز ان يكون ذلك عرف بعض
 القرى والبلاد فيجمل عليه حفظ باتم كما في نظائر هذه مقادير
 والله اعلم قال في المطلب السابع في مسائل العقود الاولى
 العقد اسم للامجاب والقبول فلا يتحقق الا بهما
 فاذا حلف البيعتين لا يثبت الا مع حصول الامجاب والقبول
 وكذا لو حلف البيعتين في البيع في الهبة فلا يثبت

احدهما

احدهما انه يثبت بالامجاب وليس بمقتضى اقله
 فرحمته كون العقد متعلقا للبيعتين سواء كان مقدورا للمحالف
 بلا واسطة كالعقود ونحوه او كان مقدورا له بواسطة فعل الغير
 كما هو الحال فيكون وجوبه بالنسبة الى الثاني مشروطا بالحصول ولا يجب
 عليه تحصيله للذمل الا ان يفتقد ذلك فيجب ان يمكن ذلك ولو بالتمسك
 او ببذل مال او بخود ذلك وكذا يقع كون البيع متعلقا للبيعتين ايضا سواء
 قلنا بانه هو العقد او اثره من النقل ونحوه فقط او قلنا بانه يشمل
 المعاوضة ايضا فلا يثبت الا بالحصول في البيع ولا يثبت بمجرد الامجاب
 فنحن عليه كثير منهم في غير خلاف في معرفة بل في اهرام الاجماع عليه لعدم
 حصول متعلق البيعتين كما هو في ذلك وكذا ان العقد ان قلنا المتعلق
 والاعيان من الهبة على الاظهر الاشتهار بالمشتمل كما عرفت بكثير منهم
 وهو ضرورة البيع في واحد قوله لا يثبت الا بالامجاب ومنها ويصح بالعقد
 ولم نغزله على ما في قوله الله في ذلك اعترف به كثير منهم ودعوى عدم
 الهبة عننا بما تجوز قوله ويستكن كذا اوله لم يقبل الى طائفة في ذلك ونحوه
 المنع وزعم المرام ان الهبة عقد كالبيع الا ان القول في الهبة
 يكون قولاً وقد يكون فعلاً ولا يكون في البيع الا بالقول دون الفعل
 وفيه نظر فثبت بل ومنه في الهبة بناء على انها من قسم العقود وعلى

تعلق البيوع بعقد كذا ما رآه بعضهم بل لعقد الاثر لا لثبته
بنيها وبين باقي العقد القيمة ولكن في عقد ذلك وعرضها ان كانت
بمجرد قوله اوصيت بكذا لزيد فمخبر وان لم يقبل زيد لعقد الوصية
على الاي بغيره وعرف ذلك المبادر من الوصية انما هو الاي فقط
ولذلك قبلها الموت انما يكون بعد الموت ولا يعقل توقف الميثاق
على ما يقع بعد الموت كما قيل وفي الصحيح نظر نعم لو حلف على مجرد ذلك
حصوله الا انما كان بمجرد ومثله في بيع وعينه الا انه خارج
عن محل البحث عندنا فلا حظ في مل والله اعلم قال في الثانية
اطلاق العقد ينصرف الى العقد الصحيح دون الفاسد
ولا يبر بالبيع الفاسد لو حلف ليعين وكذا عبي
اقول قد خرج بذلك من غير خلاف في موضع بل في اهرام الاتفاق
عليه ولكن فيكون ذلك من جهة كون البيع حقيقة والصحيح كما هو صحيح
كثر منهم بل في كل التي ونحو او من جهة الانصراف الى اكل الايراد
وتشيعر استحقاقها الا انها الاولى كما ذكرت وكشف اللثام
وعنها لو لم يخاف الحقيقة كانت درو عدم صحة التبع وغيرها
ولانه لو كان للعقد الميثاق بين الفهم والفاسد كما عرفت فلهذا قبلت فيه
بارادة الفاسد في باب الاوارك في صحيح الا لفظ الذي للعقد الميثاق
والنابط اجماعا لما تقدمت له والملة منته ظاهرة ودعوات ذلك

كلام

كلامه انما هو من جهة انفراد البيوع لا من جهة وقوعه او نفي القوط كذا
معلومية كون البيع مثله حقيقة والعقد المشترك بينهما المتبادر وعدم صحة
التبني انفس اليها ونحو ذلك كما قيل لوضع نوبة النسيان في ذلك وفيما
البحث في ذلك في الامور تنبيه هل ينصرف المطلق للبيع مثله الى
اللازم منه وجهان من تبادره عند الاطلاق ومن كونه حقيقة في الاعم
منه قطعا ولعله هو الاظهر فلو حلف ان لا يبيع كذا فبا عه بخياره
في وعده وغيره ولو حلف ليعين كذا فبا عه في رفقته مثل مقتضى
بمينه في اقبال عدمه لانصراف الى خصوص اللازم ولكنه ضعيف فخره
مع غلبة لزوم في المجلس للبيع فتجيب والله اعلم ولو حلف ان
لا يبيع المية مثلا فحلت بيعها وان كان نسيان العقد ارادة
الصحيح من فتلحق بالفاسد كذا في وعده وغيره في حذر من حمل كلامه على الميز
وفتح اللثام قد سبق بانه لا يثبت اعتبارا بالحقيقة فلا تنفذ مثل
هذه البيوع كالاثبات الا ان ترجع الى المنع من معاملتها معاملة البيع
الصحيح والاحكام العادية هي رتبة بين الفاق في اخذ وعده وذلك هو
مراد الفاضل وعينه لا يقع في حوزة العقد عليها حرم دون ترتيبه
عليها اعلان ان الظاهر عدم حشوها لانتهاج لغو حقيقة ووجه تعلق البيوع

بما محل من الأصل وضربه واية لذلك تتم عند تعرض المصنف للشئ
 بهنهم وبالنيهم صورا لهم فتم جدا والله اعلم قال مرة الثالثة
 الشيخ الهبة اسم لكل عطية متبرع بها كالمهدي
 والتملة والعربي والوقف والقدرة والحق
 منع الحكم في العربي والتملة ان ينفذ لان المنفعة
 والهبة تتناول العين وفي الوقف الصدقة مرة
 منشأه متابع الف في افرح كل واحد باسم اقوال
 لا ريب في اطلاق الهبة على ذلك ولو لم يكن ذلك لا ريب في طه
 فقد كان في ذلك فبر او يثبت بانبات ما قصده جهته او تبركه
 وكذا لو كان اطلاقه على ذلك لم يخل كانه على اطلاقه اليهم
 كما في نظيره واذا انتفى ذلك فالمرجع هو الوقف العام او عرف الفقهاء
 مع فقهه ولو اجال ولا ريب في عدم صدق الهبة عندهم حقيقة على عمليك
 المنفعة تبرقا فقلده في اباية الانتفاع بها كالعارية ونحو ذلك حقيقة
 عندهم ونقلت ان فقط كالاتها حقيقة في عمليك العين ملكا طلقا
 ولا يندرج فيها الوقف حكم طلقا وكبح في اندراج الصدقة فيها من
 احتسابها عند الفقهاء كما في وكذب خافي ومقابلتها للهبة في القيمة
 للهبة اما التقرب بها وعينه وان الدلالة حقيقة فتكون في الهبة الا ان الهدية
 تشمل الزكاة حكم الله ولا تصدق عليها الهبة غير ما لا اله ولا عرف ولا شرعا
 فيكون بينها وبين الهبة عدم وجه فبر او يثبت في اية الاجتماع له

في مادة

في مادة الاتقاد من كل منها الا حيث يتبين العبد به اليقين له وقد يتجمل بما
 المعنى وعينه جبل التلمة ناقة المنفعة ان الى نور الكبر في الهبة
 على نقل العين فقط لم قد يكون بينها وبين الهبة عدم وجه اليقين فموجب
 التفضل الى الله في ذلك سهل بعد موافقة الميزان في قوله كانه يعلم
 حكم الوصية اليقين فانها مندرجة في الكلمة المذكورة مع انه لا يثبت عندهم
 قطعا وان كانت بعضا في الجملة فلا حظ ونيل والله اعلم قال في الدرر
 اذا حلف لا يفعل لا يتحقق تحت الا بالمباشرة واذا
 قال لا بيعت او لا اشتريت فكل فيه لم يثبت اما لو قال
 لا بيت بيتا فبشاه البناء بامر او استجارة فيل يثبت
 نقل الى المرف والوجه انه لا يثبت له قال لا صيرت
 فامر بالقراب لم يثبت وفي السلطان شرع واشبهه
 انه لا يثبت الا بالمباشرة ولما قال لا استخدم فلانا
 فخدمه بغيره انه لم يثبت ولو فعل كل المرف في البيع او
 الشراء فضيه من دد والا قرب الحث لتحقق المعنى
 المشتق من اقول الاول فلا خلاف في ولا انكاح ولو اجملة
 للأصل فلا مالة المباشرة في الاضال وبدرغها عند الاطلاق في
 فلا يثبت بفعل وليه او ما فونه او ما مورا في قوله وان ذلك حكم فله

الدرر

بعدة

شرعا لا انه غير قاض بصدق فعله لا اثباتا ولا نفيا فلا يصدق لبعضهم كمن فعل
 وعينه حيث حكم بانه حيث فعل وكيفية لصدق انه قد باع داره او اعيانها
 وكيفية لصدق انه قد اشتراك او كيفية لصدق وعرفا وشرعا فانه يتحقق المثلثة
 ليمينه فيثبت به الا ان يقيد غير ذلك فيثبت مقده كما في نظائره وقد فصل
 بان المالك كان ممن ياتر ذلك نقضه غالبا فيثبت بغيره وكيفية وان كان
 ممن ياتر ذلك بنفسه لانه لم يثبت بفعله وكيفية حلالا ليمينه على العهدة حاله
 ولا ياتي به فته قيدا والله اعلم واما الثالثة فالمراد به هو الوجه كما عرفت و
 السر انه وعينه وكيفية ارادة ان ينفذ ما فعل ولم يصدق المثلثة
 ليمينه ولان الانسان حقيقة والمباشرة كما قيل واما مع الاطلاق فالوجه
 المختص بنك حلالا على العهدة وعنده وعما الموقوف للمساكين فيكون
 خفوا ما كره المالك ممن لا يحسن ان ينفذ وليس ذلك من باب قارض
 اللقمة والوقف لا من باب ترميم المجرى المستمرا في الحقيقة الموقوفة
 لوضع وقوع فذلك على جميع اهل اللغة والوقف للمنفذ اهل الوقف ومن اهل
 اللغة وقع فاقولك وعينه ميزان هذه المسئلة بجميع اوزار كمينته على
 ترميم الحقيقة اللغوية التي معارضة الوقف او الترميم عا ومعه حقيقة
 اللغوية فلا يشكال في ترميم الوقفية واما ان بقيت الحقيقة اللغوية
 مستقلة مرفوعة فغيره وان ثبت ان ترميم المجرى المستمرا على الحقيقة
 المرفوعة او بالعكس وان استويا في الاسمال فاللفظ كالشرك

في اللغة

في اللغة من ترميم احد معانيه بغيره او اكمل على ايج هذه المسئلة مع الترميم
 هذه القاعدة كانه قد وقع عليه مع ما فيه من النظر من وجهه اضر فلا يضر
 والله اعلم واما الثالثة فلا ريب فيه في غير السلطان ونحوه للاصل في
 وانه الذي يثبت به ان لا ياتر الفرض بغيره فففيه التفصيل ان ياتي
 لا في المناط فيها فها وانما كانه هو الذي كوضع عدم ايت في الترميم
 لان اخذته غير الاستدراك الذي هو طلبها ولا فرق بين علمه بالخذته وبين
 حق انه لو استأذنه به كخذه فاذن له بها فلا يثبت بها الا في الأصل
 ولان ذلك على طلب اخذته لانه وعرفا وشرعا فثبت بغيره والله اعلم
 واما انما من طلائع الترميم في ليد في ليد كونه قد باع مال غيره وقد
 لغيره حقيقة فيثبت به اذا كان متعلق بيمينه عدم وقوع حقيقة البيع
 او الشراء منه واولى بذلك كبيع الوالي مال الموالي عليه بل لا يبعد عنه
 بالبيع فقولانا جازمه المالك في اقبال العدم فيه بل قد ينفذ لاصل
 ولان المنفق منه انما هو بيع لنفسه كما قيل فلا يثبت بذلك ولا يبين
 به مقده لذلك فلا يخرج من نظر او منه فلا يظن ونحوه والله اعلم
 قال في الخامسة لو قال لا يبيع لغيري فباعد في ليد
 ولو قيل حيث كان حسنا لان البين تنصرف الى معنى
 البيع فانه حلف لا يبيع الا في حق فذلك لو قال لا يبيع

في اللغة

ش

مال زيد فهو ولو حلف ليبقى الحزم لتنفق عنه
اقل لا ينزل الى من فاعلم انك قد ايسر اليه الفقه وتبين
لا مشاع في لفظه فيسبح الحزم وكونه ما هو معلوم الفهم والعدم تنقذ
اصلا لا تنقذ على نحو لا يصدق الى السماء كما هو واضح كوضع الفقه
واحتج بمخالفتها مع فقد انقاع الصورة التي هي اصلها معاملة الفقه
في تبقي الشيء وتسلم اليه والمطالبة بها وكذا ذلك ما يقع في سواد
الناس اذ لا يبين فيهم ذلك فتعقد اليهم على تركه ويثبت بفعله
كبدية المومات وعليها يحل كلام المصنف بل ولا تركه قيل وكذا الله
تستعمل في فعله اليهم واما لو فقد انقاع صورة الوقف عليها في ذلك
ترتيباً عليه اصلا ففقد انقاع اليهم عليها او على تركها في كل
منه للاصل ولان ذلك في الفقه والهدية وذلك ليس من مقتضات
الاحكام الشرعية وانما هو على نحو افعال الحيوانات ولو ثبت بان مقتضى
مقتضى الحكم المذكور فمقتضى اليهم تركه دون مقتضى الامر فذلك مقتضى
سؤاله قيل فتم حيداً وانما علم ولو اطلق ففقد على الدول فلا مقتضى
لا يقبل ولا يشاء عمل بالاصل مع امالة الحقيقة او على الثاني فتعقد لانها
ولدت اثباتاً على وجه الاكثر فمقتضى انهاء حيداً الكلام عن الهدية كما قيل عليه
منها فمقتضى اعتبار جميع الشرائط عند الحزم فلا وعدم اعتبار وجه
او ولا في ذلك او حقيقة في انهاء الفهم والامر سهل فتم حيداً والله اعلم

قال

قال الطالب الخامس في مسائل متفرقة الاولى اذا لم
يقع لما حلف وقنا لم يتحقق الحث لا عند غلبة
الظن بالوفاة فينتهي قبل ذلك الوقت بقدر البقاء
كما اذا قال لا قفين حقه لا عطية شيئاً لا صحت
لا صلياً اقول لا خلاف في كونه لا احتمال كسر الواجب الى وقت
العمد مثل غلبة ظن الموت غلبة ظن العجز وظن فوات الامور لا بخلاف
المناط فيها وخلافه انما هو التردد والتشكك الواجبات عادة
كما قيل ومقتضى ذلك انه لو فاجته الموت وكونه لا انتم عليه بل لا كونه
عليه لانها تامة لا انتم عندهم على نحو ما جتته فاقا وقت القصة قبل
ادائها شكاً ولكن قيل بانتم بذلك لا تترفع فيه من قبل ان يرحل بل والله
رحمة من فرائضها الفانية الزبورية وانما سكت من هذه الجهة
والطلاق الامر لا يقتضي لا عقلاً ولا عرفاً ولا شرعاً وانما يقتضي عدم انتم
بالتفريق لو اتفق وقوع الفسخ بعد ذلك ليس بكنهية جهة دلالة الامر على
الفور وانما هو من جهة صدق الذين بالامور به افعالاً لا سيما ولا
حامله كما هو المفروض ولو لم يعدم انتم فمقتضى بوجوب الكفارة عليه
عدم انتم بمقتضى اليهم افعالاً او مقتضى فيدرج في ادلة وجوبها بمخالفة
اليهم وعدم الاتيان بمقتضى مقتضى بلا عذر اصلاً ما تبعتها لانهم فعلها

قد

كقضاء القلعة لو فاجئة الموت قبل ادائها بذا ونظم بقاء
حكم اليقين لظهر كذب ظنه ويكون الفعل اداء لا قضاء وكذا
البحث فيما لو كانت اليقين موقفة بوقت يزيد على فعلها لآتي
الناظر فيها واذا ظنه وقد في مثالا لكن لم يفعله فان كانت تعجز
بعد موته ففرضه والا فلا والنظم ان اختلاف المعروف في سنة
الامرث مل للمار الاصل والمتعلق اليقين وكونه وما يظهر من ذلك
من الفرق بينها فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر
على عدم الفورية فيه كزعمه بعضهم ونما البحث فمخبر فمخبر
المسند فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر
ليضرب عنده ما انه سوط قيل يجزى الضفت
والعجالة انظر اليقين الى القرب بالالة العدا
له كالسوط والخشبة نعم مع الضربة كالخوف
على نفس المصوب يجزى الضفت هذا اذا كان
القرب مصححا كاليقين على اقامة الحق او التقرير
الماور به اما التاويل على شئ من المصالح
الدينية فالاولى المصوب كقامة واجب في
الضفت ان يجب كل قضيب عبده ويكلف ظن
وصولها اليه ويجزى يسمى به خاص

اول

اقول اما القول بامراء الضفت اخيرا فهو فيه كمن عرف
وكل والبيان مدقيا عليه الدجاج صريحا والاول في ارف
الاخرين ويشهد له مع ذلك قوله نعم وهذا بيدك فمخبر فمخبر
ولا تحت وظنه ان ذلك من مصاديق متعلق اليقين لآلة
بدل عنه عند تقديره ولو شرعا الذي مقتضى سقوط حكم اليقين والملا
مع احواله عدم قيام شئ آخر ولكن لا دلالة فيه على انه قد حلف
ليضرب زوجته ما سوط وانما قد اقر ذلك كما هو محتمل البحث
ولعله قد حلف ليضربها ما سوط ولو فمخبر او حلف ليضربها
بما سوط او نحو ذلك مما ينبغي القرب بالضفت فمخبر فمخبر
وقد اختلفت في ذلك متعلق ولذا قيل بانه يترتب على خلاف
ودعوى صديق السوط على الشراء الذي في العقد واختمه المنفعة
وعرفا وشرعا وانكاره مكابرة وفي ان اذا حلف ليضرب عبدا
او قاتل ما سوط فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر
وفقه واحدة وعلم بان جميع وقت على عبده بترقيقه لم يثبت
المه اولم يؤلمه ثم حكم خلاف ان مؤثر قال دليل اجماع الفقيه وانما
والاية وشر يفقه فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر فمخبر
كما كيف يترجمه الشرح ونحوه وظن وليس فيه دلالة على استدلاله بالاية وشر
على ان الضفت غير السوط مع فرض كونه متعلق اليقين كما ان المصوب
ولعله قد استدلال به على الشق الاول فقط ولا ريب في لآلة عليه بعدم ظهوره

في تمام المائة بل العشرة بل الدفعة الباطنة مقتضى الآية لا يقتضي الآية ان
 يدعى ان كل من التناقضات في لزوم العلم به الا في زمان الدفعة
 انما يخرج من الضرورة فقط وفيه تسليم الظهور المزبور ان النتيجة عدم
 وجوب الدفعة اليهم مع عدم الدليل على انها بدل في عن التناقض
 في اليقين وخبره وفيه تسليم عدم وجوده في تسليم نفسه كما يفسر الفهم
 الواردة فيه غير قاطنة بقية ما هناك هو واضح الا ان مقتضى بعبية ما هو
 المستوي في واحد من احواله فليس العلم به في كل وقت كونه فتم جديا والله اعلم وانه
 افتراض المقابلة والخاصة في غيرهما فوجه حمل اليقين على التناقض في المحذور
 ان كان متعلق اليقين هو خبره فانه او مائة مرة او نحو ذلك من دون ذلك الالة
 التي يضرب بها او حمل على الحقيقة الذي هو متعلق اليقين فان السوط لا
 على الحشيش والشارح في ذلك لا في ولا عرف ولا عبرة بالجار الا في فقد
 كما هو واضح كوضع ان القيمة سقطت اليقين في علم الحكم ولو في غيره الا في
 بمقتضاه ووجه ان في الضرورة خبر الجار المزبور ثلاث ابدعها في
 كثر ولا حاشية ولا اجماع مع احواله عدم قيام بطل عن الحقيقة المستفزة
 الا انه احوط قطعا فوجه على شبهة التناقض والفتنة مع امكان دعوى اتفاق
 على وجوبه ونفيه في الضرورة لان قائل بانه لا واحد الا افراد عنده
 وتقدر بعضها غير قاطنة بسقوط الوجوب على جميع كما هو واضح كوضع ان في
 لعطف الحشيش على السوط الذي هو متعلق اليقين اقرار ان يرد به انها بعض
 السوط على نحو عطف احدى على العام او يوجب ان الراوي السوط متعلق اليقين

الشيخ

بالتميز

ما يشتمل ولو في زاد المتبقي هو مقتضى ان في ما راد في الا في الرجوع الى الحقيقة في
 تلكه فتم جديا والله اعلم واما ان يكون متعلق اليقين في الحقيقة في
 فقد يفتى عليه كثر منهم في غير ذلك في معرفة لعله لا حاشية عدم التناقض
 في غير ذلك ولو بعد اعراضهم عن اطلاق اليقين وعدم ما في خصوص المقام
 او بغير حقيقة العطف قال في رتبة ما في جعفر المأكله في امره غلام
 يشي في لفه المأكله فقال في الله ثم لا يتركك يا غلام قال نجية
 فلم اره قد ضرب به فقلت له انك حملت لتقرب غلامك فلم
 ارى حشيشه فقال في اليقين انه تم يقول وان تعفوا فرب المتقرب وقد
 يستفاد من عدم اتفاق اليقين على ذلك لانه فعل مرجع وتركه ارجح
 منه وانما صدر منه النوع في نحو يفي العبد وتمديد في نحو وج
 في الكفاية عليه لذلك لانه قد انقضت عينه لانه راجع اومسح
 من ذي الطرفين ولكن مع ذلك يجوز في لفها ولا اثم عليه ولا كفارة
 كما هو ظن كثير من العارفين فان ذلك بعيد جدا بل قد يقطع بعدمه
 ولعل ذلك في منسج في اللغو في الايمان والامور في كسر في الله
 واما اعتبار ان في الدفعة كل فقي او شمر في او نحو ما جده
 فلا انشكال ولا خلاف في توقف حقيقة الفرض على ذلك في وعرفا
 ولكن في عدم احواله في آية القرب بين البدن ما في وفاء
 الحق اعتباره ولعله للموقف المزبور ولا اجماع على ذلك في خبره

كما قيل ولكن المانع لها معا مستظهر لصدق مزنه من وراد شي بحقيقة
 وانكاره قد شبه الكابرة فتم حجة وانما علم وانما كفاية ما فيه
 فقله لتقرر حصول العلم بذلك فيقوم الطرح في كذا كثير من الموارد
 مع احواله رادة الذمة كمن الرزم فحصل العلم بذلك في كذا كثير من الموارد
 ان المراد متغيرا بغيره ولكن في معقده اجزاء مختلفة في العلم بذلك
 اقتضاه المتغير في الحقيقة من العدة مع توفيق المتغير الى ذلك فلهذا
 انه قد يمتنع حصول العلم بذلك مع ذلك فلهذا قيل بغيره ان ذلك ملاوانه
 كيف ضرب به بالجزئية من الاسواط المشتملة على عدد الاسواط المأمور بها
 مرة واحدة وان كان تأثير بعض السواط بالمائة للجملة تأثير غير
 شقيل ونحوه والطلاق ما ورد في الحديث به عليه وعلى حمل البهيبة
 في غير محله الا ان حقيقة اجماله كمن حفظ ونهته والله اعلم واما الاكتفاء
 بما تضمنه من ان لا خلاف في غير ذلك الحال لان ذلك هو متعلق البهيبة
 فيجوز به ولا يكتفى بمجوز وفيه السوط على الحب في رفعه عن المأصل ولعمري
 صدق الغرض عليه لانه حقيقة لونه وعرفا في الخارج الاله عليه بقوة وفعل
 من الفرض لا يصدق بمجوز ما يستلزمه بغيره ذلك فاعتبارنا لم يفرب
 بذلك فيكون قولنا من احواله العدم وصدق الغرض بغيره بغيره وانما
 المسمو كقولنا من الغرض الى المولى خاصة ومنه هو التيقن من غيره كما قيل
 ولا يكتفى ببعض الغرض او الغرض او الحق او يتفق او يتفق الشواهد في
 عدم صدق الغرض على شيء من ذلك فذلك في كذا في كذا في كذا في كذا

واللهم

واللهم عرف لان الغرض قد يكون باليد وقد يكون بغيره نعم الغرض باليد
 لا يصدق عليه فلا يبره ولا يثبت بغيره وعن الكاتب من حيث الغرض
 والحق والغرض وضعف لا كقول بعض العامة انه لو ثبت بالغرض والغرض
 ونفس الشئ وكون ذلك استنادا اليها واذا ثبت من الغرض غير محلي كما
 المدار فيه كما صدق الحكم عرفا كما هو واضح فتم حجة والله اعلم قاله
 الثالثة اذا حلف لاركت دابة العبد لم يثبت بها
 لانها ليست له حقيقة وان اضيفت اليه فلهذا
 اما لو قال لاركت دابة الكاتب حثب كونهما
 لان تصرف المولى ينقطع عن امواله وفيه ضرورة
 اقول اما الاول فلا ريب فيه فقد اختلف المذاهب في الاضافة الى زبده
 ومع عدم كون العبد مالك لما له كما هو المعروف لان حق قوله والله تعالى
 لا تعدت الى الشئ سائبة بانتم الموضع هذه فلا يثبت بكونها
 لانه ملكه ولم يثبت من افراد المملوك على تركه كما هو واضح كوضع اثنه
 حيث يملوا راد الى الاضافة الى المولى من الاضافة في وجوه لانه من
 افراد المملوك على تركه واما عند اطلاق اللفظ وعدم الالتفات الى احد
 الوجهين واما المقصود مدلول اللفظ وما يفهم من عرف فقولنا اني الميعين

اشكال من احواله الحقيقية ومن مقتدره مع تعارف هذا المبدأ في نظر
 فتجربته وانما الثاني فهو في القليل الذي لا يفي بالثاني في الحقيقة
 وانما قيل المتبرر ونحوه فيقول ان لا دخل له في حقيقة الاضافة ونحوها
 ولعله لا يتردد المعبر بل المتجه في مسدده للقول ولكن الشك فيها لا يفي
 في ذلك كما قيل في حيث يركبها كما قيل من ان الكاتب يكتب في
 ملكه من نزل وذلك كالف في حقيقة الاضافة الا انه في غير مقتدره
 فرق بين اللطيف والمنه والحق في لائق واما بالثاني في الملكة
 وبعدها في غير مقتدره والفرق بينهما في وجه اخر غير محدد في الفرق
 بينهما غير ذلك كما هو في كوضع عدم حيث يركب الدابة التي يمكن
 بنده عنقه للاصل ولعدم كونها دابة عبد في وانما في بقرته ان
 يدعى ان لا يركب دابة هذا الا ان في الموضوع ان ملك في الحرية
 والرفقة لغة وعرفا في حيث يركبها الا انه في ذلك المقتدر في لافظ
 وتامل والله اعلم قال في الرابعة البشارة اسم للاختيار
 الاقل بالشمس البار فلو قال لا عطين من يمشي في
 لقد ومن يد في بشارته جماعة دفقة استحقاقا ولقد ساعد
 كانت العطينة الاولى وليس كذلك لو قال من اقرني
 فان الثاني في كالاقل الاقل لا حلف في شيء من ذلك ولا في كالاقل
 لان ذلك على طبق العرف واللغة والطلاق البتة كما غير ان من

الاجابة

الاخر في زقطي ووكب الله اهل بشرط فيها صدق في حفظ البقرة والوف
 عنه من خصوص ما عدم تعد الكذب في حمل الشراط صدق مطر وكذا الكلام
 في الاخر ربل هو اولى لقبوله للصدق والكاذب في نفسه في قسم اليها
 الا ان الوقت في المقام ربما حقه في الصادق فالحمل عليه وجوده في
 ان البشارة اولى بالحمل عليه والعرف اعدل من يد عليه وعلى ارادة
 الحلف له بل العقل صورة علم المشرق فيك بعد السهر ايا في لف وكنه
 وانما ذلك في شبه الكاذب بل لكل الحق ونحوه من ذلك الصواب والاد
 فغير محتمل فلا حظ وتامل والله اعلم قال في الخامسة اذا اقل من حبل
 دارى فله كذا قد حله واحد فله وان لم يد حل من
 ولو قال اخ من يد حل دارى كان لا حل داخل قبل
 هو بل ان اطلاق الصفة يفتي وجودها في حال الحيث
 اقول اما الاول فقد طرح به كثر من غير خلاف في معرفة لائق المتدبر
 في لا يستقيم غيره في القول وذلك طار في عليه لغة وعرفا ولما لغة بعض
 من جعل الله ان لا يترك في خلافه حيث اعتبر صدق ان لا يدخله غيره بعد ذلك
 اللولية من افاق لا يتحقق حقيقة الا بذكر كافي في احواله بقرته في
 عن وجه في في الما داخل الذي الحق غيره ولا يكون به الا ان يكون مراد الحلف
 المعنى الاول فلا حظ وتامل والله اعلم ولو دخل اثنان فصاعدا دفقة

التي هي في حاله القصب

فقد قيل بأشبه كذا المعنى فتعلق اليقين منكم وان لم يمتدحوا
 لأنهم ما أول داخل وأول من يدخل ونحو ذلك وقد مر في ذلك سابق
 في عتق أول فائدة اجازية وقد ذكرت اشياء منها عدة دفع كما قيل
 وقد يقع بان المتبدر منه هو الواحد فلا يندرج فيه التعدد في الحالة
 البراءة عن وجه الحقيقة اليها فتخرج متعلق اليقين إذا لا يصدق
 على الواحد الداخل بعد ما أنه أول داخل ودعوى أنه يصدق على كل واحد
 منها أنه أول داخل مع أنه لم يسبق غيره وان محبة غيره في حق الالف
 ودفع الالفها شأ أول قسم عليها دفعا للترجيح غير مرجح كما قيل في حق
 المنه إلا أن يصدق الالف في حق مقدمها من نظائره فتم قيدا والاعلم
 وأما أن فلا يصدق به عدم يقين مدة القول لأن المتبدر منه آخر
 من يدخل دار حقيقة فاتها بعد الموت فخرج عن كون داره لا تتقاهما
 إلا ورثته ولأنه بعد الموت لا تتصل ذمته بشئ الآخر في الموضع
 أن درة كدليل خاص بها وليس المقام منها كقول الامر سهل ولولم يدخلها
 إلا واحد من مقدمي عدم صدق الآخر على ما سبق غيره عليه حقيقة
 الآخر والآن كان الأول والآخر واحد كقول وفيه أنه لا يصدق شيئا في حقيقة
 الأول وحقيقة الآخر وتقتضيهما قطعا ضرورة فلا يتفقان على الواحد
 احلا ولما الأول مع أنه لا يصدق غيره والآخر مع أنه لا يكون بعد غيره
 فلا يصدقها على الواحد كذا هو كونه وقوله بالنسبة الى الله تعالى
 فصدق ما دونه بهما معا فتم قيدا والله اعلم قال في السادسة
 إذا حلف لا شرب الماء ولا كلمت فلان قلت اليقين

عز الدين يا اول ويا آخر

ور

كل واحد من أفراد ذلك الجنس أقول لا أفهم في ذلك ولا
 لأنه مقتضى العرف والآفة وجع فثبت بارتكاب بعض أفراد الجنس تحقيق
 التي لفة لعينه ذلك كونه هو واحد ولكن قد صرح بعضهم بعدم حشده فيما لو كلم واحد
 مما أنسى وتعلقه بالاصل ولأن ذلك كقول لا كلمت شأ أو لا جالا أو ذلك
 فكل واحد منهم أو اثنين كما قيل في تسلط النفس على جميع فيجب سبب العلم
 فلا يكون الواحد مثلا ممنوعا كقول وفيه أن اليوم غير مراد فاشأ ذلك لأن
 الجمع المحل بالآلة مساق التفرع براد منه الطبيعة قسدا في الجمعية
 على اليوم ولو قال لا أشرب مع أني شربته مرة واحدة فتمت عليهم
 كما هو محذور فتمت ولو كان هناك معهود للماء العذر منقطع الفرق الاطلاق
 اليك فتمت قيدا والله اعلم قال في السابعة اسم الممال
 يقع على العين والدين والحال والوقيل فلو حلف
 ليتصدق بماله لم يثبت لا بالجميع أقول لا أفهم في شأ
 من ذلك لم عدة العرف والآفة عليه لني لفة بعض من جعل أنه شأ
 فخلقه من حقيقة بالزكوى أو بالدين أو بجماعة المؤهل على الخلف
 أقول لهم أنه قد تحمل على بعض ما لفتي لأن ذلك هو المعهود عنهم فحمل
 إطلاقه على ذلك والأفلا يمثل مقتضى اليقين أن بان يتصدق بجميع ماله
 فثبت ببدنه ودار سكنه ونحوها إلا أن تقوم قرينة على ارادة غيره
 فيعمل عليها في استحسانها والدين غير قاض باستحسانها بعد بطلان القيد

عندنا ففهمنا ظهور الفرق بينهما فبينا والله اعلم تنبيه قل
 بانه شيدج في المال العبد الايق والال الفصل والمقصود والمدة
 والمومج والمعلق عمقه على صفه وام الولد والكاتب بهتبه
 والمنافج وارث اجنية العمدة وانخطية والدين المرموزة
 الماعز ذلك مما لا يخفى بعضه منظر او منه ومثل ام الولد المنوع
 من نقله الماعز به جميع المواقل مع قدر الاقب على في الاقب وكفه
 المعتر والقدرة وكذا المنافج ومن لزوم عقدا الكتابه معكم او حقوى
 المطلقة ومن الفرق المال الى الطلق الذي يمكن به الماعز في ذلك
 الا ان يراد بالعددة ما يشي الاباحة والعنف ومع بها الركنة
 وتوذك ذلك ما لا ينفى فيه الصدقة به ولا يفضل فيه الوقف اى في ولا
 حق اى راد للشفقة او الاستطراق او توكذ ذلك الحق وان كانت
 فتتقال بالمال فتم حيدا والله اعلم قاله الثامنة يقع
 على القرآن اسم الكلام وقال في لا يقع وهو يشك
 بقوله نعم حتى يسمع الله ولا يخفى بالكتابة والاشارة
 لو حلف لا يتكلم اقول لا ريب في صدق كلام الله عليه لغة وعرف
 وشيكا في عرفه بانه من مذهب رعايتك الى الاكثر وفي فلف
 ان لا يتكلم حث بقائه وكذا الورد في ربي الله او حده
 هلله او كبره لصدق الكلام بجميع ذلك لغة وعرف والكتابة
 والكلام

والكتب بالعزيزت هدا ذلك كالتس النبوية والامامية من ورد ان اجم
 الكبر افضل الكلام وان كلمة لاله الا الله ثقيلة واليزان وحقيقة على ان
 وتوذك ذلك وتوذك ان الاطلاق على ذلك على ضرب من التي زعمت الحقيقة
 ومتعلق اليقين على الحقيقة الا مع العلم بارادة الى لف للمي كذا
 الرجوع الى اللغة والوف اذ ليس الكلام فيها الا ما تلفظ به لان معتمدا
 على بعض الحروف الهيانية قليلا كان او كثر مهملا كان او مستوفدا كتحقيق
 اهل العربية وعزيم ولكن غنق وغيره انه لا يخفى بذلك ولعل للاصلح
 المتبادر من كلام لا دينين ومجاورتهم ولقولهم ايك ان لا تكلم الله الا في
 مع قوله ثم واذا كبريتك اذا نسيت متج بالعرش والابكار وتوذك عدم
 بطلان الطلوع بذلك وما ورد من ان الكلام بطله وعدم النفاذ اليهم عن تركه
 بالحق في لرجائها ولا تنفقه اليهم على ترك الرجوع وفي فلا تخرج فاطلة
 متعلق ولا ليتفت الى اقبال عدم النفاذ اليهم عليها بالحق في النفاذ
 عليها وضموم العموم الماعز ذلك لا يخفى بعضه منظر ولا ريب من بعد الله الامام
 القاطع بغير فلا حظ وتوذك والله اعلم واما عدم حشر بالكتابة او الاشارة فلا
 خلا في بيتهم من كان ذلك في الاخرى لا اصل لعدم صدق الكلام عليها
 حقيقة لانه ولا عرف مع محم سلب الكلام عنها لغة وعرف ومع قوله ثم اني
 نذرت للرحمن صوما فلي اكل اليوم انسيا فاش رت اليوم ولا عبرة بالمجاز

ين

الا ان يريد ان يالف المفروض عدم وقوعها مقام الكلام وانها احد
 اللبنيين غير قاض بالحقبة كاستثاء الرمز من تخليص الى سوا احواله
 الاتصال فيه فيكون الرمز من افراد الكلام لوضع ارادة الاستثناء انقطع
 منه او يجوز بالكلام بارادة الاعم منها من المستثنى منها في لغة بعض
 من جعل الرشد فكله حيث قال بانه حيث بهما لقوله تم الا حيا
 اوتى وراحي او يرسل رسولا فاستثنى الرسالة من الكلام فيدخل
 الاضطران بطريق اولى في قوله تم ان تكلم الارض كما قبل وصف
 الكل ظاهر فيتم جدا والله اعلم ولعل في كلامك فتنة عن شئ
 بخلاف ما لو قال لا كلمتك ابدا او مدة الدهر او ما عشت او كما
 حسنا او قبي او نحو ذلك من اوجه متعلقات اليمين ولا يفيد كلاما
 له لا لغة ولا عرفا وشك لو قال لا كلمتك في سدا ومضدا وفعلية كذا
 او نحو ذلك في العلل الداعية لذن اليمين والاشكال فيه غير محله
 المميز في الفروض المتعلقة بيمين وعينه ولا ثمرة متميزة في
 الاكتمال منها بعد معرفة الميزان فيها اجمع كما في كلامها فتم جدا
 والله اعلم قال في التاسعة الحكمة تقع على الخاتم
 والخلع فلو حلف لا يلبس اكل حنث يلبس
 كل واحد منهما افعلة لا فاعول في ذلك ولا اشكال لغته
 عليها لغة وعرفا وانكاره مكابرة ولما لغة بعض جعل الله لهم
 الرشد

اللفظ من

منه

الرشد فكله حيث قال بعدم حنثه بلبسها للاصل ولعدم شموله لها لغة
 وعرفا ولعدم صدقها على اللؤلؤ وعن سوا احواله ايقظ وهو غير كافي
 خصوصا بعد قوله تم وتستخرجون منه حلية بلبسها بل عن التخيير ان من
 افادته العقيق والشبح لنسبتها حليا عند السواد ومنها ايضا
 الدرهم والدنانير لانها قد يتزين بها عادة على بعض الوجوه ولا
 فرق في ذلك بين المفرد وجميع المحل بالآدم وانما اجمع المنكر فلا يثبت بالآدم
 والاشياء لعدم صدق اجمع عليها كما في كلامه فتم جدا والله اعلم
 قال في العاشرة التسعة هو وطني لامة وفوا بشرط
 التحدي من نفس اقول بل لا قد عدم شرطه وفوا كغيره من كذا
 سوا وغيره ولا بشرط الانزال فيها ايقظ وكفى عن بعض شرطه بشرط
 شرط ايقظ وعن بعضه لا لفظه بل لوطر الشرع وعن طر ايقظ لوطر
 والانزال وفوا كغيره ان الاقوى الرجوع فيه الى اللفظ وهو مختلف
 باختلاف الازمان والافعال وقد ينزل اختلاف الاقوال على خلاف
 عرف القائلين بذلك والامر سهل فلا عظة ولا مل والله اعلم قال في
 الحادية عشرة اذا حلف لا فضين دين فلان الى
 شهر كان غايته ولو قال الى حين او من مان قال
 الشيئ يحمل على المدة التي حمل عليها نذر الصيام وفيه
 اشكال من حيث هو حتى يرفع النفل وما عداه

ينسب الى حامله وان دخل تبعاً موفاته انما ينسب اليه اذا كان امراً
 آتية له الا ان اذنه بذكره والادلة لا تصدق بمجرد السكوت والرضا
 لجمله وادخال اليه كمال ولكن الالاف المستظهرة فالادل هو الظاهر
 فلا حظ وتبره فاعلم واما الثاني فلا خلاف فيه بين بل الاجماع
 بقسميه للاميل بل ولو لم يكن حكم الخط والنسب وما حكموا عليه وما
 لا يعلمون كما قيل ولان البحث وانصر المقصود من اليمين انما يكون
 مع اختراع الفعل ذكراً لليمين لوضوح ان كل حال لما قصدت فيه
 او نصرها باليمين وذلك انما يكون عند ذكره وذكر المملوك عليه من يكون
 تركه او فعله لاجل اليمين وهذا لا يتصور الا مع القصد اليه والمعرفة به وفي
 الشبهة لا يتصور بعث نفسه ولا نصرها اذا ما انما يكونان والافعال الاقضية
 المعلومة وقد عرفت كما قيل وفيها من نظر ان لا يلزم من سعة العقاب مع الفعل
 او الترك انتفاء الكفارة عليه الا ان ثبت انها بتلازم ولازمة له فاذا
 انتفى المضموم بالنسبة الى غيره انتفى المضموم اليه وكفى خفة ما لا ان
 يتم اجماع وانى بذلك والامر كله بعقوب الامعاء على انتفاء الكفارة منه
 الا عند خلاف لبعضه من اجل انه قد دخل في حيث ثبت فيها تمامها فلا
 ادلة لاني معلقة على ان المملوك على تركه وما ترك المملوك على فعله
 متحقق في الجميع والاعذار المبرورة غير كافية لعدم ذلك وان قفت
 العقاب عنه عليه ولعله لا قيل بانفس اليمين بذلك والافعال غير متحدة
 بل قد يستدل عليه انفسه عن ابيه عن الرضا في حقه فيقال

اجماع المملوك

فقال

فقال هو ما نرى ونحوه على قولنا ان دعاه بما لا يراه به ان يفعل
 ما حلف على تركه ناسياً او ترك ما حلف على فعله ناسياً فاحسب انما يتركه
 الكفارة عما نواه عند اليمين من ترتبها على الفعل او الترك وذلك ما دون
 مع التمسك وعنده كما قيل وكفى في اليمين وغيره ان الظاهر ان المراد من
 ما قال وذكره نوى فيجب عليه العمل بما نواه ويمكن ان يكون المراد من قوله
 لفظاً ومعنى ويكون الغرض من اجور ان اليمين لا تبطل في الواقع بل هو على
 نواه فاذا ذكره على به ويمكن ان يكون المراد ان دعاه نوى انما اذا ذكر
 على باليمين فله الامر وقد ادعى الواجب على نوى عدم العمل بها بعد الذكر فلا
 امر له بل لعله ياتى بذلك المغير ذلك من الافعال التي تتحقق باليمين من
 الروايات فلا يصح للملك به اصلاً فلا فطرته على والافعال فليس
 قد ذكرتم في الشبهة وغيره ان في الخلال اليمين بالامور المبرورة ووجوب
 اجودها ذلك لوجود الفعل المملوك على تركه حقيقة فكان كالكفارة فعله
 بالنسبة الى الخلال عينية وان افرقا والافعال والكفارة عند بالعدم وغيره
 فقط حصلت في لغة اليمين في جميع ولا يتكرر فاذا حلف مقتضى الاستعداد
 بعد ذلك فلا انتم تعلية ولا كفارة وقد حكموا في الاطلاء بطلان حكمه فلو
 وطئ ساهب او طاهل ما انه عيني حقيقة مع اقبال عدم الخلال بمجرده
 الامور لانها غير داخله وتعلق اليمين في الواقع بعد ذلك هو الذي تحقق
 به اليمين فيحقق به الموت ومن فواعه الشهادة احياناً الاول وانظر فله
 الاحكام في يديه صدق الدينان بخلاف اليمين لصدق انه شرع

هو خلاف لا يشرب من عصاة الاكراه الشرعي الذي لا يمكن عدمه في الامور
 وفي جهة ضرورة خلاف اليقين جزاء الاكراه وعدم ترتيب الكفارة بوجه
 ظهور ادلتها في غير ذلك لا يقتضي عدم النسخ هذه الافراد متعلق اليقين
 كما قيل وهو جند في لو كان متعلق بمجرّد الطبيعة لوضع تحقيقه وانما
 لو كان متعلقا بما كثر فيهم لا يصح كل جنس خمس مثلاً فصار في انظار
 في بعض البعض الاغذار بل او عصيان اللام او لا شرب ما في جميع
 الايمان في تحقق شرط بعض البعض الاغذار بل او عدمه فصار في الخلال
 يمينه في الافراد والازمان اشكال اقرية لعدم لانه هذه اليقين مصفاة
 تكاليف عديدة لغة ومحرّف والديهم من سقط بعض الكاليف لغيره في
 غير في الغذار بل هو المفروض ودقّت في متعلق الجميع بوصف الحقيقة
 ارتكاب بعض الافراد نسباً مثلاً متعلّق الايمان بمتعلق فيسقط حكمها
 في باقي الافراد مبدية ان المتدبر انما هو العموم لا فرد من دون قيد الجمعية
 في انه لو وضع الكاليف اذ كل فرد من دوله ملا حظته وصف الجمعية فلا يثبت
 في انفسه يمينه فيسقط عدم الخلال بالنسبة وفرد بل في الجملة ويحكم
 الاجماع عليه ضرورة العموم قد ينظر في رتبة التخيّف ولكل له ارسالي
 المستلزمات محل اليقين بان ذلك يحتاج عن محلي كلامهم او في عدم تحقق
 مثل هذه اليقين والالتزام الكفارة بكل في لغة مقتضى لانها في منزلة ايمان
 مستعدة في قول وفيها بمنزلة في غير ذلك الا انما في لغة علمها بظهور صحتها في
 تعدد الكفارة للاصل والظهور اذ لا يثبت بها على لغة فصحى صيغة اليقين لا تملك
 من ان يخلو خارج عن الاصل فلا حظ وتماثل والالتزام علم قال

والله

عدم

فلا محج

النقل

النظر الرابع في الواحق وفيه مسائل الاولى انما
 الصادق عليه السلام كرهه وتناكك الله في القوس
 على اليسير من المال نعم لو قصد دفع المظلمة جاز وما
 وجبت ولو كذب لكن ان كان لحسن التورية
 ونحوه جوازا مع اليقين لا اثم ولا كفارة مثل ان
 يخلف ليدفع ظالما عن انسان او ماله او عرضه
 اقول انما كراهتها في جميع ذلك خلافاً في ولا اشكال ولو في محله وقد
 يستعمل عليه بقوله نعم ولا تجعلوا الله عرضة لايامكم وبخبر ابي ايوب عن
 ابي عبد الله لا تخلفوا بالله حادقين ولا كاذبين فان الله ثم يقول ولا
 تجعلوا الله عرضة لايامكم وبخبر ابي عبد الله انه قال اجتمع اهل بيوت ابي
 عبد الله في مريم فقالوا يا معلم اخبر ارشدنا فقال ان الله نزل الله
 نزل امركم ان لا تخلفوا بالله ثم كاذبي وانا امركم ان لا تخلفوا بالله ثم
 كاذبي ولا حادقين ومقر سدي عنه انه قال من خلف الله ثم كاذباً فقد
 كفر ومن خلف الله ثم صادقاً فقد اثم ان ثم قال وللجمل في التورية
 لا يملك ومن علي مهنار قال كتب رجل الى ابي جعفر عليه السلام يسأل
 والله ما كان ذلك والى لا كره ان اقول والله على حال من الاقوال
 ولكنه غش ان يثق ما لم يكن وعين اليقين انه كان من اياته لا يستغفر الله ثم

وفيه أكفأ بن عمار عن أبي عبد الله عن قوله تعالى ولا تجعلوا الله الآية فقال
 هو أنه إذا دعت لتصل بين اثنين لا تقل على عيني أن لا أفعل
 إلا غير ذلك من القوم إلى آية عن ذلك المحمودة على الكرامة لتفكر القوم
 على جوازك ولو فوجئت مع امرأة فزاجها من ربي وفان صدور في
 كعدور لا من النبي إنما هو لبعض العوارض القافية برحمتها فلا يجزئها
 في نفس حال فزاد عن وجه العوارض والافتقار من بعد في غير فاج
 فيها كثرتم لا يتم عليها للقطع بأداة المبالغة منه في الكرامة كما أن كسر
 الكاذب كك ففرج محمداً عن أبي عبد الله عن أمير المؤمنين عن أبي جعفر
 قيل له فعلت كذا وكذا فقال لا والله ما فعلته وقد فعلت كذا وكذا
 كذبا فليست تنفرد الله ثم منها المنة ذلك فمأمل جدياً والله أعلم وأما ما كذا
 الكرامة في الإيمان الصادقة على المؤمن والعين الكاذبة هي سنة إذا
 كانت على البس من المال فقد نص عليه كثر منهم في حكم من أبي عبد الله
 أنه قال إذا ادعرك عليك ما لا علم بكى له عليك بشيء فإراد أن تخلف
 له فإن بلغ مقدار ثلثي درهم فأعطه ولا تخلف وإن أخرجته وكف فاحلف
 ولا تقطعه وظاهره بثبوت الكرامة في الإيمان الصادقة على البس من الزور
 وانتقاه فما زاد على ذلك لا دلالة فيه على أن كذا الزور إلا أنه أراد
 بالشق أن الكرامة أيضاً فيكون المراد بالشق الأول ما كذا في الآية
 فتف بغيره والأمر سهل والله أعلم تنجيسه فديفتر الميراث ما سب حال
 الخلف بما يترجم في غير ما تفتحه في الزور ولعله هو الظاهر لعدم

كان

الـ

أن يدعى إرادة غيره وعمل النص على إرادة ذلك منه مما لا يمتنع
 أيضاً فمما جدياً والله أعلم وأما الجواز بل إرادته أو بلا شقة الكرامة
 مع دفع المظلمة باليمين عنه أو عن غيره المؤمن لا طعن في المال في
 حيا له كذا نص عليه كثر منهم للأصل ولعدم تحمل أدلة الكرامة لهذا
 أحال أن لم تكن نظيرة في غيرك أنه لو كان قصده تعظيم الله ثم
 واجلاله ثم عن المحلف به لنفق المال عنه فلا ريب في أن تركه
 ولو كان المال كذا كذا ورد عنه أنه قد من أجل الله ثم أن
 يحلف به أعطاه ضيماً ذنباً وعن علي بن الحسين أنه قد من
 أربعاً ودياراً إلى بعض من له آية أدعت عليه صدقة وطلب
 منه ٤ اليمين فلا حظ ولا مل والله أعلم وأما وجوبها لبعض العوارض
 القافية بذلك فلا خلاف فيه ولذا اشكال بل هو مجمع عليه فضا فتقوله
 بل العقل حاكم به فمن أبي عبد الله عن رجل حلف بيمينه فقام إلى
 حشيت على دمه وما كذا فاحلف بيمينه عكس بيمينه فقام إلى
 لا أبي جعفر إنما تزامن المال على الحشيت فيطلبه منا أن تخلف لهم
 فهو أظن من التمر والزبد وعن أمير المؤمنين عن رجل حلف لها حب
 العشر بغيره بذلك ما لم يفتقر ثم وعن أبي الحسن عن امرأة
 فقدت بنصيبها في دار على ولد لا فكتبه له شرافاً فإراد بعض

فمن

فكتبه

البرزخ ان الحليف على انه قد نقضه الثمن ولم ينقد شيئا فقال
 احلف له وفيه السكنا عن ابي عبد الله عن ابيهم عن ابيهم
 عن الادريس انه قد نقض حلف الله احلف بالله ثم كاد باوحي
 احاك من القتل الى غير ذلك من النصوص في لزوم دفع الغير عن
 النفس ولزوم حفظها على الهلكة ولزوم حفظ العرفي عن الف
 بل وحفظ المال المقر بفسده به رجوعه الى دفع القرع في نفسه
 عرقه واما المال الذي لا يقرب به املا فف وجب بحلفه لا يحل حفظ
 اشكاله وظل المهر ونحوه كسيرة عتة ونحوه انما هو وجوبه لحفظ
 ما لا غيرة فيه فيحفظ ما له الطريق اولى عمدا بطلاق الامر بالحلف
 في النصوص المذكورة المشرقة بين الدم والمال والاول للوجوب
 قطعي وكذا الثاني في جبريوني عن بعض اصحابه عن ابيهم عن
 رجل حلف بقتل ففعل ان حلفت على ما لك ودمك
 فاحلف ترده بيمينك فان لم تر ان فك يرد شيئا فلا تحلف
 له وفيه الكسنا عن ابي عبد الله انه قال ان الله لم يعلم بيمينه
 التزويل وان ويلي ففعل رسول الله عليه السلام وعلم الله ثم
 ثم قدس ما صنعت من شر او جعلت عليه يمين تقية فانتم منه في
 سعة وقد اكمل عن ابي الحسن ثم عن رجلين في علي ما له
 من السلطان فيحلف لينجوه منه فقد لا جناح عليه وعنده

في الرجل

عن الرجل يحلف على مال احميه كالحلف على ما له فقال نعم وفيه زارة
 عن ابي عبد الله انه قال التقية في كل ضرورة وحاجب العلم بها
 تنزل به وعن العيون عن الرضا انه قال والتقية في دار التقية
 واجبة ولا حث بها حلف تقية يدفع بها ظلالا عن نفسه وعن
 نوادر ابي عيسى مسند الزرارة قال قلت لابي جعفر انما تمر على
 اولاء القدم فيستلموننا على اموالنا وقد ادنا زكوات ففانك
 يا زرارة اذا حلفت فاحلف لهم ما شئت وا فقلت لم
 بالطلاق والعناق فقال يا ما شئت وا وقد علم عبد الله التقية في
 كل ضرورة وحاجب العلم بها في تنزل به وعن معمر انه قال قلت
 لابي جعفر ان مع بضاعة للناس ونحن نمر بها على اولاء القربى
 فيحلفوننا عليها فيحلف لهم ففانك ودوت الى ابي عبد الله ان
 اجبر اموال المسلمين كلها واحلف عليها كتمى طاف المؤمنين على تقية فيه
 ضرورة فله في التقية وعن ابي اسحق الجعفي قال قلت لابي جعفر اني
 امر بالوفاء باموال المال فيستخلفوني فان حلفت تركوا وولان لم احلف
 فتشوني وظلموني ففانك احلف لهم فقلت فان حلفني بالطلاق
 فقال احلف لهم فقلت ان المال لا يكون لي فقال نعم قال انك
 لا تعرف ذلك من النصوص الكثيرة الا انها اجمع اقصا يستفاد منها الزينة
 ورفع الحقد الذي هو ثابت للكذب بغير حق وهو الحلف على المستحيل

الف ي

الفرس اما الوحي لم يطق حفظ المال وان لم يكن تلفة فصار بفعله منع
 لهم وان كان نجفا كثيرا ولا يخرج من الاصول ولعله لذا قد صرح كثير
 منهم بعدم وجوبه في هذه الكتب بل قيل بانهم قد صرحوا في غير هذه الكتب بعدم
 وجوب الدفاع عن المال الا على ما يراه من الشرع بان الحلف في هذه الكتب
 عن مال نفسه نجف مستحب في كل سنة ويشكل وجوب الدفاع عن
 مال الغير فيكون مال نفسه الا ان يثق بوجوبه فيها الا ان يثق
 الفرق بين المال المقتدر بالكلية وغنة والامر من وجوبه في
 انما عدم الوجوب قال الغير فيهم الى غنة تلك من كل شيء وان كان
 لا يخرج بعضها من نظر فذبحوا واما وجوب الدفاع عن عمامة فليس فقد
 نص عليه كثير منهم لانه الكذب المحرم لا يجوز ارتكابه الا للضرورة
 اليه ولا ضرورة اليه في امكانها ودعوى ان اطلاق النصوص في
 وجوبها لركن الاستفهام في وجوب غنة امكانها مع احالة ركن
 الذمة في وجوبها كما قيل واذن المنع بل لعل في طاعة فصرح في
 الاضطرار الى الكذب فقط وانكاره قد يشبه الكاذبة فلا حفظ
 وبالله اعلم قال في الثانية العيين بالبرائة من الله
 او من رسوله لا يتحقق ولا يجب به كفارة
 ويانتم ولو كان ما دقا وقيل في بها كفارة
 فلما لم يجد به شاهد في نفي بيع العسك
 الى محمد بن يحيى بطم عشرة مساكين ويستغفر

تم

ثم لو قال هو يهودي او نصراني او مشرك
 كان كذا لم يتحقق وكان لغوا اقول اما الاول فنقد
 البحث فيه مطلقا ولا يثمة في ادلة وعي بريدة عن النبي قال
 من قاتل يهوديا او نصرانيا او مشركا فمات فمات فمات فمات
 لم يعدا الى الاسلام سالا لا يغر ذلك من امر المؤمنين انه قال احلفوا
 الى ان لم اذا اردتم يمينه بانه يهودي او نصراني او مشرك فانه اذا حلف
 بها كاذبا عوجل واذا حلف بالله الذي لا اله الا هو لم يجادل الله وحده الله
 ثم وجبه وجوه مما قد يستلزمه جواز الكيفية الزبورية للثاني لم
 المهدور منه كان جبر وجوه والامر سهل والله اعلم واه ان الله فلا فلف
 فيه ولا اشكال بل او من جزئيات الحلف بالبرائة من يمين الاسلام
 كما قد يشهد له خبر الحق قال قلت لابي ابراهيم رجعت يهودي
 او نصراني ان لم يفعل كذا وكذا ففعلت ففعلت وليس عليه شيء بل وجبه
 ابا بصير عن ابي عبد الله عي الرجل يقول هو يهودي او نصراني ان لم يفعل
 كذا وكذا ففعلت ففعلت ليس عليه شيء بناء على ارادة نفي الكفاية عنه او توجب
 العمل عليه بذلك لان نفي اليمين عنه اليمين وعي ثابت في الفكاك من اليمين
 انه قد حلف على عين عمله عن الاسلام كاذبا فهو كاذب في الاسلام
 والله اعلم قال في الثالثة لا يجب التحليل لا بعد احوث ولو

سقط قبله لم يجز له ان يقول لا خلف في ذلك ولا اشكال لاحالة
 عدم امتداد الفضل قبل توقيه الامر به بل لا يمكن التقرب به قبل
 الخطاب بولده يجوز تقديم المسبب على السبب في كل وقت وفي كل بعض
 من جعل الله ثم الرشيد فخلقه حيث شاء تفقيه على حيث كان
 فيجعل الزكوة قبل تمام الحمل والقدرة اذا خلقت على ما
 ورايت غير ان طير منها فأت الذريرة وكفر عن عييك ووضعت
 آخر فلف عن عييك ورايت الذريرة منها وفي بعض اخبارنا
 ما يوافقهم قال طلحة بن زيد قال القم قال ابي انا عتيا
 كره ان يطعم الرقاب فكيف رة البهي قبل امث وكفى قد يرد له حرمته
 من اكله كما قيل في انه قد يرد عنه انه قد رثا في الرقاب
 فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل ان يث الا ان ضعفه في الرقاب
 عنه عن العمل به في موضع غيره من محل البحث لعدم لزوم الوفا
 بالبيوع اذا وجد ضمانه فله في الكفارة في اطلاقه من قبل
 حيث او يحل على الذنب كما قيل لا حرج من الله اعلم قال في
 الرابطة لو اعطى الكفارة كافرا او من لم عليه نفقة
 فان كان عالما لم يجز وان جهل فاجتهد ثم بان
 له لم يقع وكذا لو اعطى من يظن فقره فيان عتيا
 لان الاطلاع على الاحوال الباطنة نفس

اول

اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال لعدم الاتيان بالامر به على وجه
 بعد شرطية الايمان وان لا يكون ممن لم ينفقته على المكفر من حق
 الكفارة على الزكوة وغيره والله اعلم واما الثاني فنفيه وجوه او اقول
 لعل احوال الدعاة منهم لقاعدة الشغل واحالة بقا الحق في عين
 المال او في ماله في عدم بثوث قاعدة الامراء في حق ذلك وبثوثها في
 الزكوة على فرض تسليم في غير قاض بثوثها بعد بطلان القياس
 عندنا الا ان يقطع بعدم الفرق بين العامين وفي فخرنا جميع
 ما سبق فالزكوة من الفروع والقول والتفصيل بالعسر والزفر
 على كل هو وراي فلا حظ و لا مل والله اعلم قال في الخامسة
 لا يجزى في التكفير بالكسوة الا ما يسمى ثوبا
 ولما عطاءه فلسوة او خفا المجنة لانه لا
 يسمى كسوة ويجزى الفسيل من الشاب
 لتناول الاسم اقول لا خلاف معتد به في نسخ من ذلك ولا
 اشكال بل ظاهرهم الامعاء عليه لاطلاق الكتاب والسنن
 المستفيضة او المتواترة مع قاعدة الشغل وكونه مع صدق
 الكسوة وان كان على الفسيل ولا يثبت الا ما في الرتبة وراي
 من عدم امتداد الفسيل الا ان يرد به اليه او ما في الرتبة او في
 ذلك لا يفرق اليه الاطلاق ان لم يكن ظاهرا في نفسه وقد سبق

اقوي

تمام البحث في ذلك في بحث الكفارات فلا حظ وتامل واعلم
 قاله السادسة اذامات وعليه كفارة مرتبة
 ولم يوص اقتصر على اقل مرتبة تجزي وان
 اوصى بقيمة تتبدل عن ذلك ولم يكن الورثة
 كانت قيمة الجزى من الاصل والثلث زيادة من
 الثلث وان كانت الكفارة مخيرة اقتصر
 على اقل اخصال قيمة ولو اوصى بما هو
 اعلى ولم يكن الورثة فان خرج من الثلث
 فلا كلام والا خرجت قيمة اخصله الدنيا
 من الاصل وثلث الباقي فان قام بما اوصى
 ولا بطلت الوصية بالناسد واقتصر على الدنيا
 اقول لا خلاف في شيء من ذلك ولا اشكال لم يأت في القواعد
 الشرعية المستفادة من الكتاب والسنة والاجماع لان
 اقل الترقا في اقل اخصال قيمة هو اللازم وفيه المقتدم
 على الارث وما زاد عليه للوارث من عدم الوفاة واما ما
 تضمنه في الثلث فقط الاوصى من العارث بها واجازته لها كما اوضح
 من غير فرق بين عكته في وصية من عتق الرتبة وتزويج عليه
 وبين عدمه حيث كان الجزية القيام في وصية لعدم وجوب العتق
 عليه

عليه لعدم استطاعته له لان ذلك من قبل الدين الذي له عليه اداؤه
 وصورة بيع داره ونحو ذلك وجوب ذلك على ورثته بعد وفاته لتعلق
 حق الدانية بما عين تركته من معدنية كون الكفارات من الديون في
 المستقلة باصل المال عندهم وان كان بعض خصالها من العبادات البدنية
 كالقوم فانه لا يجرى عليه حكم العبادات البدنية المحضة كالصلاة ونحو ذلك
 مما لا يتعلق بالتركة بدون الرمية بها ومنها تتعلق بالثلث فقط
 كما سبق فترك ب الوفايا ونحو ذلك ونحو ذلك وكشف ان لو مات من عليه
 كفارة مرتبة فادراها العتق وجب للفرار من تركته واقتصر
 على اقل رتبة تجزي فان اوصى بالزيد ولم تجز الوتره اخرج الجزى
 من الاصل والزايد من الثلث سواء وصى بالكفارة في الرضى او النقمه
 فانه يخرج اقل الجزى من الاصل ويقتصر في المخيرة على اقل اخصال
 قيمة الا ان يترتب الوارث بالزيد للعامة قول بمنع الاعطاف
 عنه حكم ولو اوصى بالزيد اخرج الزايد من الثلث فان قام الجميع
 اجمع ما يؤخذ من الاصل للدنيا وثلث الباقي بما اوصى في ذلك
 بطلت الوفاة والزايد للعامة قول بان اذا اوصى اعتبر جميع
 القيمة من الثلث وما زاد به يعتبر الجميع من اللحد واذا بطلت الزايد
 وجبت اخصله الدنيا دون الوسط وان نهض بها الثلث لانها

عن الموصى بها فلم يلبس على الشئ الا الدنيا ويحق وجوب الوسط بها
 لوجوب العمل بالوصية ما أمكن وفتلق حق الميت بالثلث فيجوز في الكفا
 وان لم يكن في عينه من فضل وقد يورث عليه بانه لا يهدى الوجب
 الموصى به لعدم قوله اذا امركم بشئ فافعلوه واستطعموه غيره
 شئ من ذلك لا لله ولا عرفه فكذلك انما لو اوصى بالعلم على ابتداء فان
 اجاز الوارث او في الثلث بالزيادة عن قيمة الدين فلا كلام وان فقد
 فاما ان يحصل للمجوع من الخارج في الاصل فاني جاز الثلث فخطت وسط
 فان كان انما اوصى بالدين لا غير وان كان الاول فقد وجب الخارج
 الوسط او جواز الاقتضا على الدين وجهان من ان الوسط ليست واجبة
 بالاصل ولا بالوصية فلا يجب وقد سقط اعتبار العبد لفقده المالا وعدم
 اجازة الوارث فيجب الدين الواسية بالاصل ومن ان الواسية هي المالا
 حيث نفوذ الوصية به وهو بقدر الموصى فاذا لم يكن انفاً فمخرج
 ما اوصى به يجب المقدور اذا سقط الميسور بالمسور لعدم المنوي
 ان ينفق والا فحق الاول والفرق بين الوصية بالعبد وبغيره
 حيث جزم باخراج الميسور وانما دون الاول ان الموصى به قد سب
 العبد امر معاني فاذا فات لم يكن ما دون موصى به وانما دون
 بالاصل بخلاف الوصية بقدر ربح العبد لانه الوصية بانه لا ينفق
 وبكل من منه فاذا فات بعضه لعدم ضرورة الثلث من ثمن الباق

وهو ما

وهو صالح عوفى عن جميع الخصال بخلاف الموصى لان الفرد لا وسط له
 الموصى الذي هو الاعلى ولا يورثه الا في غير ذلك من كل هم ان لا يخرج من قطر
 وتبروا لله اعلم قال في السابعة اذا انقضت بين العبد وث
 وهو سرق ففرض الصوم في الكفارة من غير ما فيها
 ولو كفر بغيره من عتق او كسوة او اطعام فان كان
 بغيره من العلى لم يجز وان اذن اجزته وقبل
 لا يجز به لانه لا يملك بالتملك ولا اول وكذا لو اعتق
 عنه المولى باذنه اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال في غير
 بين القول بملك العبد ولو ايجزته وبهين عدم ملكه لانه على الاول
 عليه ان يفرق من النصف من المالا فهو عاجز عن العتق والاطعام و
 الكسوة فيستوفى من القيام كقيل وفيه مل والله اعلم واما الذي فكذلك
 انهم لم يسموا بغيره وامتنع الامر به كون المفروض عدم توصية العبد
 او لوجود المالا من امتن له من جهة العبد او من جهة عدم ملكه فاذا زال
 ايجز عنه باذن مولاه به فقد اجزته وكذا لو ملكه مولاه فعلى بملكه بغيره
 وان لم نقل بذلك فيكون المولى قد تبرع عنه باذنه الكفا على ما خرج لا يبر
 عنه بها ولا يتوقف على اذنه بملكه والحق ونحوه اذ هو مكنته بغيره
 اللهم الله ان يبقا في الدين العبادية لا يخرجه الشئ بها الله اعلم

عليه باوانها ليكون ذلك نعماء من امتثال الامر الوارد بها في قوله تعالى
 بذلك فلا يجوز مع عدم علمه بذلك فانه لا يقيد التبرع عن امتثال الامر
 بوجوه من الوجوه كما قيل وقد ينفذ بان برائة فتمت منها وحفظ التكليف
 عنه لا يتوقف على شيء من ذلك جازية المانية غالب على جانب العبادية فحي
 عليها حكم الذي الموصى الذي لا يعترف بالامر اذن المديون بذلك قطعاً
 الاجماع على اعتبار رادنه والاجزاء عنه هنا كما قد يظهر من بعض العبارات
 فيكون في احوال الفرق بينه وبين الذي الموصى عهدتها على مدعيها
 وفي ذلك ان اذن له المولى بالتكفير بالعتق والحقوق ففاجز الى قولنا
 من انه قد كفر بما لا يجب عليه فلا يقطع عن الواجب اذ قلنا بملكه اذ قلنا
 بعدمه نعم لو ملكه مولاه وقلنا بجملة الامراء ومن ان الملك من
 الاجزاء انما كمل عدم القدرة عليه فاذا اذن المولى حصلت القدرة
 عليه وجري مجرى مالوك كفر المتبرع عن المحرم فغيره نظره وجوه لا يخفى على
 حلقه بعد جزمها بآيات المكنت الاطعام والكسوة والعتق وارسال
 له ارسال المسلمات كما قيل فلا ينفذ وتدير والله اعلم قال مرة الثانية
 لا تتعقد بين العبد بغير اذن المولى ولا تلزمه
 الكفارة وان حدث اذن له المولى في اخذ
 لم ياذن اما في اذن له في اليدين فقد انعقدت ولو
 بان انه مكفر بالعتق لم يكن المكفر في نفسه ولو حدث عن غيره
 اذنه كان له منعه ولو لم يكن القوم مضراً فيه فترد

القول

اقول اما الاول فهو الوجه كما سبق البحث فيه وفيه نسبة الى
 علمائنا في فقه فلا تلزم الكفارة سواء حدث او لم يحدث سواء
 اذن له المولى بالحيث او لم ياذن له به للاصل ولكون المفروض
 عدم الفقه من اجله فلا يترتب عليه اثر اطلاقه لو قلنا
 ما نفقاهه ولكن للمولى ان يحمله فقد بقي بان اذنه بالحيث
 قاضي بامضائه وعدم حمله فتلزم الكفارة بذلك وكذا لو قلنا
 بوجوه موقوف على رفاه به فان اذنه امضا ولا ريب الا
 انها معاف وغير محلة كما مر فلا حظ وتدبر والله اعلم واما ان
 فلا خلا فنية ولا اشكال بل الاجماع بقتل عليه ولو فوجئ بطلقة
 به ايضاً وعليه الكفارة مع اخذ من غير فرق بين اذن المولى
 بالحيث وعدمه في فاذا كفر بالقوم فليس للمولى منع كسر
 الواجب على شرعية وان كانت موسعة كالقتل واقل وقتها
 كما جزم به ثناء الموقفين وغيره للاصل والطلاق اذ لته وعدم
 تحول اذله الملك لذلك لم تكن ظاهرة فغيره كسب ما قيل
 من انه لا يلزم للمولى مع موصية المولى الا انه تحق بالمضيق ولو
 بالعارض كقضى الموت ولذا حمل الفاضل وكثير منهم ان لا ينفذ
 المبادرة في صورة التسعة مع قوله في التبرع له وجوبه من قوله ذلك

واما القول بان له منعه من الصوم مع عدم اذنه بالحنث كما
 يزعمون منهم فقد يعقل بان اذنه باليمين ليست اذنه بالحنث فلا
 يكون الصوم منه ما يؤمر به للمولى فيستلزم على منعه وقيد فيه
 بان الوجوب ما يؤمر به ويحتمل من لوازمه وتوابعه
 والاذن في الشيء اذن في لوازمه وتوابعه اذاتها تستلزم الاذن
 في لوازمه وتوابعه ولان التكليف بالصوم قد عارضها عليه وليس
 للتمنع منه ما وجب عليه كالصوم والعلوة ونحوها من الواجبات
 الشرعية وبه صرح بعضهم من لو كان مضرا بالمولى فلا يلزم
 ففصل بين المقر به وغيره كما هو في حصة الشهيد في حيث قد مضى
 العبد في جميع الكفارات هو الصوم فلو اذن المولى بغيره فقد اذن
 بخلافه انما يلزم الكفارة اذا كان اختلف باذن السيد والحنث
 باذنه فلو حلف بغير اذنه فلفظ وان حث باذنه قال الشيخ
 يكفر لان احنث من لوازم اليمين ولو حلف باذنه وحث بغيره
 اذنه فله منعه من الصوم المقر به ولو لم يقرب به فقد نهى وجها
 ولو زال الرق ولا يطله السيد فالأقرب الينا نفعه وبراءة
 فيه كما راع في الحق وكذا لو كان اختلف باذنه ثم اعتق فبقية
 حال الاداء وقد يورد عليه بان ذلك مناف للملك بانه لغا
 ان يراد به خلاف ظاهرة الا غير ذلك مما وقع في ذلك وغيره

مما لا

مما لا يخفى من نظر ائمة الاسلام من كل حي واليه اعلم قال
 التاسعة اذا حث بعد ايمانه بيمينه كحق كالحث
 ولو حث ثم اعتق فالاعتبار بحال الاداء
 فان كان موبدا ككفر باعتق او الكسوف او
 الاطعام فلا ينتقل الى الصوم الا مع العجز
 عن الاطعام وهذا في المرتبة وفي النجاسة
 يكف بائ خصا لها مشاء اقول فله بيمينه
 على ان العبد فرض فرض الحرة وان اخطأ بيمينه بكفر رأت شمله لها
 معان غاية الادب قيام المانع من ائتمار بعضها فيه فاذا زال المانع منه
 عمل المقتدر عليه على نحو امر المعصية فليس له حال وجوب حال الاداء
 كما يكون المداير على الاول او على الثاني ذلك في كثير من العبارات واما
 بناء على اختلاف حكم العبد والحرة في ذلك كما قد يتوهم من بعض العبارات
 فيكون على ما في اختلاف العبد والاحرار في الحدود ففكر المداير على حال
 الوجوب في حال الاداء وفيما ان اقول له من احواله البقاء وان الكفارة
 نوع تطهير فيختلف حاله بالرقية والحرية فينظر فيه الى حال الوجوب
 كالحديد المختلف بذلك في الرق والحرية فيقبل وفيه ان الكفارة
 عبادات والعبادات يراعى فيها حال الاداء لا حال الوجوب

تطهير

بل الظاهر ان خطها كك كما قيل والتعليق ان لكل في الوجهين
عليان والملازم لها مستظهر فلاحظ وتدبر والله اعلم
قد رقت من سويد هذه النسخة الشريفة في سنة الثامن
من شهر ذي الحجة الحرام سنة ثمان مائة وثمانين
والسنة والتسعين في ارض الفرس عند
جوار علي ٢ اقل العباد علما وعلمدا اقا
خلف محمد علي لتكلم في

الاعان
ثم كتاب الجمال ويتلوه
كتاب النذر ٢

القدس من الثامن عشر
اليوم الحرام

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين فانه خير معين

قال كتاب النذر والنظر في النادر والقصعة
ومتعلق النذر ولو احقه اما النادر فهو البالغ
العاقلة المسلم فلا يقع من الصبي ولا من المجنون ولا من الكا
لتعذر نيته القريبة في حقه وانتزاعها في النذر لكن
لو نذر ساسم استحب له الوفاء اقول النذر لغة هو
بغير اشارة كقوله العارضة وشيء هو الاكراه والالتزام بالفعل
او القول على وجه مخصوص كقوله كثير منه وفيهم انه حقيقة شرعية
في ذلك لوجودها في كماله وفيه انه لم يثبت استعماله في
الشرع غير المعنى اللغوي ولو بالعموم وانحصر في معنى ما ذكرنا
والسنة قد يراد به المعنى اللغوي ولا يراد به ارادة معنى خاص فيها كى
يكون

يكون مستعملة فيه وتكون حقيقة شرعية مع فرض وصولها الى ذلك عند اتيه
ولا يعمدانه حقيقة فقهية فيكون نذر عطلاة الفقه في المعنى المعروف
عندهم وتعلق وجوب العفاء بالنذر غير في بارادة المذنب في فعله بل
اقصاه وجوب العفاء ببعض افراد الوعد ان لم تقبل بوجوب العفاء بجميع افراد
كما شذ به بعض المحققين وكيف كان فلا خلاف في الاشارة الى شرعية المعنى اللغوي
تقسيمه على ما مع دلالة الكتاب في السنة عليها ولكن متعلق الطلوع بمعنى انه
يستحب النذر شرعا مثل اذ قد يراد بها ان من قدر على الزم الوفاء به وان
لم يندب له القول الزم بغيره بل وان كان مكروها عليه شرعا فيكون الطلوع
وعنه من الايقاعات فحق استحقاقه من العلم انه قال ان الزم الايجاب
ان وجوبه جل على نفسه وقوله في شرعية النصيحة في حق الله اعلم وانما
اعتبار البلوغ والعقل والنزاع وهو لا يقع في القصر وان بلغ عشرة وكما
تميزا وكان متعلق نذره ما يقع وقوعه منه كالوصية والعقود وما يقع في قول
المرء المجنون مطلق وان كان ادواريا فحال عدم افاقته فلا خلاف في بل
الاجماع بتقسيمه على ما احالة الفقه والتفويض الى الله على سلب عبارتهما
في الملائمة بين حق الوصية مثلا منه وبين حق نذره منه كقوله هو وان كان
عدم الوقوف بين شرعية عبادة الفقه وعدمها لعدم التقدم بين الامرين ولا ينافي

ولما اعتزل الاسلام ضيقه ولا يفتح من الكافر من
 اهل الملل وان اتحل الاسلام كالنصارى فلو انهم كانوا
 كثير منهم بل ربما استظهر بعضهم للجماع عليه وانه هو الحق
 ومع عدم الوثوق بالجماعات بعد اعراضهم ومع التقليل المذكور
 في المتن وغيره بل ومع اشتراط الديمان في صحة العبادات فلا يقع عليه
 الامامية من جميع فرق المسلمين للنفوس المستقيمة بل لعل في ضرورات
 المذهب كافي ولكن في الجملة نظر بل منه والذالك كثير من تافهات
 عدم اشتراط الاسلام فضلا عن الديمان في صحته ويؤيده ما ورد من
 احتجاج العرفاء برؤية السلامه ان لو كان غير معتقدا لكان يستحب الوفا
 به جزاء فاق فقد يكون الاسلام شرطاً لوجوب الوفا بالنداء لا بصحة
 نفسه حيث يكون فاسداً بدون ذلك فخر اشتراط البصوغ والعقل وان
 كان ذلك مع النظم من المتن ونحوه الا انه في غير محله بل في امر الله
 بالعرفاء ما وقع في المنذر في ايجابه انما هو وجوب ذلك على ان يرد ذلك
 لا يتم الا على تقدير محتمل منه حال كونه الا ان انجز الدال على ذلك فانه
 انما هو وجوبه في وجهه شمس والذالك كثير منهم على المذهب والنداء
 بعضهم بالاعتبار في الاسلام اولى بغير الطاعات من الكفر فكيف يكون
 مسقطاً لما علم عليه من فساد الكفر كما قيل في الامر فيه سهل والله اعلم

قال

قال في مشتط في نذر السنة بالتطوع اذن النج
 وكذا يتوقف نذر الملوك على اذن المالك فلو ياد
 لم ينصل وان لم يدر لانه وقع فاسداً وان اجان المالك
 ففي محتمل من دوا مشبهه للندم اقول اما الاول
 فهو انهم بين المذنبين بل منهم كما عرفت في كثير منهم خصوصاً من المذنبين
 كما عرفت في بعضهم لانه الف ويدر منه وليحيى ابن سنان عن ابي
 عبد الله انه قال ليس للندوة مع زوجها امر فصح ولا مدقة ولا
 نذر ولا بهت ولا نذر فاما الديمان في زوجها الا في حق او كونه
 او تزوالها او صلة زوجها او قرابته على اختلاف طرقهم اني
 معناه محرم ولغة ولما سبق في البيهقي في النسخة الثانية البيهقي المدة
 مع زوجي لشدة البيهقي للندوة حقيقة او محتمل مشهور او
 مع القرائن الدالة على ارادة ما يشمله منها كافي في تفسير المنذر
 انهم كذا ذكره كثير منهم ولكن في الجملة نظر بل المنة لولا انها على ذلك
 لانه مستظهر من وجهه لا يخفى على المتدبر بل في لعله في انعقاد
 نذر في بدون اذن زوجها في الجملة وقد اجابنا في الشبهة وسطره
 حيث قال لانه لا نفق بها وانما ورد النص في البيهقي وهو غلط

في اذن النج

النذر والكنية انه ذكر غير واحد منهم تلك لكن قد روي عن
 الرواية وقال المتجهم بغير انك الزوجه وغيره لما لا يقدح في
 تضمن اعتبار النكاح اذ في ذلك لا فقط فيجب عليه مقتضى العمل
 ان في ذلك لا يثبت الاذن فنذكر في نكاح المهرم ان المستعمل كمال
 والمطابق لمقتضى العمل مع بغير انك الزوجه ونفي الزوجه وروايتها
 لو كان هناك اطلاق دليل بغير انك نذر في بدو اذن نكاح
 ولم يثبت اعراضهم واما لا تشق ذلك فالمتجه هو الفروع وعدم ترتيبها
 لاحالة الفروع ان لم يعم الما روي في دعوى القطع بعدم الفوق به
 اليقين والنذر في ذلك عهدتها على مدعيها والقي بذلك في تسليم محمد بن
 عندنا فتم حيدوا الله اعلم واما ان في فلا تعرف فيه خلافا بل في الراعي
 وغيره انه لا خلاف فيه في حق نما الشهيد وبسطه فيها بل في ذلك
 دعوى الاجماع عليه في شهداء ما عدا في الاستدلال في المسحوق
 على ان من الصالحين راسه على امير المؤمنين انه كان يقول لعين
 على المملوك نذر ان لا ياتي له سيدا محمدا اذ في المحر عليه كذا
 كذا في حشر من العبارات ومنه تفهم اليقين في كذا سبق وضعف اخبرني
 بالشفرة وغيره واما في الكنية من التردد في ذلك غير محتمل الا على اهل النكاح
 لا حول ولا ضعف منه ما في المتأخر من النذر في اذن الزوج والما كذا

في اذن المالك

والا

والوالد قائلان اصحهما عدم لعدم دليل عليه والما كذا في الاستدلال في
 الله ثم وكن في من الاحكام وتسمية النذر مينا فبعض الدفريقا لا يقدح
 انهم لم يفتح نوبة النكاح اليه من وجوه شتى وانكاره في ذلك وغيره لوجود
 نفي هنا في محله اليقين وكونه في غير الاحكام الاربعه غير قادح فيه هنا في
 حيدوا الله اعلم في نكاح الاول في ذلك وكذا في الفقه نذر الزوجه والمملوك
 والواجب مطلقا وان كانت موصوفة وتعلق النذر بها فاذ في الوقت في ذلك
 على المتيق من دليل التوقف على الاذن ان لم يكن النظم منه ففهم النذر في
 كذا قيل في نفي الواجب على الملهفات النذر وعمدانه كذا قيل ولكن قد مر
 بعينهم توقفه على الاذن في الواجب انهم على ما يوجب النفي وكذا في
 العبارات ومعها قد اشهرت بل قد يرد بالتطبيقات في حق التي ما
 يشمل الواجبات ولعل لا يطلق النفي المقيد للاطلاق مع تسليم الواجبات
 الفروع منعها كذا هو غير بعيد فانها مسوقة لاهل شرعية النذر في غير
 فيها على النذر وانتهى الى للرجوع والرفقة وانحر والمملوك في ذلك كونه
 المالك لا الرجوع لا سلطنة له على المنة من احد في الواجبات غير قادح لعدم
 اعتبار الاذن في محله نذر كذا هو واضح فتم حيدوا الله اعلم في ذلك في علم
 ونحوه عدم اعتبار اذن الوالد في نذر الولد بل لم يتقل ذلك عن التفرع
 اليهم عهدا عن الفاضل في بعض كتب الشهيد كذا وتبعها كثير من تأخر

في اذن المالك

عنها تمكينا بدرجة النذر واليمين وينبوت احكامها على قوله
الطوائف بالبيت صلوة وبالشجرة والتمتع التام القاض بالغا
الفارق بين الولد والزوجة والمملوك والنذر واليمين بعد
الشرأها فكثير من الاحكام ويحصل الظن القوي بجميع ذلك و
الثلاثة في الشرط الزبور قبل وضع الكل في المنة الاندراج
في ان لم يثبت استعمال اليمين والقدر المشترك بينها وبين النذر
والنهي الى اظهر فيها تميزها في الرأى ونحوه لا دلالة في
شيء منها على استعمالها وذلك فظلا على كونها حقيقة في احوالها
في وانما احكام الدلالة على استعمال اليمين والنذر في بعض المواضع
للقرائن الدالة على ذلك ولا يلزم من استعمالها في غير تلك المواضع
مع قتلها في القرائن كما هو واضح كوضع عدم كون استعمالها في غير
ما يجب بحمل الموجب للثابت في جميع الاحكام او في الاحكام التي
وليست في النصوص المذكورة فكثير ما يثبت العمل بالزبور اصله
كما يقال بانه التوقف على الدلالة من الاحكام الظاهرة لليمين فيثبت
للنذر ليقا اذا وحي خبره عن ابي عبد الله انه قال لا يمين في
معهبة انما اليمين الواجبة التي ينبغي لها جها ان يفرض ما جعل الله
تعالى عليه في الشكر ان هو عفاه من مرضه او عفاه من امره في رواته
عليه ماله او يرد من سفره او يرد من رزقه فقال الله تعالى على كذا ولا

شكرا

شكرا فهذا الواجب على صاحبه ان يفرضه ولا يخفى عدم دلالة على الزمير اصل
استعمال اليمين في النذر بدون حمل اليمين عليه بما ان الخبر المشتمل على قوله
كفر من يمينك لا دلالة فيه على اصل الاستعمال ايضا ان استعمال الروايات
لذلك غير متوقف على التفسير ولا مدخله في هذا الاستعمال ان ليس
بوجه الاحكام الشرعية المتقدمة الى التفسير كما هو واضح فلا فائدة من
واقعه علم وكذا في العبد مثلا الى النذر بدون اذن سيده فحكمه وبوجه
او اقوال منها صحة وانفاؤه ولكن للمولى ان يجلبه ويغفره فان لم يغفره
حق اعتقه المولى الزم الوفاء به وليس لغيب المولى حقه ومنها انه يقع لغوا
كقوله العتق والمحمول ولا تنفعه اجازة ولا تحريم اصله ومنها انه يقع
موقوف على مرض المولى ان اجازة لزوم الوفاء به وان لم يجزه كان
فاسدا مطه وان تحررا واعتقه مولاه ومنها انه يقع موقوف على مرضه
او على عتقه وتحريره فانهما جعل فقد لزوم الوفاء به لا غير ذلك من
الوجه المشتركة في عدم الدليل القوي على شيء منها بعينه الا ان احالة الفاعل
قاضية بالثبوت ولا يخرج عنها اهلا وقد يظهر من المتن اخبرنا انه وبشدة دفع
التمتع المتروك منه الا انه لا يشهد عليه ان لم يكن على عتقه وهذه الوجوه
جارية في الزوجة والولد على تقدير ما وانما للمملوك في ذلك قد سبق في
اليمين ماله نفعه فلا فائدة من الله العلم متبعية لا يبعد ان يثبت
شروط المصحة في صورة الاجازة في ان قد وقع نذرنا سدا حقيقة كثر

التي دونه فلا تنفع الاجازة اعلا لان الفسخ حقيقة كيف تقو الاجازة
ومن انفسه مع عدم ترتيب الاشياء عليه فلهذا كالفسخ وان كان
لوحقة الاجازة لاشلائها كالاذن ان تبطل كما قيل وصف
الناسخ لا حالة الفسخ بعد بطلان الفسخ على الفسخ عند
وقوعها في المصالح فليس محله ولكن في المصالح ان كانت
التردد من الشك في اذن السيد بل من شرط الفسخ والفسخ
معنى ان نذرا للملك لا ينفذ بدونه او هو شرط في لزوم
انه ينفذ بدونه لذلك كونه لا يلزم الا في الاول فلهذا الاول
لا يلزم مع الاجازة لانها لا تشرط الفسخ وانما هي ان
يلزم مع الاجازة ووافق بالمعنى والفاضة عند الشهاد
فمن غير ما فشرح الاشياء حكم الزوجة مع الزوج وحكم
الولد مع والده حكم المملوك مع سيده فلهذا سبب الحكم والملك
والشهاد اذا علق العبد وطلقت الزوجة او مات الزوج
او الوالد قبل اهل والاجازة لزوم النذر لوقوعه محي للزوال مانع
اللزوم وهو العبد وقد يورث عليها بان لهم قد مضى بان
خبر العبد عن فسخ باللزوم لا يوقع فسادا ومثله طلاق الرقبة
وموت الوالد فكيف يكون ذلك من التزود كما هو واضح

فلهذا

فلهذا جيدا والله اعلم وفي غايه المرام انما في الاول لم يسمع العبد
النذر وقبل الاجازة واهل لم يلزم النذر لوقوعه وللشك في الاجازة
التالي لوقوع النذر بان تزوجت بهذا فلهذا نعم على ان اهل كل جهة
وقالت انما تزوجت بهذا لاهل من كل جهة ثم تزوجت بهذا
دونه لانها نذرت في حالة لا يتوقف نذرها على رجاءه وقد حصل
الشرط فان فقد النذر وجب الوفا به عليه بخلاف النذر لا ينذر
الوطا انما في كل الوط المبيع دون المحرم ولا يشك في ختم وطا في صومها
الواجب عليها كما لو كانت حائضا ولدته لو نذر وطا في يوم سبق فافق
حيث في بطل نذرها نعم لو كان يوم الحجته سفر او طهرت في انشائه من
الحيف او التفاس وجب الوط لوقوعه بالانذار في الاحكام والافق بين
علم كل واحد منهما بنذرها فيه وعدمه وقد يورث في الدول بانه يعتبر في
الحيز ان يكون ممن تقي منه الاذن الا ان لم تسمع منه الدفن لنذر
اقيمت الاجازة مقامها في الفسخ اذ العلم ان المشرع للعبد لم يكن
ان ياذن قبل نذره فليس له ان يحيزه على ما في مال ولم يحيز المالك
ولم يرد اليه حتى يورثه فان لم يورثه لم يورثه ان يورثه ان يورثه
لعدم شمول اوله الفسخي لذلك كما سبق فلهذا فلا فسخ في مال والاعلم
وقد يورث على ان يورث المهر النذر بها معا ويراعا في كل

منها النذرة اكانه شرعا واقفا على احد ما من غاي مع غلبة تملك
 تخبر فاضا بخله في الانفاق وعدمه كما هو واضح وقد يرد بذكر محبة الغلبة
 الزبوة كما ترى من ارادة ذلك فاذ انكر كلبه ولا لا تسهل وقد يقال
 بالفرق بين حوزة العلم والجهل فللزوجة التسلط على فني النكاح او على
 فني المهر مع جهله بالعلم والجهل بالفرق ونحوه اولى بعدم النكاح ونذكر او يمنها
 على ذلك لان ذلك صحيح شرعا فانه ان الزوجة فليس لها نذر فحال عدمها
 ايضاً فينقذه نذره دون نذره فتم جيداً والله اعلم قال من وشركه

فيه القصد ولا يقع في الله ولا التكرار ولا الغضبان
 الذي لا قصد له اقول لا يصدق في ذلك ولا خشا كل الله جامع
 بقسميه عليه ان ذلك شرط في ان الوقود والايقاع ولا يتحقق اليقين
 بناء على شمولها له كما سبق ولعمري نواف استكبروا على ان مل من الى
 من ارتفع قصده على وقع من هبة النذر فوق من ظالم مثله الا انه لم
 معنم عليه قلبه فلو غنم قلبه ونذر في الفقار وجهان او قولان اقربهما
 لعدم الاحالة الفاسدة عدم نعم تقيف التقيف ولو سلم فقد يتحقق كما ذكره
 العلم عما استكبروا عليه مع عدم ترتب انحراف الغض المكروه عليه عظم وانحراف
 العقوبة اللاحقة بالعقد المحرر في اللفظ مع ان التقط الاثني من وان
 يلفظ مكره عليه وقد سبق في المطلق وغيره فانه يقع في ذلك فقلنا بل والله اعلم

وظاهر

وظاهر المتن ونحوه انفق النذر حال العطف الذي لا يرفع معه القصد
 الى مدلول القينة ولعله للموت الى لمة من الى فاضا لا دليل على
 ما نفيه العطف من بعد اوق في المهر مع تسليم غرض فاضا بغايته
 والنذر الا ان يندرج النذر في اليقين كما مر مع ضعفه ايضاً بل قد يدل
 في في الحقيقة عدم المانع قال سئل ابو عبد الله عن رجل عطف على
 المنة الى بيت الله احرام ففعل اذا لم يقبل الله عليه فليس شيء فانه
 لا تنقض وان المنة في عدم النكاح انه هو ذكر القينة لا كونه في حال
 العطف بل مقتضاه انه لو جاز بالقينة وحالة العقدت ايضاً نعم قد يدل
 على المانة خبر ابي بصير عن عبد الصالح قال قال قلت لابي
 جعلت لله على ان لا اقبل مني نبي حيلة ولا افرج من امر
 في سوق في تلك الايام فقال ان كنت جعلت في كذا فف بركاوت
 انما قلت ذلك عطف فلا شيء عليك الا انه قد جعل على صورة عدم القصد
 فبقى العدة في ادخاله الفاسدة من المارضى فتم جيداً والله اعلم
 ويشترط في النذر ان لا يكون محرراً في متعلق النذر فلو نذر القينة
 او المتعلق المال المحرم عليه لم ينقذه فقلنا فلهذا دلالة على عليهما
 او برفق العدة ان ذلك او ما مضى الى على القينة فوجه نفي سابق في القينة والذين
 وغيره ولو تعلق بغير ذلك من العبادات والذم فلا ينقض شيء من عهده

لأطلاق الأدلة أو عدمها ان كل لها ولها فخره في المقتضى
 واضح فتم قيد الله العلم قاله وأما الضيقة فهي إما ما
 أو زجر أو تبرع قاله قد يكون شكك للتعلة كقولك ان
 اعطيت ما لا اؤخذ ان قدم المسافر فله على كذا وقد
 يكون دفعا للبدية كقولك ان يسلم المني او الخطاني
 المكروه فله على كذا والتبرع ان يقول لله على كذا
 فلا يربط انما النذر بالاولين وفي الثالثة
 خلاف قبل الانفاذ اذ في قول وهو الله نذر بل الشر بين
 الناصرين او معكم كما اعترف به من غير بل غير ان الاجتماع عليه
 بل فيه ان دليلنا عليه اجتماع القوة واحدا من وطريقه لا يخط
 وهو انما مضاف الى اطلاق الكتاب والايات كثيرة في المطلق النسبة
 المستفظة او المتعارفة في طرق العامة والخاصة قال الله تعالى
 نذرت لكم نعمات كثيرة لو كنتم تعلمون اني نذرتكم معلقا على شرط اطلاقه
 من نذرتكم ان يعطيه فليطعمه ومن نذرتكم ان يعطيه فلا يعطيه وقال
 الصالح من جعل لله عليه ان لا يفعل محرماته فكتبه فليصق رقبة او
 ليم شهرا او ليعطى ستين مكي وقال اه فقلت لله على كفارة عيني
 وقلتم فما جعلته لكم نعم فف بغيره فذلك من النذر كما قيل
 ولكن في الجمع فنظر لما عرفة الاجتماع الزمير يا جماعة السيد لنسبة الى

فليطعمه

اللامية

انما نسبة اليهم عدم انفاذه مع عدم معلومية فتوى من تقدم عليها
 كما يشين ان محمدا كادون الآخرة والشهرة المتأخرة غير حافية
 بعينه اجماع في وفاء اجماع الانصار فضلا عن اجماع قاذرة
 في اجماع في سبقها عليه في وقت النذر من نسبة عدم انفاذه
 المظهر الاكثر ومنهم الشين في المصنعة والنهاية كما اوضح
 كوضع ان المقام مقام الاصل ذلك الاقرب فتم قيد والله اعلم
 وأما العلاقات في الكتاب في نسبة فلا يوجب لها بناء على الوعد
 المعلق او بناء على انه مجمل فيقول المطلق تارة وفي المعلق اخرى
 على حد سواء فلو ثبت انه حقيقة في المطلق او في المعلق لم يشترط
 بينهما كما في أغلب النظم وقد يقع ساعدة العرف على الوجه لا يتجه
 الاستعمال به على المطلق ولكن الملز لها ما مستظهر بل على
 التزام كونه حقيقة في فعلها المعلق او في ذلك كما يشهد له
 تنوع كلمات اهل اللغة وشعالاتهم في النسبة بعد وفقهه استبد
 تمسكا بالاصل والاقطار على المتيق انه روي عن فعلك ان قال
 النذر عند العرب في عهد بشرط وفاء انما النذر في قوله
 ان يكون معلق بشرط لان ذلك في لغة العرب كما في فعلك
 احواله عدم النقل وفي موسى ان النذر ما كان وعدا على شرط فله

في قوله
 في قوله
 في قوله

على كذا ان شئ الله ثم يرفع رواته على ان اتصدق بدينار ليس
 بنذر وفتح بين ان النذر لغة العهد وشعرا التزام المكلف بفعل
 او ترك متقربا كان يقول ان عافاني الله ثم فله على صفة
 او هم قول الصريح انه قال لا افقش يقول الرب نذر عاف نفسه نذرا
 ان ردت عافا فان نذره نذرا فربا نذره نذرا عن الرب وفوق
 ان النذر ضربان نذر بربوطا عنه ونذر لربا وعقب فالأولان
 يعقبه بسدال نعمة او دفع بنية ونقبة فسدال النعمة ان يقول ان
 رزق الله ولدا فله على كذا او دفع البنية ان يقول ان نذر الله ثم
 مريض ففتح كذا مثلا وفتح نذر الله عقد المنة على نفس فعل شئ
 من البر شرط ولا يعقد ذلك الا بقوله الله على كذا وعنه القياس على ابي
 عروة فقول شرط ونذر النذر لا يعقد كما يقض بانه حقيقة والعقد
 المشترك بينه وبين المطلق فيحمل عليه الخطأ بانه شرعية كذا وسنة لان
 لان الوفاء مقدم على النذر عند الحكم كذا هو المحرر ومحملة بدفعها عند شئ
 عرفانهم فذلك المعنى ولو لم فلا يبعد عدونه بعد مدور الخطأ بانه شرعية
 فلا تحمل عليه كذا في الاقل ان كذا فذلك فلا تحمل عليه يتم الاصح
 تقديم النعمة على فحل ذلك ولو توقفت وتقديم الهدايا على الله
 فليقتصر على المتيقن ويجعل بالاحول ونحوه كذا ونظا لله فتهجد
 والله اعلم واما الاستسلام بالنفس المستقيمة العاقبة للرب

لغة على
 شرط ودعوى
 انه في العرف حقيقة

الوفاء

الوفاء او للكفاية على مجرد قوله الله على كذا كصحح المحل وهو منقوض ونحوها
 فيه فنه انما اجمع مسوقة الى احكام اخر فمن السنة الاشارة الى القيمة
 لا اطلاق فيها بل لعل في كل صحح منقوض فقيده بالشرط والله بدونه
 لا اثر لها املا وان لها اثر في كذا لا اثر النذر ففتح صحح المحل على ان
 انه قال ان قلت الله على كذا في عين وفوق فحقيقة الله فف ب
 وفوق لست ليمشي شئ هو الله طاعة ليعلمه الرب عليه الا ينبغي ان نفرض
 ان باطل عنه عن ابيهم عن رجل جعل لله عاقبة عتق فبفتح ففتح رطل
 او اجمع ففتح ان كان متى يبيع ابراهمة الا لا يكون ثم فحقيقة
 الشرط وتمر ونحوه الخبر ان الوارد ان نذر عدم بيع ابي ربة الميزانك
 من المصوح الكثرة المرتبة لكم على القيمة المزبورة كذا قبل وفتح ان
 مطلقة او عامة بمقتضى الاستفصال بحيث تشمل الشرط والمطلق
 عهدتها على مدعيها بل قوله ثم ويعقبه بغير شرط من عدم وجوب العفا عليه
 ولعله كذلك مع عدم الشرط كما حكم عليه بكفاية البعدي وانما الاصل في مقتضى
 منها على الاكثر اما اقل او فيه عن الصم كذا قال الرب على المثل في مقتضى
 وهو محم مخم او على يد كذا اكله ان لم اقل كذا وكذا وجملة على ربه
 خصوص الاخير بعيدا وفتح من سماعه عن الصم عن ربه جعل عليه
 ايمان ان ينشأ العاقبة او نذرا او مديان او كذا اياه اوهم

او افاه او ذارهم له او قطع فربا او امر لا يعل له فخط فقال لا يبي
 في معصية الله ثم انما اليه الحاجبة التي ينبغي لها ان يكون بها صل
 لله ثم عليه في الشكر ان هو عافاه الله ثم من مرضه او عافاه من امر في
 او ربه عليه له او ربه من سفره او ربه من رزق فقال الله على كذا وكذا
 شكر الله هو الواجب على صاحب دينه ان يشكر الله في كل وقت ان كنت
 ذلك شكره في كل وقت وان شكرنا يكون مع التعلق وفيه شك في تقديره
 اطلاق تلك النصوص في حليم ونفسه او اولي في بقائه على الخلق والحق
 تاويل هذه النصوص بعدم ارادة المحر والقيدها كما ربه بعضه للماضي
 في الاقوالين في النصوص فلا يخرج بها من الاول التي هي بمقتضى الشجيرة
 والسيد في الاكثر بل من مقتضى حق الله في الدروس وغيرها
 ودعوى ان الشهادة العظيمة تقتضي جميع الاول حقون مع عدم لغو
 على نفسه من غير التبدل عمدتها على مدعيها في امكان دعوى مصر الفات
 الى الاول كذا في الاشارة يقتضي جميع الاقوال التي هي في الفات
 في خلافهم فلا حظون بل والله اعلم قال في ويشرط مع الصيغة
 نية القرية فلو قل من نفسه بالندى لا لله تعالى
 لم يتعد اقول للاختلاف بين والشرط ان يكون على طاعة
 كثر منهم مري او في الاستيفاء او متواتر او متواتر معافا الى
 النفي استيفاء كقول القم كل مبي لا يرا من وجه الله تعالى

ما

لا اقل

فليس

فليس يشك في كل وكيفية منصور وفراصة وموتن استحق المتضمن
 لكرامة الايجاب في قوله ما يشترط فيه ان يقول الله على وانه لا ينفك على
 بدون ذكر الله كما قيل وفيها ما نظر اذ لا دلالة في شيء من ذلك
 على اعتبار رتبة القرية فضيلة النذر على اعتبار رتبة حقيقة العلق والعباد
 مع عدم امكان ارادة فكون عدم الامر بالنذر في الامر بالعلق كما يتصور فيه
 فقد امتثل الامر المتعلق به بل في جملة من النصوص عدم تعلق الامر به بل متعلق
 الكرامة او التمهيد اليه كما لم ير على احد ان يكرهه في التوجه على انفس الحق
 وامر على التواضع في جعله قال في رجب على ما لا تتعرف للمحقق
 واصح على التواضع وفيه عن ابي عبد الله انه قال لا تتعرضوا للمحقق فاذا
 لم تملك فاصبروا اليها ما غرككم كقول والامر سهل اللهم الا ان يقول بان المراد
 من الكرامة انما هو الكرامة العبادية فلا تلتزم اعتبار رتبة القرية في حقيقة
 كما لو كان بعض افراد العلق وكونه مكرولا كالطوبى والحق وقوله في
 بان ذلك انما يصار بعد العلم بتعلق الامر بالعباد في تلك كذا في الطوبى وكونه
 والمفروض انه لا امر بالنذر وكونه وانما الامر به بالاجابة المنقولة على
 اعتبار رتبة القرية في النذر لا يتصور الا بعد تعلق الامر به ثم بعد من عدم
 وحق المراد منه لغز افعال ان يرا منه كون النذر لله تعالى لا لغيره
 لا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره
 لان كذا في قوله ما يشترط فيه ان يقول الله على وانه لا ينفك على
 الوفاء به ولا ينفك نذره ودعوى الاختصاص على بطلانه في ذلك فقد اشرط

الجمع عليه وضح المنهج لا يخفى على المتبحر لعبادتهم ولما قد اجابناهم و
 تحمل على ارادة لنقدم ذكر الله وان لا يكفر محذور قوله على كذا وان كان كذا
 وان كان ذلك نفي اللفظ ايم كذا لفظ القاموس وغيره الا ان ذلك بعد
 هذا بل قد يقطع بعدم ارادة الجمع لذلك بل قد يقطع بعدم
 وكشف اللثام انه شرط في الضيقة نسبة القرينة بالنفوذ وان كان ذلك
 زجرا وليجاء اتفاقا ولا اصل في الحقيقة والنصوص يعطيهما قوله ولا
 حاشية الزيادة قوله قربته الى الله تعالى واللفظ النصوصي والفرد
 وقد يريد عليه مع عدم جبرانه فنفس المباح وبما كون الشرط في التذرع
 هي فلهذا حين ندره ومع منه الاطلاق المزبور بان قوله شرط
 في الضيقة نسبة القرينة في الزيادة الزمرة مع قوله شرط
 والعلوية نسبة القرينة وانما كان ذلك قد شبه الكثرة الا انه لم يثبت
 تعلق امر بالتذرع بعد ارادة هذا المعنى وان امكن ارادته واللفظ
 وخوفا من العبادات الشرعية فلا يثبت في جمل عباداتهم بعد تعذر ظاهر ذلك
 وكشف اللثام ايضا انه لو قصد نفسه من فعل او تركي بالتذرع لا لتفقد التذرع
 لم ينعقد وكان هو المراد من التي ورسالة العبادات بعد فرض ارادتها
 والا فلا وقع له ولا وانما في كذا انما يربا اعتبر بعضهم جعل القرينة غاية
 بان يقول بعد الضيقة طرية الامة ثم على خواتم حرة الامة ثم فلم ينعقد على
 قاله ولا يثبت به عليه بل الشاهد على عدمه الاطلاق النصوصي والالزامات
 على الاطلاق بقوله الله على كذا ان كان كذا بل ولتقدير الاتيان بالزيادة لغيره
 مع عدم تعلق الامر بالتذرع اللهم الا ان ينعقد بها الا في ظرف فروع غير شرعية

كله

المختلف

المختلف ايضا وفتوى وفهامة الراء وغيره ان المراد من قوله شرط
 في صحة التذرية القرينة انه شرط في وجوده لا في وقوعه لله على كذا
 وهو المعنى بنسبة القرينة فكلامهم وانما لم يذكره المصنف لان الظاهر
 من حال ان ذكر اللفظ لله على ان يكون في هذا المعنى من ان
 لو ادعى عدم القصد به لم يقبل قوله فيه وقد يورد عليها بان انكار
 الشرط المزبور كما هو ظن وغيره مما لم يتعرض له في التذرع
 ان دليل المزبور المستلزم للمحذور فكيف يتم بان يظهره على المقصود
 كانه هو موضح وقد يرد به شرط النطق بلفظ الجمل فقط فلا ينعقد
 نيته ولا يكفر ابداله بما يدل على الذات المقدسة ثم شانه من سائر
 الاسماء المختصة والمشاركة كقيل وفيه ان ذكرهم لصيغة التذرع من
 عن ذكر الشرط المزبور الظاهر في عكس المقصود ليقوم فيه والله اعلم
 وقد يرد به انه شرط في القوة على تحريك العبادات الا انها يغيرها
 ذكر القرينة الى الله تعالى بان يقول ما في قرينة الى الله ثم مثلا في خلاف
 المقام فانه كيف في قوله الله على كذا لانه يؤدي ذلك الى المعرف في سائر
 العبادات فلا يتوقف على قوله بعد الضيقة قرينة الى الله ثم كانه يتوقف
 عليه في الحق وغيره كقيل وفيه مع عدم الامر به كانه يكون عبادة
 شرط فيه نسبة القرينة انه انما يتم لو كان السبب الذي تعلق به الامر
 قوله على كذا فيكون قوله الله تعالى ما مقام قرينة الى الله في العبادات

الطائفة عليه لعله هو الحق على ذلك مضافا الى احواله عدم لفظ
 بعد ذلك والى ظاهر النصوص ان بقية الدلالة على انه لا ينبغي نفيه
 من قول الله على كذا مظهر كذا فيها او ان كان كذلك في بعضها
 وعنه الدروس الاكتفاء باحد الاسماء انما صفة بل ربما حال بعض من
 تأخر الى الاكتفاء بحججه ما دل على الذات المقدسة حملا للنصوص
 على ارادة ذلك لا على ارادة خصوص لفظ الجلالة بل قيل بانها
 ظاهرة في ذلك بل قد ينظر من سائر ارباع المسئلة
 غير فعل صنف فيه بل ولا اشياء ربما حال خلافه وبه يبين اجاب
 الانتصار كقول ذلك المنة للمستظهر فالاول هو الظاهر فلا حفظ
 وتبرؤ الله العلم والظن اعتبار العزة التي في صفة التذ
 على الامكان اقتضاهما المتعين نقض وفنوى كذا هو ظاهري
 المرام والكفاية ونحوها بما استشكل فيه في الاكتفاء بمرادف لفظ
 الجلالة على الالفاظ الغير العربية ولكن قد عارضوا من تأخر الى
 الاكتفاء بذلك لان الدلالة على الذات المقدسة من كل لفظ
 وكل لغة في جميع الالفاظ الشرعية التي لم يتبدل دليل خصوص على
 انها لفظ خاص في المعروف عدمه هنا بعد حمل النصوص على
 ارادة انت الالزام بقل ما قل على الذات المقدسة ولا يثبت
 بعد

بعد حمل المزبور على لاش يدعيه فهو بعد استظهار عدمه من
 التوحيد وغيره وبعد مكاية الاجماع الذي لا قبح فيه ولا موجب له
 اهلا بل قد يقدح بذلك عدم امكان العربية اليق اذ لا ضرورة لفظ
 قيام غير مقتضاها بل اقبحه عدم الفقد والتذ من العاجز عنها ولا
 يبر فيه بل قد يشكل قيام اشارة الاخرى مقام اللفظ النصوص اليق
 وفيها مقام الالفاظ والعلو والتبعية ونحوها غير قاضي
 بقيامها مقامها بل لظهور الفرق بينها للمفارقة هناك مع
 عدمها من التلمذ الا ان يتم اجماع على عدم الفرق بين المقام
 فيعتقن العلل به ويقصر على ما مرده كما في ظاهره فتم حقا والله اعلم
 ولولم يتلفظ بشيء اهلا واقصر على قوله على كذا ان كان كذا نوبا
 ان ذلك لفظ قد صرح منهم بعدم لزوم الوفاء به بل هو المشكك في عرف
 كثر منهم بل في الانتصار اجماعا على عدمه وفي كفاية المرام انه موضع وفاق
 بين الاكابر في بديل عليه في الاصول في الجمل وفي منصوص وغيره من النصوص
 الكثيرة ان بقية وغيره لم يفلح في الخلق انه قد قرأت الا في رتبك ففمن
 مسعدة عن القوم انه قد قرأ في الم يقل الله فليس في ذلك من ابن حمزة
 انه يحكي عليه الوفاء بمجود ذلك في الاكثارية عليه وانه ان قد كذا استحب
 له الوفاء وقد يستدل على الاول بمومات التذ من انه هو بعد بشرط
 مطر وان لم يقل فيه الله فمما يقع منصوصين حاد من الى عبد الله عم

على

اليه كثير منهم من غير خلاف فيه ولا احتياط والت مع فوائده التي
 بل وباتة طاعة وله من غير خلاف في الامور الدينية والاعتقادية
 عما عن ابي ابراهيم عن رجل كانت عليه حجة الاسلام فاد
 ان حج ففعل له تزويج ثم حج فقال ان تزوجت قبل ان حج
 فعلا من تزويج قبل ان حج ففعل اعتق غلامه ففعلت له
 لم يرد بعينه وجه الله ثم ففعل ان قد نذر في طاعة الله تعالى
 وان حج احق من التزويج واوجب عليه من التزويج ففعلت له
 فان حج تطوع ففعل وان كان تطوعا فطاعة لله ثم ففعل
 غلامه وضمف الجميع فلا كاستبداد على غيره والى بقى
 صفوان قال قلت لابي عبد الله اتى جعلت على نفسي شيئا
 الى بيت الله احرام ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت على
 نفسك يمينا وما جعلته لله ثم ففعلت به ففعلت جينا والله اعلم
 قاله ولا ان يكون الشرع في الدين سائغا ان
 فصل الشكر طاعة واجبة وطاعة اقل الاطلاق
 وذلك لا اشكال بعد كون المراد بان ثمة مجرد كونه حسنا يصلح
 الشكر عليه من غير فرق بين كونه من فعله او من فعل غيره من الخلق
 والمخلوق ولا فرق في فعله بين الواجب والمستحب من المباح ومثل
 ترك الحرام او الكراهة كما قيل الا ان الله يقضي به الى كل واحد
 ما

القول

2)

النظر ان الشكر لا يكون الا على فعل الله ثم وانعامه على عبده ولو
 بوقف الله ثم ويعينه على الصلوة مثلا فيقول الله على ان اصوم مثلا ان
 طلت الصلوة الواجبة او المندوبة او ان حج او نحو ذلك او ان قدم
 المندوب مثلا او ان عافا في الله ثم من مرض او نحو ذلك وفيه ذلك سائغ
 بمعنى انه حسن ليس بمحرم ولا مكروه ولو لعدم امكان انما فيه بذلك
 فيسأل الله تعالى ان يبارك في عملي ولا يوفقني لغيره ولا يوفقني لغيره
 ذلك هو مراد المصنف ومن غير عبارته لتقدير ارادة ظاهره انما هو واضح
 كوضع ان الزجر انما يكون عن الشيء فلا يصح فعلا او تركا وانما لم يذكر
 المصنف في هذا ما ذكره في قول التذرع اما المباح فان عرض له
 الرحن دنيا او دنيا مرفوعة الشكر او الزجر فعلا او تركا على نحو المندوبات
 الشرعية وان تروى فعلا وتركه بكل وجه ففعل من الشكر او تركه
 تأمل وانظروا عدمه لا على فعله ولا على تركه لعدم كون احداهما ففعل في كونه
 عليها ولا نقض في تركه ففعل عليها هو واضح ففعل في العبارة
 فهو ذلك في غير هذا الوجه فلا حظ فاعمل والله اعلم قاله ولا
 ينقص التذرع بالطلاق فعلا بالعتاق اقول لا ينقص في
 ينال قد استغنيت او ففعلت حكمة اجماعا عليه كقوله
 مخالفه جعل الله ثم الرشدة ففعلته وعلى التقية منهم بل هو احق ان يبق
 ونحوه ففعل في تأويله فهو ما كونه عن ابي ابراهيم مع شدة التقية

التي ونحوه تالم يصح فيه بشرط كونه عبادة وان شرط كونه على غير ما
انتمى به العبادة فظن لصديق على الجحد والتفكير المعقود ومنه ذلك في
كشف الشام فظن الطاعة بغير المصير شرعا ليشمل المباح مطم او الرجح
وقد جعل اجماع الخ على ذلك ايضا الا انه تعقبت بينكم كما هو
كوضع ان عدم بيعه اجماعا قد يكون مندوبا شرعا اذا قصد كونه
للمشرك والكتاب المرعب فيه شرعا فيكون على نحو نذر عدم الطلاق
لزومه قد احس قلت لا ياحسب ان لي جارية ليس لها من كان
ولان فيه ويرحم الله الشئ الا اني كنت حلفت عليها بيمين فقلت
لله على ان لا ابيعها ابدا ولى الى ثمنها حابة لا تخفف المؤنة فقال
فله ثم يقول له وقر احيى من ثمنه ثلثه عن رجل جارية
حلفت عليها بيمين شديدة واليمين لله عليه لا يبيعها ابدا والتمها
حابة لا تخفف المؤنة فقال لله ثم يقول له وفي فلا عرفتم
نذره صفة النذر المتعلق بالمباح المتساوي الطرفين ودعوا لهما
على عدم الفرق بينهما وافهم منه ففهمه انها سيقدر وطاعة واجبا او نذرا
او مباحا شرعا فله والبيع او الذبا او يت وفي هذه شروطا بطم ان
يكون طاعة مقدورا للنذر واجبا او مندوبا واما المساحات كالاكل
والشرب والنوم ففرضها بالنذر اشكال نعم لو قصد التقوى بها على
العبادة او منع النفس عن ارتكاب المحرم وجب الوفاء به وكشف الشام

بلدا اشكال

بلدا اشكال فخلان لبعض العامة وظن الروضة انه لا خلاف في انعقاده على المسامحة
الراجح دنا او دنا وانه الميت وفيه لان الى غير ذلك مما يقض باقتل الفقيه بين
الميت وفي غيره واما خبر ابن شبيب فلا دلالة فيه على نذر ميت وفي الطرفين بل كونه
على انعقاده فصوره الرجم الا لا يكون النذر الا بعد الا ان يراد به ما عدل حال
النعق الا انه في غير محله واما خبر المرتبة في الرواية انها التي تقا وبنام وانها
فقد تكون معتقدة بها شرعا فتدبره فاحدة به التقوى الى الله ثم والحقوق
والنذر لا يبين بدنه في تسليم دلالة على انعقاده فذكر ذلك لا يلزم من انعقاده نذر
المباح الميت وفي الطرفين كما هو على الجحد مع ان خبري جارية قد تضمن لزوم الوفاء
بعدم البيع مع رجائه الى صفة وذلك من فله ذكره في جوار في لغة النذر على
ما سبق في اليمين كما قبل فلا وفه استدلال على عدم انعقاده على الميت وفي الطرفين
بانه لا يعقل ولا يتصور جعل مثل ذلك لله ثم مع خبري عيسى بن ابي بصير
من ملاحظة جميع النصوص التي يكون النذر مفعلا للزام ما هو ثابت لله ثم على الجحد
قبل النذر والنذر يلزم به له ثم ولذا كان النذر حرا للترك والبيان في النذر
النذر لا يجعل ما ليس لله ثم له بتركه ثم كما قبل والادب سهل والله اعلم وقد استدلل
على انعقاده على المباح بانه لو نذر القدوة بمال مخصوص او مكان مخصوص ونذر
فانه في الوفاء به التمسك به في امره قال قلت لا ياحسب عن رجل جعل
نفسه نذرا ان قفل الله تعالى حفته ان يتصدق في مسجده بثلث درهم فقط اذ نعم
حاشية فخر الدرهم ذبا وجهها اليك المحرم ذلكم بعيد فقال لم بعيد الى
غير ذلك وتعل من نذره مرة بن على ان النذر هو الهدى القاد وبنام وانها
كما هو بعيد ومنه المسمى ان ذلك المباح وان كان احد التصدق مندوبا فادفع

ذلك صفة في المباح لعدم الفرق بين الجسدية قبل وصفه لانه التذرع بالمشق
 بنفس فعل المباح او تركه والاشياء للظاهرة في زمان او حال او
 في ذلك من التواريخ للظاهرة وليست فعلها باستقلاله ففعل التذرع
 كما هو واضح كوضع المكان كون الفارق بينها وبين الفعل المباح هو التفسير
 بظلال القياس عندنا بل قد يتقيد بهم انعقاد نذر المباح معهم وان ترجع
 والى كالاكل للتعوي على العادة ونحوه للاصل والظاهر النصوص والفتاوى
 في العبادات الاممية فقط كما قيل وفيما يظن من وجوهها فان كان في العبادات
 من انه لا اشكال في انعقادها ومما ذكرناه ان ارادة العبادات الاممية
 ان شرط في نية القربة طبع فيها مثل الجهاد وان اراد بها ما يتعلق
 به الله لنفسه لا مقدمة لغيره دخل فيها من المماثلات الواجبة او المستحبة
 عيا او كفاية ووضح منها تطهير البدن والشرع في نحو ذلك لاجل الصلوة ثم
 مع معلومية محتملة تعلق التذرع بها والاشكال والالزام عدما كما هو ظاهر
 القرع وغيره في غير محله ولعل الله على العبادات في هذا الموضع ما يفي التفسير
 به الى الله نعم وان لم يكن شرط في محتملة في جميع المقدمات التي يتصل بها
 الى الواجبات والمنهيات التي منها التقوى على العادة ونحوه فبها والله اعلم
 وقيل في بي التذرع المعلق في غير العادة في متعلق الاول فقط ونحوه وان لا
 المباح الرابع من اودنك من الله في التذرع ان لا اوله وان تشر الى
 في التروفة وغيره الى الله وقد يفسر بالحي في بي ان رتبة الوارد في
 المطلق وبي في النصوص التي اوردت في المعلق والمطلق المعينة على
 خصص المطلق للبي في هذا المعلق على مقتضى العمل في انه المعلق انما يكون

وعنه ٢

شكر

شكر او زجر او لا يكون ذلك التذرع فبالا لالمطلق فانه الزام محض كلامي
 كما قيل ولا يخفى قوة لولا اعراض التذرع عن المطلق الجبري في من ظهورها في حق
 المباح الرابع بل لعلها ظاهرا من خصوص المباح الرابع كما قيل فلا يظن ان
 والله اعلم وفي التذرع ان على جهة قوله الرابع وهو ان رتبة العادة والتذرع المعلق
 والاكتفاء بالمباح مطلق وان متساوي الطرفين ولم يفسر على قوله ولكن يتبدل
 بالمطلق الجبري بل مقتضى ترك الاستفسار فيها شعاعا لعدو التي ووضعت
 احدى من التي لست الا انها مع غير محله بعد الاعراض عن المطلق الجبري في حقها
 على صورة كون ترك المباح راجي والبي الذي لا اشكال في انعقادها في كون
 وغيره بل قد يتقيد بان قوله في الله فاني باقتضاها بما بذلك ان يكون التذرع
 لله نعم كما قيل والامر سهل والله اعلم واما شرط كون مقدور الله في ذلك فلا خلاف
 فيه ولا اشكال بل الاجماع يقتضي عدمه فلا ينفقه في غيره من غير فرق بين المشقة عليه
 او عادة او شرع لعدم المكان توفيقا لطلب توفيقه اليه ولا يلزم له في حقه
 فيفسر عن شرط كونها على الله بل لو قلنا بتعلقه بالمباح فلكل عدم اتفاق
 الجمع بين العتيق والصقود الى التماس ونحو ذلك لا يابى كما هو واضح كوضع ان لو كان
 فادراجا العادة في التذرع ثم تجددت في وقتها في وقتها في انما في التذرع فطلب
 نذره من الله ولو كان عاجزا عن التذرع وجددت قدرته عليها في وقت
 ادائها في ذلك الوقت فانه على في التكاليف الاممية المشروطة في بعد حصول
 شرطها واحتمال عدم انعقادها في محله بعد حصول العتبات لذلك قطعا ولو نذر
 ان يصح التذرع دام حيا الفقد في الزمان العبد ونحوه مما هو ممنوع من عقده او كفا

او شرعا ولو نذر ان يجي الف عام او يقيم الف سنة نفى عنه ان يجي الف ليلة
 لنفذه عادة وتحتل القوة لا مكان بقائه وقدرته على فعله كقوله لا قدرة الله
 كما في صاحب الامر على الله ثم فرضه وجعلنا قدره ونفاه من بركه ومحل وجوب
 المنعومة عنه لا تصرف اللفظ اليه اذا المقصود من المبالغة وانما في كل سنة
 ولو عرفت الف سنة كما قيل وقد يفصل بانه ان كان مجموع المنعوم عبادة واحدة
 بطل وان كان كل واحد واحد واحدة عبادة مستقلة عن الاخرى بطل
 فيما عدا ذلك على غير نذر صدم النذر بل ما قيل بان ذكر الالف للمبالغة وان لم
 من صدم الدبر والامر سهل والله اعلم وقد لو خذ العجز بعد وقت وانما كره
 والا فلا وعنى ان ينفذ النذر في وقت واحد في العدة عاد وقيل
 يكفر لو عجز بعد وقت والتمس في نفسه وهو متيقن ان كان مضيقا او غلبت عليه العجز
 بعده والا فلا كفارة وكونه في الشك والتمس وقد ورد عليه انه اذا انفذ النذر
 فلا دليل على عونه بخبر العدة الا ان راويه قد عجز عن الوجوب في العجز وكبر
 حين العدة فتم حيدا والله اعلم ولو تلقى النذر بفعل راجع على تركه
 او دنا من الوفاء به ثم عجز عن ذلك في بعض الاعمال لبعض العوارض او بالهوى
 فخرج جازا تركه واخطا نذره وجوه وفي الرأى انه قد ذكر جماعة من يجوز
 مخالفة النذر في احواله بل على الحق انه لا خلاف فيه بين اصحابنا في ان
 الشك وانما هو العاقلين بخبري ابي ربه ولا ريب في ذلك للاجماع المتفق
 عليه والظاهر بعض المودة الواردة في النذر كما نكف في سبغة وفيه او
 دنيا فلا حرج عليك فيه ولا ودية اليه في يجوز ذلك بناء على ان النذر

بها

معها عاب ولا ان اطلاق عليه يقتضى اشتراكه في الاحكام بل من بعض ان لا خلاف
 في دعوى آثر دعوى الاحكام عليه كما قيل بل في نسخ ان المعتد ان يقول النكال لا يصلح
 له سعي جازله اليه سواه اقل ما تخفى اولا وان كان الدليل له ترك السعي لم يخرجه
 له سعي سواه اقل ما تخفى اولا لما تقر من ابتداء الاصل واليمان والتزوير
 ولا دلالة في خبري الكارية مع ضعفها على خلاف ذلك لا في خبر الزور بان لا مكان
 لها عده في تحقيق المودة بغير ضعف احواله ولا في خبر عليه في ترك السعي وقد
 يقع بانه ان تم اجماع على عدم الفرق بين النذر واليمين في ذلك فلا يثبت فيه
 والا فلا يفرق بينهما لعدم الدليل على ان النذر باليمين في ذلك مع بطلان
 الصانع عنه ولم يفرق على دعوى اجماع والمقام على الاثر في الزور ونقص
 فيه في نفسه ليس اجماع بل وليس في نفسه شرعا عذرا بل لم يفرق بينا على
 عليه واما خبر دراسة فليكن قلت لا يبعد انه انما في النذر في بعضه فليكن
 كما كان له فيه منفعة وفيه اودى فلا حرج عليك فيه كذا في الكفاة وفيه
 قلت له انما في النذر فيه فقال له حديث فقيه اولا انه قد استعمل النذر
 فيه في اليمين كما جزم به بعضهم وفيه في الاول ان المروءة الاول انه ما فيه النذر
 لا نذر في نفسه وان المروءة الثانية لا يبعد النذر فيه ونحوها انه كالتقوى
 في عدم انقضاء النذر ابتداء ولا للملأ فيه على حق اليمين من الوجوه
 كما نكف غير واحد متفق على عدم النهاية انه من نذر ان لا يسعي مملوكا له ابدا

فلا يجوز له سببه وان احتاج الى غنمه ونحوه عن القاضى وقال الشارح ان غرضه
 ولا يستقيم على اصول المذهب بل لا خلاف بين اصحابنا ان ذراعا كان
 في حال خلاف نذره علاج له دينارا ودنيا فليفعل ما هو اولى له كالكفارة
 عليه وجب الواحد لا يرجع بمثل من الادلة وقد يورد عليه بان مورد هذه
 انما هو في النجاسات ولا دليل على ان النذر به مع احواله البقاء انتهى في
 المحلوك وغيره على قول ومنه عمود الوقوف بالنذر في الغنم بالحيوان الذي
 لا يعارض له بعد العمل بها وانما في ذلك نذر المباح فلا او تركا
 هذا وقد يفرق بين عروض الرعي الذي فيه تركه في النذر ولا كفارة
 عليه لانه ان لم ينظر الى رعيه فكيف في عدم شغل النذر له ابتداء رعايته
 اولاته قد رخصه في رعيه عروض الرعي الذي لا ينوي فلا تركه في النذر
 نذره لعدم معلومية ايمته شرعا اللهم الا ان يتم اجماع على عدم الفرق بين
 الامرين وقد يمكن جودا على مورد الجنب في النذر في باب الامور الدينية
 به والامر سهل والله اعلم قال قاتما ابي فنقول لو نذر ان يبيع
 ما شيئا من ماله ويشتري من بلد النذر وقبل من
 المبيعات اقول ان لازم الشرع في ذلك عليه كثر منهم بل هو في كثير من
 معاقلة الاجامات النذرات بالوسية من غير فرق بين افضلية
 على الركبة وغيرها ولو كان بعض الوصية كذا فنحن عليه كثر منهم لان ذلك لا يخفى
 عن ربي في النكاح والنكاح نذره ونفيته على النذر ولا يعبر في متعلقه

افضل

افضل من غيره افراد ما يشاء او غير ذلك المستقيمة او المتروكة
 الامرة بالمشي مع الامكان عادة من غير متعلقة لا تتحمل عادة ولا
 يلتفت الى القول بعدم النقص في افضلية الركبة عليه مع افضلية
 وان شهد له في الاصل بعض النقص انما قد مر من غير رتبة غيره وجوه
 شتى ودعوانه من نذر المباح او المبرور فلا ينفق ورافعة المشي كدعوى
 ان ايجب في النقص بغيره على المباح بالمشي على الرخصة او النذر
 بقرينة النقص على جواز تركه وذلك مع عرفه لا يجب المثل هذا قبل
 لمعلومية شغفه هذا الجنب واعراضهم عن العمل بغيره من غير النقص
 كما سبق اليه في وقت بكم فلا حظ من مل والله اعلم واما تعيينه من
 بلاد النذر وان ذرعه الاطلاق وعدم العقد لما كونه من مكان محض
 فهو المثل في كل متوقف بقاء البرادة عليه ولان المتبدر من ذلك انما
 هو المشي في طريقه على نذره على ان الزورحيين ما يشاء في ذلك
 وانما قد رتبته المصلحة والفرق بين النذر وبين ما يشاء من ذلك لا يوجب
 حمله ودعوى ان ما يشاء حال والعاقل به ان يكون المشي في طريقه
 وانما في نفيته بالمشي حال الامور من المبيعات ورافعة المشي بالطر الى
 العرف المقدم على اصل الوضعية النقص في المثل ذلك والنقص المستقيمة
 الامرة بالمشي الطريق كالمريخ فترد على وجهها على صور تعيين القران

على ارادة ذلك فقط قد ترك الاستفصال فيها مع غلبة الاطلاق والنذر
 ويؤيد ما قلنا ان يكون ما ثبتا من اطلاق النذر قبل عليه الحج
 فيكون لم يشترط في الحج ان يشترط النقص الى الحج بل قد يقع بان الحج حقيقة
 لغة وعرفا والنقص الى الحج انما هو عبارة النذر مثل على ذلك في بعض
 لا على الحقيقة الشرعية ما يتم بثبوتها في الحج ونحوه الا ان يفهمه النذر
 بالخصوص فينتج قصده كقولنا نذرنا هذا والحاشي ففكر في نذر النذر
 او بله النذر او حج اخرها الى المقتات او من بعدهما منه وجهه لعل اوها
 هو الاصل عند الجمهور عن القرائن فانها في الاطلاق البصر ودعوى الفراف
 الى انما عهدتها على مدعيها والافطاف يقتضي الابعاد ان الابعاد يقتضي
 الاقرب ما قبل من ان يقتضي النذر هو المشي في محله وذلك ما في ذلك
 والامر سهل فتمهيد او الله اعلم قال في الحج والاعمال القديمة
 اعاد اقول لا خلاف في ذلك في الاشكال لعدم الوقوف بما فرغ منه فعليه
 في امكانه لسهو وقت النذر واما حال عدمها فضعيف جدا ولا مع عدم
 امكانه لصيق وقته وتيقنه في هذه السنة مثلا فالجزم عدم وجوبها على
 وعليه الكفاية التي لفظة النذر هي هو الحج وفي قولهم ففهم عليه وجوب
 ثالثة لزومه ان قلنا بلزومه في تركه بالحكمة والوقت المعين له وان
 لم يلزم ولا يبعد عدمه مطلقا للاصل ولان القفا بامر جديد ولم يشتر
 بها ولا في حال النذر الى لغة وهو مقتضى عدم الخطاب بوجه ولو قلنا في
 ودعوى ان عبادة تقتضي اجل الشيخ واجبة الله استقطب كدعوى ان
 ففما الشتر مستلزم لقضا الحج اذ لا يمكن قضاؤه بنفسه ما عدم

منافاة

من فاشته فرقة فلم يعلم شموله لذلك ان لم يكن الظاهر هو الفرق الاصلية
 اللهم الا ان يتم اجماع على وجوبه فيكون هو الامر الجديد ولكن اني بذلك
 كما يظهر ما سبق في كتاب الحج فلاحظوا قل والله اعلم قال في
 ولو ترك بعضا قضا الحج ومشى ما تركه قيل
 ان كان النذر مطلقا اعاد ما شيا وان كان
 معينيا بسنة لزومه كطاعة خلف النذر فلا قول
 موسى اقول لم نقش على هذه الرواية كي ينظر في سند او
 دلائلها والرسالة على هذا الوجه لا يعبه به ودعوى الجواز يقتضي
 الشك في وجبته بمحضه او بوضوح المنع كوضع عدم صدق الوفا بالنذر
 بالتلفيق الزور وانكاره قد يشبه الكابرة في فالحججه الرجوع
 الى القواعد والاموال والمواعيد القاضية بالقول ان ذلك منسب الى ابن
 ادريس والماتري عنده ولكن وجهه بالقضا عليه في الكفاية وجوب
 او قولان وظاهر الحق ونحوه عدمه ولا يابى به للاصل وعليه ما قلنا
 المحجج عنه كما يظهر مما مر فلاحظوا نذر الله اعلم قال في الحج
 الناذر عن المشي تركه كبا واصل عليه سياق
 بدنة قيل نعم وقيل لا يجب بل يستحب فيصلا شبيه
 اقول لا ريب في ذلك مقتضى النذر نفعه المكنة من المشي مع السهو وتوط

او وجهه في النهاية التي هي من اجزاء رتبة الحج الى الله
 وانما هي باقية في ذلك مع ان اشارة ذلك في

الغرض في الضيق كما هو أحد الأقوال في المسئلة ولكن قد ريت
 نصوص كثيرة بانه يتجركب في اليد او يندب و بها يخرج عن
 الاصول والقواعد ولو عتق من تحت ما شئ بعد تجركب ففك
 الايمان به بقاء وقته و جهان فيه الاصل و اطلاق النصوص
 و محاذ لو علم بانه يستمكن من الشتر في الشتر ان لم يعميه
 ركبا فالشتر الاول و رخصة المربعة اليه اعتمادا على احواله
 العجز و استمراره غير قهية بسقوط التكليف بالمشط بل ما دام
 عاجزا فاذا ارتفع عجزه عنه جاز به بقاء وقته و دعوى ان
 المستفاد من النصوص ان تجركب قد جعله الشتر مع بدلا من التجركب
 معط و ان ارتفع عجزه عنه عتق على مدعيه و قد سبق تمام بحث
 في ذلك كله و محله فلاحظ و تامل والله اعلم قال في بحث
 لو نذر ان يتجركب ما مشى اقول لا ريب في ذلك فيكون
 الركوب قد تعيان عليه بالنذر في شتر معينة وان كان الشتر
 منه مطر او في حيلة اخرى الفقة لمقتضى النذر في غير ذلك و في الفقة
 في النذور و اجمال عدم الفقاه مع كون الشتر افضل و غير محله كاقول
 لزوم اهل التجركب الركوب لانه مرجوح كاجل و حقيقة لا بد ان يمل
 فيما سبق فلاحظ و تامل والله اعلم قال في وقف ناذر المشي
 في السفينة لانه اقرب الى شبه الماشي في الوجه

الاستحباب

الاستحباب لان المشي يسقط ضاعادة اقول بل لا يسهل
 وجوده على انظار الجرح المعبر او المتجركب المشي او مرجوحه كسبق تمام
 البحث في فريضة و انكار الاستحباب في الفقة و غير محله فلاحظ و تامل
 والله اعلم قال في وقف المشي من ناذر بعد طواف
 النساء اقول قد اختلف الاصحاب في نية المشي المنذور عند الطواف
 النذر فالتمس في اعترفت بعضهم انه ينقطع المشي بعد طواف النذر لانه
 افعال التجركب حال الاقدام لم يحول التحلل به من حرمه و حاله براهة
 من وجوبه بعده و قد انكر ذلك اذا كانت من بعد لانها قاهرة عن
 التجركب في فريضة الشتر العتق و لكن قد مر من ان افه و مرجوحه
 لانه من جملة افعال التجركب الواجبة كاقول وللنصوص المستفيضة كاسماعيل
 جهم عن ابي الحسن ثم عن ابيه قال قال ابو عبد الله في نذر المشي
 اذا نذر الحرة زار البيت لا ينقض حمله عن ابي عبد الله في نذر
 تجركب ما مشى و ريت بحجة فقد انقطع المشي و هذا اسمعيل في انقضاء
 عن ابي عبد الله في نذر المشي عليه المشي و التجركب اذا نذر الحرة زار البيت
 ركبا و ليس عليه شئ و في بعض النسخ الى حرة قال قلت لابي عبد الله ان نذر
 ينقطع من المشي فقال اذا نذر حرة العتق و حلق رأسه فقد انقطع
 و نذر ركبا و عن المستطرفات عن نوادر النذر نظر عن اسمعيل في نذر
 المشي من ينقطع مشيه فقال اذا نذر الحرة و اذا نذر ركبا فليس هو ركبا فقد
 انقضت حمله و ان نذر ركبا في الفقة ان سئل عن المشي في قطع مشيه

الرفاه

فقال اذا رجعت العقبة فلاحج عليه ان يزور البيت راكبا الى مكة
 في حاله بقاء الوتر فيقف يقار بالبراءة منه على ذلك التام الا ان
 يثبت الماعز من هذه النقص فلا يخرج بها عن المصل بناء على
 جواز نه فذلك مؤيد اجاب عن قولك ومنه لا يستند الى العلم انه قبل
 له ٢ من ينقطع مشركا ففرض اذا افاد من عرفات المتقصر
 على تقيده بما اذا اذ اذ طواف الت والاك كان مخالفا للجهاد
 وسما يقيد بما اذا رجعت العقبة بن هذا النقص المزبور
 وقد جعل على المشرك قبل وقد جعل تلك النقص على
 رمحه يوم النحر فيها فتمت هذه محمولة على التفت كما في بعض
 العامة والادرس هل والله اعلم قال في فوج لوندان في
 الى بيت الله احرام النفس الى بيت الله سبحانه
 بمكة وكذا لو قال الى بيت الله ثم واقف وفيه
 قول بالبطان الا ان ينوع احرام اقول ما لا بد
 فلا يفسد فيه ولا اشكال لانه حقيقة اللفظ لغة وعرفا ولا يضر فيه
 عرفا في فلفظه الاحرام بالحق لواله لانه لم يكن ذلك مقصودا بالذات
 لتوقفه على البيت لفظا على ذلك شيئا محال كما هو واضح كوضع
 اليمين في اثنائها وانكاره اقد شئت الكابرة فما عرفت من بطون النذر
 لا شئت اللفظ بين جميع المجد فانها اجمع يسمي الله ثم في عمله
 لوضع منه لا شئت اللفظ النذر لا يفسد في علم انكراف اليك قبل ان يتم
 الاقراوف

الا انصرف اليه موجب التحريم جميعا لا لبطان اصل النذر كما قيل
 وفلان في الاستدلال عليه باحالة رتبة الذمة وبان الامكان
 وهذا لا يثبت فيه في ان لا يلزم شي وضعفها معاظنة وفكرت
 وعزها انه حيث تنفذ النذر يجب عليه الوصول الى الميقات الحج
 او الهرة كما في طرد اخل عد من استثنى وان كان من استثنى لم يجب
 احد ما ولا يجب عليه ركعتي في المسجد على الاقراوف لان فقد المسجد في
 عبادة لقوله من من مشرك الى مسجد لم يضع رجلا على طرد ولا يفسد
 سجدت له الى الارض ان بقى وعنه من الاف روافد في ذلك
 قال في ولو قال ان اتمنى الى بيت الله فم لا حاشا
 فلا معتبر قبل ينقل بعد الكلام ولفظ القيمة
 وقال الشيخ ليسقط النذر وفيه اشكال بنشاء
 من كون بيت الله تعظم طاعة اقول قال في وقت بانه
 لا يلزم شي وهو احد قول الشافعي وثانيهما انه يلزمه المشرك
 اولهرة ولعلنا ان الاصل براءة الذمة وشغلها في الحج الى
 دليل وهو كالتقوى عدم لزوم احدها بقرينة مقابلته للشافعي
 بوجوب احدها نعم عن المبسوط انه قد قوى بطلان النذر لان ذلك
 غير مشروع بل ولا جاز ففلا تنفذ نذره وفكرت وعزها انه اقوى
 فصح من لا يجوز له مجاوزة الميقات بغير احرام لازمة القيد المزبور

لان
 انكراف اليه موجب التحريم جميعا لا لبطان اصل النذر كما قيل
 وفلان في الاستدلال عليه باحالة رتبة الذمة وبان الامكان
 وهذا لا يثبت فيه في ان لا يلزم شي وضعفها معاظنة وفكرت
 وعزها انه حيث تنفذ النذر يجب عليه الوصول الى الميقات الحج
 او الهرة كما في طرد اخل عد من استثنى وان كان من استثنى لم يجب
 احد ما ولا يجب عليه ركعتي في المسجد على الاقراوف لان فقد المسجد في
 عبادة لقوله من من مشرك الى مسجد لم يضع رجلا على طرد ولا يفسد
 سجدت له الى الارض ان بقى وعنه من الاف روافد في ذلك
 قال في ولو قال ان اتمنى الى بيت الله فم لا حاشا
 فلا معتبر قبل ينقل بعد الكلام ولفظ القيمة
 وقال الشيخ ليسقط النذر وفيه اشكال بنشاء
 من كون بيت الله تعظم طاعة اقول قال في وقت بانه
 لا يلزم شي وهو احد قول الشافعي وثانيهما انه يلزمه المشرك
 اولهرة ولعلنا ان الاصل براءة الذمة وشغلها في الحج الى
 دليل وهو كالتقوى عدم لزوم احدها بقرينة مقابلته للشافعي
 بوجوب احدها نعم عن المبسوط انه قد قوى بطلان النذر لان ذلك
 غير مشروع بل ولا جاز ففلا تنفذ نذره وفكرت وعزها انه اقوى
 فصح من لا يجوز له مجاوزة الميقات بغير احرام لازمة القيد المزبور

قصد

نذر معصية لا نذر طاعة ثم لو نذر المشرك غير معتد به لزم الوفاء
به ولو ان توقف على الامور باحد ما كان هو واضح كوضع العقار
ايضا لو كان غرضه بيان ان النذر هو المشرك من الهة اوثان وان
لزمه احدى ما غلبا لانه غير معتد به فانما يرجع الى عدم التقيد
ولعل النزاع لفظي فتم جديا والله اعلم قاله وان قال
انما مشي واقصر فان قصد موضعا الف
الى قصده وان لم يقصد لم ينعقد نذره لان
المشي ليس بطاعة في نفسه اقول اما الاول فلا ريب
في كونه طاعة كالمشرك الى مسجد او شهر او عيادة مريض او نحو
ذلك والاولى ان نذر المشرك كراهة وعدم كونه طاعة وانفسها
ولو كان للمشرك محال ديني او ديني انفق نذره وكذا لو كان
مباحا على ما سبق فلا حظ له في الله اعلم قاله ولو قل ان
مرادنا بالذبح به اذ يذبح عنده ثم مات في حاله او
عند من حلت ماله اقول قد مضى في ذلك خبر منهم بل
الاكثر في نهاية الملام غير خلاف في بعض ما في الامور
كما اختلف في غير واحد منهم كخمس قال قلت لابي عبد الله ع
كانت على جارية حبلى فنذرت لله ثم ان ولدت غلاما ان آت
او اناج عنده فقال ان رجلا نذر لله ثم فرس له ان هو

ادرك

ادرك ان آت اذ يذبح عنه فبات الارب وادرك الله بعد فاته رسول الله
ذلك القلام فشد على ذلك فامر رسول الله ع ان يذبح عنه بما ترك اليه
وفيهما من الملام ان هذا الخبر معتد به لان طريقه الى مسجده هو
فقد نذر ان يذبح عنه كان شيخ بكري وابي بالهرة ومعهما وسيد
الى مع ذنوبه قد روي عن ابي جعفر ع رواية مشهورة وروى عن ابي
عبد الله ع واكثر واخص به فقل ان الله اعلم ان لا ينعقد نذره
وهذا المدح لا يقتضي التوثيق فلا يبعد العمل بروايته خصوصا مع تنق
الاحباب بالقبول وانتهى بعض من فيها منهم بحيث لا يتحقق فيه خلاف
لكن الرواية وان تضمنت اذ يذبح عنه فبات الارب ليس فيها ان الولد ان
يذبح بنفسه بل ابيه ويمكن ارجاع الخبر المذكور في قوله الله الارب
ويكون المراد انه يذبح عن الارب الذي قد نذره في ذل الغيبة الا
ان ذلك لا يلزم قوله بما ترك اليه ولكن قد نذر ان يذبح عنه فبات الارب
موت الارب بعد التمكن من فعل النذر ولو نذر في حق ما لم يتحقق نذره
والا سقط نذره من اهل عدم استقامته في ذنوبه كي يذبح من اهل نذره
وقل ان ذلك هو مدلول الرواية المذكورة وقد يورد عليها بان
الرواية مطلقة في ملة لاهي النبي صلى الله عليه وآله وكذا عبارات المكثر
او ايجبه فان كانا هم او من بعدهم كونهم اهل الذنوب عند الشرعية ولو ان
مستندنا انما هو خبر الزبيري وكذا ان جازا في النظر في نفسه ولان
كما لا يضر على المتأمل في كلامهم فان قيل الزبيري في الحقيقة طريح له الزام

العمل بالحق اعدت دعواه عليه اهل اهل وقال في التمسك الى
 الحق الزبور الذي لم يبق في اجتمعت العصابة عما يقي ما يقع عنه اشكالاً
 لان المفروض في كل من جعل الشرط المعلق عليه المنذور وقال الحق ان
 الموجب لا يترتب من اهل تركه اما مطلقاً كما في قوله والمكسب عن اكثر اجماعه
 او بشرط يمكن ان يترتب فعل المنذور في صورة كذا في كذا واحتمال ان
 في الرواية عدم حصول الشرط الذي هو الادراك الا بعد الوفاة وهو لم
 تشتغل ذمته ان ذم المنذور اهل فلا وجه لادراج من تركه لانه فرع
 تعلقه بذمته حال صوته ليهودنا عليه كايضا من الله ان يكون
 تعباً محضاً كونه فرع وجود القابل ولم يثبت لانفاق القابل على
 تصوير المسئلة بالوجه الذي فيه ولذا كان دليل القواعد عدم وقوع
 اختلاف فيها نظراً الى كونه فرعاً لبعضهم دعواه الخبر المزبور وان زعم بعضهم
 انه فرع محله وقيد بورد عليه عن كون المفروض في كل من خصه بذلك
 اذ سائر عباراتهم التي عشر عليها مع في المتن الذي لا يغير ظهورها
 هو انهم من حصول الشرط في صحة ان ذم وعنده كالمات وما حمله
 على ما رآهم خصه بذلك في شبهة استدلالهم عليه بالخبر المزبور المستند
 في ذلك في قول بانه هو الذي في كذا وان خالف القواعد في ايمان كون
 ذم سائر الذين لو وجد التمسك وان لم تشتغل به ذمته فلا يترتب
 نحوها في المسئلة الواقعة منه في صوته المؤثرة في اختلاف بعد ذلك
 فانها ترجح من اهل تركه كقول والادس هل والله اعلم قسها

القول

الاول لو كان الشرط المعلق عليه المنذور غير رزق الولد وادركه
 كما لو قال ان شفى الله مرضي لا حجة او ارجح عنه ثم مات
 قبل شفائه ثم عافاه الله ثم بعد موته ففعل المعلق المنذور
 بالتركه وجهان من الاول والاقتضاء على مورد النص والفتوى
 ومن قرب حملها معاً على المثال لنحو ذلك فيثبت الحكم في
 جميع نظائرهما ولعله لا يخفى في قوة لان المنفرد في شبهة الامام
 بما وقع منه مع انه من غير المنذور المسؤول عنه ان ذلك اعطى في عدة
 كلية فيثبت به المسؤول عليهم عنه كانه المستقر في ذكر ان فعله في غيره
 لرزق الولد واستدلالهم عليه بما في الخبر من الادراك ان المنذور في كل من
 في باب المثال وانما لم يثبت له الاستدلال عليه بالخبر المزبور كسوء فهمه
 قد سبق بان الحق من باب المثال لا لطلقات كالموقوف عليه ان
 رزق الله ثم ولد لا نقد في غيره كذا في تكملة مجازية في رزق
 ولذا فانه لا يبعد لزوم افضاها من اهل تركه اليه ولو كان الناذر
 لذلك الله او كذا او لاخ او غير ذلك فلا يبعد ثبوت الحكم المزبور في
 حقه اليه وان الاب من المثال اليه واللاق طر في ذلك مما لا
 ينشكركم فحقاً والله اعلم الثاني لو كان ان ذمها وحصل الشرط
 المعلق عليه المنذور لزم الوفاء به اجماعاً كما اشرقت به كثير منهم مستفيها

او متواتر من غير فرق بين الحج وغيره من الطاعات فان كان المنذر
 كما في مورد منى وغيره لزم الوفاء الا ان كان له ما كان تغذ احداهما
 على الاخرين بالاقرب كما في مورد الحج والغير وافضل سقوط اصل المنذر في
 ضعيف هذا الا ان يكون ذلك مقصودا للناذر في نفسه وقصد كماله
 ثم صيد والله اعلم **الثالث** لو حج عن الولد لم يجزه عن حجة والده
 قطعا للاصل وعينه ولو حج الولد بنفسه بعد موته فحجه صحيح كغيره
 باجزاء عن حجة والده لان تلك بمنزلة حج المذلول له تبرعا به
 لعله اولى بذلك من وجوبه على الناذر في وقت الاستطاعة لشرعية
 الحج وعرفته جديا والله اعلم **الرابع** للموخر عنه ان يحج بنفسه الولد
 او يحج عنه فان لم يقم مقام الناذر في حجه فذلك ولو كان مفروضا
 اقل من مصرف الذرة لزمه التقدير على الاقل الا ان يرضى العار
 بان لا يتركها فقطا واخلاق قوله ان يحج عنه مما تركه هو غير
 مناف لذلك لاعتقاله بزيادة الفرد البقرة اذ لم يتركه لان الغالب
 كونه حج عنه اقل مصرفا من ان يحج بنفسه او يعمل عمارة الخصال
 بالولد وسفاهه بذلك وان كان مصرفا اكثر من ان يحج بنفسه او لزمه
 بذلك الحج وافضل ارادته م تقضى به الفرض والمنذر على كل حال
 جذا ان لم يقطع بغيره والا ميسر ولو فقي افتى بالولد ان يحج عنه
 بالمال حج واجزه على تقدير استطاعته بالحج عن نفسه لان مقتضى هذه

سلمه

تعبد

ان يحج

ان يحج بالمال عن نفسه ذلك لانه لو كان حج سلام فتم جديا والله اعلم
الخامس لو مات الولد قبل ان يفعل احد الامرين بقوله لا بد من
 الحج عنه سواء كان موته قبل تمكنه من الحج بنفسه او بعده لان المنذر ليس
 منحصر في الحج بنفسه حرة يعتبر تمكنه منه فوجبه عليه وذلك نعم لو
 فرض موته قبل التمكن منه لانه احد الامرين والباقي منها غير احدهما كالحج
 وهو ضرة الدروس ولو قيل بوجوب الحج عنه لكان قويا لان الحج عنه
 مقتضى التذاريث وهو ممكن ومنه اشتراط القدرة على قيامه لا زاد
 المخير فيها فوجبه عليه كما لو تذر العدة بدرهم فان تقفده
 كلفه وهو مخير في العدة ما تولى درهم اتفق من ماله ولو فرض ذلك
 ماله اذ درهما واحدا وجب عليه العدة به التبرع فيه نظرا في وجوبه
 ان نسبة اتي راد قتال المنذر الى الدروس فوجبه عليه اذ الموجد في
 انه لو تذر الحج بولده او عنه لزم فان مات الناذر استوجبه عنه في الدحل
 فلو مات الولد قبل التمكن فالقرب بالسقوط ولو مات بعده وجب
 والظن مراعاة التمكن فوجبه التقاضي على الناذر فان الظن منه انما هو
 الولد قبل تمكنه لا قبل تمكنه ابيه كما هو المفروض في كتابهم الا ان يبي
 بعدم الفرق بين الامرين او يستعمل رتبة المهورتين مع ان هذه
 لم يفرق فيها ما ذكرنا قتالان وغيرهما من المنذر المعلق بذلك في
 المنذر المطلق الذي لا عرفه القواعد الشرعية لخروجه عن حدود النقص

والفتوى كما هو واضح وكذا المعلق بعد حصول شرطه كما أطلق غيره
 مجد في القاموس بالرواية والموت قبل حصول شرط المطلق عليه
 فلا قطوعا على والله اعلم ومنها ظهر الفرق بين النجس العفائي
 او الدائم وبين النجس الشرعي والظاهر في ظاهره من عدم
 سقوط التكليف في الاول عدم سقوطه وانما في خصوصه والظاهر
 ولذا لو كان مقصودا لكان سقطا بالتكليف عنه بعد واحد
 الفروي قطعا وان كان الاقوى عدم سقوطه عند الطلاق النذر
 كما هو كذا في خصوص الكفارة ونحوه فتم حيدا والله اعلم قال قولي
 لن ان ينجح ولم يكن له مال ينجح عن غيره اجاب
 عنها على شرط قد اقول انما النذر من احواله عدمه فاعلم
 مع تعدد الاسباب فظاهر ان لو وجب عليه حجة الاسلام كقول
 صدق الاشارة لها عرفنا هي رفاعته عن ابي عبد الله ع
 عن رجل حج عن غيره ولم يكن له مال وعليه نذران ينجح ما ينبغي
 عنه من نذره فقال نعم وعن الشيخ في النهاية القل به فها
 الاشارة عن النذر مطلقا وان حج عن غيره ركب وذلك خلاف
 مقتضى التداخل مع عدم صدق الاشارة عليه في لائقه ولا عرفنا

نعم لو حج عن غيره ما ثبت ان ينجح من ذلك بل يقتضي به فيما لو كان
 مقصودا للنذر مطلقا ينجح ولو عن غيره ولو بغيره الا انه حج ليس
 من التداخل وصدق اشارة الذين في شيء اصلا وانما هو افراد
 المنذور حقيقة ولا يمس بحمل النذر على ذلك بعد عدم عمل
 الاشارة وبعد الاعتراف عنه في ذلك ونحوه فلا قطوعا في العلم
 قال في مسائل القوم لو نذر صوم ايام محددة
 كان ينجح بين التتابع والفرق الا مع شرط
 التتابع والمبادرة بها افضل والتاخير جائز
 اقول اما التي المزبورة فقد نص عليه كثير منهم في غير خلافي فيها
 يعرف كما قيل للاصل والصدق الوفا بالنية وعلى التقديرين
 ولما لفت بعض من جعل الله نعم الرشد فخلقه من غير حجب
 التتابع في له عورتها ربه عند الاطلاق الا انه في غير ذلك بعد
 الاشارة المزبورة نعم قد يستظهر التتابع من قوله الله على ان احرم
 سبوا او شهرا او ثوبا او كذا مما هو لهم فخصوا التتابع لغة وعرفا
 وقد سبق في كلامهم تمام البعث في الشهر فحرمه فله عطف كل
 والله اعلم واما لزوم التتابع مع اشتراطه فله شبهة في ذلك
 ونحوه لانه لما عرفت راجحة فيعتقد نذره في كل راحة الطاعات

فيه من المبادرة والسابعة الى الخيرات بخلاف التفرق ولان
قد كان يتابع فصره اذا شرع في بقائه لا يقطر ابد الى غير
ذلك وهي قد ناسى مع ذلك مع عدم الدليل على ارادة استنباط
التابع من حيث انه كلف وفعله لا يتقاربه ذلك لفعله من جهة
استحباب المبادرة الى الهوم كقول دقة ان ذلك مراد بهما وليس ارادهم
بالشروع من زائد على الفور في وجهه الى الطاعة ولا فلا يحصل له
بما فقه جديا والله اعلم ولو نذر ان يصوم عشرة ايام متفرقة فقط
انصفا ونذره وجوه او اقول نعرف ما سبق وتطابق من نذر الطاعة
الموجبة بالنسبة الى غيره في كل عشرة متفرقة وماها متفرقة
لانه في ايام كذا في كل من نظر لا يقال ان لا يسلم له شيء انصفا
لعدم صدق التفرق على غيره في حال ان يسلم له شيء بان يطيع
يوم واحد على نحو عام خمسة ايام ثم افطر يوما ثم عام فنية امر
وكذا فنية بها وقد يستظهر من التي وجوه لرواها محل المنذور
ووجهه فيكون خيرا بين التسامح والتفرق كقولك في غيرك
وكفي قد يمنع الظهور المنذور بان يكون نظره في ان يفسد صورة
الاطلاق وشرط التسامح من غير توقف الصورة بشرط التفرق
والامر سهل واما اوقلت المبادرة اليه فلا ريب فيها بحسب ربي
والمعروف بين استجابها لا حاله عدم الوجوب مع عدم ادلة

استحب

استحب سابعة الى الخيرات والقول بوجوبها لا يلائم للفقه
عن بعضهم في وجوبه وجوز ان يتردد بين الموت والفتن
كقوله في الموت حاشا فقه جديا والله اعلم قال مرة ولا ينعقد
نذر الصوم الا ان يكون طاعة فلو نذر صوم
العديد من واحد صا لم ينعقد وكذا لو نذر صوم
ايام التشريق من واحد لو نذر رت السنة صوم
ايام حيفاها وكذا لا ينعقد اذا لم يكن ممكنا لما لو
نذر صوم يوم قدوم زيد سوا، قدم ليلا او نذر
اقا ليلا فلعدم الشرط واما نذر فلعدم التمكن
من قيام اليوم المنذر وفيه وجه اخر
اقول اما الاول فلا فلفه في بل الاجماع بقسميه عليه مع حاله عند
وعدم قوامه لان نذر في معصية وكذا ان نذر بان يحرم صومها في
وكذا ان نذر ان لا يركب معصية ولا يقف معصية في نذر في معصية
خلاف لبعض من جعل انه تمام لم ينفذ فلهذا فقه جديا والله اعلم واما الثاني
فلا خلاف فيه ولا اشكال بعد شرط القدرة على فعل المنذور على
نحو التكليف الاممية ولكن قد اختلفوا في ايام يوم قدوم زيد في حاله
كما قيل انه غير مقدور فلا ينعقد نذره لعدم وجود موضوع النذر في

قدومه ليليا ولعدم إمكان الصوم في قديمه فالتزامه فيه مضر
بعضه ولو لم يبرأ قبل صومه قدومه كما قيل وهو كذا في تناول
المفطر قبل قدومه اجمع منه الا ان في صيامه بناء على عدم
صحة الصوم بالنسبة فالتزامه في النهار مطلق وان كان مندوبا قبل الزوال
تمسك بعدم قدومه لا صيام لمن لم يبيت الصيام من القيام بالليل
الا ان الاصح خلافه فالتمس في صحة صومه الصوم النذر حيث يقع
صومه بدونه لانه في طاعة مندوبة او واجبة وكل طاعة يتحقق
بها النذر من غير فرق بين تأخيرها في اليوم فيكون المجموع صيا
شرعا وبها في تأخيرها في اليلة فقط وعطائا في صيام اجمع
تفطلا من ان في تبارك وتعالى في طاعة مندوبة
على ان نذر صومه بعد قدومه والفرق بينهما في صحة العمل كالالتزام
عدم القوة في المشبه به ايضاً وليس ذلك من القياس في شيء
وانما هو من باب كمال الدليل لانه كما نكاه قد يشبه الكاهن في
لوقته الصوم المنزى في صحة النهار حقيقة فلا يربط في شيء من ذلك
منه مع كونه القديس في نهاره فلا يمكن تعليق النذر به في ذلك
ولعل التزام لفظه بربطه بالان في هذه القدرة وحرره المجرى في
فلا يقطع على الله عز وجل ولو علم في ان الليل حقيقة او في بانه
يقوم في النهار فالتمس في وجوبه عليه لا لطلاق اذ في النذر في حال
عدمه لعدم توجه الخطاب به الا بعد حصول الشرط في اجماع ضعيف جداً

النسبة الاصححة

والاولى

والاولى نسبة من الليل ولا تفرق الى انها الى ان يتوجه اليه خطاب
خروج من عدم حصول العلم بحقيقة ذلك حتى قيل بعدم اتفاق المفسرين
مع لجواز خلافه وخطأه كما في تلك النكاحات اذ في غير عمله بعبقريته
الكل شرعا كما فيهم به بعضهم ثم فيما والله اعلم ولو كان قدومه الصوم
او نذر قبل النحر او العلم بقدمه في وقت النهار ثم اتفق انه قد قدم
واثنائه استمر على صومه وجوبا وان كان قبل ذلك مندوبا لا افطرا
بل او واجبا موقفاً كذا في حال عدم لزوم الاثم ار عليه وانه باق
على حكمه ان بقول لم يقدم فيه احل في صحة الضعف فتم فيه اوجه العلم
ولو اطلق نذره صيام قدومه وكان عليه صوم واجبه مندوب
فقط في علمه على الواجب على المندوب وجهاً في ذلك اجماعاً
ينزل على واجبه في ذلك لانه المندوب واجب فيجعل كالواجب اجتهاداً من
الشرع لقرب الواجب من الواجب فيهما التميز في كل المندوب
لا لفظاً ان في اقتضائهما الزام اي نذر الواجب فلا يقع لا التزام
ما لم يتبين له لفظه ولعل في الظاهر عليه يتفرع من كل كلمة منها
المذكورة وقد يورد عليه بان التوجه فيهما مستقلاً بحقيقة حكم كل
واحد منهما اذا اقتضى دليل الحكم الزفير فيتمسك بمسئله والآثار
خروجاً من الحكم الثالث للمندوب من حيث انه كذلك لوضوح انه لا وجه لثبوته
فيه بعد فرض ثبوت عنوان الحكم بل لا يوجب نذره كذا في غير اجماع

القيام

بين المتأخريين كما هو واضح وقد يدعى بان يتعلق النذر بالتأخير جعله
مستقلاً لا يخرج عن كونه واجباً او مندوباً وان كان بعد تعلقه به قد
يكون له حكم فرضاً بلا يشترط له فلي تعلقه به وبذلك قد يكون مستقلاً
الا انه خلاف الفروض فخصه بالملك فلا يظن ان مل والله اعلم ولو كان
صائماً بامثاله ونذر اكمال صومه فلا ريب في صحة لانه على انه لا يمتنع
النذر بها قطعاً واقتال عدوها فبما بل لا وجه له اطلاق الله عليه
ولو اجمع غيره والهدوم وكان ممكناً ان له خبره نية القوم ويجوز له
نذره ايضاً ودعوى اخيه في جواز ذلك حيث كونه مندوباً فلا وجه
في بطلان القيام عندنا واثمة المنه فتم جيداً والله اعلم قال مرة ولو
قال لله علي ان اصوم يوم قد صمه دائماً سقط
وجوب اليوم الذي جاء فيه وجوب صومه
فيما بعد اقول اما التثنية فليدبر في الالزام بقسميه لشمول
الادلة له كمن باؤسته ولا يلتفت الى اقتال عدوه من جهة نذر الجوع
تعتبر بعض افراده من تسليمه في نفسه والله اعلم واما الاول فلا يمتنع
بناء على عدم اتفاق نذره وعدة مطمئن ان المثل واما بناء
على المنع فما لزم لزوم عدمه عليه في عدمه فلهذا المظهر وهو بقاء وقت
النية كما يظهر مما مر وغيره فلا يظن ان مل والله اعلم قال مرة ولو اتفق
فذلك اليوم في رمضان صامه عن رمضان خاصة
وسقط النذر لانه كالمستثنى فلا يقضي اقول

هذا هو

هذا هو المثل كما فليك لعدم وجوده في المندوب والواقع فهو مستثنى
في نظرنا لفلا يشترط له حكم النذر المطلق وان كان لو فقد في نفسه
لا يفتقد نذره بناء على صحة نذر الواجب في فلاما مائة باي حكم
المصحة بسقوطها وبما يتردده في نذر الواجب كما زعمه من جهة
وربما يتعلق السقوط ايضاً بان شهر رمضان لا يفتقد لان نية فيه غير
فلا يفتقد نذره كما قيل وفيه ان من الغفارة كما سجد وجوبه وصحته
واجباً بسبب النية كونه من شهر رمضان وانما يظهر ان نذره في افطره
ففيها كمن كفارة من جهة افطر يوم شهر رمضان وكفارة من جهة
خلف النذر وليس ذلك من القايح غير شهر رمضان فيه كما يقتل بذلك وتكون
ان المندوب على يوم القدم وان الخيرة والمصدق في يوم شهر رمضان
فلهذا نذره لوقته غير شهر رمضان فيه واختم الله او من افراد ذلك
ومزنيه وليس في ذلك فلي يفتقه في غيره كما زعمه بعضهم فتم جيداً والله اعلم
قال مرة ولو اتفق ذلك يوم عيد افطر اجاباً
وفي وجوب قضائه خلاف ولا يشترط عدم
الوجوب اقول ولعله للاصل وكون القفا بامر جديده فوات
التكليف بالاداء فكيف مع عدم التكليف به اهله فقلنا من المنع
كما في القام وغيره ونخرج العبد عن حلايته الهدوم كالليل ولا يمتنع

من عدم الصلاة كما قيل والموقوف على امرأة جعلت عليها نذرا ان
 ردت الله تم عليها بعض ولد له من شيء كانت في فم عليه ان تقدم ذلك
 اليوم الذر يقدم فيه ما بقيت فخرجت عن مسافة الى مكة في نظر
 عليه المكان انذرا تقدم ام تظفر قال لا تقدم وفيه الله تم
 حقه وتقدم ان جعلت على نفسها فصارا فخرجت الى المنزل
 اتفقيه فقالت لا قلت فترك ذلك قال لا اتى اخا في
 نزع الذر نذرت فيه ما ذكره به بعد ما ساء له التمس للجد مجز
 كما قيل ولكن قد عاكر كثير منهم الما وجوب قضاء له للنفوس فجزارة
 قال ان امر كانت جعلت عليها نذرا نذرت الله تم في بعض ولد
 وشيخ كاشف في فم عليه ان تقدم ذلك اليوم الذر يقدم فيه عليها
 ما بقيت فخرجت معا الى مكة في شكل عليها صياها في السفر
 فلم تدر تقدم او تظفر فالت اباجعق من ذلك فقالت لا
 تقدم في السفر ان الله تم قد مر في حقه والسفر وتقدم ان
 جعلت على نفسها فقلت له في ذل ان قد كنت اليها ان تترك
 ذلك فقالت لا اتى اخا في نزع الذر نذرت فيه بعض ما
 تركه وقبر عبد الله بن جندب قال سمعت من روى عن ابي عبد الله
 انه سئل عن رجل جعل على نفسه نذرا صوما فحفره نية فزاره الى
 عبد الله م ففعل بخير ولد يوم في الطريق فاذا رجع ففعل في
 علي بن مهزيار قال ثبتت الى ابليس يا سيد جبر نذرا ان

فقلت له

يوم

يقيم يومه من اجتهاد وانما ما بقى فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر او طحس
 ايام التبريق او سطر او من كل عليه صوم ذلك اليوم او قفاه وكيف يقع
 يا سيد فكتب قد وفيه الله تم في القيام في هذه الايام كلها يوم
 بل يوم انش وخوة حبه لا من عنده بزيادة او يوم جمعة وخوة حبه
 القاسم الثقيل عنه م على كثير من القدماء نذركا عن الصدقة ونسخ
 في طه وانها تروى في حصة وعينهم بل في الساقط الا هو في اوف
 جميع ذلك على اختلاف الدعا عليه في في ولا موجب لحكم الامر المزبور
 على المذنب مفعول اليد وادعوا طهره فيه من جهة تعليقه على المشية
 الطاهرة والذرك عن بعضه واضم المنة كما لا وفيه للمناقشة بضعف
 او لا شئ له بما لا لا يكون او يكون مكاتبه او نحو ذلك لا كان انقاع
 جميع ذلك او لعدم سقوط الاجبة بمثل ذلك هو محرز في حقه ودعوا عرض
 المشية عنها فتسقط عن الاجبة وافق الله حقوقا بعد معلومته مستند الاكثر
 كما قيل وقد سبق في بعض النسخ انه لم يقف في فله مظهر مل والله اعلم فان
 ولو وجب على ناذر في ذلك اليوم صوم شهرين
 متتابعين في كفارة قال الشيخ ما م في الشهر الاول
 من الايام عن الكفارة خفيا للتابع فاذا صام

السقوط

من الثاني شيئا صام ما بقي من الأيام عن النذر
لسقوط التتابع وقال بعض المتأخرين سقط
التكليف بالصوم لعدم إمكان التتابع وينتقل
الفرض إلى الطعام وليس شيئا والوجبة صيام
ذلك اليوم وإن تكررت عن النذر ثم لا يسقط
به التتابع كما في الشهر الأول وكذا في الأخير لأنه
عذر لا يمكن الاحتراز منه أقول قد يعقل الأول
خط الكفارة المرتبة على خطاب النذر خصوصاً بتقديمها النذر
ومع إمكان تدارك المنذور بقضاء الجدة والكفارة فيكون
جمع بين الخطابين كما فعل وقد يعقل الثاني أيضاً وعينه بتقديم
خط الكفارة لأنه لا بد له الجدة في خط الكفارة فإن لم يملكه من قبل
عادة أو شرعاً في القوم وعينه من قيمة النذر شرعاً كقول واحد من
التقليد الزموري لا يرجع المبرج شرعاً حيث يقول عليه
ولذا أقول بعض من تأخر التخييل الخطابي كقول الأئمة المتأخرين
مع عدم رجوع بعضها بعض كقول القوم وقد يعقل الثالث إلى
أن الثاني من أن قيمة النذر عذر غير قاطع للتتابع كما يأم الحيفي
ووجهه كما قبل وفيه أنه لا دليل على عذر بيمه بطلان القياس على الحيفي

النذر على قطار

والنذر

ووجهه مما ثبت شرعاً كونه عذراً غير قاطع للتتابع والقطع بعدم
بين النذر وعينه عذراً على منعه وعمره من قبل الوارثين
والرعي وإن لا يقطع التتابع لأن الله قد حبسه عنه وقد غلب عليه
وأنه أولى بالعد للنذر ووجهه فيكون عذراً كالرضي ووجهه النذر فإن
المبادر منه إنما هو خصوصاً لو كان المأثم فعل الله نعم والنذر مع نعم
صحة إنما هو من فعل العبد وإن كان قد شرع الله نعم له والقطع بعدم
الفرق بين الأمرين أي عذره على مدعيه وقديق بتقديم الله نعم
شرعاً كما لو كان أحدهما مضيق والآخر موصى فمقدم المضيق ويؤخر
الموصى فإن تضيق معاً كان خيراً بينهما كما في نظائره من تراجم
الواحيات وتفاوت في الوقت فمنها والاعلم وقديق بأن صوم
الكفارة من جزئيات المنذور المطلق فتنبه عنها ويحصل به المنذور
كصام شهر رمضان ولو صوم بأداة ذلك من صيغة النذر فلا يثبت
فيه وإن أطلق الصيغة فأنظره من قبل الجميع أفراد الصوم من كان
منه غير ولو بأداة ولو مقدمها خصوصاً ما لم يجرى ولو قبل فعلق النذر
به جعل التنبه فيه ويأمر من الواحيات مع الحاق وقتها ولا
بعد كونها عذراً داخلية في الواقع والمنذور مع في فصل الواحيات
ولا قطعاً عليه المنذور لعلق تعلق النذر بدليل مع إحالة عدم الوجوب

وكون القفا بامر جديد والمفروض عدمه ووعود الاجماع على بطلان
 ذلك وانه ضيق للاجماع المركب عهدتها على مدعيها لعدم معلومية
 اخبار الاقوال في التكاليف المذكورة عما وجه يعلم بكون احد
 قولهم فتم جتدا والله اعلم ولو كانت الكفارة فحرة في الاصول
 لم افرغ من الصوم بل ظهر المقتضى او اجماع فتم عليه كنفذ الصوم
 الصوم فحقه ما اقال عدمه واجباله عن التذلل من جزئيات
 المنذور القيم اللهم الا ان يتم اجماع على عدمه او يفرج ان ذرارة
 غيره كلف نظائره فتم جتدا والله اعلم قال ابراهيم ويتساوى
 في ذلك تقدم وجوب التكليف على التذلل و
 تأخره اقول قد صح بذلك الفاضل وشره منهم في غير خلافه في
 يعرف لتوبة الخطيئين الى الكف بالمندور وبالكف ولقد
 سبق احد الخطيئين على الاقر ليس من الرغبات المعينة شرعا
 ولا يلتفت الى ما اقال تفق ان لا ينصب التكليف
 فلا يتوجه اليه غيره لو هو المانع منه شرعا بل قد يدعى الاجماع على
 خلافه فتم جتدا والله اعلم قال ابراهيم ما لا نذكر هو ما
 مطلقا فاقله بعدم ولكن الوند صدقة اقتص
 على اقل ما يتناول الاسم اقول لا خلاف في ذلك
 ولا اشكال

ولا اشكال بل الاجماع بقسميه لصدق الاشتغال في كل واحد منهما بعد
 صدق اسمه لغة وعرفا وشرعا مع احواله عدم وجوب ما زاد على ذلك
 مع عدم شرعية صوام بعض اليوم عندنا وفي خصوص الاشتغال
 ايضا بما زاد على ذلك وجهان افرها عدم خصوصية اشتغال الصوم
 لعدم حصول الاشتغال بعد الاشتغال في كل وقت له ولا يلتفت
 الى ما عني بعض العامة من الاجتهاد بعدم بعض اليوم ومن لزوم
 الصدقة بخمسة دراهم او نصف دينار لانه ذلك اقل ما يجب
 واول نص الزكوة وضعفه كل امر الله ان يفهم ان ذرارة
 فيلزم بذلك كما لو فقد غيره ذلك ايضا في نظائره هذا هو ذلك
 ان من اختلف عما ان العبرة بالمندور اقل واجب في جنبه اقل جائز
 في جنبه الاول في خمسة دراهم او نصف دينار على ان في جزي
 من الصدقة وهذا منتهى القول بعدم جواز اعطى المستحق الواحد اقل
 ما يجب في النصاب لا حق ان ذلك على وجه الاستحباب ومن اوجه منهم ما
 من ذلك بان المخلط قد يشتركون في نصاب فيجب على احداهم شيء قليل
 فكيفه ان يتصدق بدنان فيا دونه ما يتولى ذلك ان نقول ان هذا
 المطلق على الواجب فما اقل من الصدقة غير مضبوط وجب وقد ابل
 الاموال الزكوية مختلفة اجنس وليس لواحد فيها قيمة مضبوطة وهذه

القطعة التي واجبه وليس لها قيمة مفردة فان شئت امرنا هذا القول في
 الصدقة وتيقن اتباع مقدم اللفظ التزم به نصف بيتي كما لا يخفى
 على المتأمل القطر من حيث والله اعلم قاله ولونذ الصيا
 في بلد معين قال في صام ٢٢ اين شتا وفيه شدة
 اقول بل من حيث ان شتا كثير منهم لعدم شتا النذر ان طلة لذلك وعينه
 ودعواته ذلك من تدمر لمباح لعدم ربحي ان القوم في مكان دون
 مكان بل هو بالنسبة لاجمع الامكنة عاقله سواء وحي فلا ينفرد
 كما قيل في كفا او لا ان المباح قد ينفرد نذره لبعض المرحى انه نذر
 والاخر في العقلة نذره كبرودة المكان وصح ما به وهو انه يجوز ذلك
 او لبعض المرحى ان النذر ان لو كان في مكان شريف ولو كان له
 لبعض الاعمال الفالحة عادة كالكون في المسجد او في بيته والظن
 والزبارة وصلة الجمل ونحو ذلك بل في ذلك ان القوم في بعض الامكنة
 اتفق من بعض فيكون افضل الاعمال اتمزا وقد يكون بعضها اسهل
 فيكون قد فقد بتقييم التقييم على نفسه وهو امر مطلق شرعا وعقلا
 والعبادة العتية به حاله للنذر فيعين عمله بالعموم بل قد روي
 القدوني ان صوم يوم بمكة كهم سنة وغيره وان كان من انما
 في القوم في مكة بل قد يتفاد منه ان تهازل بالامكان المعطية
 لا احتمال بخير من غيرها انما قد يروى انه لا مانع من نذر المباح
 حقيقة ولو سلم عدم شرعية فلا ريب ان شعلق النذر بما ليس فله

مباح

مباحا وانما هو فليمنه وادب المكان المخصوص انما هو في قوله
 ونوايه ولو كان نذره غير متعلق بمعية القوم لكان العمل متعلقا
 القوم في الجاهلية به ودعواته متعلق النذر بطلق وكونه في المكان
 المخصوص وبطلان النذر غير قاض بطلان الاول كما لو نذر ان يصوم
 وان يستغيب ليد ملاوح فيجب عليه الصوم اي شتا وضمه اليه
 بل النذر وانما هو القوم المقيد بالمكان المخصوص فيجب الوفاء به مع
 انقاده والام كجبا مع وضع الفرق بينه وبين المثال الزبور
 مع عدم امكان تعلق النذر بالقيمة الزبور مجزا كما يخفى على المتدبرين
 بخلاف المثال الزبور فلا تغفل نذره وعن الفاضل قولنا ان كان
 للمكان المعين منية على غيره تعلق الوفاء به والام بتعيين الوفاء به
 ولكن قد ينفرد بعضهم بخلافه في الاشكال في لزوم الوفاء به بل عن حشر الحقيقين
 وعينه دعوى الامام على ذلك فيكون الفاضل موافقا للشيخ لا مفضلا
 كما منم به بعضهم ولكن في ذلك ان هذه الدعوى لا تخفى من نظر وكلمة لا تطلق
 عبارة في المعاملة بان القوم لا يجيد بكونه في مكان دون آخر حقيقة
 زائدة على كونه نفسه فلا وجه لترجيح ابقاءه في مكان دون آخر
 قبل والامر سهل والله اعلم قال في معنى ذلك ان يصوم ما ناسا كان
 كان حنيفة الشريعة ولو نذر حنيفة كان سنة الشريعة
 نوى غير ذلك عند النذر لزومه ما نوى اقول

لا ريب في انهم ما نواه كما فسأنا النذور ونحوه لان المداير فيها نشية
 كما هو واضح كوضع انما يلزمه العمل بالجملة او الستة فيما لو قصد ما اراد
 الشئ مع ذلك ان لا يعلم به تفصيلا واما لو اطلق واراد المصدق
 العرفي فليس هو حمله على ذلك بقدر امكان العمل اذ فيه ذلك مما يجزى الى
 الرابع ان من ابي عبد الله ٢ عن رجل قال لله علي ان اعمد حينذاك
 وشكر فقال لا فتأني عني بمثل هذا فقال ٢ هم ستة اشهر فانه قد تم
 يقول تؤذي اكله كل حين باذن ربها يعني ستة اشهر وبشر السكوني عن
 ابي عبد الله ٢ عن ابيه ٢ عن امر المؤمنين ٢ عن رجل نذر ان يصوم
 زمان فحين الزمان فحين شهر وحين ستة اشهر لان الله تعالى يقول تؤذي
 اكله كل حين باذن ربها المعنى والمعنى بعمل الاصح بهما
 وجملا يظهر فيه مخالفتك فليكن وعينه على معنى الانتصار للاجماع عليه
 كما قيل بل ربما وقع بان ذلك كشف منه عن اقول المصنف العرفية لزمي
 اللفظان وانه لا يعلم ذلك الا علام الغيوب تبارك وتعالى وانه خلقه
 قد ابروا ٢ بذلك لكن المانع لذلك مستطير معلوم ان المصدق
 العرفي حقيقة انتم من ذلك وانكاره قد يشبه الكابرة نعم قد ينزل
 الخبر ان على الصورة الثانية الا انه قد يشك في ذلك لفظ الزمان
 ان لم يعمد استعماله في الكلام الرابع ان يكون المراد منه خصوص ذلك هو
 اراد ان در زمان فستة اشهر ٢ بمرحلة معينة لزم العمل بعد العمل
 ايضا الا انه فلا في المفروض فسداله ايضا فتم جيدا والله اعلم

قال

قال في مسائل الصلوة اذا نذر صلوة فاقبل ما يجزى
 ركعتان وقيل ركعة وهو حسن اقول لا ريب في
 حسنه كما عرفت من غير منهم ولكن مع قصد الوتر ولو اجما لا فضلا
 عنه تفصيلا لانه مشروعة ومربا او نذر بقتل فكل الصلوة التامة
 متعلق النذر كما هو المفروض في غيرهم واما لو قصد غير تفصيلا او اجما
 لم ينفذ نذره في الدل ولم تغلظ عليه رايه في ان لا يتعلق النذر هو
 الصلوة الفحشية دون مطلق الصلوة ولو فسد ولفظ النذر عن التبراء
 كما قيل في قائل ما يجزى ركعتان سواء كانتا ركعة او نافلة زائفة او
 ركعة الزبارة ونحوه او نافلة مطلقة ولو قصد بعض ذلك اتمه بقدر
 كما في نظائره ووجه فلو قصد نذره النافلة المطلقة لم يبرم نذره بالركعة
 الواحدة لعدم ثبوت شرعية ذلك قبل النذر وليس ثبوتها بنفسه بحيث
 يتعلق بما ليس بمشروع مطلق وان كان يجوز في الشرع ولو قصد كل
 الصلوة فخر على خصوص ذلك او على مطلق النافلة بحيث تنجز فيه
 الرواية وعينه او على مطلق الصلوة ولو واجبه بناء على صحة تتعلق
 النذر بالواجب وهو لعل اوجهها الا في وجه قبره ووجهه بحج افراجه
 من صلوة المغرب والعشاء والظهر لانه اجمع من غير ذلك المتندر
 كما ان اوجهها ان نذرنا على عدم صحة ذلك ولا يصح حمله على خصوص الدل
 الا على الالتفات اليه ولعل النزاع المزبور بمنزلة ذلك في الاول نتيجة

منقالة الشيخ ومن وافقه كمن المفيد وابن أبي بوير وغيرهم وعلى الثاني
 نتيجة مقالة المحقق وغيره وذلك انهم ربما بنوا النزاع على ان اعتبار كل واحد
 اقل واجبه اقل صح في الاول نتيجة الاول وعلى الثاني نتيجة الثاني
 وفيه تأمل فان الثاني قد يرد به الروايات وذوات السبع وغيرها
 قد يرد به خصوص النافلة المطلقة فان ارد به الاول انما لا يكتفى بركعة
 او ترمي نذره لانها من قربات المنذورين وان ارد به الثاني انما
 عدم الاكتفاء بها من نذره لانها ليست من قربات المنذورين
 وافصح وشك ليس شرعي وليس في افراد ان فله المطلقة في يقع فعلق النذر
 به والزام شرعيته بصيغة النذر في الاشهاد عليه في احواله عدمه
 بطلان القياس على غيره من تسليم نفسه قيدا والاعلم وانما يجزى
 اربعة ركعات كصلوة الظهر او الفجر واوسط ما يجزى ثلث
 ركعات كصلوة المغرب ذلك كله في جزية الكلي المنذور بناء على
 شمول الواجب المنذر في كل اتفاق النذرية وانما بناء على عدم شموله
 للواجب انه مخفف بالمنذورات فليس له اكثر ولا اوسط بناء على عدم
 شموله ما زاد على الركوع في الصلوة المنذرية كما هو الاصح والمعروف
 من المنذر انما بناء على ثبوت كصلوة جعفر والشع والوتر بتلخيص
 واحدة فله ذلك في كل ما شمل عبادة النذر لها ولما مع عدمه
 فليس له ذلك في كل الصلوة الواحدة واما في الصلوة المتعددة فليكن

لا يكره

له اوسط وانما بان يقع ركعتين ثم يتبع ركعتين اقل ثم يتبع ركعتين اقل
 وهكذا هو احد الوجهين الا ان اوجه عدم سقوط النذر بالركعتين
 فلا يرد له وجوب النذر عليه اذ لا يقع للنذر عقيب الاكثر ولا
 يلتفت لما قيل من ان الواجب كل واحد ودخول بعض افراده وبعض
 لا يخرج الزند عن ان يكون فردا للكل وانما جاز تركه كما في الركعتين
 والدرج في مطلقه التخيير وشك الكلام في التسبب المتعددة والافترق
 وفي الركوع والسجود وهذا نتيجة مع فقد الزائد ابتداء كما في ذلك لم يصح
 الفرق بين المقام وبين الاصل في النذرية كوضع انه مع فقد الزائد
 ابتداء يخرج عن محل الجنت الذي هو نذر طاعة القلعة لا في ان او
 فله فضاها منه كما هو واضح كوضع ان فقد الزائد عند الشروع غير مؤثر
 ولا معنى للاكثر من موضع النذر على الاظهر بل لا معنى في افراد الاكثر
 صلوة فلي ركعات مثلا لعدم شرعية فلا يكون مندرج في الصلوة الصحيحة
 التي هي متعلق النذر ولكن على الشهادة انه لو نذر بركعة غير مشركه ركعتين
 في ركعة وسجدة بطل راسا ولو نذر بركعة في ركعة بطل ركعتين
 فلي ركعات ولو اطلق عددا لزمه التخيير لانه غالب النوافل وقيل يجوز في ذاة
 الفرائض فيبقى ثلثا او اربعا بتلخيص ولو نذر صلوة واطلق قبل جري
 الركعة للتعبه بها واللازم الركعتان للغير عن البراءة وواحدة اثلث

الركعتين

او الاربع الوجوه ولا يخرج فيها عن التسليم الا ان يقتضيه
 نذره على ترقده ولو قده تركه واحدة فالأولى بالاعتقاد والنهي
 عن التسفل بها وقد يترجم من اجزاء الواحدة عند اطلاق نذر القلوة
 ولا يخرج الزخيرة عند المطلق الصلوة مع الدعوات التي لا يسير
 من ان كيد ما يترك من عبارته الى لا يخلو كثر منها من نظر او منع
 او سوال الفرق او تدافع فلا حظوت له والله اعلم واحكامه
 الصلوة المنذورة فان كان المنذور بعد الصلوة الواجبة ولو
 لندرجها في كل المنذور فلا يرتفع بقائها على حالها قبل تحقق
 المنذرية وانما عمدة النذر تنظر في لزوم الكفارة بمجيئها
 والعقاب بتركها وتركها قبل تحقق خطاب النذركه هو واضح وان
 المنذور هو الصلوة المنذورة ولو لانها احد افراد اصح المنذور
 ايضا فبقائها على جميع احكامها او بنحو جميع احكام الصلوة
 لها وانفق احكام المنذورية عنها وجها او قولان وفي كل اتي
 الدليل لا حالة بقائها على حالها ولا في غيرها المنذر انما هو محذور
 لزوم فعلها وعدم جواز تركها ولا تأخير له فتغير احكامها التي
 لها شرعا لو كان متعلق الصلوة الواجبة اذ الفرق بينهما في هذه
 الجهة وكما قد سبق بان تلك الاحكام انما ثبتت ما دامت باقية على

التنقل

الصلوة

التنقل لا مطلقا والمفروض زواله وصيرورتها واجبة بالصلوة
 فلا تثبت لها احكامها السابقة ولا دليل على ثبوت جميع احكامها السابقة
 كما مع احواله عدمه والدلت على احواله في الطرفين والواجبات السابقة
 فلا تشمل الواجبات بالعارض وانما يعمل فيها بمقتضى الاصول والعقوبات
 ويحتمل فقد توافق المنذورية وقد توافق المنذورية وقد توافق الواجبة
 فتكون في قسمين براسها ولعلها هو الوجه كما حاراه بعضه من مشيئة والله اعلم
 ولو فقد ان ذريقتها على احكامها فبقائها على كثر من جهة نذره و
 انفق منه ولا مانع من بناء على كون النذر ان ذريقتها على احواله
 صدره المشروح غير محتمل او لما هو محتمل كونه مشروعا في الواقع وان لم
 يتحقق ان شرعية فيلزم العمل به من جهة تحقق النذرية وان كان لولاه
 لم يزل التعبد بالآثار جهة الاضطرار وانما كان عدم تعلقه الا
 بالمشروع ففيه اشكال فان البقاء على فعلها لم تثبت شرعية لا مسكنا
 زواله شرعا بمجرد تحقق النذرية وصيرورتها واجبة ومن ثم ظهر الاشكال
 في جهة نذرنا فلهذا في جلوس او ما خيب او بلا سيرة او بلا فاحته على قول
 او بخلاف ذلك ولا يخرج عن احواله الفدوية ان المبرج في النذر
 انما انسخ الى هو من الاحكام الشرعية التوقيفية ولا مدخلية للنذرية
 احواله فانها تتعلق بالافعال الذي يربطه بالاحكام الشرعية وتكون

فذلك انه لو نذر القتل ونذر احدى هذه الوجوه المنعقدة فلا اشكال
في الاتفاق ودور جواز العدول الى الاصل وجهان الوجود اتباع العقيد
المنذور ومنه وقد يورث عليه بانه جواز ذلك قد يكون من حيث كونها نافلة
على وجه يكون للنفل مدخلية وعنوان الحكم المنذور ولا يربط بوجوبها
عن النقل بالمنذور غيره فلا ينعقد النذر في على الوجه المنذور بخلاف
بمعنى عنوان الحكم المنذور في النذر عليه ولو لم يكن ذلك ضرورة الاطلاق
التي ينبغي الاتفاق فيها فرائضها على المتفق في الفقه وليس في الامم اعادة
حكم الفريضة من القيام والاستقبال والاستقرار وقراءة السورة ونحو
ذلك كما يعلم من حصول الاشتراك في المنذور بطبيعة الصلوة لا في الخلقة
منها فاقترحت لوضع كمال النقل والفرق في عوارض الصلوة لا في عوارضها
فهي لو لا النذر لكانت نافلة لا يربطها عدم وجود سبب فيقتضيه وجوبها
فالتجيز هو الاتفاق على المتفق كقولنا ما وصفت بنا على جريان في عدة اشغال
في العبادة وانما يتكف في جزئية او شرطية لمزج الدين بركه هو الوجه
واما بنا على جريان الاصل في ذلك فلا يخرج عنه في خصوص المقام على وجه
العموم بحيث يشمل لزوم الاتيان بالسورة ونحوها ما جازته في التوفيل
المطلقة والمرتبطة وعندي وكذا الكلام في الصلوة لم ينفق عليه في الصلوة
ولا صلوة الا الى الصلوة ونحو ذلك لا فرق في كبريائين فعلق النذر بالصلوة
او بالنية منها كصلوة الليل ونحوها لو قلنا بان الاطلاق ينصرف الى
ان قلنا في سبق عن الشهيد انه لو نذر الوتيرة من جلوس ازم الدين كان ذلك

لاية

لانه الا فقل اولاه هو المشروع لا غير ولا لو نذر صلوة الليل فليس
مكتفا فقل اتفاقا في ذلك اشكال اقرب العدم لعدم كمال النذر شرعا
ومعنا لغير المعاني وان كان مطلقا لها ليس يلزم احكامها فقلوا بان ذلك
قالة وكذا لو نذر ان يفعل قرية ولم يعتما كان
مخير ان شاء صام وان شاء تصدق بشي
وان شاء صلى ركعتين وقيل يجب به ركعة
اقول الاصل في ذلك خبر سمعته من عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
امر المؤمنين ان من نذر ولم يتم شيئا فقل ان شاء فقل ركعتين
وان شاء صام يوما وان شاء تصدق برغيف والمرفوع اليه من
الرجل يقول على نذر ولا يتم شيئا فقل ان شاء فقل ركعتين
او شاة او غير ذلك مما يجزى عنه نفي المنذور فقله وان قال
قرية او طاعة او نحوها او ما لم يتم شيئا اصله فقل ان شاء فقل ركعتين
والركعتين كمن اجب على ابي عبد الله عليه السلام عن رجل نذر ان يصوم
ان يتم الوالد ثم ان لم يتم فليس عليه شي ومنه منعه عنهم عن لم يجل
يقول على نذر ولم يتم شيئا فقل ان شاء فقل ركعتين او شاة او غير ذلك
عن رجل يقول على نذر ولا يتم شيئا فقل ان شاء فقل ركعتين او شاة او غير ذلك
البحر من البحر الى البحر على النذر يقول على نذر فقل ان شاء فقل ركعتين او شاة او غير ذلك

او عتق او صدقة او هدى او غير ذلك بل قد يستفاد من الاخير عدم الفقه بما كثر
 ويؤيد الا ان ظاهرا هم الابعاء على الفقه في فقه فيحصل الوباء بكل طاعة
 وقرينة وما في غير مسيح محمول على المثال وفيه للاعتناء بالوثرية لا يتغير
 لانها طاعة وقرينة وعبادة فطلق ودعوى ان لا تشترط منفردة وانما هي
 موصولة بالسبح على نحو ثلثة المعزلة لئلا يمتنع بعض النصوص على ذلك وعلى
 كقول ان الوثر اسم للكنعان الثلثة لا لحصول الركعة الواحدة وارضع المنع
 عندنا والنصوص الواردة مورد التنقية وقد سبق تمام البحث في ذلك
 وكذا بالصلوة فلا فطوات مل والداعلم واما الاعتناء بركعة واحدة غير
 الوثر فلا ينبغي ان مل في عدمه لان لم يثبت كونها عبادة وطاعة خصوص
 مع النهي عن التبراء المفسرة بالركعة الواحدة غير الوثر عندنا ومطلق عند
 التامة النبي لا يجوزونها منفردة عن الشفاعة الا ان لم يشهد فخللهم هذا
 مع امكان كون التبراع لفظا فيريد الجبر خصوص الوثر ويريد المانع غير
 ودعوى ان الركعتين في غير مسيح في حق بعض اجزاء الركعة عظم قبل الوثر
 اذ اول وقت وارضع المنع بعد ذلك في المثال لكل قرينة وفيه
 على ذكر التعريف المذكور لرب وارضع اذ ووجه اليهم لصدق القدوة
 عليه لونه وعرفا وشرا على هو وارضع كونه صدق القرب على صام يوم
 قد نراه بعد الزوال اليهم وكذا يمتنع نذره بعد الزوال اليهم لا يملك اذ
 المنذر وعدم حاله اقر لهذا اليوم بالخصوص انه لو نذر صام اقل رجب مثلا
 ففعل جميع ما يشرع فيه صومه لما بقى الزوال كي لو كان قبل النذر بحال او نذر
 الصوم لعدم قوله لا صام لمن لم يبيت اليهم في الليل وارضع منه
 المنذر بل لانه على نذره بغير الصوم المنذر منه نذر في ذلك البحث في

نظره

نظره ذلك كى يظهر ما سبق فنظر الصلوة لا تحاد المنادى في جميع ما
 فلا حظ ومن مل والله علم قاله ولو نذر الصلوة في مسجد
 معين او مكان معين من المسجد لم لا طاعة
 اما لو نذر الصلوة في مكان لا مزية فيه للطاعة
 على غيره فيل لا يلزمه وجب الصلوة ويجزى ايقاعها
 في كل مكان وفيه تردد اقول اما الاول فلهذا يربطه
 نظر اختلاف فيه والاشكال من غير فرق بين من لم يبد وجهه اياها او
 كان غير المنذر في ايقاع الصلوة فيه افضل من المنذر فيه ذلك لعدم
 اشتراط الافقية والنذر والالم يلزم الا في المسجد او ارضه قبل وكذا الحكم
 في المثل بل لم يشر فيه وكفى من بعضهم جوازنا العدول منه الى الافضل للأصل
 ولعدم النقص والنذر على المصحيح ولو بالنسبة الى غيره ولو في امر
 المؤمنين كما في انه قد امر من نذر ان يبيت المقدس في بيت مسجد الكوفة
 ولانه اذا نذر ايقاع الصلوة في مكان لا مزية فيه لم ينعقد كذا في
 المصحيح بالنسبة كالنذر لا مزية فيه ولجزمه لارادة على عبد الله انه قال
 له اني شئ ان نذر فيه فقامت كلها كان كك في منفعة فومن اودى
 ولا حث عليك في المغير ذلك ولكن ضعف الكل ظاهر واجبه الاضطر
 على تقدير جبروته انما يرد به انه اذا نذر على ترك شئ وكان ففعله متفق
 دينا اودى فلا يس بفعله ولا شئ عليه فلا يشمل الوثر على فعل ربح

في الدين ولكن يستلزم فلهذا سارح منه كجزء به بعضه ثم قيدوا الله اعلم
 واما الثاني فنحن على انه لا يلزم الوفاء بالاصل ولعمري كونه المنذر راجح
 فلا ينفك نذره كما قيل وفيه انه ان تم ذلك لزم منه عدم حرر الصلوة
 اطلاقا وبه الحكم بوجوب وعدم الالتزام بالنسبة الى تعيين نفس المكان اياها
 عن المذنية والرجحان كما هو ظاهر القول المذكور ونحوه انما يخل الى نذري
 نذرا الصلوة ونذرا كونها في مكان معين ولا يلزم من بطلان الثاني لانه بمنزلة
 الفصل السابع بطلان الاول مع عدم جرحه في نفسه فلهذا وجه واحد في المنع
 ان اريد بها تحلاله اليها فقط ان نذر ذلك اريد بها ان الشئ قد جعله
 بمنزلة نذري في ثلاث بدعيه ان لم يكن على عدمه فلا حظ وتعالى والله اعلم
 قال رحمه الله في وقت مخصوص لنذر
 اقول قد اجمعت على ان نذر الصلوة في وقت مخصوص العقد
 نذره وتبقى الوقت للغير فعليه فغيره سواء كان اقل منه منته ام مساويا
 ام اقل منه وان اختلفوا فيما لو نذر الصلوة في مكان مخصوص كما سبق والفرق بينهما
 ان الشئ قد جعل الزمان سببا للوجوب بخلاف المكان فان لم يجعله سببا فلا
 وانما هو من ضرورات الصلوة ولا يثبت فيه اطلاقا بل قد يرفع بانه لا يلزم
 من بيته بعض الاوقات تبقى الشئ في بعض الصلوات بسببه الوقت الذي
 يعينه الناذر فان هذا الوقت العيان بالنذر ليس سببا في وجوب النذر
 مطلقا وانما سبب النذر والزمان والمكان امران خارجان مطلقا

ح فزاد

من ضرورات الفعل ومعينها بتعيين الناذر فاقى رابطه بين
 الوقت للفعل والواجبة بالاصل وبان الوقت الذي هو بتعيين
 الناذر وقد يثبت عنه بان السببية في الوقت حاصلة وان كان
 ذلك بالنذر لانه لا يمنع بالسببية الا توجب الخطا الى المكلف عنه
 حضور الوقت وهو حاصل ولا يتصور مثل ذلك في المكان الا
 بتعال للزمان وذلك ان فيه نظرا لانه الوقت المعين بالنذر
 اذا كان مطلقا يوم الجمعة فينبغي ان الخطا الى الناذر بالفعل عند دخول
 الجمعة عليه بتعيين الملام فيه كالنذر المطلق بالسببية الا غاية
 ان هذا مختص بالجمعة الواقعة في يوم الجمعة الخطا بسببه فانه لو جرحه
 بتقدير تعيين المكان في يوم الزمان بل ان اقول لان الخطا
 متوجه اليه بسبب صفة النذر فان يؤول الى الفعل في ذلك المكان ويصح
 وتخصيصه لغيره عليه في كل وقت بحسب ذابته وان اشتهى بامر من
 على بعض الوجوه بخلاف الزمان فانه لا قدرة له على تخصيصه فغيره وانما
 مشتركان في امر تخصيص العبادة المذكورة بهما فيجب تخصيصها على اليوم
 الذي عينه على العمل الاوامر الدالة على الوفاء بالنذر على وجهه
 اذ العبادة اعم ارجح من قية بما عينه من ذنوبه وانما المنذور هو العبادة
 فمنها الضيق انتهى وقد كبره عليها بان كل وقت بيع كقيد

لتوجيه الخطب بها الى الكلف على سبيل الترتيب في الاول من المذكور
 التي تذكره القنوة في لان كثرتها بمخافة التثاقل على طلبها
 حقيقة والا لوجب من كونها عبادة كما هو محرز في حقها فيعلق
 بها في جميع الاولات ثبوت رجبها في كل وقت وقت بنفوسه
 وليس الوقت الذي فيه رزية بدلا عن غيره كي يكون العدل الى الله اعلى من غيره
 وهذا بخلاف المكان فانه لا يستقيم في كل مكان مكان على وجهه للكون
 الا على وجه بدلا عن الاخر فقد يتصور فيه ذلك وظن ان ذلك هو مراد
 المفارقة عن الزمان والمكان ولو بان ما يرد بالوجه في كلامهم مطلق
 الثبوت ان كل التثنية ان لم يكن هو المراد منه فقط لانه فهم في
 الشهيد من يتوجه اطنوا في ربه بما لا ينفك ولو نذر
 الفريضة او قضاها او ادا النافلة الرامة او قضاها او نحو ذلك
 وزقت مخصوصا بالثبوت في كل مكان لعدم الفرق بينهما اطلاقا
 هو واضح منه في الله اعلم قال في مسائل العتق اذا
 عتق عبد مسلم لم يذبح ولو نذر عتق كاف
 غير معين لم ينعقد وفي المعين خلاف فلا يشبه
 انه لا يلزم اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا شك في الاطلاق
 بقسميه للمسلمين كما يروى بعد صلواته كونه من اعظم الطاعات
 والقرابات في غير فرق بين جميع فرق المسلمين الذين لا يحكم بكفرهم

ورفعه

وفي عتق غير المؤمن قولان اشهرهما بل مشهورهما صحة وتوفي بفتح
 ايضا لا ندر في العتق وفي عتق القول الاخر يحرم على كماله لانه في افراد
 او بكملة منه جذا والله اعلم واما الثاني فاني اقول الحق وقنوة ان لا خلاف فيه
 لاحالة الفداء وان عتقه عنه له والكرام له ومواودة له ونحو ذلك مما هو
 من غير فلا يقع عتقه ولا ينعقد نذره كما قيل ولنقد القرية وعتقه فلا
 يقع في العبادات كما قيل ولانه مرجع بالنسبة الى عتق المملوك فلا ينعقد
 نذره لان شرائط الرق في كماله ولانه حيث وعتقه انفاقا في ربه الله
 وقد قال الله تعالى ولا تسموا الذين منتهى تفقون كما قيل ولكن في جميع نظره
 وفذلك انه لما نه ان يمنع من عدم امكان فرض القرية في الكافر المطلق ومنه
 عدم امكان اطلاقه من مذهب من عدم ادلة جواز التوبة ووجوب العتق
 وصحة العتق لقصور التعطيل المزبورة عما افاده من عدم التذرع في
 فتح القول بصحة ولا باكل به كما يظهر مما سبق وكذا بعتق فلهذا والله اعلم
 واما الثالث فلا نزاع في عدم صحة عتقهم كما في الشجر والسيد وانهم
 ومن ابي ليس وعنه للتعليلات ان بقية ان ملة للمقن وغيره ولكن
 في النهاية انه يقع نذر عتق المعاني لرواية الحسن بن صالح عن امير المؤمنين
 انه قد عتق عبدا له فزاد في مسلم عتقه جلالا على صورة نذر عتقه
 جمعا منه وبين رواية سيف بن عميرة عن ابي عبد الله انه قال له لم يجر
 للمسلم ان يعتق مملوكا مشركا فقال لا جلالا على غير صورة النذر ولان

عتق الميتين بغير ماله بغير المطلق ولا ان المطلق لا تنقد الرقبة فيه
 بل العمل وحده بالكفر بعلية العتق انكم و هو في الرقبة لا تنقد
 هلته كونه كافرا ولا ريب في تحريم بطلان العتق في ذلك فحصل الرقبة فيه
 جهته بعض الخصوم كما اتفق للمامية فيتحريمه فقد الرقبة كما قبل وحقق
 الكل فلا كراهة في كثير من الاطراف فبها والله اعلم قال مرة ولو نكح
 عتق رقبة اجزائه العفيف والكسرة والصحيفة واجبة
 اذا لم يكن العيب موجبا للعتق اقول لا خلاف في ذلك
 ولا اشكال لعتق الرقبة على جميع ذلك وعلى الذكر والاشتراف والحرمان
 عن ابي عبد الله عن ابيه عن رجل جدد على نفسه عتق رقبة فاعتق
 اسرا وعرج فعتق ان كان ممن يباح اجزاؤه الا ان يكون سماء
 فعليه ما شرط وتحرر وكان ذكر القيد في هذا العبارة اشارة الى
 ما في الخبر من القيد والآ فلا حاجة اليه كما هو واضح كوضع عدم اقرار
 عتق المبتغى لعدم صدق الرقبة عليه لانه ولا عرف كما اعتزفت كثير
 منهم بل الظاهر انه لا يجوز عتق نصفين من عبيد في ملك واحد وعدم
 صدق الرقبة على مجموع النصفين الا على وجه التام والمبني وغير
 شمول الرقبة لذلك فانه في الكسرة في ما لو اعتق متعاقبين بحيث
 يتم جزئيتها بذلك كما قيل في كسرتها في كسرتها معا على الرقبة في ملك
 عتق نصفين من عبيد في بقا النصف الا في منها على الرقبة الا ان يبا
 لان على الادلة الشرعية فبها والله اعلم ولو قال ان عتق
 الله تعالى ولو لا يحق لا عتق مملوك ففرض جواز بيعه قبل حصول

الشرط

الشرط قولان في قيل في احواله الف وعدم طليقة البيع لتعلق حق الغير في
 عدم جواز بيع الطعام فيما لو حلف ليا كنهه عند فسخه المزمع ان يقال
 علمان بان له لو اطلق اليوم باقن ره كان عليه المالك والكسرة فاقترض
 النذر بهذه العبيد قبل بغير العتق فلا يبيع بغيره قبل ظهور الشرط وهو ان
 فخر القدي لان النذر قبل حصول الشرط له صلاحية التاثير واخره في ملكه
 ينزل صلاحية ان يشر فلا يكون جائزا وهو قول من انه قبل حصول ان يملك
 للعبد ملكا ما ولم يوجده في ذلك المقر في ان المالك انما هو المالك
 بالنذر وهو شرط بوقوع الشرط ويستجيب تقدم الشرط على شرطه في
 لجواز البيع بوجوده والمالك منه يفسد فيجوز البيع كما هو عند الكاتب
 الفاضل المصنف وهو من يبيع المملوك التمسك بالعدول وان كان ذلك
 والا ان هو الوفاء فلا قول احسن واه التعللات المزبورة فطليقة مالم
 شجع المالك فبها والله اعلم قال مرة ومن نكح ان
 لا يبيع مملوكا من ماله النذر وان اخطى الى بيعه
 قيل لم يجز والوجه الجواز مع الفدية اقول اما لزوم
 الوقوف بالنذر فلا ريب فيه بان عدم اشتراط الرجوع في متعلقه بان
 ترك البيع كفعلة في المباح الا ان يعرض له من غير ذنب او يترك
 او مع قرينة حصول الرجوع فيه كما جزم به بعضهم لشبه اوله
 النذر له في اتمامه بقدر اعتباره كونه المنة ووطا على
 كما هو ظاهر المتن وخبره ففرضه اشكال فبها والله اعلم

وانه عدم جوازها مع الضرورة اليه فهو ضيق النسخ والنهاية وتبوء الناس
 لغير الوارد في الجارية المشتمل على اني قلت قد علم ان لا ينبغي
 ابدا وعلى انما هي حادثة مع تخفيف المغنة ففصل في الله بقوله
 وفلك وغيره انه قد مر سندا ودلالة فان اى حجة اليه نعم في الضرورة
 اليه بل في امر عدمها فالاعتماد على ما اتفق عليه من القاعدة المقررة
 في النذر واليمين لا ينبغي ان يكون خلافا فيها ارجح والدي في
 الدنيا ولا يخصص لهذه القاعدة المتفق عليها الا هذا الحق فيقول
 بالجواز هو الصحيح وعليه سائر المتأخرين في فلك وغيره وقد توريه
 عليها بان القاعدة المذكورة مع تسليمها في النذر لا تحقق الجواز
 في الضرورة بل مقتضاها الجواز بمجرد كون خلافا في سبب وخيرا
 في العمل به وان لم يكن مفسدا اليه والمفروض ان في جميعها او
 صريحهم هو الاتفاق على عدم جواز بدو الضرورة وانما لم يميزهم
 بالجواز في الضرورة فقط لانه عدة ان الضرورات تبيح المحظورات
 لانه القاعدة في فيستغنى عنهم عدم نفيها عنهم في النذر وطور
 الاجماع على انهم لم يميزهم عهد في ما مضى كدلالة النسخ
 على ذلك وكذا في زيادة اليه قد مر اذ به اليقين كما فهم به فيهم فتد
 هيذا والله اعلم فروع الاول لو باع المملوك مثله في ضرورة اليه

ان

فكره

فتدحض الجمع وجهها او قولان في احواله الفهر وعدم طلبة المبيع
 وكونه متبعا لشرائه والله يعقظ الفهر وانه كسب المحرم عليه فلا يقع
 محرم كقول فخر الموهب وانه بيع محرم في ما كان كائنا فيكون محرم في كسبه
 وفي غاية المرام انه هو المعتمد في فقه عليه كقوله في النسخ التذرية
 وعلى القول الاول لا يوجب الكفارة فتد في الله اعلم ان في لو اعتق بعد
 المذور عتقه اذا قدم زيد مثله قبل قدومه فصح عتقه وجهان في احواله
 الفهر ومنه انه ممنوع من النسخ المخرج عن الملك قبل حصول الشرط في
 ذلك في البطلان النذر الذي لم يرد الوفاء به فيكون فعلا متبعا عنه والنسخ
 على الفهر في شرط فيه نية المقربة كالعتق وغیره كما قيل وفي الموهب
 وانه تعرف قد حاد في الملك هو ففعل من غير نية في النية النذر
 لانه النية فيه انما هو حصول العتق فاذا فعل ذلك قبل وجوبه عليه كان
 ذلك سريعا اما ان يتركه قبل فتد في الله اعلم الثالث لو نذر عتق
 عبده غدا فاعتقه اليوم تبرعا فصح عتقه وجهان او قولان في احواله الفهر
 وفي النسخ النذر وقسم مجزئ في الفهر بخلاف الشرط لانه متأكد في حصوله ولذا
 قال علماؤنا بانه يحل في كل متعلق باليمين التي كانت كالتحقق في النسخ
 ولو كان متعلقا بغير شرط فالحكم في حصوله لم يثبت به قوله واحد
 وفي فلا يقع عتقه قبل الفهر في قول فخر الموهب ان عتقه للعتق
 من المالك مع عدم المالك من شرطه في الفهر بين العتق واصل الطعام فان
 اصل الطعام من باب المباح المت ورفعه وشركه ولم ينعكس الا في النسخ

وغيره من جنس ابن ابي بس بن ابي كثر الشيعه الجاني
 بكوه من قريش كنت عنه ابا عبد الله ٢٢ فله ٢٢ من رجب في فدر
 الله تعالى ان عافاه الله فم ان يتصدق من ماله بشيء كثير ولم يسم
 شيئا فاقول فقري يتصدق ثمانين درهم فاقته بحرية وكون
 بيان فكونا بالله نعم ان يقول كسبه من الله نعم الله تعالى ومواطن
 كثيرة والكثيرة فكونا بالله نعم ثمانين وميرس على بن ابراهيم
 لما سمع المتوكل نذر ان علفي ان يتصدق بمال كثير فلما علفي
 قال الفقهاء عن هذا المال الكثير فاختلوا عليه فقار بعض مائة
 الف ومعه بعضهم عشرة آلاف وقالوا فيه اقا ويرتفع فاشبه
 عبد الله وقرئ له من ثمان مائة يقال له صنفان الا يتبعني
 هذا لم سورفت له عنه فقار المتوكل وحيث من تفع فقار
 ابي الحسن فقار له من ثمان مائة من ثمان مائة من ثمان مائة
 ان افرحك من ثمان مائة او ثمان مائة او ثمان مائة مائة مائة
 فقال المتوكل قد رضى يا جعفر بن محمد صا اليه وسمي له عن هذا المال
 الكثير فصار جعفر بن محمد بن ابي الحسن على بن محمد فله عن هذا المال
 الكثير ففعل الكثير ثمان مائة فقار له جعفر بن محمد بن ابي الحسن
 عن الله فقار له جعفر بن محمد بن ابي الحسن ان الله نعم يقول لقد نعم الله نعم
 كثيرة ففعل ذلك الموطن فكانت ثمانين وخمسة وخمسة العقول

والراجح

وعن الاحمدي وعني فقير عني بن ابراهيم وعني معا خبر مسند
 الى ابي بن عمير عن بعض اصحابي بن ابي عبد الله عن جابر بن عبد الله
 بمال كثير فقال له الكثير ثمان مائة فافاد الله نعم الله نعم الله
 كثيرة وكانت ثمان مائة وعني فقير العيش من يوسف بن قيس
 المتوكل شكا شدة فقير الله نعم ان شفاه الله نعم ان يتصدق
 بمال كثير فعرفني من علفي قال ابي بن محمد فله اختلوا عليه
 قال له ابي بن محمد لو كنت جعفر بن محمد بن ابي الحسن
 فامران يكتب له ثمان مائة عن ذلك فكتب ابي الحسن فقير ثمانين
 درهما فقالوا هذا غلط سئله من ابي قال له هذا فكتب قال الله
 لرسوله لقد نعم الله نعم ثمان مائة كثيرة والمواطن ان الله نعم الله
 رسول الله من ثمان مائة موطن فثمان مائة درهما من خلقه مال كثير
 ذلك مما جعل الله ان كثر من اول المصديق العرفية واللغوية للفظ
 الكثير او ثمان مائة ذلك ففعل منه له كالمائة وخمسة او ثمان مائة
 ما لو فقد الن ذرا بالكثرة اراده الله نعم منه واللاية الشريعة و
 نحو في جميع الاختلافات ٢٢ وان فيه في بيان مراده وفي فقير في ذلك
 في العيا والاقا ربر وخرق واما لو اراد به معناه الوفير في
 اعطاه وعرفه فان طرعا هذه النصوص لفصح وارسلها

وعدم معلومية الفتوى بمقتضاها هذا التقدير هو ظاهر
 به تيه ارام وغيره فلا يجب وان عملنا بها تعبنا التزم الاقضية
 في العمل بها على مورد في ولد متقدرا عليه حتى في العهد واليمين
 الا ان يقطع بعدم الفرق بين التذرع وبينها وفكرت وغيره ان احكم
 مختص بالتذرع فلا يتعدى الى غيره من الدقار والوجوب ونحوها وقوفنا
 فيما قاله اهل العلم على موضع مورد ولا يمس به فتمت جديا والله اعلم وفيها ايضا
 والمراد بالدرهم المجلد عليها الشرعية لانه فلك هو المراد عند اطلاق
 التاسع ٢ لها ويحمل الحمل على المعهود والمعاملة وقت التذرع ووجه
 ابن ادريس في الامانة على من درهم او دينار و هو في ذوقه في
 انه قد اختلف اصحابنا في تفسير التذرع في اطلاقه انما بابويه ولا يقيد
 بالدرهم كما اطلقه اهل العلم في الشئ وغيره كما يكون من الدرهم في
 اخبر من جعله للطلق على التقيد وقيل ان ادريس ان كان فرع فانه في الجملة
 بالدرهم كانت من الدرهم وان كان فرع في المعاملة بالدينار كانت
 التذرع من الدينار وهو تفصيل كذا في الاول انه لو كان فقد التذرع
 احد النوعين اتى فقده والافان كانت المعاملة بالدينار فكذا كان
 كانت بهما اوله بها فالتم فله درهم للفقير عليه وفيه وقد تبطل القول
 للاستار وادى البراج والفاصلين وكثير منهم بل الما لم يسم وعون الدرهم انه
 ان قال الله على ان التقدي من مائة بكثرة فتمت زنة درهم وان قال بال
 كثره مبرتبة الاقوال وفيه انه لو نذر العدة من مائة بشئ كثير فتمت زنة
 التذرع

درهما

وسما لجزءه ولو كان كذا كثره فله من الدرهم من الدراهم فتمت زنة درهم
 الجمع بين اثنين بنك الميزان فلكم في كل شيء ان لا تكون من قطر والذرة
 النصف من الزنبرة اقرب استغاد منها انما هو العدد المذمور واما اخبر فلا دلالة
 فيه عليه وذكر الدرهم في بعض الاطلاء فيه على اخبرها ولفظ لا بها بل ل
 الذرع عند ان ذر فكمائة فتدبر درهم في كثره في مائة فله درهم
 يشهد له رسول علي بن ابراهيم ان المتوكل نذر ان يتصدق بدنانير كثيرة
 فاحس الى الهاد من درهم له من ذلك مقدار كثره فتمت زنة درهم
 وبن ادريس عن نذر الدرهم ان المتوكل نذر ان يتصدق بمائة كثره
 ان عدوى فاستغنى احواله فقال ان كنت نويت دينار فصدق بمائة دينار
 وان كنت نويت الدرهم فصدق بمائة درهم وكل من ذلك منه فصدق للتذرع
 في ابتداء ما نواه وان لم يكن من الدينار والدرهم كاشي في التذرع
 الاضمار وقد يكون ذلك لانه كالمائة اسم للدرهم او الدينار كما هو المستفاد
 من كلام بعض اهل اللغة وانما اطلق على ما قاله ابن بياتر في معجمه
 اليها عرفا ومن النصوص وكل من التذرع بدينار فله درهم والذرع
 الدينار بدينار منه ليقه وان لم ينو احدها كان محذرا بينهما لصدق المال على كل واحد
 منها فيجوز ان لا يتفرق لوقامت قرائن على الفرقه الماحدها فرع والذرع
 او انه يريد بذلك جمالا بحيث لو سئس لقال اريد ذلك لزمه اليه وكان
 اخلافا في حجاب انما في ذلك خصوص التفصيلات التي بقية وغيره وفي
 المالك لانه المراد بالدرهم المجلد عليها الشرعية لانه فلك هو المراد عند اطلاق

وهو الدرهم
 المرفوع

الشرح ٢ لها ويحتمل الحمل على المعهود في العامة وقت التذرع ان قيل والرد
 في النقص المال او شيء من مالي وفقدته لا يخرج ذلك كما لو نذر ان يتصدق بثلث
 كسرة او دينار كسرة وجهان من ضرورة في مورد النقص الى الفلانة او كسرة
 اذا ثبتت مقدرة الشيء فيما سببه فخرها على ما يشعره التعليل فان قيل
 على اطلاق الكثير بذلك العدد على كل شيء وهذا حكم الفاضل في النقص والشبهة
 والرد على ولا يخلو من نظرية اكثر اشتمل لغة وعرفا وغير ذلك العدد
 وقد عرفت ان ذلك تقدير شرعي وهو مقدم عليها في موضع النقص وقد عرفت
 عليها باقية الدنيا كالكسرة كالدراهم الكثيرة في الخروج عن لفظ النقص في النقص
 شيئا باذخار الدراهم الكثيرة في النقص دون الدنيا كالكسرة لا يخلو من حكم
 وما في القيمة من ان وقعها او او لا منه نذر الدراهم الكثيرة وغير ذلك
 وانما هو ان اجبني على فقيد ان يزر قطعا بل اجماع فان اطلق المال
 وقيل باختصاصه بالدراهم والدراهم كان مخيرا وعليه يحمل المصنف في القادر
 وان لم نقل باختصاصه بهما بل يشمل جميع المملوكات المتعولة كما في القاموس
 المعروف العام وقد يكون مخيرا بين جميع الاجناس المذكورة فيه فكيف المتفق
 شيئا بين رغبة مثلا بل او تمرة مثلا ان كانت التمرة يعيد عليها الا ان
 او يدخر او المال الى بعض الاجناس فيتعلى العمل به كما هو واضح في قوله
 ولله اعلم قبيح لو عدت الدراهم والدراهم في فقهه لكان في قوله
 ففكر في المدار على مقدارها شيئا او يكون المدار على ما يتبعه من السكك
 من ضمن النذر به الفقه سواء زادت على ذلك المدة او نقصت عنه
 من الغريبات ونحوه وجهان لعل اقر بهما ان ناله هو المتبادر من

ثبت

يا مل به انكس
 الوزن

والكاره فخرج محله فما مل جديا والله اعلم واما التي في قوله فخرج محله
 بالكثير لبطلان الفياض فخرج محله في كسرة النقص في النقص في النقص
 هو العرف لا الرب في عدم صدقة عن عايش المال وما في كسرة صدقة على كل حال
 لانه فخرج محله في النقص في الاحكام الشرعية في غير محله في فخر فلا يصلح
 البراءة من النذر بالتصدق باليسير المال والخلق المثل وغيره قبول نفسه
 بما اراد ان يريد به جميع ما يريد من امواله فخرج محله في كسرة صدقة
 كسرة المطلقات فخرج تقيين ما في منها وكذا الوصية او وارثه او غيره عند
 ارادة الوفا عنه وليس في ذلك من النقص حقيقة كما هو واضح وان اراد به ما يشمل
 تقيين اليسير العظمى فخرج محله في النقص في النقص في النقص في النقص
 فخرج محله في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
 ونحوه مطلق المال او شيء من مالي وفقدته لا يخرج ذلك كما لو نذر ان يتصدق بثلث
 اراد منه لانه لا يلزم الا ان يزر قطعا بل اجماع فان اطلق المال
 عرفا ولو نذر معرفته الموت او غيره في العلم وليت بذلك قبل منه تفسيره
 لانه فان لم يقامه وسكف به او ذنبه وان لم يعلم بذلك فان امكن احواله
 بالفرقة لفقه محله في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص
 مجمل والظاهر والله اعلم بممكن ذلك فلا بد من النقص في النقص في النقص في النقص
 والله اعلم قاله وليندر الصدقة في موضع معين وجب
 ولو صرفها في غيره اعاد الصدقة بمثلها فيه

كسرة لاني ظ
 العرفية

اقول اما الاول فلا خلاف فيه مع وجود مرتبة فيه على غيره وعلى الذي
 مع عدم وجوده لعمومات التذرع وغيره على نحو سبق فنظروا من
 الصلوة والقيام ونحوهما على علمه بنا اولى لان الفرض في القدوة
 والكان المتيقن انما هو القدوة على اهلها فيكون تيقن الكان ففرضه
 تيقن المتصدق عليه فلا يفي العبد له عنه وان كان غيره افضل
 منه كما لو نذر الصلوة على شخص معين استدان فانه لا يجوز العبدول
 عنه الى غيره فلا خلاف الصلوة او القيام فان العبادة امر واحد نفسا
 وانما تتفاوت بها الزمان والكان فاذ نذر في مكان لا مرتبة فيه
 فكان قد نذر في بوصف مباح او مرجع فلا ينفق عند بعضهم وان
 الاصح فلا خلاف كما سبق والله اعلم وقالوا كذا غيره كانه لا بد من مراعاة
 الكان في القدوة زيادة على مراعاة اهلها فلا تكلف القدوة عليهم في
 غيره على الاصح لانه المنذر انما هو القدوة عليهم والكان المتيقن
 الا على القول الاول فيوزن ذلك على قوة الصلوة منه جيدا واما الثاني
 فلا يعرف فيه خلاف نعم الوفا بالتذرع بما ذكره هو باق في القدوة
 ولانه قد مر في غير مستحق ان كانت فوفية فعلية فانها بمنكها
 ونزلة التي لفة التذرع ولو لم يكن في ارجاعها بعين متى دفعها اليه لزمه
 ذلك لباب القدوة وان تعذر انتمشك اليه ثم ويشهد كذا خبر
 على بن مهزيار عن ابي الحسن عن جده جعل على نفسه نذرا ان يقرأ
 سورة

الكفارة
 من نفي عليه
 من نفي عليه
 الى غير ذلك

في كذا التذرع في الصلاة

تحتاج الى ان يتصدق بمسجدة لغيرهم نذرا فقفوا على تعالى
 حاجته فقيرة الدارهم ذبا ووجهها اليك الخيري ذلك انما يعيد
 فقال يعيد بناء على ان سألها دة عدم كون معرفة مسجدة
 لا جعل ذهابك في الصلاة وسئل والد اعلم وقالوا كذا غيره ان
 مصرف هذه القدوة اهل ذلك الكان ومن حضره فوفا اعتبر
 فقرهم وجهان اوجهها عدم ولا اشكال فيما لو فقد النعم او
 التضييق الشرف والاموطان لم يكن اقوى من فقرهم لانه
 الشغل مع اشتك في شغل المطلق الصلوة للاغنياء ان لم يكن
 في امره او في امر حارنا فذكر ككون الفرض المقصود انما هو
 استدائمه ودفع ضرورة الفقر او منه جيدا والله اعلم ولو لم يكن الكان
 وخرج اهل منه فقر لم يزم القدوة على اهلها انما كانوا اذ اخللوا التذرع
 الوفا به وجها لئلا ياتوا بها او لا عمل خلاف لبعضهم قد قيل
 بالاولى لا ريب في انه اقسط ولكن في تعينه نظر فلا حظ وتبر والله اعلم
 قاله ومن نذر ان يتصدق بجميع ما يملكه لزمه النذر
 فان خاف الضرب قوم ماله ونصدق به او كما قالوا
 حتى يعلم انه قام بقدر ما لزم اقول اما الاول فقد نص
 عليه فيهم غير خلاف في معرفة ذلك نسبة الى المقسم واجماعنا على

في كذا التذرع في الصلاة
 في كذا التذرع في الصلاة
 في كذا التذرع في الصلاة

كثير من العبارات اجماعا على ذلك للعدوات بعد كون القدوة المنيرة
مع الراجح والطاعات وكثير منها على تقدير تسليمها انها من مكره ايمان
كما هو واضح كوضع الزموم التقديق بايمان ماله نور الله استحق الله
كما هو المفروض ولان معنى الناس من الواجبات الفورية كالزكاة والنجس
ويحتمل ان يكون قد رخص الله للمالك ان يدفع قيمته هذه الايمان
كما في الزكاة فوضعه منه على ان يذره ويتركه عليه فانه يريد به المير
ولا يريد به العسر ويتهمل به حتى محمد اختم الله فيه ليله الاحمى
بالقول كما فيك وعزك قال كذا جماعة عند ابي عبد الله اذ دخل
رجل من موالي ابي جعفر فسلم عليه ثم جلس فبكى ثم قال يا ابا جعفر
قد كنت اتى كنت اعطيت الله ثم عهد ان عافاني الله ثم كنت
اخاف عافاني ان اتقني فجميع ما امسك وان الله ثم عافاني منه فوجدت
عياي من منزلي اساقية فخرجت الى الفاروق قد علمت كل ما امسك فانا
باني دار وجميع ما امسك فالتحق به فقال يا ابا جعفر فقلت
وجميع ما علك وما تملك بغيره عادلة واعرف بك ثم اعد الى
صحيفة بيضاء فاكتب فيها جملة ما قومت ثم انظر الى اوثق الناس فيك
فادفع اليه الصحيفة واوصه ومعه بانه ان حدث بك حدث الموت ان يبع
منزلك وجميع ما تملك فيصدق به علك ثم ارجع الى منزلك وقم في
مالك علك ما كنت فيه فكل انت وعياك مثل ما كنت تاكل ثم انظر لكل
تصدق به فيما تستقبل من صدقة او صلة قرابة او فدية التبر فكتب ذلك

وهم

واحصه فاذا كان راس السنة فانطلق الى الرجل الذي كتب اليه
ان يخرج اليك الصحيفة ثم اكتب فيها جملة ما قد قومت واخرجت من صدقة
او صلة قرابة او تبرع فلك السنة ثم اقبل فلك في كل سنة حتى تقبل
تجمعهم ما نذرت فيه ويقر لك من ذلك وما لك انتم قال فقضى
الرجل فرجت عن ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك لاداء الخلع على
فخصني خوف الضر الذي ينفق معه التكليف الواجبة فقط وان كان في
حال التلويك بانه وقوله فرجت عن ذلك ان كان عليه فني برك
في الجملة الا انه لم يعلم وصوله الى حد الصيق الذي هو الواجب ولكن فقلت
وعزك ان شرط النذر ان يكون طاعة فلو كان مرجوحا لم ينفق ولا نذر
ان من نذر ان يصدق بجميع ما لا يقره الا في الدين ولا في الدنيا
وما اقر به او كان من الصدقة به او لم ينفق وكفى قد حكم المعصية واجبة
بمردم نذره مطم ان الخيف ضرر ابدك وان حشر الضر بها بازان على
بالنذر الزبور الا ان هذا الخبر لا يفرق بين الضرر على ان يذره بالقدرة الزمومة
ولم حكم بطلان النذر في شيء من افرادك وانما دفع الضر عنه بتقوية
على تقية على الوهم الزبور ونذاكم خارج عن قاعدة النذر الا انه لا يسل
الارادة ومعنى النص وقد يورد عليها انه لا موجب لطلان النذر في شيء
من افرادك بعد كونها طاعة واجبة وانه لا يظهر والخبر الزبور في الضرر
عليه بذكره على وجه يقطع به الوجوب او بطلان النذر ووجه الظهور

فذلك عهدتها على مدعيها فلا يسأل بالعلم بها حتى لا يثبت في القاعده
 النذر في لا يثبت التعبد لانه الامر لمطلق الطبيعة لا المفرد كما قيل وفيه
 ان الامر المتعلق بحقوق المخلوقين للمفرد عنهم الا انه لا يسأل بالحق
 وسائر القواعد التي رتبته في النذر بان كبر المنزلة في علمه المشهور او
 فلا حظ ولا علم والله اعلم في جهات الاقل لو نزل في القصة
 ببعض ماله وكان الاصل خلفه والفرق بينه بتقديره وصرفه
 على الوجه المذكور في كماله الى انه مورد الحق فينقذ النذر ويؤثر
 على نفسه ويضع القيمة او لا فاولا او بطلان نذره وجهين من ثركه
 النقص في المقترحة كون كل فرد من افراد ماله على تقديره نذر
 من ذره القصة ولم ينظر الى آحاده وانما نظر الى المجموع ورجع منه
 في تلك التقويم ومن حصره في الامر فيقتصر فيه على مورد ولا يلزم
 من الحكم في جميع الحكم في الباقي لانها عيان وهذا الجود وقد يورد
 عليه بانه مخالفة للقاعدة من جهة التقدير بالقيمة مع تعلق النذر
 بالعلم ومن جهة عدم وجوب تعبد القصة بما لا يقدر من المال ومن جهة
 عدم بطلان النذر فيما يقدر به من القصة منه وقد يدعى الاول بان
 القيمة ومثله انما هو من جهة كون الفرع من النذر انما هو المال الى الفقر
 لتدقيقه ودفعه من جهة لا يخصه العلم بل يخصه لانه على تعلق
 الزكوة بالعلم فيجوز ذلك اختراجه دون ورود الحق فلا في نفسه
 للقاعدة كما قيل وفيه انه انما يتم مع فقد النذر لذلك وانما مع الاطلاق

بالعلم

فلا يبر

فلا يبر في عدم جواز الانتقال الى بدل العين لقاعدة الشغل وعدم
 في لغة النذر لانه لا يخصص الشرح لذلك فتم جديا والله اعلم وقد يمنع النذر
 بعدم ما يدل على وجوب التعبد في الوفا بالنذر في احواله بانه الذمة منه فيه
 نظر كما يظهر فتدبر والله اعلم وقد ينفى الثالث بانه لا وجه للبطلان مع
 امكان دفع الضرر بالوجه المذكور في فقره فلهذا وجوب الوفا بالنذر سال
 على المعارض وهو جدي بانه كما كون القصة المذكورة موجودة بمفردها
 ثوابها فيها للمنفعة بما مراد من ذلك مما بنا على انها موجودة ذات كرامة
 حقيقية او تخالفا فيقتضي البطلان فيها قطعي وليس في كبر ما يدل على صحته
 ح كى يكون في لغة القاعده كما هو واضح فتم هذا والله اعلم التي التي اثار ان
 العمل بالوجه المذكور في بالاخر فاق بالذرة فلم تتركه وحمل الفيق على
 نفسه وعياله لانه افضل الاعمال الحزيرة وله التقدير ببعض اعيانها عليه
 وقبول بعضها بيمينته وخذلك مما لا حرفة لاعلمه ولا على الفقراء ولا
 يلتفت الى احتمال الجود على ما وافق فلا حظ وتدبر والله اعلم الثالث
 لو كان المنذور له معين وصي دفع المنذور اليه فان قيل ذلك من النادر
 فقد جعل الوفا وان لم يقبل ذلك فلهذا من يبر به فتم اعيان او يقوم الى كمال
 او يمتد في ماله او يقطع وجه الوفا بالنذر او يقطع وجه التعبد عنه ومعه
 او اقول العمل اقرارها الا فيه فينظر فتدبر الى آف من ذمة الامكان فانه
 ما استندوره قبل قبوله فانظر انتقال حقه الى وارثه لشمول اذلة

الثالث في المحقق وانكار اصل الحق هنا فتحمل كما انه لو كانت
 وجبت على وصية او وارثه دفع المنذور الى المنذور له كثر الدينون
 والامانات ولا يلتفت الى احتمال سقوط المنذر بعين النذر كما في
 سائر العبادات البدنية لو وضع كونه ذلك في العبادات المالية كمنع
 الزكوة والخمس ونحوها من فقير او غير الفقير لو كان المنذور له هو
 الفقير ونحوهم فليست المطالبة بذلك ولا يبعد ان الحكم المطالبة
 ان يذبح ذلك لانه ولهم ولو كان المنذور له فقير فهو الشهيد انه يجوز
 له مطالبة ان يذبحه غير ذوقه من كونه المنذور مستحقا او لا وكان
 كلية فالذمة ولا يبين صيغة النذر ان له على كذا اذا تحقق عليه او
 اهدى اليه وقد قيل بناء على القول بالمواصلة هو من باب الشهادة
 لانه كل موضع لا يلزم من عليه الحق ان يذبحه حاله ليس للغير المطالبة
 بحقه كالدين المؤقت وقد يقع باق الدفع بناء واجب على النذر
 وان جاز له التذرع واذا وجب الدفع جازت المطالبة بالحق بخلاف
 الدين المؤجل فان الدفع فيه غير واجب قبل حلول الاجل فلهذا لم تجز
 المطالبة به قال الصميم وفعل الشهيد هو المعتمد الا انه من شئ
 في الدفع لا يجوز حبه ولا ما يقتضيه لابقائه ان فيه له وظاهره انه
 على القول بالوجوب الغرض لا شك في جواز المطالبة به ولا في جواز
 حبه ونحوه كسائر المتعينين في اداء المحققين اليه عليهم وهو الوجه فيتم
 والله اعلم الخامس قال الصميم لو نذر الصدقة الى اقسام معينين كزمنه

دفعها

ودفعها اليهم وان كانا انما اودع شيئين واهل يجب عليهم القبول فيه
 من قسمة كونه كمالين فيجب قبوله لانه يجب على الدين قبول دينه عند الدفع
 اليه اذا كان حالاً ومنه فيهم كونه كالبته المنذرة لعين فلا يفيدها
 في اذ دفعها اليهم واذا لم يقبلوه بطل النذر لتغير مضمونه وسقط من
 ان ذروا وهو من باب الفاضل وولده ولا يبطل النذر على القول بوجوب
 قبولهم مع الزكوة قبل ولعنه لقيام وليهم عنهم في سائر المتعينين مما يجب
 عليهم او لا تنظر منهم مع رجاء قبولهم الى آخره اذ مشه الا مكان مطلقا
 ولو كان الاحتمال بعيدا جدا وعما الوجهين لا يبطل النذر لعدم تغير مضمونه
 في وديق باق المنذور المعين كالبته والمنذور الكلي كالدين وقد يقي
 بانها قسم ثالث فلا يبرر عليها حكم الدين ولا حكم البتة الا ان يشهد دليل اخر
 في بعض الاحكام فيعمل به كمن نذر له فقه فقهه والله اعلم الى ان قال
 ايضا لا يمكن المنذور له الا براء اذا تحقق النذر بعين مستحقة لالا براء
 انما يتعلق بما في الذم والعين ليست في الذمة ولا تجز القيمة للاصل
 ولا تلتبست متعلق النذر كما قيل ولو تمت العين قبل دفعها الى
 المنذور له كان النما بعبا للملك فان قلنا بالملك الغير المنذور له
 فالنما له وله قلنا بانه لا يمكن الا باقية فهو المنذور ولو كان المنذور
 كلي فالذمة ملك المنذور له الا براء وجاز احتساب الدين المعاقبة

ان كان صيغة نذره ان لفلان على كذا وان نذر العدة او الاله
اليه او الاله ليه لم يجز الاله او الاله على فلو مات احد ما قبل
العدة او الاله او الاله ليه او الاله ليه وكانت صيغة النذر كذلك وجب على
عيا ان ذر الكفاية لتحقيق اخذ ويطل النذر لتعذر المرفوع ان
كانت صيغة نذره ان لفلان على كذا لم يطل النذر عت التذره
وتنقل النذر الى ورثته ولا كفاية على ان ذر لهم تحقيق الكفاية منه
فانه لم يذره عن اخذ الشئ فوفته لزيد فلا ولم يذره في حق
كالدين المعلق فوفته ولا لم يطل بالموت من احد ما ان ذر ولا يخلو
من نظر قد تبرؤ الله على التبع اذا قيد النذر بعين مستحقة او قدر
الفعل بزمان متعين فانه قد تلفت العيان او مات الزمان او اصاب
كان عليه القفا والكفاية وان كان غير متحقق فالفق فاخته كفاية
المرام وغيره ولا يخلو بعض من نظر فلا حظ وتبرؤ الله على ان من يجز
التحويل فرفع المنذور الى المنذور له كجوز للمندور له ان يוכל في
القبض عنه كما تقوى عليه كمنهم من غير خلاف فيه مع فله ظاهرا من
المستحق عنهم لعدم اذلية الوكالة كما قيل او تقوى ما دل عليه قوله
ونحوه فتم جيلوا الله على ان ذر لو نذر حرف زكوة او فله المعاني
الوفاء به اذ لم يناف النوى الوارد عليه فله في الافضية كالبيط
واعطى الرقيم والاعطى والافضة على الاظهر لعدم الادلة كن باو شته
ولكن على الدرك ان فيه نظر او تبرؤ من اعادة النذر قد تبرؤ الله اعلم

الناشر

فانه

الناشر لو وجع المقيمين عن استحقاق الذكوة ونحوه يطل النذر ولو عدا اليه
فحق النذر من ان الاقرب عود النذر ما لم يكن قد دفع المنذور المذرة وفيه
انه لا دليل على العود المنذور مع اعادة عده نعم لو قيل بعدم بطلانه
ما دام مرجع العود اليه وما دام ان فيه جازا له وقع فيؤخره وفيه
الاعية المانه يسيئ منه لم يكن بعيدا فتم جيلوا الله اعلم قال به
ومن نذر ان يخرج شيئا من ماله في سبيل
الخير تصدق به على فقراء المؤمنين او في حج او
في يارة او في شئ من مصالح المسلمين اقول لا فرق
عرفا بين سبيل الخير وسبيل الله وشعوبها اجمع لذلك كما
اعترفت به كثير منهم لانه كل واحد منها طريق للخير والثواب كمن يخرج
انه هو سبيل الخير والفقراء او الى كسبي وارجى السبيل والفايز لمصلحة
المسلمين والمكاتبين وقوله انك قد فزع المصالح فمثل الالهتم الوصول اليهم
به فهو باب النعم والله قال به ولو نذر ان يهدى او يفرق
الاطلاق في الهدى الى النعم وله ان يهدى الى قل ما
يسمى من النعم هديا وقيل كان له ان يهدى في
بيضة وقيل يلزمه ما يخرج في الاضحية والاولا تشبه
اقول قد يطلق الهدى على ما هو المشروح في حق الكسبة في حج او عرفة وقد يطلق
على مطلق الهدية فان قلنا ان ذر المولى الاول فلا ريب في ان ذر له ان يهدى او لا يكون جازا ما

وهذه العبارة في حديث
الناشر

وجعل سبل الثواب الفقراء ولها كبر وسبيل باقي ربه وسبيل الله الحج
 والعمرة والقرآن فلم يفرغ من هذه الحجة غير واحد ولو قد
 انوار شمس من ذلك ما كان مقدرة كقوله فقهه الله والحمد لله
مسائل الهدى ان اذ نذر ان يهدي يد نذر ان يفرق
الاطلاق الى الكعبة لانه استعمال الظاهر في عرف
الشيخ ولو نفي في لزوم ولعن ذن الهدى الى عيني
 الموضعين لم ينفذ لانه ليس بطاعة اقول اما لو كان احد
 الموضعين المذكورين فلا ريب في نفي العمل به بل الاجماع بقضية تتوقف
 امثال امر النذر على غيره فيه واما لو اطلق ففقه الظاهر في الموضعين الكعبة
 او الموضعين من التخيير بينهما وجوه لدلالتها في الاصل للاصل وللان كل واحد
 منها محل للهدى عندهم ولكن قد خرج كثير منهم بانظره شرعا الكعبة لانها
 محل الهدى شرعا قال الله ثم محله البيت العتيق وقال نعم بهدينا
 الكعبة وقال انهم في حديث ابي الطويل ان الهدى جعل لله بهدينا
 الكعبة فذلك الذي يرضى به اذا جعل لله ثم انما غيره ذلك مؤيدا وذلك جعل
 الاحباب بهدينا كقولك وغيره وقد يرق بتقاي مخره فمنه لان ذلك
 هو الذي لم يفرق الاطلاق اليه ليعلم اني مسلم عن ابي جعفر عن محمد
 قال علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وعنه علي قال علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فانه يخرجه عنه وقد يرجع الاول مع تسليم التعارض بينهما بالشهرة

والعمل

والعمل فان تم فكذلك في الآفاق فبينهما محتمل فلهذا علم والحمد لله
 وانه بطلان نذر الهدى المشرع وفي الاسلام الى غير الموضعين المذكورين
 فلا يعرف فيه خلافا لعدم التعبد به شرعا فلا يكون متعلقا بالنذر بعد شرط
 كونه على ما سبق في حكمه فانه لا يملكه ومن الدروس ان لو نذر عن غيره
 وقصد الكعبة او الابداء للمؤمنين حج وان قصد الابداء للبقعة
 بطل وان قصد مجرد الترخي فيها فهو من المباح واطلق الشيخ في بطلان
 النذر وفي خلافه اطلاق القوة ووجب تفرقة بها وفي رواية محمد
 ان لقة انه اذا سمي مكانا فليس فيه وعلى المعلق الشيخ وعلى واحد من
 الكتابين منزل على احد هذه القوتين فيقع اختلاف بينهما ففقه الخلاف في ذلك
 نذر ان يخرج من مكة او يخرج بقعة ولم يبين المكان لانه ان يخرج من مكة
 خرج بالبقعة او بالبقعة لانه الوفا به وتفرقة الترخي والموضع النذر
 وهو احد قول الشيخ في الاطران لا ينفذ النذر ولو لم يكن اجماع في تفرقة
 واخبارهم وطريقة الاطلاق وطائفة ارادة خصوص القوتين ان نشأ
 او مع الاطلاق البطلان هو مقتضى خبر ابي مسلم ان يفي ولكن في لزوم على الاطلاق
 في المخرجه بمكة قال الا ان يتم عليه الاجماع المذكور والاف المرسلة
 واما علمه على ما يشمل القوة ان نية البقاء فخر غير محتمل فلهذا نفى عن ذلك
 انه لو نذر ان يخرج بالبقعة مثلا ويفرق الترخي بالبقعة فلهذا نذر به في
 تلك البقعة وان اطلق ولم تذكر تفرقة الترخي فلهذا نذر به في الترخي وتفرقة الترخي

بها ومنهم من قال لا ينفذ نذره أصلا ولا الأقوى للأصل ويجوز أن ينفذ
 في ذلك عند وقوع العدة له نكاح الموصول إليه بهنم والتميم وآله
 قال ولو نذر أن يهدي أو يقتصر أضرف لا إطلاق
 في الهدى إلى التيمم وله أن يهدي أقل ما يستقيم من
 التيمم وليا وقيل إن له أن يهدي ولو بصفة
 وقيل يلزمه ما يجزى في الأصحته ولا قيل التشبه
 أقول قد يطلق الهدى عما هو المشروع في دين الله سبحانه من الحج أو غيره
 وقد يطلق على مطلق الهدية فإن قصد أن يهدي الأول فلا يثبت
 انقضاء إلا التيمم إلى كونه جازيا لشرائطه من التمسك وغيره لأن
 ذلك هو المشروع ولتوقفه على البراءة من التكليف بالنذر
 على ذلك وإن قصد المعنى الثاني فلا يثبت الاضطرار بمطلق الهدية
 ولو بالصفة والتميم وكذا لا مل ولا صدق الاسم على جميع ذلك
 لغة وعرفا ومنه ما وإن أطلق مجزا عن القرائن الدالة على ارادة
 أحد الوجهين كالكفن وغيره فلا يبعد انقضاء الأول ولو لم
 الاقتصار عليه لأنه هو المتبع دون غيره للثبوت ارادة والنفق
 المستقيمة أو المتواترة كهدى أبي عبد الله عن الرجل يقول
 أنا هدي هذا الطعام فقال ليس بشيء أو الطعام لا يهدى ويهدى بالغير
 عنه أنه قد انقضى الرجلان هدي هذا الطعام فليس بشيء إنما تهدى البنية
 وحج

وجميع أهل عده من الرجل يقول للرجل بعد ما يجره هذا هدي البيت أو قسم فقامت
 إنما تهدى البنية وما روي في الحديث من أن من نذر أن يهدي أو يقتصر
 المصنف بالاشارة في ذلك وغيره وما هو المصنف من أنه إذا قل الله على أن
 الهدى أو قال هدي هديا أو قال هدي الهدى لم يجر في الأصحته من
 خلافه فلو فخر بعض أقواله دليلنا إجماع الفرقه وإفهام فاتهم رويوا
 أن الهدى لا يقع إلا على التيمم دون التمسك وغيره وبجملته في جمل التيمم
 وخلافه المأثور في ذلك ما فيه للنقل الثالث وأما القول الثاني فقد نسب
 إلى الشيخ في المسوط حيث قد في إذا تهدى أو فقد نذرته ويهدى إلى الحرم ويؤقر
 من أي أوم لقوله ثم تم محله إلى البيت العتيق وقوله ثم هدى بالبع الكعبة
 فأدركت انقضاء نذرته فاته أن يعين أو يطلق فإن عاتق وكان ما ينقل
 ويحول كأنه والدراهم والدنانير والثياب وغيره لزمه نقله إلى الحرم ونفقه في
 ما كان الحرم إلا أن يهدي الحجة إلى نذرته كان له سائر الكعبة وطبها
 وخوفا فيكون عما نذروا أن كان مما لا ينقل ولا يحول مثل أن يقول الله على
 أن الهدى دارسنة أو ضيعت هذه أو هذه الشجرة لزمه قيمته لم يكن الحرم يبيع
 ويقع بالتميم إلى ما كان الحرم وإن أطلق فإن قال الله على أن يهدى الهدى
 لزمه ما يجزى في الأصحته استثنى من الأبد والبق والمعد والنجس من الاتفاق لأنه لم يهد
 وإن قد الله على أن الهدى يهدى ما يجر في الأصحته وهو ما قلناه
 وقيل آخرون يلزمه ما يقع عليه الاسم ولو بصفة أو بغيره لأن اسم الهدى يقع

٢ نذران

على جميع ذلك لغة وشرعاً قال الهدى بصفة او مودة قال الله تعالى
 يحكم به ذوا عدل منكم هدى بالغ الكعبة وقد يحكم بغيره عقود او مودة
 وسمي النبي صلى الله عليه وسلم هدى في القرآن في الكعبة والى البيت العتيق
 فكانما الهدى بصفة والدول عند الحوط وانما قوله لان الله عز وجل
 الذمة والاختلاف انه يدل على تروقه الا انه لا يترك ظهوره ولا يترك
 ان ملكا اوصيه بالخ و غيره وان الله عز وجل مستحق للهدى به الوجوب
 في كل حال لم يكن محالاً فتمت براءة القول الاول فقد ظهر ما على الكاتب
 حيث قد كلف الخ ومن نذر هدى لله تعالى الهدى الثانية الذرواج
 ولو كان على امره جازية لم يقيد ان يحج به باعه واكثر بغيره طلبا
 للكعبة ولو كان من الحيوان عز الله عنه او الثمينة الا ذرواج لم يلزمه شيء
 ولما قال الله من الثمينة الا ذرواج بعد ما فتح هو هدى لم يكن هدى الا
 الهدى هو ما يكون حيا من فنيه بمنزلة كذا قال الله تعالى للظعام او حقه
 وعن القاضى انه ان قال ان كان كذا فله على ان الهدى الى بيت الله
 تعالى ما لم يجب عليه الوفاء لان الهدى لا يكون الا من الدليل او البقر
 او الغنم واذا نذر ان يهدى الى بيت الله فهدى ولم يسمه كان ان
 يهدى من الابل والبقر والغنم لان الهدى لا يكون من غير ذلك ثم قال
 اذا جعل دابة او ثوب او مملوك هدى للكعبة او بعض التي هدى كان
 عليه ان يسبح ذلك ويصلي عليه في بعض مصالح الكعبة او المشهد
 او في معدنة الحج والزوار وعن ابي ادريس انه قال ان كان
 كذا

كذا فله على ان الهدى هذا الطعام الى بيته لم يلزمه ذلك الا ان لا يكون
 الا من النعم خاقته ولا يكون بالطعام فوالله مع انه ان نذر غير ذلك او نذر
 بقرة فله ميتة كالبقرة او كالموتة وجعلها فان اطلق فبكتة ونجا
 الكعبة منها افضل من غير ذلك فان نذر الهدى الطعام او العصفور او الدجاج
 الى البيت او من الخيل فان نذر الهدى الانعام حج وهو القومعد وينصرف
 اطلاق الهدى الى مكة ومن النعم ويجزىه اقل ما يسمي هدى فيها وميسر
 يجزى لو بصفة وفي التحرير واذا نذر ان يهدى الى مكة واطلق فهدى الى
 اقل ما يسمي من النعم هدى وقيل يلزمه ما يجزى في الصلاة فحجته وقيل يجزى ما يتولى
 ولو بصفة وفي التحرير ولو نذر الهدى فله النعم بمكة ولو نذر غير ذلك
 ويلزم تفرقة النعم بها على الدعوى بحيث يسمي هدى وفي المصنف غير ذلك
 بصفة كغيره تروك فيه وفي حاشية النسخة قوله اقل ما يسمي من النعم هدى
 كالشيء من الابل والبقر والمعز والخنزير من النعم انما غير ذلك مما يسمي
 التي يستفاد منها القول الاول صريحاً اذ هو ولو بعد ما كان النظر في
 فائكار وجوهه في غير هذه فصرح على ارادة بلوغ السن من دون اعتبار
 القنط وقدر استدلال عليه في الدليل بان الهدى اسم للنعم وان الشرط
 المقررة عندهم خارجة عنه وانما معتبرة في النكاح او في النكاحية و
 متفق النذر انما هو الحيوان فقط وبان ظاهر النص ان بقية ان يطلق
 الهدى هدى اذا كانت حية ومثلها البقر والغنم لعدم القول بالفضة

اجمع وكمن المانع للجمع مستطوع وقاعدة الشغل مما لا يخرج عنها وقد استغنى
 من بعض العبارات ان بقية الاكثاف يبلوغ سقي الاخصبة وان لم
 يجمع باق شغلها ولعل اجماع اختلافها هو في ذلك كغيره من العبارات
 ان بقية بقية يحمل عليه القول المراد من النسخ والتجديد وغيرهما بالقليل
 المشتمل كلاما على ما اطلق المصنف كما سبق ولكن فكشف اللثام وبما انما
 كونه من النعم بالشرائط المعبرة في الهدى من السن وغيره بل فكيف انما
 هو المشتمل وان كل من اعتبر كونه من النعم بغير شرط الاخصبة من السن وغيره
 في باقي الاكثاف المقررة منهم بظن ان اجماع اختلافها على ذلك ايضا
 ولكن فيه انه يميز ما يخرج من حوزة الشغل من الابدان البقر والغنم ويضع
 من الحان وظاهره اعتبر السن فقط فتدبر وتقل الشغل على ذلك
 وقد استغنى من بعض ايضا الاكثاف بكل ما يمكن يتفع به وان لم
 ممتولا كاجادة ونحوه لصدق الهدى بمنزلة الهدية على جميع ذلك لغة وروفا
 فلا حظ وما على والداعلم قاله ولو ندب ان يهدي الى
 بيت الله فممن غير النعم فيل يطل النذر فيل يباع
 ذلك ويصرف في مصالح البيت اما لو ندب ان يهدى
 عبده او جارية يهدى او ذبيحة يبيع ذلك ويصرف
 ثم في مصالح البيت او المفسد الذي نذر له
 وفي معونة الحاج او النازح بين اقول اما نذر

ولعل الشبهة على
 ذلك ايضا

نذر

غير النعم الشبهة فلا ريب في بطلانه مع فقد الهدى الذي هو احد اركان
 لمصلحة عدم محبة من غير ما لا ريب في محبة مع فقد مطلق الهدى
 اليه واما لو اطلق فف محبة وعلمه على اننا او بطلانه وعلمه على
 على الاول فاولان فعلى المحس والمالك والقاض والسائر والاربع
 واجماع وغيره ان في الاول لا حالة الفد ولعلم النعمة لا الهدى
 الا في النعم فيكون نذر غيره غير متعبد به فلا يكون له انة فيطلب
 وللصحة ان بقى نذر الطعام ونحوه وان لم يمسسه وانما نذر
 الهدى ومن اعياء واحصر فيها افاض في بالنسبة الى غير الاخصاب
 عدم القول بالفضل فيه وبما عليه كما قيل انما نذر ذلك بما لا يكون في نظر
 فتدبر على البسوط انه يقع ويصرف في مصالح البيت وهو في النعم
 وغيره للاعلى ولا نذر فيه ولا نذر في ولا نذر في الهدايا والهدايا
 وان لم يندرج في الهدى المتقدمة على وجهه على من اهدى على وجه
 جعل جاريته هدايا للعبادة كيف يصنع فقوله الى اياته وجعل
 جاريته هدايا للعبادة فقوله بها ومنه نذرا على وجهه في دار الله
 من وقته فيقسطه او قطع به او نذر طعامه فليبات فلا بد من ذلك
 ومنه ان يعطى اقلاقا ولا وقت يفرق بين الجارية وجعل الجارية
 على وجه الهدى انه قد جعل الجارية الجارية وقال اني اهدى بيت
 جارية اما للعبادة فاعطيت بها خمسة مائة دينار فما ترفع قال

من فدية نعمة

معها ثم خذ منها ثم قم على هذا الطحيط المحيتم نادى واعط كل من
 وكل محتاج من الخبز وجز على من اتيه من الجيد فقبل هو يهدي الكعبة
 كذا وكذا ما عليه اذا كان لا يقدر على ما يهديه فقال ٢ ان كان جديدا
 ولا عليك فلا تشي عليه وان كان قدامك غلام او جارية او شربة
 واشترى بثلثة طبا فيطبخ الكعبة وان كانت دابة فليس عليه شي
 قرب الا ساد عنه من اتيه من جدي جعل من جاريته هديا للكعبة فقال
 من شادوا يقيم على المحيتم الا من قصرت نفقته او قطع به او نفقه
 طعاما فليأت فلا يفلح وامره الا يعطى او لا فلا ينفقه من
 اباريه وقد ورد في حقته ان قوا اقبلوا من مصرفات منهم جل
 فاصرف اليهم الكعبة فقبل ابو جعفر ٢ عن ذلك فقال ٢ ان
 الكعبة غنية انظر الى مزاتم هذا البيت فقل به او دبت نفقته
 او فلتت راحته وعجز ان يرجع الى اهله فادفعها الى اهله الذي بيت
 الماعز ذلك من النقص الدالة على الحقمة وعجز ان مصرفا النقطه
 ايجاج ولو لعدم الفرق بين النذر ونحوه وبين الوقية ففهموا مع تعليل
 بالفرق ونحوه لعدم الفرق بين ايمان المنذورات من الدراهم والديار
 واسكنوا والمنقولات وعجز المنقولات لشدة كونهما
 المملوكات او لعدم القابلية كقول ولكن في جميع نظر اومنه بعد ظهور
 المنى وعجزه والفرق بينهما بل لما هو ان العبد والبارية والداية فلا
 فصحته نذرا ولا فصحته على ايجاج والزايرين والمصالح للمنذورة

وما ذكره الكعبة الى هنا
 من الروايات فيكون
 في بيت الاربعة

الباقر

وعلى المزار

وعن السرائر نسبة الى الرواية وانه لا يجوز ان يعطى احد شيئا
 ذلك قبل فزوجهم الى السراير وانه ان قد من كان كذا فقله على ان
 اهدي هذا الطعام الى بيت الله تعالى لم يلزمه ذلك لان الاله لا يكون
 الا في النعم وفي الخبز انه لو نذر ان يهدي الطعام الى بيت الله تعالى
 لم ينفقه نذره عند احسن وابناء الجيد والبراج وادريس وعزيم
 وظاهر البسوط يقتضيه احوالهم وفيه وفيه وهو الاقول لا يلزمه
 وقربة ونفع لفقره او تلك البقرة فينفع كالانعام ولا اعتبار
 بخبر ابا بصير ان بق لضعفه ولا اعتبار بخبر عن المشتمل على عدم
 انفق ونذر الدابة مع معارفها يصح على ان بق في حق اباريه
 ولا يلزمه نظر فندبر وكشف اللثام ان كلام السرائر صحيح في الفرق
 بين الثنية وعجزه للنقص عليها لذا فرق بينها المصحة ايضاً
 بينا للشرائع ونحو السرائر الاحكام واجبا مع زيادة العصفرة
 والذجاج في الطعام وكلام القاف من زيادة على المملوك والداية
 وعجز الكاتب افرح الدابة من الثنية الماعز ذلك من اعتبارهم
 القافية بنحو التفصيل في الثنية وعجزه وكان نظر المفضلين
 انما هو العمل بموارد النقص الى بقه وما علم الى قه بها مع عدم

شعيراته وما لم يعلم به فالمرجح انها احوال اصول والقواعد كما في نظائرها
وقد سبق بانه ان كان المراد هو الالها والقدرة صح في جميع وان
كان المراد به انفس الاله التي اوحى اليها الملائكة المشرقة لم يصح
شي من ذلك في اي برية ومعه قد عمل نفوس القوة وفيها
على الاول ونقص البطلان وفيه مزية على الثاني فيكون النزاع
كاللفظ قلنا حظ من كل والله علم قبيح انظر ان حكم التذكرة
المشرفة هي التذكرة الكعبة والقوة والمصرف لها لها ولزادها
كما هو في كثير من العبارات ان بقية وغيره بل في كل امة من
الملائكة عندهم ولو نذر لمن فيها من الائمة والاوليا كالعباد
وعنه صحة ايها هو صريح البعض وظل ارجح لعدم ما في التذكرة
وعنه وصرف في مصالح القدر الشريف وفيه واره التي جازي فيها
على الميقن في الخروج من عدة الشغل والنفوس ما ورد في التذكرة للكعبة
فانتم انتم في ذلك فينظر الى من ام قنورهم من انهم قطع
هم ونقدت نفقتهم وهو ذلك وبما قيل بان المراد ارادة صرفه
في سبيل غير بقصد رجوع ثواب اليهم من غير فرق بين الصفة على
المالكين والزائرين وبين عزاء وجهه من غير الرجوع ثوابها
اليهم كما في التفسير واما عاتية التي بين والزوار وان كانوا غير منقطع
بهم وكما كرام الصوفى واما عاتية المكشوف في تلك الاسير والمقروين

وفي ذلك

ونحو ذلك من وجوه اخرى ولا ريب في ذلك مع قصد التذكرة ولكن دعوى
ظهور ارادة ذلك من اطلاق التذكرة عندها على مدعيها والعرف لا يوجب
ان لم يلب عند عدلها هذا ولو عين مصرفا فاقاب ولا يجوز له العدول عنه
الا ان يكون غيره ارجح فيه النجاسة التي في نظائرها ولو نذر ان يطرحه
في الصندوق على القبر الشريف بحيث لا يكون فيه نفع للفقراء والزوار
وغيرهم وانما يرجع نفعه الى الظلمة بظان منهم ونحوه في هذه الاعمال
ففي النقد ما تامل ولعل الاقوى عدمه لانه الفاد والمدة من المصالح
او من المباح وكلاهما لا ينبغي نذره ودعوى من الرائج كما في من تعظيم
الشعائر ورغى ان يوقف الا على ما في ذلك وان كان غيره ارجح منه غير
على مدعيها فمن قبله والله اعلم والدولى دفع النذور المطلقة الى القبة المأمورة
لانه البهر بما فيها على نحو ذلك الزكاة وغيره من الحقوق العامة هذا وقد
انذاره هو الرائج في الشرع ولكن لم يميزه حين ابداء حقيقه النذور ونعم
المرجع شرعا من افراد جملته فالظن ان نذره للصوم والرجوع في
تمييزه اما احكام الشرع والفاضة انما سد كما في نظائرها ولم يجر صيفته
الشرعية لم يجز عليه الوفاء به وان استحب له ذلك فانه من الوعد الذي يوجب الوفاء به
كما هو واضح ولا باس بافذه من حجبته ونقد له برفاهه مطم والارحم وجوب
ذلك عليه جملته باكمل الشرع لصلح طيب نفسه به فعلا وذلك كما في حقيقته
ما له شرعا ولا يجب فيه كمال المبرر لانه قد صرح فعلا له ذلك ولو
على جهة المذهب كما هو القالب المقتضى وبين الناس فمن جيل الله اعلم

قائلة ولو نذر بخالدى بمكة وجب وهل يتعين النذر
بها قال الشيخ نعم عملا بالاحتياط وكذلك بمنى ولو
نذر عن غيره ما قال الشيخ لا ينعقد ويقوى انه
ينعقد لانه قصد الصدقة على فم تلك البقعة
وهو طاعة الله الهدى قد يراد به ما هو احد الناسك في الحج
او العمرة وقد يراد به ما هو جزء الفدية المحتم وقد يراد به ما يتعلق بالنذر
وغيره باهله الى مكان معين ككعبة او منى او غيرهما بناء على محتم كما هو
الاطح ولا ملازمة بينه وبين الذبح فيه ولا بين الذبح فيه وبين تفرقة
القيم على اهله كما هو واضح اما الاول والثاني فمقرر في كتب الحج فان
تعلق النذر بالشرع فيه لزوم الوفاء به بناء على محتم نذر الواجب
وان تعلق النذر بما لم يشترع فيه لم ينعقد لانه ليس بطاعة وانما
هو معصية كما سبق في محتم فلهذا قلنا مل والله اعلم واما الثالث الذى
هو محل محل البحث هنا فالمتم فيه فقد النذر في النحر والتقربة فان تعلق
نذر الهدى بالمكان فالحق كان مخيرا فمكان ذبحه او غيره وتفرقة
على اهله او على غيرهم ولو بان يذبح في مكان ويفرق اللحم على فقراء غيره
ولو بان ينفقه اليهم ولو نذر ذبحه او غيره في مكان فالحق ولو بمكة او منى
فحقن ولم تفرقة لحمه على اهله وجهان او قولان من قاعدة الشغل وقرب
احمال النذر الى اطلاق اليه كغير الشيخ واكثر المتأخرين مؤيدون ذلك

بانه

بانه لو لم نلزم التقربة فيه لم ينعقد النذر اذ لا فائدة ولا ادب من جعل
احرام محرمة بدون التقربة على اهله كما قيل ومنه احالة البراءة من الزوم
ذلك وان المنذور نفس الذبح فيه وهو بنفسه طاعة فمكة ومنه هو مخير
في محتم ولا يخلو من قوة وفاقا لبعضهم ان لم يكن هناك عن غيره اليه
اطلاق النذر والله قد يربط في مقام ان كان قطعا شرعا فمكة او منى
ولو نذر ان يذبح او ينحر ما مهد به الى مكة او منى من الكوفة مثله فمك
انفق دونه ولزوم الوفاء به قولان من احالة الفدية وعدم كونها
طاعة كما ينعقد نذر فمكة عن الشيخ في الميسر ومن ان نفس الذبح طاعة
لانه الله تعالى يحب اوراق الذبائح ولا يريجه الى قصد تفرقة على فقراء
تلك البقعة او على غيرهم ولا يربط في طاعة وان قصد المكان
من قبود المنذور التمس لا يعرف فيه الرجحان كما سبق وهو عليه الشيخ في
اخلاف والاكثر كما قيل ويشهد له محمى ابن مسلم ان بقى بناء على ارادة
نحو ذلك منه كما جزم به بعضهم فمكة والله اعلم ولو نذر ان ينحر او يذبح
في الكوفة مثلا غير المنذور به وسوقه الى مكة او منى فمكة وجوه
او اقوال اقربها القوة ولزوم الوفاء به والاصح تفرقة فيها ايضا
وعليه يحمل محمى ابن مسلم ان لم يكن طاعة فمكة نذر فمكة المراجعة
المعنى وعنه هذا الغرض او الغرض ان بقى عليه خفاء لانه مرجع القيمة

انما هو الهدى المنذور اهدائه المنة او المنة من غير ان يشرع
او يشرع فيها فليكن له ان يشرع فيها ايضا فانما يشرع المنذر به ليس
العمل به ايضا الا ان يدعى عدم شرعية نحره او يشرع فيها فيطهر
ولكنه ممنوع خصوصا فقد تفرقوا على اهلنا فان خرج الى مكة محظرة وخرج
انوار الهدى اليها المنة او نحره فيها فقط عهدها على مدعيها بل
لا يبعد ان له بيعه ومرفق مئة فصالح الكعبة وفقراء الحاج
مخرج والمعتبرين على فوهدى العبد والبرية وغنيها اليها ودعوى
ان ذلك انما هو لتقدير فحجها بخلاف الهدى المذمور اليها فان لا يشرع
فيها او نحره كما هو واضح يدعيها منه احوال المنذور او قد يكون في القرض
ملاحظة الاثم للفقراء وتحميم كما لو كان المهداة مئة مئة حيث يعظم
النفع بثمنها اضعاف مضاعفة بالنسبة الى اكل لحمها ولو وقع بارادة
ذلك حين ان نذره فلا ريب في ان نعم الوفاء به لانه من اعظم
الطاعات اعانة الفقراء والمنقطعين من الحاج والزائرين اللهم
الا ان يثبت التقدير شرعا بالنج ونحوه كما في الهدى النكس فلا ريب
في كما هو واضح ولكن اتى بذلك مطلق المنذور فمعه جده والله
اعلم فالجواب لو نذر ان يهدي بدنة فان نوى
من الابل لزم فكذلك العلم يبنى لانها عبارة
على

عن الانثى من الابل اقول لا خلاف في كمال اشكال بل الابل
تقسمية عليه لان ذلك مقتضى الوضع الكفر ولم يحدد وعرف على ذلك
بجمل اللفظ عليه ولما لفته من جعل الله تعالى الرشد فليدفع
بعضهم الى ان اسم البدنة يقع على الابل والبقر والغنم جميعا فان
ثبت بغيره يفتقر عليه العمل به والا فخير بين الجميع وذهب بعضهم الى انه
يشرع بينها وبين البقرة الواحدة وبين سبع شيا لان المعروف
والشرع اقامته كل واحد منها مقام الذم في ذل وضعفها مما
ظاهر في اعتراف به كثير من الاوفا مع خبر حفص بن غياث عن ابي عبد الله
انه قال من نذر بدنة فعليه ان يذبحها ويبيعها ويشتري بها بقرته
ولاني فيه ما فرضه الاطراف انه قال من نذر بدنة يذبحها او يبيعها
فان قد سمعها منه كما هو الظاهر ومع قوله اسم البدنة والبقرة
يخرج عن سبعة وقوله فاذ وجبت جنومها المنة ذكركم انقص
بمزم انما عند تقدير البدنة فله اشكال في كمال اشكال
فانما قد انذر لو اراد منها البقرة او اذنة او مويذ او غيرها
فلا حظ وتاملوا الله اعلم تبين قد تغير يا فدا البدنة مقام للامر
ومع ذلك لا يشرع في ذلك الاسم لفته وعرفا مع عدم الدليل على
تعيينه كما يستلزم الهدى النكس او يجمع شرائط المقررة عندهم

وان كان ذلك صوط الا ان يقصده ان ذرا او ثوبك صدق الله
 فيقتصر على المتفق لقا عدة الشغل المقدمة على الاصل فامثال
 ذلك على الاظهر ولا فرق لتفريع المالك وغيره ههنا
 الوجهين على ان المقتر اقل واجب او اقل مندوب على نحو
 ما سبق مرارا فلا غلط وتامل والله اعلم قال مرة وكل من
 وجب عليه به نذر في نذر فان لم يجد لزمه
 بقرة فان لم يجد فسبع شياة اقول قد صرح
 بذلك كثير منهم في غير خلاف فيه يعرف كما عرفت به كثير منهم
 ظاهرا منهم انه من المسلمات عندهم وانه يجمع عليه بينا وبين كافة
 المسلمين وفي المسالك لا يخرج البديلان مع التمسك في البدنة عندنا
 خلافا لبعض العامة فلان اسم البدنة يقع على الابل والبقر
 والتمم ولان المصنف في الشرح قيام كل واحد منها مقام الآخر
 وهو ممنوعان ومن جملة البرى ان البدنة تقع على الجملة والناقصة
 والبقرة عند جمهور اهل اللغة وبعض الفقهاء وحقها جماعة
 بالابل وعلى بعض الايام قد رتبة وقرينة اطلاقها على البقرة مناف
 لما ذكرنا من اللغة من انها من الابل فاقية ولقوله لا يخرج البدنة
 عن سبعين والبقرة عن سبعة وكيف كان فان تم اجماع على

البدلية

البدلية المزبورة فلا بحث والا كان التمسك سقوط النذر
 متعلقا كما في نظائره ولو لم يجز سبعة فوجود بعض فقد
 صحح الثانيان وكثير منهم يوجب لهيوس منه لق عدته ولقوله
 اذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وما لا يدرككم الله به
 وتحذركم كما قيل ولو تمكن من بعض البدنة او بعض البقرة لم يجز
 كما جزم به بعضهم للاصل ولان البديل مقدم على البعض لثبوتها
 على تقدير العجز عن جميع البديل منه في غير نظائر القدرة على
 البعض كما قيل ولو كان من بعض شاة مثلا وللبديل شرعا عن
 مجموعها ففرضهم في حكم الاسكان وجهان من الاصل ومن قاعدة
 الميسر ويؤيد ذلك قول ولا يكون نظيره والله اعلم قال مرة واما
 القواحق فمسائل الاولى يلزم بمخالفة البنية
 المتفق كفاية يمين وقيل كفارة من افطرت
 من رمضان والاقول اشهر ما نلت من الكفاية
 اذا خالف عامدا فمختل اقول انما لزوم كفارة
 بذلك مجمع عليه فتوى في انما الخلاف في ان كفارة يمين
 او كفارة ظهرا او كفارة الاظفار شرع رمضان او التفصيل في نظائر

ولابد

يوم نذر موم وبيد مخالفة باق النذر المذموم في الاقوال ان بقية
 كما سبق البحث في ذلك في الكفارات وان الاشهر هو ان لا الاول
 وان الاحق طمنا لا ينبغي تركه اقتدارا على التيقن لعدم وضوح المأخذ
 فغيره وقد سبق ايضا انه لا كفارة على الناس واما هذا الموضوع وفي
 اهل بل بالحكم تامل فلا غلط وتامل والله اعلم قال مرة التائس اذا
 نذر صوم سنة معينة وجب صومها اجمع
 الا العيدين واما التثريق ان كان منه وكما
 تصام هذه الايام فلا تقضى ولو كان بخير من
 لغير صيام ايام التثريق ولو افطر عامدا لغير
 عذر في قبيح من ايام السنة قضاءه وبني الحالم
 يشترط التتابع وكفر ولو شرط استئناف
 قال بعض الاصحاب ان تجاوز النصف حان
 البناء ولو فرق وهو حكا ولو كان لنذر
 كالمريض والمحيض والنفاس بنى على احوالين
 فلا كفارة اقول اما وجوب صوم ما يقع ثقل النذر به منها فلا
 خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع بقسميه عليه لان الصوم من اعظم
 الطاعات والقربات ولا ريب في عدم صحة تفريقه بالعيدين و
 ايام التثريق حيث يحرم صومها وفيه فلا تقام ولا تقضى للنذر

واما

وربما اتمل وجوب قضاء ايام التثريق لان افطرا كافيا
 ايام المحيض ونحوه وضعفه في الحروف غير ان النذر خصوص بعد ظهور
 اتفاق الاصحاب عليه في عتق من نذرهم فتمت حياواته واما شهر
 رمضان فغير متعلق النذر بعد قوله لان اكلها صحت فيجب صومه احواله
 وعرضا عملا بالخطا بيني والله اعلم واما وجوب قضاء ما نذر افطرا
 فقولك انه لا غلاف فيه ولا في وجوب اتاها ولا في صومها
 الكفارة عليه عملا بمعم أدلة ذلك في مسند الامام وعينه وكثير من
 يسئل وجوب البناء بناء على الخلل نذره بالافطار المزبور وانه اتم
 الله انه في غير محله خصوص بعد ظهور اتفاق الاصحاب على عدمه في عتق
 به بعضهم لانه المندور صوم كل يوم يوم من هذه السنة وذلك مما لا يخفى
 انشأه كصوم شهر رمضان وليس المندور صوم الجميع من حيث انه مجمع
 بتعذر انشأه فيسقط انشأه بافطار بعضه كما قلنا في هذا مع عدم
 اشتراط النذر للتتابع واما مع اشتراطه ونذر افطاره فغير لازم ان يات
 مطلقا وان تجوز النصف وعدم لزومه مطلقا وان لم يجز وزنه وانما
 تجب عليه الكفارة فقط في لغة النذر والخلل له لعدم إمكان الانشأه
 وعدم الدليل على لزوم قضاءه او التقدير بين تجوز النصف قلنا ان
 على ما وقع من مطلق وان فرق بينه وبين غيره فيستأنف او ان يجيب
 عليه الايمان بالانقضائين فيلزم ان لا يشترط التتابع ولا وجوه

ولا وجوب

او افعال وقد يستعمل على اولها بان ذكر التتابع يدل على كونه
 مقصودا فلا بد من تخصيصه وقد كانت تجل الاطراف فيجب
 تخصيصه بالاستيفاء وانما السنة بعد التفتت المعين بقدر
 ما فات منها كما قيل وفيه ان هذا المعنى ليس في الاستيفاء
 الغنى لا يمكن لتقيد الافعال بالعادة فالموتى لم يمت
 بما لا يستعمل الا ان بنفس المنذور بها بعد من بعض السنة
 مع عدم الدليل على تجدد بطلان ما وقع منه محيى ما كان له
 وقد لا يمكن بل ولا مع لزوم قضاء له مع اعادة برادة
 الذمة منه ومع كون الواقع منه قبل الاطراف عبادة محيى لان
 صوم كل يوم عبادة مغايرة لصوم غيره وانما يجب عليه قضاء
 ما افطره او اخل به من نفس التتابع ولما لم يمكن تدارك ما يجب
 عليه من التتابع التمتع في العبادة لم يوجب عليه عدم امكان
 الاتيان بالقيمة وكون الموصوف او الاستيفاء المعنى
 انما يقيد التتابع والتفتت دون نفس المنذور لان الكفر
 كونه هو السنة المعينة بل ربما قيل بانه شرط التتابع
 فيها لغو لافادة فيه الا انه في غير محله كوضع الفائدة فيه
 بانحلال التدرج بتقيد الاطراف فيه ولزوم الكفارة عليه بالقيمة
 بخلاف صفة عدمه فانه لا موجب لانحلاله امله واحتمال بعض
 لم يفر

لا يخرج محله لانه بقا التكليف على الاطراف في شهر رمضان
 وانما الاشكال في تقدير الكفارة بتقدير الاطراف في شهر رمضان
 على الاطراف في شهر رمضان او عدم تقديره على اطلاقها
 نظرا لكفارة واحدة عليه وان افطر جميع السنة متعديا
 ولعل الاقرب ان التمسك للاصل ولان التذرع واحد وان كان
 المنذور متعديا والكفارة تابعة للتذرع لا المنذور ودعوى ان
 تقدير المنذور بمنزلة تقدير التذرع بالنسبة الى الكفارة مما لا
 عليها ان لم يكن على عدمها فتم جيد والله اعلم وعلى المبسوط
 نسبة ثالثا الى رواية الصالح فان اريد بها رواية فخصص
 المقام فلم يغتر عليها كما عترف به كثير منهم وان اريد بها رواية
 في الشهرين او الشهر فقيمة لا وجوب لها على المقام وعنده على ذلك بعد
 ومطلقة عندنا ودعوى ان ذلك من باب التنبه بالاذن على
 الذموش مع عينا او من باب الحقيقة الشرعية المطردة كما هو
 الكثرة الاقرار واختم التمسك على عدم الوجوه وفهم شهر
 الاعيان مع ان ذلك على تقدير صحة وثقة لا يبره رواية
 عنهم كما هو واضح كمرجح عدم بثوث الحقيقة الشرعية وفي ذلك

من حفظ الكثرة ونحوه فلا يظن دأمل والله اعلم وأما نفس الكثرة
 عنه ما يكون الا فطر لعذر من حصى ونحوه فلا يظن فيه ولا يقال
 بل الاجماع بتسمية عليه للاصل والرفعة وعدم الاثم الملزوم لعدم
 الكفاية على او واني وانما اختلف في الاشكال في وجوب
 ما افطره وفي وجوب اتمام صوم ما بقى من السنة معه وان كان
 قد شرط التتابع في صيامها وفي وجوب الكفارة عليه لو افطر بعد
 ذلك لعذر اما الاول فقد اختلفوا فيه على قولين من الاول
 وان ذلك كاف في يوم العيد وان صوم ايام حصى غير واجب
 والتعذر ابتداء ومنه عدم اقله القضا وان النذر محمول على
 الواجب شرعا فهو كما لو حلفت في شهر رمضان مع ظن هو الفرق
 بينها وبين العيد في فانه غير قابل للصوم ونفسه ينافي ايام حصى
 فاتها قابلية له ونفسه وفكره وعينه ان اننا اجماع ولا ينافي
 به والله اعلم وأما الثاني ففيه وجه ثلثا عدم الخلط مع عدم
 اشتراط التتابع لاحالة البقاء وعينه واحالة من اشتراطه
 لانه الاتيان بالسندور متعذر في ذلك المجمع من حيث المجموع
 كما لا مقتضى اشتراط التتابع ما يستحيل الاتيان بالافضل ببعضه
 ولو لعذر كالسفر القدر من الحج للافطر ونحوه ولكن قد ينضم
 المصوم وعينه بعدم الخلط وانما ينافي لاحالة البقاء ولان شرط
 التتابع

التي لغيره لا فائدة فيه فوجوده كعدمه ولان الافطر للعذر غير
 قاصر عن انقطاع التتابع الواجب حاله كما في الكفارات فليكن
 الواجب بالعارفي بطريق ادنى وظهور الادلة في الكفارة وعدم
 انقطاع التتابع بالافطر لعذر كما قد و في مجمع نظر اوضح انهم
 الا ان يتم عليه اجماع كما قد يظهر من ارسال كثير منهم له ارسال
 المسائل فيما بينهم ومنه عدم مكانة اختلف فيه فكثير منهم فلا يظن
 دأمل والله اعلم وأما الثالث ففيه وجه لعل اقربها لعدم ان
 لم يكن اجماع على عدمه للاصل وعدم ثبوت التلزم بين الاثم والكفاية
 والالتزامات الكفارة على عدد ايام السنة ما يكون التلزم واحدا
 وان لا يقطع قطعا او ضرورة في المقدم شك والملازمة ظاهرة
 فمما مل منه والله اعلم قاله ولوندر صوم الدهر
 صح ويسقط العيدان وايام التشريق بمعنى ويقتل
 في السفر وكذا كما في ايام حيفها ولا
 يجب القضاء انما وقت له اقول اما الاول فلا
 فيه ولا اشكال لانه من اعظم الطاعات فينبغي في العمومات

وكذا به صوره مع تسليم شئونها غير ما نعتهم الفقهاء بعد كونها
من مكرهه العبادة كما هو واضح وكذا الثاني ونحوه اذا لا نذر
في معصية وكذا الثالث لاستحالة التكليف به مع عدم
التكليف منه لعدم وقت له شرعا بعد تعلق النذر بجميع
واقفاته بطلان اصل النذر لانه انما يتعلق بالجميع من حيث
الجميع ولم يحصل في غير محله لانه انما يتعلق بكل يوم بعدم
في حق الطاعة ويبطل في المعصية بل الظاهر ذلك ايضا في كل
مخرج بدخول العبد بين مثاليها لان ذلك غير ما هو بطلان
بعد مغايرتها شرعا وعرفا الا ان يمدح له وفقدته على وجه لا يجوز
قاعدة لعدم غرضه وصحة تعلق بطلان شرع ولعل النزاع لفظي
والله اعلم وكذا الثالث لاستحالة التكليف به مع عدم التمكن منه
لعدم وقت له شرعا بعد تعلق النذر بجميع الاوقات كما هو المعلوم
فمنه يمدح الله اعلم واما دخول شهر رمضان في مع الدليل في حق
الوجه ان البقاء وتطاوله ولو افطر بعض شهر رمضان لغرض
او لغرض غير فقر وجوب قضاء عليه وجهان لا يكون مستثرا في الواقع
في خصوصية احتمال سقوط النذر له ايضا في شهر رمضان ومن سبق
النذر على الخطاب به فلا يتوجه اليه لعدم امكان وقوعه منه شرعا

فيستقل

فيستقل الى الفدية عنه كالرخص طول السنة كما قبله لو كان
عليه كفارة صوم شهرين مثله قبل نذره او بعده ففان شانه
الوجهان ايضا احتمال تعلق احتمال الاضطرار لغرضه منه
كما قبله منه يمدح الله اعلم وظاهر المتن ونحوه جواز السفر له اقرار
بل نسب الى كل اهرهم وصرح بعضهم للاصل والطلاق ادلتهم كسر
الطاعات وغير ذلك مع انكار النذر الى الاضطرار فيغفر فيه
معه وان قلنا بجواز صوم المندوب في السفر لان المعروف في وجوب
الصوم عليه بالنذر والواجب لا يقع في السفر كما قبله فيصدق بشمول
النذر له على القول المندوب فيجب عليه صومه فيه الى لا يخرج له عنه
والطلاق المتن ونحوه قد نزل على القول بعدم جواز السفر والا
فلا موجب للاضطرار فيه املا بعد تعلق النذر بصوم جميع ايام التخيير
الامر خروج ما منع الترخيع من صومه منه كايام النقاس ونحوه فيستقل
داخله فيه نعم لو كان متعلق النذر بصوم ايام الدهر فاحضر فقط جاز
له الاضطرار في السفر من غير القول بجواز الصوم فيه لانه خلاف المعروف
عنه من يمدح الله اعلم ولو افطر في السفر فلا قضاء عليه في الاضطرار
الفدية عنه عن كل يوم كالحا جز عن صوم النذر وجهان او قولان لعل
اقرارها بعدم الامتناع كونه بحكم العاجز عنه في ثلاث به عليه

ان لم يكن على عدمه والاعلم ولوعين يوما لفق شرفه
فقد جواز افطره قبل الزوال اذ هو اوجها او قولان من
الامم وان ذلك حكم القضا شرعا وانه خارج عن متعلق
النذر كما قيل ومنه ان اخرج عنه على تقدير تسليم انما هو القضا
التي دون مطلق ما قصد كونه قضا او ان اخرج بقينا
هو القضا قبل شهر رمضان عند تفتيق وفته فقط واما قبل
ذلك فلا يعلم ضرورة عنه الا بعد تمامه محي وج فواقع منه بنيت
القضا من اعين شهر ربيته الى الغروب فينتهي كونه قضا
وان لم تستمر نيته عليه فهو من يوم النذر ليقا خطابه ولو
للمخاف الامر بهما فاذا فقد امتثال امر القضا لم يخاطب
بالنذر واذا لم يقصده توبة الخطاب النذر وج فلا يوجب
له تفقد الا فطره قبل الزوال قضا لحق النذر وعلى ذلك هو
الظاهر وان لم يكن غير ذلك وج فلو افطره قبل الزوال فعليه
كفارة النذر فقط لانه هو الذي قد خالفه عما ولو افطره بعد الزوال
فقد لزوم كفارته او لزوم كفارة خلف النذر او لزومها معا
او اقول اعمل فيها او طحا لنعينه للنذر في الواقع وتدعى
نعينه للقضا بالزوال فعليه كفارته مما لا شك به عليه ان لم

يكن

خير

يكن على عدمها وقال لك وعزما ان الاضلاع الخمس قوة لحد
في القضا بعد الزوال ولتبقى تعلق النذر به حيث بطل
القضا مع مخالفة النذر ولا ريب في انه احوط ولكن المانع
للمصنف الزبور كانه مستظهر في عتق بعض من تأخر والمناز
من ادلة كفارة القضا انما هو صورة عدم تعلق النذر وتوجه
به فقط فلا حظ وتندبر والله اعلم وفي القضا انه لو قلنا بجواز
الافطر قبل الزوال قضا لحق القضا وافطره ففرض وجب
كفارة خلف النذر عليه كمال من انه قد افطر يوما من القضا قبل
الزوال ولا كفارة فيه وان اخرج عن النذر نيته قضا لتستحق
به الا بتمامه الى الغروب كما قيل ومنه كون العذر يلحق النذر انما
يكون ببقاء رتبة القضا فاذا اقبل به فقد افطر يوما يجب صومه
بالنذر لا بعذر اذ العذر انما هو صوم القضا ولم ينعينه لانه فطره
خرج عن كونه قضا ولان سقوط الكفارة في اليوم الاول بوجوبه
في اليوم الثاني وكذلك في يومين الى سقوط النذر وتخرج المنذور
عن الوجوب في ذلك بطل قطعا كما قيل والله سهل والله اعلم قاله
والسنة القضا ويرى عندنا لا ينقطع به التسابع

وينقطع بالاختيارى اقول قال نزار الشهدى
من تمة المسئلة ان بقا المتعلق بمنزلة المعينة وان كان
له مدخل في نذر صوم الدهر الا ان قطع التسامع فيه لا يترتب
عليه فائدة وقد يورد عليه بان قطع التسامع كذلك ايضاً
لا يشتركهما في عدم إمكان تداركه ولنزوم الكفرية بالخلال به
وفي تحليل النذر مع تعلقه بالجميع من حيث المجموع وفي عدم
احتماله مع تعلقه بكل يوم يوم قد يجزى الفرق بينهما باسكان
لصوم القضاء والتسمة المعينة وعدم إمكان صوم الدهر اذ
لا وقت له كما مر ان ذلك غير قاضى بكونه من تمة المسئلة
الاولى كما هو مرفوع وقد يرد عليه بان نذر صوم
الدهر ويراد به ان التسامع فيه واجب فلا يجوز تركه مع ان
فلا يسوغ له التسامع مع عدم الاضطرار اليه لاستلزامه ترك
الواجب المقدم ومستند حرام كقول ولا فرق بين كون ترك
الصوم الواجب بالنذر او ترك التسامع الواجب بالنذر وربما
يفرق بينهما بغير التعميم والاول لعدم عيبه في حقه والآخر
في جميع الاوقات من مكان ومنه العلوم ان الواجب فيه اهم
من الواجب بالنذر ولذا المستفاد من مجموع الايات والنصوص

شهر

ان

ان وجوب الصوم مادام حضر الا مطلقاً وقح ملائياً في ادخال
عنوان السفر الموجب فقط رشحاً واما الثاني فلا يجوز حذوره
من جهة النذر وان قلنا يجوز التسامع لتيقن الصوم الا ان التسامع
امر آفوق فهم ان يكون تسامعاً معية فلا يحرم الصوم فيه فلا ينقطع
وتكون المسئلة شبهة التورية التي يستلزم الوجود في عدم التعميم
الا ان معنى صوم السفر وان استلزم قول التسامع المذكور كما قيل
وفي ان المنع فيه ان كان التسامع تابعاً للصوم فكونه مادام
حاضراً هو غير بعيد واما لو كان وجوبه مطلقاً فلا يغير الترتيب فتقضى
المعينة من السفر المضاد لحي بناء على لزوم الاضطرار فيه والافضل القيام
فيه ولا ينقطع به التسامع كما هو واضح فتجيب والله اعلم ولو قلنا
وقت القضاء مع نذر صوم الدهر لقرب شهر رمضان او بنذر وفوته
فصلحى احكام القضاء له حاقة او يتفرق فيه جهة النذر النذر ايضاً
لعل اقربها ان في عدم التسامع في بينهما فيجوز تسامع جميع
احكامهما مع الامكان وربما مال بعض من متأهلي الاول ولعله
لخروج ايات القضاء عن اصل النذر الا ان المانع له مستظهر فلا حظ
وتدبر والله اعلم قاله ولو قلنا بسنته غير معينة كان
مختاراً بين التواخي والتفرقة ان لم يشترط التسامع اقول لا

في التخيير الزبور مع عدم الاشتراط المذكور للأصل وصنف الله
 بكل من الأمرين ودعوى في الاشتراط لا يتصل منها فيكون كاشتراط الله
 محسنها على مدعيها فتم جذا والله اعلم وأما مع اشتراط التخيير في صحتها
 فلا ريب في عدم جواز التفرقة فيها مع ظن الموت ونحوه لتضييق
 عليه في ظاهرها وأما مع عدمه فلا خلاف في اشتراطها للأصل وغيره
 ولكن عليه الغناء ما وقع منه وبين في صوم سنة جديدة قوله
 واحد كما في ذلك وغيره والله اعلم وأما في لزوم الكمال في
 الشرح فيها فلا ينعى له الا في ظاهرها حيث اجترأ الشرح
 وقطع العمل كأنه غير محقق في النهي الزبور عن نيت والاية
 الشريعة لا يرد بها نحو ذلك كما لا يخفى على المتأمل في هذا وفي صحة
 ما وقع منه ونفسه وان لم يكن وفاء للنذر وجها في افرها ذلك
 فيكون صوما مندوبا ودعوى ان ليس بمبني والمبني يقطع
 واقعية المنع كدعوى ان محنة مشروطة بلحق في الباقي به فلما لم يكن
 به تبين بطلانه فان بطلانه من جهة كونه بعض النذور لا يقتضي
 بطلانه ونفسه كما هو واضح فتم جذا والله اعلم قال مرة وله
 ان يصوم اثني عشر شهرا والشخص عليه
 بين الهلالين او ثلثين يوما اقول لا ريب
 ان له ذلك فان السنة حقيقة في ذلك فيجوز له التمثال ولو

مع تضييق الشهر مع عدم اشتراط التمثال فيها وقع فقد يرق
 بتعين صوم شهر بلائية عليه لان الشهر حقيقة في الهلال ثم سوغنا
 وشرعا ففهم الجمع الحري ان الشهر في الشرح عبارة عن هلالين
 قال الشيخ ابو علي وانما تم شهر لا شهره بالهلال في فائنا
 بطلان الشهر العددي مع تقدير ارادة الهلال والمفروض عدمه
 هنا وقد يرق بعدمه لان الشهر اسم للاعم منها عرفا اولان المراد
 به في الخطب است شرعية والعرفية ما هو الاعم منها كما ان خطبهم
 او صريحهم في التخيير بين الامرين وبين كون بعض الشهر هلالين
 وبعضه عدديا لصدق الاشتراك بالوجوه الثلاثة واخبرني
 نعيم الاشهر العددي لا السنة تنكر لكان شهر رمضان
 والعيد فاذا انكسرت وجب اليه يعتبر فيه العدد اجمع عما هو
 ما قيل به في الشهر ضعيف جدا بل قد يقطع بعدمه بل هو في الجملة
 عندهم فلا فظون بل والله اعلم قال مرة ولو صام شولا
 وكان ناقصا اتم بيوم بدلا عن العيد وقيل
 بيومين وهو حسن وكذا لو كان بمنى في ايام
 التشريق فصام ذالحجة قضى بيوم العيد
 وايام التشريق ولو كان ناقصا قضى خمسة

في التخيير الزبور مع عدم الاشتراط المذكور للأصل وصنف الله

ايام اقول الخلف المزبور من ان الشهر الهلالي مختص بما
 بين الهلاليين وان كان ناقصا او اتم لا كما له بما فات مما
 ينه ما فلو كان ناقصا وفات منه يوم مكملته بيوم و
 كذا وقع فلا حاجة الى الانتقال الى الشهر العددي ولا
 يبق فيه فائدة اطلاقه لو اريد من آخر الشهر الناقص
 بيوم اكمله بما فات منه وهو ثمانية وعشرون يوما و
 حار الجوع هلالا كليل والفرق بين اكماله بالليل والكثير
 له فلو من حكمه لا فتح الاول وفاق كثيرا منهم بل علمه هو
 ان خلافا كما عن كثره له عود صديق الهلال بالاكمل المزبور
 ولكن الى ان لم يستظهر كغيره بكثير ممن تأخر فلا يفتقر
 والداعم قال في الوصام سنة واحدة اتمها
 بشهر ويومين بكذا عن شهر رمضان
 وعن العبد بن فلم ينقطع التابع بذلك لانه
 لا يمكن الاحتراز منه ولو كان بمنى فضي
 ايام التشريق ايض اقول اقام مع عدم اشتراط
 التتابع في التمتع عدم الاقتضاء بذلك على يوم اثنى عشر شهر اجمالا
 الا ان يقصد ان يصوم من الحوم الى الحوم مثلا ففقد ان يصوم من

وليس

واذا قلنا سنة وشهران يوما او مطلقا في المكمل والمعدوم

عنه ان

وليس عليه بدل شهر رمضان ولا بدل العبد بن ولا ايام من الاصل وورد
 الاشتغال والالتصاف بالمسند ورجح الله مكان لان المذكورات خارجة
 عن متعلق النذر شرعا الا ان ذلك خارج عن المفروض الا انه من غير
 انشال نذر حوم السنة وقع ففقد ان يتم بشهر هلالا في بدل شهر رمضان
 واكمل شوال ثلثين يوما فان كان تاما حاد بدل العيد فقط وان كان
 ناقصا المكمل يومين على الدخول وكذا بالنسبة الى ذرئته فيكون وفاء للنذر
 مطلقا في الهلالي والعددي فتم قيدا والبالغ واما مع اشتراط التتابع
 بين جميع ايام السنة حقيقة فلا يمكن حقيقة لانه غير معدوم له كما هو
 كوضع عدم جهة نذره وانما يقع نذره التتابع بمعنى ان لا يفطر في ايام
 السنة اختيارا فاذا حادها كذا ففقد لزوم تدارك فاته منها ففقد
 كما في كثر وغيره من صدق له شهر عرفا وحالته البراءة من لزوم
 الزائد عليه كلو عين السنة ومن ظهور منه الصدق المزبور لان النذر
 انما هو حوم السنة ولم يحصل ذلك فخرج ففقد انما بمقدار ما نقص
 مع اتعاله بما وقع منه وهو الاظهر كما في المالك وغيره في التكميل الا ان
 يقال بان التتابع من نذر حوم السنة متتابع ان يصوم من الحوم الى
 الحوم مثلا وذلك مما قد ساعدنا الا ان يقصد غيره بان نذر حوم
 اثنى عشر شهرا هلاليا او عدديا او مطلقا منها فعلى اللاتين بها
 في احدهما الوجه الهلالي ولا يفطر لافطره من مرض او عجز او مرض

اوخذ ذلك ويلزمه الكمال بمقدار ما كان منزها ووجه التبع كما نقل عليه
 منهم من غير خلاف في يعرف بين المكان الا ان بان التبع المحقق فذلك
 كما لو ان التبع المدة من الحيض وبعين عدم المكان اهلا كالا فطارت اليد
 وحولها كما تبين له طرايب عن ابي عبد الله من رجل جعل عليه صوم شهرين
 من بعد ففهم شهرين ثم يمرى هل يعيد به فقام نعم امراته حين فقلت
 له امرأة نذرت صوم شهرين من بعد فقلت له فقال نعم فقلت
 اياها الى فقلت فيها من نعم الشهر فقلت له امرأتين ان هي
 آتت من الحيض بل تقضيها فقال لا يخرجها الاول مع عدم الفرق
 بين الشهر والنفقة والسنة والسنين وغير ذلك بل لعل الاكثف
 في كسره الاقل فيقف الاكثف به في الاكثر بطريق اولي منه جيد والاعلم
 في الظاهر عدم حصول التبع في ما بين يوم ونصف السنة كما
 عليه كثير منهم للاصل بعد بطلان القياس على حصوله في الشهر ولكن
 على الشبهة حصوله بذلك نحو ما سبق في صوم السنة المعينة ولم نقل
 في هذا معتركه من غير كثير من غير فلا فطر ونذر والله اعلم قال حو
 لو نذر صوم شهرين متتابعين وجب ان يتوخي ما يقع
 ذلك فيه واقله ان يقع فيه تتابع خمسة
 عشر يوما ولو شيع في ذلك الحجة لم يكن لان التتابع
 ينقطع بالعبد اقول اذا لم يلق نذر صوم الشهر كان عليه

يوم

يصوم شهرين بل لا يلبس او عندنا على البيت التتابع فلا يفرق في الشهر
 الا نفل العدة على غيره لانه وعرفا وشرا كما هو واضح كوضع انه لو شرط
 التتابع لزم بغير خلاف ولا انفكالا ايضا فانه وان يكن حصوله في شهر
 لنوع فقلت له خطاب النذر في ذلك وعند الله في كل وقت وعلم
 انه يحصل التتابع في الشهر المنذور متتابع خمسة عشر يوما في الفضيحة
 يسري الى جعفر عي جدد جعل على نفسه صوم شهر ففهم خمسة عشر
 يوما ثم عرض له امر فقال لها نذر له ان يقضي ما بقى عليه وان كان
 اقل من خمسة عشر يوما لم يجز له ففهم شهرين متتابعين وعلمه غيره ولكن
 مورد ما نذر صوم الشهرين دون وعطف بالتتابع ولا يلزم من وجوب
 الحكم المزبور فيه ثبوت ما وعطف بذلك اللهم الا ان يظهر ظهور التتابع
 فيه اي يكون كالنصرح به عندهم وكنته على ما او يدعي عدم القول
 بالفصل بينهما وقد سبق تمام البيت في ذلك فذكر بالصوم فلا فطر
 ثم مل والله اعلم قال في الثالثة اذا نذر ان يصوم اقل
 يوم من شهر رمضان لم ينعقد نذره لان
 صيامه مستحق بغير النذر وفيه نذر قد
 اقول هذا من جزئيات معلق النذر بالواجب على النذر في الفضيحة
 في قولين اشهرهما بيان العدة ما عدم محنته في غير التبع والشيء والى
 القلاح وابزارك ريس سعيد وغيرهم لا طاعة الفاسد ولا ان المن في

من ادلة النذر ان يكون متعلقا بغير الواجب فيه واجبا عينا
ولما قيل من وجوبه عين بغير النذر فلفظ النذر في الحقيقة
لوصف اي حال ولا لانه على تقدير كونه من شرطه مكان مستحق مما لا يملك
والله اعلم ان يقع فيه غيره كما قيل ولكن حصة الفاضلين وبغيره من تافه
عنها انفق ده بل لثبات اكثر المتأخرين لعدم استات النذر والنفوس
انفق واليهين عليه كما قيل ولما في الجمع بين ما على ان النذر
انما ينفع اذا كان المنذر في طاعة بان يكون واجب او مستويا واجبا
باجل الشئ لا في تأكيد الواجب وفان ذلك وجوب الكفارة في نفس
الجميع نظرا لثبوتها على الثاني فلنجز ترا من النذر كما في الكفارة في غير
وتظهر الفائدة في تقدير الكفارة ولكن للجهل في مجال واما الفاء
لا يخرج عن وفيها ايضا انه يتخرج عما ذكره قول شهر بن ريسان في نذر
السنة المعينة وصوم الدهر وخوفها لانه في صالح النذر كما في شهر
وقد يورد عليها بان مجزاة العلة هي الكفارة مع التخرج به غير في
شجره الخلف في اللفظ له بعد قرب احتمال انفرادها عن غيره عرفا
فتم جيد والاعمال من الله تعالى ان لا يعتد بذكر من المعصية لانه
ينفقد ولا يجب به كفارة كمن نذر ان يذبح
او ميتا او اسما او اما او فلان او نسبيا او
اجنيا وكذا لو نذر ان يقتل من يد طلحا او قتل

ان نذر

ان نذر بغير او بغيره مكمل او غير مكمل
لحق لا ينقضي اقول لا خلاف بيننا بل بين المسلمين كانه في
عدم النقصا من حيث ان ذلك بل هو من الاجامات او الضرورات
والنقصا به مستقيمة او متواترة من طرق العامة واما قوله
انما الخلف في معانيهم فانه بل بوجوب شيئا على ان ذمام لا في معاني
على عدمه كما علم كثير من العامة او اكثرهم للاميل وفيها كثير من النقصا
المعقبة بانه لا نذر في معصية وانه لا شيء عليه فيه وانه من اللغو ومنه خطرات
الشيء لمؤخر ذلك ولكن من بعض العامة ان عليه كفارة يمين او ثمة كما علم
ابي عباس ان عليه ان يذبح شاة وعن السكوني عن ابي عبد الله عليه
السلام عن امير المؤمنين انه قال له رجل اني نذرت ان اخرجك
عند مقام ابراهيم ان فعلت كذا او كذا ففعلت كذا فقال انك
لم تك مسين ولا نذرت بل نذرت على المكروه ولا بأس بعمله على النذر كما
علم الشيخ وغيره او على التيقن كما يشهد له قبر عبد الله بن عيسى عن رجل
ان يذبح ولده ففعل ذلك من خطرات الشيطان اليه وقعت
فان بعض العامة فافترى بمقتضى العلم والرشد فخلد فتمت قيدته ولم
قال في كونه ان يطعن على ما سبق فقل مرفى
ما يباح ولا قرب ان لا ينقضي اقول لا ينقضي في
عدم النقصا ده على ذلك بل لا نذر فيه خلافا لعدم التعبد بشيء عاقله

يتعلق به النذر بعد شتر الطهارة او عبادة ولكن
فكذلك سبب لوجوب الطواف المشروع وجها او قولان من الادل
وان ذلك من فطرات الشيطان ومن الغفوة الايمان ونحو ذلك
مع عدم فقد النذر لما هو المشروع كما قبل ومنه خبر اسكو عن
ابي عبد الله ع عن ابيه ع عن ابيه ع عن ابيه ع عن ابيه ع
امرأة تدرت ان تطوف على اربع فقال ع تطوف سبع
ليديها واسجود لرجليها وخذه عنده وربها يقهر العمل به
نذر المرأة لذلك فلا بأس به كما سبق اليه في بقية الكتب
فلا حظ وتعالى والله اعلم قائمة الخامسة اذا حجت
النادر عما نذر من سقط فيه فلو نذر في الحج
فقد سقط النذر وكذا لو نذر صوما فحج
كسرى روى في هذا يتصدق عن كل يوم
بمئة من طعام اقول لا ريب في سقوط وجوب النذر
بالفحش لان القدرة عليه شرط ابتداء واستدامة عقده ولعله
كما يابونته واجبا بل ضرورة ولكن لا مانع من ان يجعل
ان مع بلاغ ذلك تعبدا وان لم يكن مقصودا للنادر

اهلا

اهلا وقد روى اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع عن رجل جعل عليه
ف نذر فلا يقوى فقال ع يعط من يصدق عليه في كل يوم مدين
وجز محمد بن منصور عن موسى بن جعفر ع عن رجل نذر صيا فثقل
عليه فقال ع يتصدق لكل يوم بمدة من حنطة وضرة عن الزهراء ع
انه قال في ذلك يتصدق عن كل يوم بمدة من طعام وقال ع كان
الي ع يقول عيسى بن عمار عن صوم نذر مكان كل يوم مدين الكفا
روايته وزيادة من حنطة او شحيرة وضرة ابراهيم بن عبد الحميد عن
ابي الحسن ع عن رجل جعل لله نذرا على نفسه المشترى من بيت الله
او ام وشيخه الطريق او اقل او اكثر فقال ع ينظر ما كان
ينفق من ذلك الموضع فيصدق به الميزان ذلك ما لا بأس به
لولا اشتراط عدم وجوب كسبه كما سبق اليه في الكفارات
فلا حظ وتعالى والله اعلم قائمة السادسة العهد
حكمه حكم اليمين وصورة ان يقول ما هلت الله
او على عهد الله انه متى كان كذا فعلت كذا فان
كان ما عاهد عليه واجبا او مندوبا او ترك صياح
او اجتناب محترما لزم ولو كان بالعكس لم يلزم
ولو عاهد على ما حرم كاليمين ولو كان فعلة اقوى
او نذر له فليفعل الا في قول كفاية اقول تفصيل

في العهد يقع في مكان مناه وفعله وفعله حقيقة اما الاول فاعلم
 له معنى كثيرة منها انه التزام المكلف بعمل من الاعمال مع الله
 ومع غيره وشرا ولو مراد شرعا او اصطلاحا ان يقول
 عاهدت الله او على عهد الله ثم مطلقا او مطلقا على شرط كما ذكر
 كثير منهم في غير ذلك فيه يعرف من احتمال الاكتفاء بكل ما دل
 واما الثاني فلا خلاف في الاشكال في وجوب العاد به بل الاجماع يقتضيه
 عليه والديات الكثيرة والروايات المستفيضة والمتواترة
 على ذلك من سائر المشتقات منه ولجملة الاسمية وتوحيدها
 الا ان اعادة الفساد والافتقار على التيقن مما لا يخرج عن
 كون العهد بها للجموع فلفظ شرطه جيد والله اعلم واما الثاني
 فلا خلاف ولا اشكال في وجوب العاد به بل الاجماع يقتضيه عليه
 والديات الكثيرة والروايات المستفيضة والمتواترة فلفظ
 باللام به وهو حقيقة والوصف مما فافا الى القراني الدالة على
 ارادته منها كما لا يخفى على المتأمل فيها هذا وفي المسالك وغيره انه
 قد اختلفت عبارات الاحاديث متعلق العهد فانها قد وردت
 جعلوا متعلقه متعلق اليمين فينقذ فيما ينقذ فيه ويبطل فيما يبطل
 فيه والشيخ في النهاية والشهد في نسخ وغير ذلك على الحقيقة والبرهان
 والوسيلة وغيره كما جعلوا متعلقه متعلق النذر ونظيره فاعلموا
 في العهد على المباح المتدبر في الدنيا والآخرة فاعلموا

لا يمين

كاليمين انقذ بغير اشكال وان جعلناه كالنذر فالشهر غير محتمل
 لان شرطه ان يكون متعلقا طاعة راجية فلا ينقذ على المباح وما
 اذ لم يتعلق على شرط ففعل الى قه باليمين ينقذ بغير اشكال وعلى
 الى قه بالنذر يرد فيه اختلاف التاب ومن قه بالنذر والنذر
 على المباح كما اخبره الشهيد في وجوبه والنذر المتبدل بغير شرط
 كما ذهب اليه جماعة لا يعرق الامر ان ذلك قد مما لا خلاف
 عنه والمهم انما هو افاق من البرهان على اتي القولين والافق المسمى
 ونحوه انه كاليمين فخصه المتعلق لا في الشرط والمطلق ولذا
 شرطا احيانا لفظ النذر وله في غير ذلك ما يحيف النذر واليمين
 فيه كما في الرافعي وغيره وكيف كان فقد استدل على الاول بالبوت
 الى منها ما فسر بها العقوبة بالعهود كما في غير ابي سنان وغيره وبغير
 على بن جعفر عن ابيه عن جده عن الله ثم في غير حقيقة ما عليه
 ان لم يف به عهد فقال لا يفتقر رقة او يتحقق بعدة او
 يصوم شهرين متتابعين ولا يفتقر بشئ له المذكور ونحو بعد
 حروجه بالاجماع وغيره او بعد ارادة مطلق المرجع من
 المعصية الى غير ذلك كما قيل ولكن لا دلالة في شيء من ذلك على
 ثبوت الحقيقة المذكورة كما هو واضح وقد يستدل على الثاني

بإحالة البرائة وإحالة الف دفع على التألف وبخبر إلى
بصير عن أحمد بن محمد بن جعفر بن عبد الله بن محمد بن
وأم الله في طاعة فحيت فغلبه عتق رتبة أو صياهم ثم
تبعوا أو أطعام ستين سكين وجزء أحد الروي عن
نواره عن أبي جعفر الثاني عن رجل عن أبيه الله ثم عنده
أحمد بن لا يقرب محبة الله في رجوع عاد إلى المحرم فقال
أبو جعفر ليغنى أو يصدم أو ينطق على ستين سكين
وما ترك من الأمر أعظم ولست فقه الله ثم ويؤوب إليه
وبخبر عنه قال قلت لأبي الحسن الثاني كنت أتزوج أمتعة
فكسرتها وثلاث منهن ما عطيته الله ثم عهدت بيني وبين
والمقام وجعلت على ذلك نذرا أو صيا ما لا أتزوجها
ثم إن ذلك شق علي وقد مت على يميني ولم يكن بيدي
من العفة ما أتزوج به في العلانية فقال له ما هدت إن
لا تطيع والله لئن لم نطعم لنعمته الله على ذلك كما قيل
ولكن لا دلالة في شيء من ذلك على الكفنية الذميمة اليوم
كما هو واضح بأدلة على ما لم يتم كما تعرف به بعض من تأخر
أنما هو الصحيح وكل حكم حكم إلى الأدلة الشرعية إذ

أو

هو قسم ثالث فقد يوافق النذر وقد يوافق اليمين وقد لا يوافق
أحدهما كما لو كانت كفارته كفارة قلبها ركعتا المصيدة والمستفاد
من العمومات عموم متعلقة بما نحو اليمين كما أن استغفار منها عدم
اشتراط إذن الوالد في إيقاعه وإن قلنا بآثاره في النذر واليمين
لذلك فحقهما ما بطلان قياس عليهما اللهم إلا أن يتم إجماعهم
أنه لا ينفرد عنهما بكم أحدهما في ذمهما فحكم بينهما فقط يوافق اليمين
في بعض الأحكام وقد يوافق النذر في بعضها فلا يلزم من ذلك ما ذكره
لأحدهما في جميع أحكامه ودعوى إجماع الربك عما ذكره عنهما على
مدعى ولعل مراد المصنف ومنه غير بعيد أنه هو بوجه وأنه لليمين
في خصوص المتعلق لا في جميع أحكام اليمين بل لكل من المتعلقين
ذلك حيث يتم فيه المتعلق وحقق فيه عودته بالمتعلق على شرط
دون المطلق كونه في لف للنذر عنه أي في وإن كان موافق
لمن فقر النذر على المتعلق أي في سبق البحث فيه فلا عطف ولا مل
وأما الواجب في رد الله إلى الظاهر أن اليمين فعلا أو تركا
إذا تعلق به العهد على الوفاء به كما نطق عليه كثير منهم بل هو أشم
خصوصا بين المتضامين كما هو في كثير من عبارات تمسك بالعمومات
أن مله لا تكلفه وعرفا وشرا كما قيل ولا إطلاق فيه على من جعفر

المتبقي المجهز والمفرد منك وبه يخرج عن الأصل القاصي
 الاتفاق وفيه كما عن كثير من العبارات عما يشعار بعض الروايات
 الخ لا تعارض بينها وبين خبر علي بن ابي طالب هو واضح قويا
 والله اعلم الثاني انما يتعلق العهد بالفعل ثم ما تركه اولى
 او بالعكس وبنا فقد صرح كثير منهم غير خلاف فيه يعرف
 اعترف به كثير منهم بان لا يفعل الا في ولا كفره عليه
 للاصل ولان الاولوية متبعة ابتداء واستدامة كما في
 لانه يظهر منهم الاجماع على ذلك اعترف به بعضهم ولما عن
 البيان من انه لا كفره عليه عندنا ولعمري بعض القوي
 الواردة في البيهقي والنزاري فيهما وعدم القول بالفتن
 بين العهد وبينها وبثبت الحكم الزبيري في البيهقي والنزاري
 فتوى في نقا وهو لا يخلو عن اهداها اتفاقا فليكن الحكم
 فيه اظهرنا بما في الراي في الراي لا يخلو عن بعضه في نظر
 او منه والعمدة انما هو الاصل بعد عدم حجية الاستصحاب في
 ذلك على الاظهر فلا حظ في خبره والله اعلم الثالث في شرط
 والنفق والغير وهو عدم الفقد والعهد المورث من شرط
 احصائه وفيه غاية المرام البيل اليه اقتضاه على المتيقن

وكتبه

ولكن قد صرح الفاضل والقواعد والشهيدان وكثير منهم بانفاق
 ايضا للعمومات كقوله باو سنة بل في خلافه ان قال على عهد
 روى اصبهان ان ذلك يكون نذرا فان خالفه لم يضر ما لم يضر
 وكفارة النذر هذا اذا فدى ذلك فاذ لم ينول لم يضر شيئا
 وكشف الشك ان لا اشكال بها في شموله لقوله لا يشترط ولا يخلو
 بل عن اختلاف الاجماع عليه كما قيل فلا حظ في ما مل والله اعلم
 الرابعة بشرط الكمال والمعاهد بلا خلاف ولا اشكال على
 النذر والبيهقي بل لا يبعد اشتراط اذن الوالد والنزول واستيد
 في الفقد والعهد كالبيهقي والنذر لا حالة الفقد وبدونه مع
 الشك في شمول العمومات لذلك فحفظ بناء على ان العهد
 اسم للمعنى هذا مع افعال عدم اشتراطه في اصله للعمومات مع عدم
 الدليل على ان في البيهقي او بالنذر ودعوى انه لا يخلو عن اهداها
 اتفاقا فاذا اشترط ذلك فيها فلا بد ان يشترط فيه ايضا عمدها
 على مدعيها واتي بمثل هذا الاتفاق بل على بعض عباراتهم في
 معيونه وانه لا بأس بخلوه عنها فاما قيل بان كفرته كفره
 نظرا فلا حظ في ما مل والله اعلم الخامسة لو قال ميثاق
 الله فهو كفالة واما شتمه لم يردوا اجماعا فيه شيئا فلا دليل

على الالتزام مع احواله براءة الذمة مع مخالفة بعض العامة
جعل الله تعالى الرشد في خلقهم فلا حظ ولا مل والله اعلم قال
وكفاية المخالف في العهد كفارة يمين وفي رواية
كفارة من افطرب ما من شهر رمضان وهو لا
اقوله ولا اظهر للنصوص ان بقية وغيره بل لم نعثر على رواية
للاولى كما سبق البحث فيه في الكفارات فلا حظ ولا مل والله اعلم
قالة السابعة النذر والعهد ينقدان
بالنطق وهل ينقدان بالظهير والاعتقاد
قال بعض اصحاب نعم والوجه انهما
لا ينقدان بالنطق اقول الوجه هو الوجه
هو المشهور بين المتأخرين بقى للكاتب وابن ادمين
وغيرهما ان نقل عنهم عملا بالاحول ويقولون انما يحرم الكلام
ومجمل الكلام وبان النطق من ادلتها انهما من مقوله
الالفاظ كاليمين وعمره لا غير ذلك ولكن الشينين وايضا
البراج وحصة انهما ينقدان بذلك للاصل والعموم انما الاعمال

بأن

بأنات وانما للحكم والباء السببية وذلك يدل على العمل
بالنية فله يتوقف على غيره والا لزم جبر ليس سبب
وكذا قوله لا عمل الا بالنية ولكل امر ما نزل وعمره لا غير
ولان الفرق من اللفظ اعلم الفريما والغير والاستدلال
به على القصد والله نعم عالم بالنية ولو قوله ثم ان تبدوا
شيئا او تحفوه لي بسكم الله الا غير ذلك مما هو واضح القف
والمنه اذ لا مانع من جعل العبادة لفظا يعتبر فيه كما يعتبر فعله
يعتبر ذلك مع كونها عبادة بعد تعلق الامر بها وانما هما من
الاسباب الشرعية المفيدة للزوم متلفها كاليمين كما يشهد
النصوص الدالة على ان النذر ليس شئ من يقول لله على
وحده فانه لا ينكر ظهوره في شرائط الحقيقة المخصوصة
فشرط الشرعية واحتمال ارادة غير ذلك منها غير قاص
في ظهوره في ذلك النذر عليه مدار فحجة الاثارت نعم قد يقال
بانها مختلفة بالنذر فقد يعتبر اللفظ فيه فقط لما قيل من انه هو
الوعده لفظ والوعده انما يكون باللفظ فقط وهذا خلف العهد فانه

بنية

اعلم لغة من اللفظ والنية كما قيل ولكن قد يفهم اليها عدم القول
 باللفظية وبين العهد فيعتبر اللفظ فيه ايضا كما هو ظاهر
 كثير من العبارات التي قد جعلت حكمها واحدا نفي او اثباتا
 الا انه لم يحد احد القطع بذلك ولذا افرق بينهما بعض
 من تافه ولا بأس به ان يثبت العموم في العهد ولكن الى ما نفع
 له مستظهر خصوصا في القول بانه اسم للشيء او ان المراد به في الكتاب
 والسنن انما هو اخرج كما في ظاهره فاما من حيث العلم الثاني
 لم يندر انه لو قدم والذي من سفره لا يتحقق بكذا وكذا
 مثلا او حلف او عاهد على ذلك فاكتمف له قدومه قبل
 النذر ونحوه فلم يعلم فقد صرح كثير منهم في غير خلاف فيه يعرف
 بعدم وجوب المنذور عليه للاحد وعدم إمكان تحقق شرط
 النذر المقتضي وجوب الوفاء كما هو واضح ونجى جليل من صالح
 قال كانت عندي جارية بالمدية فارتفع طهرها فجلت
 لقه نذرا ان هر حاضت فعلت انما حاضت قبل ان
 اجعل النذر فكتبت الى ابي عبد الله بالمدية فاجاب
 بانه

بانه ان كانت حاضت قبل النذر فلا شيء عليك او فلا
 نذر عليك وان كانت حاضت بعد النذر فعليك وقبر
 محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن ربه روى عن علي بن جارية له فارتفع
 حبصها وخاف ان يكون قد حملت فجعل لله عتق رقبة ووصيا
 وصدقة ان هر حاضت وقد كانت اجمارية قد غلبت
 قبل ان يحلف بيوم او يومين وهو لا يعلم فقال له ليس عليك شيء
 الى غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك بعد القطع بعدم الفرق
 بين مورد ك وغيره من شرائط المعلق عليها النذر

مع تبين حصولها قبل النذر
 ونحوه فلا فظون ولا كلام



1742